الاستيطان

و الصراع حول ملكية الأرض
إبان الاحتلال الفرنسي للجزائر
1830-1962



بن داهة عدة

الاستيطان

والصراع حول ملكية الأرض إبان الاحتلال الفرنسي للجزائر 1830-1962

الجزء الأول

بسم الله الرحمن الرحيم

الطبعة الأولى
1434هـ 2013م



المؤلفات للنشر والتوزيع

حي الفاتح ماي محل رقم 05 حمام الضلعة المسيلة

ها : 05.53.94.79.22

البريد الالكتروني : otmanrah@yahoo.fr

الإيداع القانوني : 3269 2013

ردمك : 5 34 408 9961 978

الباب الأول

الاستيطان الفرنسي بالجزائر الظاهرة والممارسة

الفصل الأول: طبيعة الاستعمار الفرنسي في الجزائر.

الفصل الثاني: تطور الاستيطان الفرنسي في الجزائر.

الفصل الثالث: أهم عوامل تطور الاستيطان الفرنسي في الجزائر.

الفصل الرابع: المؤسسات الزراعية المتخصصة.

الفصل الخامس: التشريعات العقارية الفرنسية في الجزائر: المحتوى، والأهداف.

الفصل السادس: صيغ نقل الملكيات الأرضية من الجزائريين إلى الكولون الأوروبيين.

الفصل الأول

طبيعة الاستعمار الفرنسي في الجزائر

تمهيد

➢ أشكال الاستيطان الفرنسي في الجزائر.

أ- الاستيطان الرسمي: نموذج Saint-Hypolite (المامونية) وDublineau (حسين)

ب-الاستيطان الحر (التلقائي): نموذج Cacherou (سيدي قادة)

➢ حصيلة الاستيطان في بعض البلديات (نماذج)

خاتمة

مُقَدِّمَة

لقد كشفت الأحداث التي أعقبت الاحتلال الفرنسي للجزائر أن الاستيطان ومسألة اغتصاب الأراضي الفلاحية كانت الشغل الشاغل لكل من أبناء الوطن الأصليين والوافدين الجدد؛ فإذا كان الإنسان الجزائري يعتبر الأرض الزراعية أساس وجوده ودعامة بقائه، فإن المستعمر الفرنسي من جهته علم منذ الوهلة الأولى بأن مستقبله في الجزائر مرتبط بالاستيطان، وأن لا استيطان بدون الارتباط بالأرض، ومنذ ذلك الوقت أصبح الاستيلاء على الأرض والاستئثار بها على رأس قائمة الاهتمامات التي ما فتئت تراود الحكام الفرنسيين العسكريين والمدنيين على حدّ سواء.

وكان طبيعي أن تنشأ عن المشروع الاستيطاني المبني أساسا على مصادرة الأراضي الزراعية واغتصابها من أصحابها الشرعيين ردود فعل وصراعات عنيفة من جانب الفلاحين الجزائريين، الأمر الذي أفضى إلى اندلاع ثورات وحدوث مواجهات دامية؛ وهكذا أصبحت المسألة الزراعية منذ بداية الاحتلال الفرنسي للجزائر حتى زواله أحد العناصر الفاعلة في جوهر الخلاف والصراع الدائر بين المجتمعين الجزائري والفرنسي؛

والذي يظهر من خلاله الوزن المرجح للزراعة في التوجه العام للسياسة الفرنسية في الجزائر، وهو الأمر الذي كشفت عنه التحولات الواضحة التي شهدها الريف الجزائري في موازين القوى الاقتصادية (الثروات الزراعية) والديمغرافية (السكان).

إلا أنه على الرغم من تعدد الدراسات، وكثرة الأبحاث حول موضوع الزراعة في الجزائر أبان الاحتلال الفرنسي (1830-1962)، فالملاحظ هو شبه إهمال، وعدم تركيز في هذه الدراسات على المكانة التي أولتها الحركة الوطنية والثورة الجزائرية لملكية الأرض ضمن برامجها إلا بصفة عابرة، مما يجعل القارئ يتوهم أحيانا أو يعتقد خطأ بأن القوى الوطنية السياسية لم تولي اهتماما بالجانب الزراعي أو الملكيات الأرضية المغتصبة أو أنها حسب ما قد يزعم البعض لم تعبر عن طموحات الشعب الجزائري في تحرير أرضه وإعتاق فلاحيه متجاهلا أن هذا الإغفال النسي مقصودا، وربما يعود إلى ندرة وشح الوثائق والمستندات من جهة، وصعوبة الوصول إليها من جهة أخرى؛ ومعنى هذا أن الحركة الوطنية والثورة التحريرية ما زالت تشكو نقصا في بعض الدراسات العلمية المعمقة والرصينة. ولعل ما تصبوا إليه هذه الدراسة هو أنها تعنى في المقام الأول بمسألة ذات شأن جوهري في الصراع الفرنسي الجزائري على مدى 132 سنة (1830-1962).

وعليه فإن الغاية المتوخاة من هذا الموضوع تكمن في أنه يؤكد لنا المكانة المهمة التي احتلها الاستيطان في عقيدة المستعمر الفرنسي ويبرز مركز الصدارة الذي شغلته المسألة الزراعية في اهتمامات العسكريين ورجال السياسة والاقتصاد في أعقاب الحملة الفرنسية على الجزائر، وهذا بوصف الأرض الزراعية وسيلة أساسية لتحقيق الاستغلال والاستيطان، كما يعطينا صورة حقيقية عن التناقضات والصراعات الناشئة بين المجتمع الجزائري الملتحم بأرضه وبين المستوطنين الأوروبيين العاملين على اقتلاعه منها، ويستعرض المسألة الزراعية كمطلب استراتيجي ضمن محتويات برامج الحركة الوطنية والثورة الجزائرية بغرض استجلاء جهودهما والكشف عن عمق اهتمامهما بتحرير الفلاح الجزائري، ومن ثمة فهو يستهدف دراسة واقع التحولات الاجتماعية والاقتصادية، وفي الوقت ذاته يحاول إعطاء تحليل علمي -حقيقي- لدور الاستعمار الفرنسي في هدم البنية الاقتصادية والاجتماعية للشعب الجزائري، لأنه مع تغير طابع الانتفاع بالأرض التي استأثر بها الكولون تغيرت التركيبة الطبقية للقرى والأرياف الجزائرية، وتحولت طبقة الملاكين العقاريين الجزائريين إلى عمال أجراء يوميين أو موسميين، كما أنه يكشف عن وجهة نظر الأحزاب الوطنية والثورة التحريرية وموقفهما من القضية الزراعية، أي أنه يمنحنا فرصة التعرف على تحيز السلطة الاستعمارية لمصلحة فئة الكولون وتجاهلها لشعب بأكمله.

كما يطلعنا على تفاعل الأحزاب والتنظيمات السياسية الوطنية مع المسألة الزراعية بشكل لا لبس فيه ولا غموض، وكذلك اعتناء جبهة وجيش التحرير الوطني بخلق الظروف المواتية عبر تعبئة جماهيرية متعددة الأشكال للوصول إلى الغاية الاستراتيجية من خلال تكتيك يستند إلى سياسة الاستنزاف التدريجي لطاقة العدو الزراعية.

وما تجدر إليه الإشارة في هذا المقام، هو تعدد وكثرة الكتاب الفرنسيين الذين عالجوا موضوع الاستيطان، وكرسوا خدماتهم للاستعمار الفرنسي في الجزائر بنظرة فرنسية ترى أن الجزائر كانت في الماضي موطنا للرومان وللبيزنطيين، وعليه فإنه من الطبيعي أن تصبح فرنسية[1].

---

[1]- من بين الدراسات التي تناولت الاستعمار الفرنسي في الجزائر، نذكر:
DE BAUDICOURT, Histoire de la colonisation de l'Algérie (1860); DE PEYERIMHOFF, La colonisation officielle de 1871 à 1895 (1906); DEMONTES, La colonisation officielle sous Bugeaud (1917) et Un siècle de colonisation (1930); GAUTIER, Un siècle de colonisation (1930); PASSERON, les CALVELLI, Etat de la propriété rurale en Algérie (1935); PASSERON, les grandes Sociétés et le colonisation dans l'Afrique du Nord (1931); ISNARD, AQUEBON, Mécanisation de l'Agriculture Algérienne (1935); ISNARD, Structure de la colonisation agricole (1958), Les exploitations agricoles Européennes en Algérie (1961), et Structure de l'agriculture musulmane (1960), BERTHAULT, Diverses conférences à l'académie d'agriculture; TINTHOIN, La colonisation des plaines du Chelif (1954-55); YACONO, La colonisation ... dans la région Ouest d'Oran (1947), et Plaine de l'habra (1937), Saint Denis du Sig (1935), Hassi Ben Okba (1949), La mina (1954), Le Mostaganemois (1954), Sahel d'Oran (1960); REUTT, La région de Sidi Belabbes (1949); FRANC, La colonisation de la Mitidja (1928); ISNARD, La propriété rurale dans la Mitidja . La vigne en Algérie (1951-54), La culture des primeurs (1935); AGERON, Les Algériens musulmans et la France (1968); POUYANNE, La propriété foncière en Algérie (1900); A. NOUSCHI, Enquête sur le niveau des populations rurales constantinoises de la conquête à 1919 (1961).

وعلى الرغم من المستوى العالي لهذه الدراسات إلا أنها منحازة للاستعمار الفرنسي في الجزائر تمجد منجزاته «الحضارية»، وكأنه جاء ليخرج الجزائريين من الظلومات إلى النور؛ باختصار لم تتحرر كتاباتهم من الصبغة التمجيدية للاستعمار الفرنسي. وقد اهتموا نسبيا بالعرائض والاحتجاجات التي تقدم بها الجزائريون، كما أنه على الرغم من تناول الكتاب الجزائريين لموضوع الاستيطان من عدة جوانب، فقد انشغلوا كثيرا بالبطولات ودوي المعارك وأهملوا في جانب كبير من كتاباتهم العمل الشاق الطويل الذي قام به الفلاحون من أجل استرداد الأراضي المغتصبة، وما بذلوه من جهود، وما أظهروه من صبر وشجاعة مع حركات التمرد العديدة على إثر احتجاز أراضيهم، وفي المحاكم من أجل استرجاع الأملاك العقارية والمراعي والحقول التي انتزعها منهم المعمرون من ذوي الأغراض والأطماع[1].

ولأجل ذلك انصب الاهتمام في هذه الدراسة بالاستيطان والصراع حول ملكية الأرض سدا لبعض الفراغ، وذلك بدافع المساهمة قدر الإمكان في الجهود الرامية إلى استكمال المحاولات والجهود العلمية السابقة التي بذلت حول المسألة التي يثيرها موضوع البحث لاعتبار أن ظاهرة الاستيطان والصراع حول

---

(1)- مصطفى الأشرف. الجزائر الأمة والمجتمع، ترجمة حنفي بن عيسى، الجزائر: م.و.ك. 1983، ص 11.

ملكية الأرض لا تقع نتائجها وعواقبها على الفلاحين الجزائريين بمفردهم، وإنما امتدت واتسعت لتهدد بشكل وبآخر المجتمع الجزائري بأكمله، وعلى مختلف الأصعدة، وفي شتى المجالات، وفي واقعه ومستقبله.

وحتى يوضع الموضوع في سياقه التاريخي الصحيح جُعلت سنتي 1830 و1962 حدودا زمنية له، فلأن سنة 1830 شرع فيها المستعمر بمصادرة الأراضي الفلاحية واغتصابها، ولأن سنة 1962 تم فيها استرجاع الأراضي من أيدي الكولون، ووضعها تحت تصرف القطاع العام؛ كما أن هذه الفترة الزمنية على طول امتدادها (قرن وثلث قرن من الزمن) شهدت رفض الجزائريين للمشروع الاستيطاني الفرنسي.

ولما كانت الكتابة التاريخية تتوقف أساسا على وفرة المصادر الوثائقية والشواهد الحية، التي بدونها يتعذر على الدارس بناء تاريخ فترة ما بشكل مرض، فإن الجهد انصب في البداية على عملية جرد وإحصاء ما أمكن وجوده محليا على مستوى المكتبات العامة والخاصة ودور الأرشيف، ولما كان ذلك غير كاف لإحاطة الموضوع من كل جوانبه تطلب الأمر السفر إلى إكس-ان-بروفانس (Aix- En - Provence) بفرنسا حيث رابطت فيها بمركز أرشيف ما وراء البحار (C.A.O.M) وبمكتبة معهد الدراسات حول العالم العربي والإسلامي (IREMAM).

وللعلم فإن جميع الوثائق التي راجعتها بدور الأرشيف هناك كانت تحمل أختاما بعبارة (Archives départementales d'Alger)، (Archives départementales d'Oran)، (Archives départementales de Constantine) بما يشهد أنها حولت من دور الأرشيف للعمالات الجزائرية سابقا باتجاه فرنسا.

ويمكن تصنيف المصادر الأولوية والثانوية التي تيسر الاطلاع عليها على النحو الآتي:

الوثائق الرسمية: وهي عبارة عن تقارير، ومنشورات، ومراسلات، وقوانين صادرة عن سلطات الاحتلال الفرنسي من هيئات عسكرية، وقضائية وإدارية وتشريعية... تتصف بالطابع الحكومي ومنها على سبيل المثال:

- ✓ النصوص القانونية المتعلقة بالملكيات الزراعية في الجزائر، والتي أحصاها المؤرخون بـ 68 نص قانوني صدرت فيما بين 1830-1927، كان أبرزها القرار المشيخي لـ 22 أفريل1863 وقانون فارني لـ 26 جويلية1873.
- ✓ تقارير رؤساء المكاتب العربية.
- ✓ قرارات الحكام العامين وتصريحاتهم وخطبهم.
- ✓ تعليمات القادة العسكريين والمدنيين في العمالات الجزائرية الثلاث السابقة.

المنشورات الرسمية، المجلات، الدوريات، الصحف اليومية:

وقد أمدت الموضوع بمادة أولية، وبمعلومات لا غنى عنها.

ومنها:

- ✓ Bulletin officiel de l'Algérie.
- ✓ Code de l'Algérie annoté.
- ✓ Annuaire statistique de l'Algérie.
- ✓ Cahier du centenaire de l'Algérie.
- ✓ Recueil des actes administratifs de la préfectur d'Oran.
- ✓ Comptes –rendus des délibérations de l'Assemblée financière de l'Algérie.
- ✓ Le moniteur de l'Algérie.
- ✓ Mobacher.
- ✓ Echo d'Oran.

وقد اعتبرت هذه الوثائق ولاسيما الجريدة الرسمية للجزائر (B.O.A) مصدرا وثائقيا مطبوعا هاما لاحتوائها على نصوص صادرة عن هيئات رسمية (تشريعية – قضائية – تنفيذية) في شكل قوانين ومراسيم وقرارات تكشف عن فلسفة المستعمر وعقيدته وأهدافه، وتظهر اهتمام القادة السياسيين والعسكريين بالمسألة الزراعية، ومن هذا المنظور أضحى الاعتماد عليها أمرا ضروريا.

المستندات القانونية: وتتمثل أساسا في العقود التي يبرمها الفلاحون الجزائريون مع الكولون أو مع إدارة الاحتلال والمؤسسات الاستعمارية، كالوصايا والرخص والشهادات، ومنها

عقود الإيجار (Bail) والرهون، وعقود البيع والشراء، واستبدال أرض بأرض، وهي تشكل مصادر ذات قيمة تاريخية علمية أي أنها من أبلغ الشهادات التاريخية، وصحتها مؤكدة لأنها تكشف عن هوية المتعاملين، وعن طبيعة الأرض، وموقعها، ومساحتها وسعرها، وتبين تاريخ توثيقها واسم الموثق «Notaire» والشهود، وكذا تاريخ تسجيلها لدى مصلحة التسجيل العقاري. وقد اعتمدت عقود بلدية كاشرو المختلطة (سيدي قادة حاليا) كقاعدة أساسية في هذه الدراسة، وذلك بالنظر لوفرتها وسلامتها من التلف والضياع، وتغطيتها لمدة 79 سنة (1883-1962)، وهي محفوظة بقاعة الأرشيف التاريخي لمجلس قضاء معسكر.

الوثائق الإحصائية: كثيرا ما ساعدت لغة الإحصاء في عملية تحليل ووصف البيانات الكمية بمزيد من الدقة، ووضحت الرؤية أكثر، وأمدّت البحث بمعارف عن المعطيات الكمية للإنتاج الزراعي، وللأراضي المزروعة، والتحولات الزراعية بصفة عامة، إلاّ أن الوثيقة الوحيدة التي تمت مراجعتها هي L'Annuaire statistique de l'Algérie لسنة 1952، وبالفعل قدمت خدمات جليلة مكنت من فهم الواقع الاقتصادي للجزائر قبيل اندلاع ثورة أول نوفمبر 1954، ومنحت نسبة من المناعة لهذه الدراسة.

محاضر الشرطة والدرك الاستعماري، وصور فوتوغرافية لمعالم تاريخية وأخرى عن آثار التخريب الذي خلفته عمليات حرق مزارع المعمرين، إلى جانب خرائط ورسوم بيانية وجداول إحصائية.

كما لم تهمل الاستفادة من الصحافة الوطنية ومنها: جريدة الشهاب التي نشرت معلومات قيمة عن المسألة الزراعية، وقدمت حججا واضحة عما كان يعانيه الفلاح الجزائري والتي استمر صدورها طويلا، وجريدة المجاهد لسان حال جبهة التحرير الوطني.

مواثيق الثورة التحريرية: لمواثيق الثورة التحريرية أهمية خاصة، وقيمة تاريخية حقيقية، وهي ملفتة للانتباه ومثيرة للاهتمام، فيها ترتسم عقيدة الثوار وأسلوبهم في النظر إلى القضايا المصيرية كالمسألة الزراعية مثلا، وهي بحق أكثر نفعا لدارسي الفترة المعاصرة لتاريخ الجزائر، وما من شك فإنها تمد الموضوع بالصورة -المشرقة- التي كان عليها الثوار الجزائريون، وتكشف عن النموذج الذي تبنوه في تصفية ومحو آثار الاستعمار الزراعي الفرنسي، وتبصر بخططهم، وبلجوئهم إلى العنف الثوري وسيلة لاستعادة الأراضي الجزائرية المغتصبة، كما أنها توقف الباحث على المعطيات الموضوعية -البشرية والطبيعية- التي استندوا إليها في برنامجهم الثوري فيما يتعلق بالزراعة.

ونظرا لصعوبة الكشف عن النسخ الأصلية لهذه الوثائق وتحديد مكان وجودها، فإنه تم التعويض عن هذا النقص بالرجوع إلى الوثائق الرسمية الصادرة عن الهيئة الحزبية لجبهة التحرير الوطني، ومن بين أهم هذه الوثائق نذكر:

- نداء أول نوفمبر 1954.
- منهج الصومام 1956.
- برنامج طرابلس 1962.

أما المصادر الثانوية التي راجعتها باللغتين العربية والفرنسية، فتتضمن الكتب والمقالات التي عالجت الموضوع أو جانبا منه، وهي التي أشير إليها في هامش البحث ووردت أسماؤها جميعا في ثبت المصادر والمراجع.

وليس من الغلو القول بأن جمع المادة الوثائقية الخاصة بالموضوع تطلّب جهودا مضنية، لم تقتصر على مسالة التنقل إلى دور الأرشيف داخل الوطن وخارجه، بل تعدته إلى مسالة تصنيف ذلك الأرشيف وترتيبه وربطه بأجزاء الموضوع المختلفة كي لا يظهر على الدراسة النهائية نقص في بعض جوانبها أو إفراط في بعضها الآخر، فعموما، وإضافة إلى ما سلف ذكره، فإن ثمة صعوبات أخرى اعترضت هذا البحث حتى وصل إلى شكله الحالي، أذكر منها على سبيل المثال لا الحصر:

1. قلة الدراسات حول الموضوع، حيث استدعى الحال استشارة بعض الأساتذة البارزين أمثال بن يمين ستورا، وميشال توشريرا مدير التكوين وعضو المجلس العلمي لمعهد الدراسات حول العالم العربي والإسلامي للاستئناس بتوجيهاتهم حول الموضوع والبيبليوغرافيا المغذية له.

2. ففي حين وجهني ستورا إلى محمد غراس - أستاذ التاريخ بجامعة قسنطينة - الذي تناول في رسالته التي ناقشها بجامعة باريس «8» حول «الزراعة الجزائرية في عهد الاحتلال الفرنسي»، فإن ميشال توشريرا سدّ أمامي جميع الطرق على أن الموضوع واسع، ويستحق المطالعة الدقيقة والتوقف الطويل عند النتائج التي تضمنتها أحداث الاستيطان والصراع حول ملكية الأرض؛ وهي النصيحة التي أخذت بها طوال هذا البحث.

3. صعوبة النفاذ إلى أرشيف الحركة الوطنية والثورة التحريرية بدعوى أن القانون لا يسمح بالاطلاع على جميع الوثائق بحكم عدم مرور المدة الزمنية القانونية لهذا الغرض.

4. سيطرة الأقلام الفرنسية على موضوع الاستيطان والصراع حول ملكية الأرض أبان الاحتلال الفرنسي.

5. قلة السندات الإحصائية أو تضارب معطياتها، وحتى وإن وجدت فهي لا تمثل الحالة الواقعية، ومن ثم فهي تتطلب

مجهودات لتمحيصها، -لاسيما وأن مصدرها فرنسي- كما أن الاطمئنان إلى صحتها يتطلب هو الآخر بحثا وتدقيقا أعمق (ومن ذلك المساحات الزراعية التي صادرتها فرنسا)، يضاف إلى ذلك خبرتي المتواضعة في علم الاقتصاد، لاسيما علم الزراعة وعلم المياه، وعلى هذا الأساس اعترف مسبقا بمحدودية مؤهلاتي من الناحية المهنية والتقنية لمناقشة السياسات الزراعية للاستعمار الفرنسي في الجزائر، كما أتوقع أيضا بأن دراستي للموضوع مهما بلغ مستواها فإنها ستظل هي الأخرى متواضعة.

ولما كانت طبيعة الموضوع هي التي تحدد نوعية المنهج الذي ينبغي أن يتبع، ولما كان الموضوع يعالج ظاهرة الاستيطان والصراع حول ملكية الأرض خلال فترة الاحتلال الفرنسي للجزائر (1830-1962)، اتبعت طريقة فرضت نفسها، تعتمد أحيانا على عرض القضايا في قالب خبري سردي خال من التعليق والتحليل وفق المنهج التاريخي حتى يتسنى للقارئ تتبع التطور الكرونولوجي لظاهرة الهجرة والاستيطان الأوروبي في الجزائر بكل لواحقها، وأحيانا أخرى يعتمد على التحليل والنقد واستخلاص النتائج، محاولا في كل مرة الخضوع في منهج الكتابة للربط بين ظاهرة الاستيطان وما رافقها من صراعات بين الفلاحين الجزائريين والكولون -أي متوقفا عند بعض علامات تحدي الفلاحين الجزائريين ورد فعلهم تجاه المعمرين-.

وعلى هذا الأساس جاءت خطة البحث على النحو التالي:

بحيث قسم الموضوع إلى بابين يتضمن كل منهما ستة فصول، يتصدرها إهداء وقوائم للمختصرات المستعملة باللغتين العربية والأجنبية، وينتهي بخاتمة متبوعة بملاحق لها صلة وثيقة بالموضوع.

الباب الأول: الاستيطان الفرنسي بالجزائر: الظاهرة والممارسة.

الفصل الأول: يتناول طبيعة الاستعمار الفرنسي في الجزائر من خلال مقارنة النموذج الاستعماري الفرنسي للجزائر بنماذج من المستعمرات الاستغلالية كجزر الهند الشرقية وأندونيسيا، والمستعمرات الاستيطانية ككندا وأستراليا، لتخلص في الأخير أن الاستعمار الفرنسي في الجزائر لا ينضوي تحت أي من النموذجين، على أنه حالة استثنائية شاذة يمكن وصفها بالمستعمرة الهجينة التي يمتزج فيها الاستغلال بالاستيطان.

ويورد الفصل نموذجين عن ظاهرة الاستيطان الفرنسي في الجزائر، أحدهما عن الاستيطان الرسمي، الذي تكفلت فيه الحكومة الفرنسية بنقل الكولون إلى الجزائر وتوفير الحاجيات الضرورية لهم للاستقرار والبقاء – متخذا من مركز «دوبلينو» الاستيطاني (حسين حاليا –معسكر) مثالا لذلك، وثانيهما عن الاستيطان الحر الممارس من قبل مستوطنين أحرارا بضرب مثال عن المركز الاستيطاني الذي أقامه الكولون الأحرار بمساعدة

الإدارة الاستعمارية في «كاشرو» (سيدي قادة حاليا)، وذلك لتوفر الوثائق والبيانات عن المركزين الاستيطانيين.

الفصل الثاني: اختص بقضية الهجرة والاستيطان وعلاقتهما بمصادرة الأراضي الفلاحية وبناء المستوطنات.

تركز الحديث فيه على جهود فرنسا في توطين فرنسيين وأوروبيين بالجزائر، وتوفير المساحات الأرضية اللازمة لاستيعابهم وتأمين العيش لهم، وإصدار لقرار 18 أبريل 1841 المقنن للعلاقة بين الهجرة والاستيطان بما لا يترك مجالا لأي خطأ في تفسير هذه العلاقة.

وفيه عرض سريع لأهم القرارات والإعلانات الحكومية المشجعة للهجرة الأوروبية إلى الجزائر، ومنها إعلان 23 سبتمبر 1848 الذي ينص على السماح لـ 12.000 معمر بالهجرة إلى الجزائر، ويدعوهم للإسراع بتسجيل أنفسهم بمقرات بلدياتهم، تتكفل الدولة بنقلهم؛ ويتضمن قائمة كاملة بأسماء المراكز الاستيطانية الناشئة فيما بين 1830-1900، في عمالة وهران كنموذج لتوسع الاستيطان وانتشاره، وزيادة تدفق المهاجرين الأوروبيين على الجزائر فيما بين 1860-1900؛ وجداول إحصائية تكشف عن تطور مساحات الأراضي الزراعية للكولون فيما بين 1850-1954، وخرائط لمراحل تطور الاستيطان الفرنسي في الجزائر.

الفصل الثالث: انصب فيه الاهتمام على أهم عوامل تطور الاستيطان الفرنسي في الجزائر، بالتعرض لشبكة الطرق والمواصلات، وللسياسات المالية، والتشجيع على زراعة الكروم والمحاصيل التجارية ليجعل منها دعائم مادية تدفع بعجلة الاستيطان خطوات نحو الأمام.

الفصل الرابع: يتحدث عن المؤسسات الزراعية المتخصصة الضرورية لتحقيق الزيادة والنمو في الإنتاج الزراعي الاستعماري، ليس لغرض مواجهة الزيادة في السكان وتوفير فرص العمل -كما يتوهم البعض- ولكن بما يحقق أكبر عائد من الأرباح والفوائد للكولون، حيث جعل الاستعمار من التعليم الفلاحي، ومن المحطات التجريبية الزراعية، وصناديق القرض الفلاحي وسائل يحقق من خلالها التنمية الزراعية الاستعمارية، والرفاهية للكولون.

الفصل الخامس: يبرز الدور العملي للتشريعات العقارية الفرنسية في الجزائر، ويسلط الضوء على علاقاتها المباشرة بالاستيطان وبملكية الأرض الفلاحية، واستغلال هذه العلاقة وتوظيفها لتحقيق المشروع الاستيطاني الشامل، ويوضح الهدف من إجراءاتها التطبيقية التي جعل منها الحكام الفرنسيون قنوات يمررون عبرها عملية انتقال الأراضي إلى

الكولون، ويوفرون لهم من خلالها المزيد من الأراضي الزراعية على حساب معاناة وأعباء الفلاح الجزائري.

وقد تم التطرق في هذا الفصل لـ 16 نص تشريعي خاص بملكية الأراضي بدءا بمرسومي قانون 1844-1846، وانتهاء إلى قانون 04 أوت 1926.

الفصل السادس: يقدم عروضا نموذجية لصيغ نقل الملكيات الأرضية من الجزائريين إلى الكولون الأوروبيين، كالإجراءات العقابية التي تنص على حجز أملاك الثوار، ومصادرة الأراضي من أجل المنفعة العامة، وحجز أملاك المتغيبين، والبيع بالمزاد العلني، والتمليك عن طريق الامتياز، والبيع بالتراضي، وبأسعار ثابتة عن طريق المكتب المفتوح؛ إلى جانب صيغ أخرى منها بيع الأراضي بحكم انسداد المنافذ المؤدية إليها، بما في ذلك تنازل الدولة عن ممتلكات أرضية لصالح المؤسسات الدينية المسيحية...

الباب الثاني: الاستيطان الفرنسي: النتائج وردود الفعل الوطنية.

الفصل الأول: يتطرق إلى نتائج السياسات الاستيطانية الفرنسية على المجتمع الجزائري، والويلات والمآسي التي تعرض لها بسبب عملية انتزاع الأراضي، ومنحها هبة سخية للكولون يستغلونها ويقيمون فيها؛ وهو الأمر الذي حول الفلاحين الجزائريين إلى فقراء وعمال أجراء (تفكك الأراضي الفلاحية

وتناقص مساحتها)، وساهم في هدم البنية الاقتصادية والاجتماعية للشعب الجزائري، وساعد على بث عناصر أجنبية أوروبية في الريف الجزائري (إسبان – إيطاليون – مالطيون – بروسيون وفرنسيون ...) وأخلّ بالتوازن السكاني، وحول المراكز الاستيطانية إلى بلديات كاملة الصلاحيات في تناقض صارخ مع البلديات المختلطة والبلديات العسكرية التي اختص بها سكان الجزائر الأصليين.

الفصل الثاني: جاء الحديث فيه عن مقاومة الفلاحين الجزائريين السلمية لعمليات اغتصاب الأراضي وانتزاعها، بعرض نماذج وعينات من العرائض والمذكرات الاحتجاجية الفردية والجماعية -خلال فترات زمانية متعاقبة- التي تلقي الأضواء الساطعة على تجاوزات الكولون وموظفي الإدارة الاستعمارية والقياد، وهي جميعها تتسم بالتشكي من حالة البؤس والشقاء الذي حل بهم في أعقاب تجريدهم من أراضيهم، ويبرز لنا الوسيلة الذكية والحضارية التي تعامل بها الجزائريون مع خصومهم وأعدائهم لاسترداد حقوقهم الضائعة.

الفصل الثالث: ركز على الأساليب الأخرى للمقاومة السلمية الطويلة الأمد كامتناع الجزائريين عن بيع أراضيهم للكولون، وشراء الأراضي منهم، وإنشاء فروع نقابية لصغار

الفلاحين وعمال الأرض، والإضراب عن العمل في مزارع المعمرين، وتنظيم المظاهرات الاحتجاجية.

ويظهر في هذا الفصل امتزاج النضال النقابي لدى الفلاحين الجزائريين بالنضال السياسي لاسيما خلال الفترة التي أعقبت الحرب العالمية الأولى إلى غاية استرجاع الجزائر استقلالها، بضرب أمثلة نموذجية عن هذا النوع من النضال والمقاومة.

الفصل الرابع: احتوى على اهتمامات الأحزاب والصحف الوطنية الجزائرية بالفلاحين الجزائريين وعمال الأرض، وذلك بناء على ما تضمنته الرسالة التي بعث بها الأمير خالد للرئيس الأمريكي ولسن (1919)، والتي كشف فيها عن اغتصاب فرنسا للأراضي الفلاحية الجزائرية وطرد أصحابها منها، وتوزيع أملاك الحبوس على الكولون؛ وما تضمنته مطالب النجم في مؤتمر بروكسل (1927) باسترجاع الأراضي الفلاحية المغتصبة وإعادتها إلى الفلاحين الذين حرموا منها؛ وكذا حزب الشعب الجزائري الذي نادى بتوزيع الأراضي على الفلاحين وإعفائهم من الضرائب لمدة عشر سنوات، ومنحهم الحق النقابي؛ ومطالبة بيان 10 فبراير 1943 بتطبيق سياسة إصلاحية زراعية كبرى؛ وترويج جمعية العلماء المسلمين الجزائريين فيما بين 1936–1938 لفكرة المطالبة باستعادة أملاك الحبوس التي وعدت فرنسا باحترامها؛ ومطالبة المؤتمر الإسلامي (1936)

بتوزيع الأراضي البور على صغار الفلاحين، والإقلاع عن انتزاع ملكية الأرض؛ ومطالب الحزب الشيوعي الداعية إلى منح الفلاحين الجزائريين قروضا والانتهاء عن الحجز والمصادرة لصالح الكولون.

وأورد الفصل أيضا عناوين لمقالات تهتم بمشكلات الفلاح الجزائري، صدرت في جريدة الحق، والمنتخب، والشهاب، والإقدام.

الفصل الخامس: حمل عنوان: «نماذج من مقاومة الفلاحين الجزائريين للاستعمار الفرنسي في الجزائر (من جانبها الاقتصادي)»، وردت فيه معلومات عن دعم الفلاحين الجزائريين للأمير عبد القادر في مقاومته للاحتلال الفرنسي للجزائر (1832-1847)، واحتلالهم الريادة في حركة التحرير الوطني التي بدأت في عهده وانتهت مع مجاهدي ثورة أول نوفمبر 1954، بضرب أمثلة تشهد للفلاحين باستخدام العنف في محاولة لهدم دعائم الاقتصاد الزراعي الفرنسي في الجزائر بحرق مزارع المعمرين وغابات الفلين، ويكشف هذا الفصل في آخره عن الإجراءات التي اتخذتها فرنسا لحماية المستوطنين وممتلكاتهم.

الفصل السادس: مهد لهذا الفصل بلمحة وجيزة عن الحالة الاقتصادية والاجتماعية للريف الجزائري عشية اندلاع ثورة أول نوفمبر 1954، لينتقل الحديث بعدها عن المسألة الزراعية في

مواثيق ثورة أول نوفمبر 1954، بالتعرض للعوامل التي عجلت بالتمرد والعصيان العام، وملأت القلوب حقدا على الكولون، بتسليط الأضواء على ما تضمنه بيان أول نوفمبر 1954، وقرارات مؤتمر الصومام (1956)، وبرنامج طرابلس (1962) من أفكار حول الثروة العقارية.

ويحتوي الفصل في شطره الثاني على نماذج وصور من العنف الثوري المتمثل في حرق مزارع المعمرين (كما يقال آخر الدواء الكي)، وضرب رؤوس غلاة الكولون بإعطاء أمثلة بارزة من المنطقة السادسة من الولاية الخامسة وغيرها من المناطق الأخرى.

وبهذا الشكل يمنح القارئ فرصة التعرف على استراتيجية وتكتيك المجاهدين الراميين إلى الإخلال بالاقتصاد الزراعي للمعمرين.

ويختتم الفصل بمحاولات فرنسا عزل الشعب الجزائري عن الثورة عن طريق الإعلان عن مشاريع إصلاحية كمشروع سوستيل (1955) ومشروع قسنطينة لإحياء الريف (1959-1964).

وتنتهي الدراسة بخاتمة تكشف عن خيبة آمال فرنسا في الاحتفاظ بالجزائر، وتكذيب نتائج الثورة التحريرية لما ادعاه

الفرنسيون بأن «الجزائر أرض فرنسية» وألحقت الرسالة بمجموعة من الوثائق المختلفة والوثيقة الصلة بالموضوع، والتي بإمكانها أن تتحول إلى مادة خام بالنسبة لباحثين آخرين.

ومع هذا يبقى موضوع الاستيطان والصراع حول ملكية الأرض أكبر من أن يحيط به بحث واحد كهذا، وعليه يعتبر ما قدم في هذه الرسالة المتواضعة مجرد محاولة لسد ثغرة على أمل أن تتلوها محاولات أخرى استكمالا للموضوع وتوسيعا وتعميقا له لاعتبار كتابة التاريخ غير نهائية؛ فهي عملية متواصلة ومتكاملة، تتجدد باستمرار ومع ظهور حقائق أو معطيات جديدة.

وفي الأخير أرى واجبا عليّ أن اعترف بأن الفضل الأكبر في إنجاز هذه الرسالة يعود إلى أستاذي الفاضل الدكتور فغرور دحو الذي تكرم بالإشراف عليّ؛ فكان طيلة مدة إنجاز هذا البحث أخا وأستاذا وموجها ومشجعا.

كما أرى من واجبي أيضا أن أنوه بأساتذة قسم التاريخ في جامعة وهران، وفاء مني تجاههم، لأني تعلمت على أيديهم، واستمدت من سلوكهم العملي الذي صار في عيني نموذجا حيا يقتدى به.

فإليهم جميعا أقدم شكري العميق.

والله الموفق

الباب الأول

الاستيطان الفرنسي بالجزائر الظاهرة والممارسة

الفصل الأول: طبيعة الاستعمار الفرنسي في الجزائر.

الفصل الثاني: تطور الاستيطان الفرنسي في الجزائر.

الفصل الثالث: أهم عوامل تطور الاستيطان الفرنسي في الجزائر.

الفصل الرابع: المؤسسات الزراعية المتخصصة.

الفصل الخامس: التشريعات العقارية الفرنسية في الجزائر: المحتوى، والأهداف.

الفصل السادس: صيغ نقل الملكيات الأرضية من الجزائريين إلى الكولون الأوروبيين.

الفصل الأول

طبيعة الاستعمار الفرنسي في الجزائر

تمهيد

➢ أشكال الاستيطان الفرنسي في الجزائر.

أ- الاستيطان الرسمي: نموذج Saint-Hypolite (المامونية) وDublineau (حسين)

ب-الاستيطان الحر (التلقائي): نموذج Cacherou (سيدي قادة)

➢ حصيلة الاستيطان في بعض البلديات (نماذج)

خاتمة

تمهيد

سنتناول في البداية طبيعة الاحتلال الفرنسي في الجزائر ودراسة الاستيطان الرسمي والحر. ذلك لأنه لا يمكن دراسة الاستيطان دون التعرض أولا لطبيعة الاحتلال.

في هذا الصدد يقول الكاتب الفرنسي «أوجين بوري» (Eugène BURET) «كل خطوة كنا نخطوها في حملتنا على الجزائر كنا نعثر فيها على شهادات تدلنا على الازدهار الذي شهدته الزراعة في الجزائر قديما، وحيث ما حللنا سواء في الساحل أو في الداخل إلا ووجدنا آثارا للرومان، فكل من وادي الشلف، وسهل بنا وحمزة ومجانة يبرهن من خلال خصوبته وبشكل قطعي أن الجزائر كانت ولمدة قرون مستودعا للحبوب التي كانت تمد الإمبراطورية الرومانية...» وينهي قوله بأنه «قد أعيد اكتشاف إفريقيا الرومانية، ولم ينقصنا مستقبلا سوى احتلالها وتعميرها»[1].

معنى هذا أن الفكر الفرنسي منذ البداية، وحتى عام 1842 كان يرى أن الاحتفاظ بالجزائر لا يكون ممكنا إلا باحتلال أراضيها الزراعية وتثبيت مستوطنين بها، وما لم يتحقق هذا الشرط فإن

(1) –Eugène BURET. Question d'Afrique, Paris 1842, p 11.

وجود فرنسا في الجزائر يبقى مؤقتا، أي أن عدم امتلاك فرنسا لأراضي زراعية والاستقرار بها يعتبر خطرا يهدّد وجودها في الجزائر، وعلى هذا الأساس يبقى امتلاك الأراضي الزراعية هو الضمان الوحيد للاستيطان، ومن هنا فلا معنى للاستيطان بدون امتلاك للأرض، ولا استيطان أيضا بدون سياسة الإدماج الرامية إلى محو الشخصية الجزائرية.

ولا يمكن أن تستكمل الصورة لدينا وتتضح عن طبيعة الاحتلال الفرنسي للجزائر إلا من خلال دراسة متأنية لبعض النماذج من المستعمرات الأوروبية في العصر الحديث.

فخارجا عن المحطات التجارية يوجد صنفين رئيسيين من المستعمرات يتميزان بطابعهما المتباين.

فهناك المستعمرات الاستغلالية كما هو الحال بالنسبة لجزر الهند الشرقية وأندونيسيا، والمستعمرات الاستيطانية، كما هو الحال مع كندا وأستراليا.

فبالنسبة للصنف الأول نجد المستعمر يستثمر رؤوس الأموال، وينشط وفق اتجاه سياسي اقتصادي من دون أن يبحث عن إستبدال عرق بعرق أو سلالة بشرية بأخرى عن طريق تهجير مواطنيه وإسكانهم في أراضي المستعمرة، أي أنه يحترم ويحافظ

قدر ما أمكن على النظام الاجتماعي للسكان الأصليين للمستعمرة.

أما بالنسبة للصنف الثاني من المستعمرات، فعلى العكس من ذلك، فإن المستعمر يبحث بوجه أخص على تثبيت – غرس – سلالته البشرية – عرقه – وخلق مجتمع مماثل أو مجانس لمجتمع الوطن الأم (analogue ou identique)، فيمحق النظام الاقتصادي للبلد المستعمر ويستولي على أراضيه، وينتزع تدريجيا الممتلكات الأرضية من أصحابها، ويحرمهم من الاستفادة منها.

وقد حدث للمستعمر الأوروبي أن طرد وأبعد الأستراليين السود، وسكان هورون (شمال أمريكا الشمالية بين كندا والولايات المتحدة الأمريكية) نحو الصحراء، أو عمل على إبادتهم، أو حولهم عن طريق التهجين (croisement).

فهل يمكن اعتبار الجزائر مستعمرة استيطانية أو استغلالية ؟

في الواقع الاستعمار الفرنسي في الجزائر لا ينضوي تحت أي من النموذجين، فهو حالة استثنائية شاذة يمكن وصفها بالمستعمَرة الهجينة (Colonie hybrique) التي يمتزج فيها الاستغلال بالاستيطان. فهي حصرا لا تنطبق عليها الطريقة الإنجليزية مع الهند، ولا الطريقة الهولندية مع أندونيسيا، ولا أيضا الطريقة الأسترالية والكندية.

ولو تمّ لفرنسا أن احترمت الجزائريين كليا وأمعنت في الحفاظ على عادات السكان الأصليين وتقاليدهم، وتجنبت الفوضى التي أحدثتها في نمط حياتهم، وامتنعت عن حرمانهم من الاستمتاع بأراضيهم فلربّما استفادت من خدماتهم ومن ثروات بلادهم.

فتصرفات الفرنسيين – اللاإنسانية – هي التي أثارت غضب وسخط الجزائريين وتسبّبت لهم في أزمات، ودخلت معهم في صراعات دامت 132 سنة.

ولهذا لا يمكن للمستعمَرة الجزائر أن تكون فقط مستعمَرة استغلالية، أو فقط مستعمَرة استيطانية.

إن القواعد العامة (Les maximes) التي تضبط هذين النمطين من الاستعمار ستجد مجالا لتطبيقها بشكل تزامني –معتدل أو متنافر–.

كما أنه لا يمكن أن نقارن المستعمَرة الجزائرية بالمستعمَرة الإسبانية في المكسيك أو البيرو بالنظر لصعوبة دمج الجزائريين المسلمين والمتصلين حضاريا بالعالم العربي، خلافا للبيروفيين

والمكسيكيين الذين لهم معتقدات دينية خرافية ووهمية – باطلة[1]

ومن وجهة النظر الاقتصادية فإن الشرط الأول لنجاح الاستيطان ولازدهاره يكمن مطلقا في وجود أراضي زراعية خصبة وشاسعة، وفي نظام يكفل انتقال الأراضي من أصحابها الأصليين إلى المستوطنين بطريقة سهلة ونهائية[2]، لكن نظام الملكية السائد في الجزائر قبل الاحتلال سيحول دون تحقيق الإدارة الاستعمارية لنقل الأراضي بالسهولة التي كانت تتوقعها.

- الملاحظة الأولى: الأراضي الجزائرية لم تكن شاغرة، فقد كانت مأهولة ومزروعة، وفقط ممتلكات البايات والحكام العثمانيين الأتراك هي التي كانت شاغرة وبالإمكان حجزها واغتصابها وتحويلها إلى الأوروبيين، لكن مساحتها كانت محدودة لا تستوعب العدد الكبير للمجتمع «الزراعي» القادم من فرنسا وأوروبا إلى الجزائر.

- الملاحظة الثانية: إن بقية الأراضي الخارجة عن قطاع الدولة – التركية – لا يمكن الحصول عليها، ثم تسليمها للكولون إلا بطريقتين اثنتين:

---

(1) -Paul Leroy – beaulieu. L'Algérie et la Tunisie, 2eme édit. Paris 1897, p 62.

(2) -Ibid.

❖ أولهما: طريقة تركيز السكان (Cantonnement) والدفع بهم بعيدا عن السواحل الأمر الذي يؤول إلى فقدانهم للأراضي التي تعوّدوا استغلالها في الزراعة أو الرعي، وبطبيعة الحال يبقى هذا الإجراء تعسفيا غير عادل يذكّر بسلوك الرومان في القديم مع الفلاحين الجزائريين. ومن وجهة النظر السياسية فإن هذا التصرف سوف يثير لدى الجزائريين فكرة الحقد والكراهية والانتقام.

❖ ثانيهما: طريقة شراء الأراضي من السكان الأصليين، وهو إجراء لا يشكل خطرا سياسيا، إلا أنه لم يتحقق عمليا، لأن الملكية الخاصة لم يكن لها وجود لدى القبائل الجزائرية الأمر الذي يجعل انتقال الأراضي إلى الأوربيين صعبا ومستحيلا.

أمام هذه الصعوبات لجأت إدارة الاحتلال الفرنسي في الجزائر إلى نظام التنازل عن الأراضي للكولون[1] المهاجرين مجانا.

---

(1)- الكولون في نظر العامة هو المعمر- المهاجر من أوروبا إلى الجزائر- الذي يعيش من خدمة الأرض، ويستوطن الريف؛ إلا أن لتعبير كولون معنى أوسع، فهو يشتمل في آن واحد المزارع (Cultivateur) ، والفلاح (Agriculteur) المشتغل أيضا بتربية الحيوان (الأبقار – المواشي – الخيول – النحل...) . والبعض أطلق هذه التسمية على الفلاحين الكبار من أصل أوروبي أو من أصل جزائري- ممن لهم أراضي زراعية عن طريق التملك أو الكراء.

وبعد الاكتفاء بهذا القدر – من المعلومات عن طبيعة الاستعمار الفرنسي للجزائر– يمكننا الانتقال إلى الاستيطان الذي ينحو الحديث عنه حيزا كافيا في هذه الدراسة.

أشكال الاستيطان الفرنسي في الجزائر

كيف نظمت فرنسا حملتها الاستيطانية في الجزائر؟ ما هي الوسائل التي استخدمتها لتنظيم الاستيطان؟ من هم المستوطنون الأوائل الذين استفادوا من هذا النظام ومن أين قدموا، ولماذا؟

تلكم هي أسئلة لا تكتمل الإجابة عنها إلا بالتعرض لمقدمات الاستيطان وطلائعه فيما بين 1830-1848، وللشروط والأدوات التي وضعتها إدارة الاحتلال، وللتجارب الأولى لإنشاء المستوطنات السكنية والمحطات الزراعية التي روّجت للاستيطان خلال هذه الفترة. وكذلك الحديث عن تشجيع الجمهورية الثانية للمبادرات الخاصة والفردية للشركات وللكولون الأحرار بشراء أراضي واستغلالها لصالحهم

أ. الاستيطان الرسمي:

اقترح "م. ستوكمار" (M.STOKMAR) على إدارة الاحتلال الفرنسي في الجزائر جلب التيروليين[1] إلى الجزائر لاستخدامهم في

(1) التيروليون هم سكان بلاد التيرول ذات الطبيعة الجبلية في النمسا، يتميزون بتحمل الأتعاب والمشاق، وقد استخدمتهم ألمانيا والنمسا في مشاريع عمرانية وزراعية.

المشاريع الزراعية لاسيما استغلال الضيعات، وهذا ضمانا لأمن وسلامة مزارعهم[1]. وذكر سلطات الاحتلال بأن الاستيطان يعد حربا حقيقية صعبة وطويلة المدى، ولا يدخل غمار هذه الحرب ولا يخرج منها منتصرا سوى الجيش القوي المنظم، واقترح عليها اللجوء إلى المجندين باعتبار المهام الاقتصادية للجيش لا تقل أهمية عن المهام العسكرية، وعلى عاتق العسكريين الذين سترفع أجورهم سيتم بناء القرى الاستيطانية.

وبأمر من العقيد "مارانقو" (MARENGO) سخّر المحكوم عليهم من السجناء للقيام بأعمال الاستصلاح والتشجير في ضواحي العاصمة[2].

وبالاستغلال – الذكي– لسواعد العسكريين والسجناء تمكنت إدارة الاحتلال من بناء المستوطنات والضيعات وحققت فوائد وأرباحا للاستعمار.

يسمّى الكولون الأوائل بـ "كولون الحكومة" (Les Colons du gouvernement) لأن الحكومة الفرنسية هي التي تكفلت بهم: نقلتهم إلى الجزائر ووفرت لهم كل الحاجيات الضرورية التي تسمح لهم بالإقامة والاستقرار وبالتالي ممارسة النشاط الزراعي،

-(1)Eugène BURET. Op. cit. p 232 - 233.

(2) Ibid

بما في ذلك الحرابات اليومية إلى غاية اللحظة التي يمكنهم فيها إنتاج عملهم وضمان تموين أنفسهم بأنفسهم.

تم وضع كل مجموعة من الكولون الأوائل تحت إمرة رئيس مجموعة تكون له خبرة في شؤون الزراعة، يعينه المتصرف الإداري لمدة خمس سنوات لاعتبار الأفواج الأولى من المعمرين تجهل الزراعة، وكان هؤلاء الرؤساء يختارون من العسكريين الذين سبق لهم أن تولوا مهام زراعية في المستعمرات الفرنسية على الحدود النمساوية[1]، على أن يتولى أحد أعوان المصالح الإدارية زيارة المزارع والضيعات مرة كل خمسة عشرة يوما، يرفع عقبها تقريرا مفصلا لإدارة الاحتلال.

وبعد خمس سنوات تسلّم لكل واحد من الكولون قطعة أرضية زراعية بصفة ملكية فردية شرعية – مسجلة– يستغلها بشكل استقلالي، ومن ثم تعفى الأراضي الممنوحة من الضريبة لمدة خمس سنوات، وفي العام السادس يدفع الكولون لإدارة الاحتلال القسمة الواحدة من العشرين (20/01) من دخله الخام تعويضا للخدمات المقدمة له خلال السنوات العشر الفارطة.

أما أبناء الكولون الأوائل البالغون من العمر أربعة عشرة سنة فإن إدارة الاحتلال قد نظمتهم ضمن ميليشيات تتلقى

(1) Eugène BURET, op . cit, p 243.

تدريبات عادية على استعمال السلاح تحت قيادة ضابط عسكري يتولى تدريب أبناء القرية الواحدة أو الاثنتين وحتى الثلاثة المتجاورة مع بعضها؛ وهؤلاء الأطفال عند بلوغهم سن السابعة عشرة يجندون ضمن ميليشيا حقيقية لها جميع إطاراتها[1].

تلكم هي خطة الاستيطان الرسمي في مرحلتها الأولى والتي اعتمدت نواتها الأولى على بناء القرى والمراكز الاستيطانية واستصلاح الأراضي... من طرف العسكريين ليتم فيما بعد تهجير المستوطنين من فرنسا وأوروبا إلى الجزائر بشكل مكثف وإخضاعهم للعمل الجماعي لمدة خمس سنوات يصبحون بعدها ملاكا حقيقيين.

ومما يجب الإشارة إليه فإن الطابع الاستيطاني للاحتلال الفرنسي في الجزائر قد تميز بخاصيات ثلاث، فإلى جانب كونه استعمارا استغلاليا استيطانيا، فقد كان عسكريا ودينيا.

ومن الأمثلة على ذلك أن العقيد «مارنغو» المشار إليه سابقا قد تعهد ببناء قرية بسواعد العسكريين المحكوم عليهم، واستصلاح الأراضي الضرورية للاستغلال الزراعي بمبلغ لا يتعدى 200.000 فرنك.

(1) -Ibid.

أما الأب «لاندمان» (l'abbé LANDMANN) فقد طالب بمبلغ 400.000 فرنك لكل واحدة من ضيعاته الزراعية الكبرى[1].

ويلاحظ هنا مساهمة كل من العسكريين ورجال الدين على حد سواء في عملية إرساء قواعد الاستيطان الفرنسي في الجزائر، وذلك لخلق مجتمع أوروبي مسيحي يرتبط بقوة شديدة بالأرض الزراعية.

ومن خلال الإشارات السابقة يظهر جليًا بأن العسكريين كانوا هم المحور الأساسي في عملية الاستيطان وأداتها الأكثر فعالية، فهم الذين لعبوا الدور الاقتصادي والعسكري في تحضير الأراضي الزراعية وتهيئتها للكولون المدنيين.

لقد كانت فرنسا تريد من خلال توظيف الطاقات العسكرية في مجال الزراعة وتهيئة الأرض خلق مجتمع محارب ومزارع في آن واحد وذلك تكرارا لتجربتها على الحدود مع النمسا في أواخر القرن الثامن عشر، وكأن فرنسا كانت تريد ضمان السلم والنصر العسكري بجمعها العمل العسكري-الحربي- إلى العمل الزراعي، وهذا لاعتقاد الفرنسيين أن لا سيادة ولا نصر لهم فوق أرض لا توفر للمتصرين غذاءهم؛ وفي رأي فرنسا أن استخدام جيش

(1) -Eugène BURET, op . cit, p 253.

الاحتلال في المجال الاقتصادي الزراعي هو الأداة المباشرة والأكثر ضمانا للظفر بالجزائر.

وإن كانت أولى محاولات الاستيطان الرسمي تعود إلى سنة 1834 وذلك بوصول سفينة لميناء الجزائر العاصمة محملة بـ 400 مهاجر ألماني وسويسري تم توزيع عائلاتهم على مناطق مختلفة في مدينة الجزائر، ومنحت لهم أراضي زراعية[1]، فإن الرغبة القاطعة لفرنسا في استيطان الجزائر يؤكدها صدور مرسوم 22 جويلية1834 الذي ألحق الجزائر بفرنسا وشجع الهجرة وطمأن المستوطنين على البقاء في الجزائر، وعين حاكما عاما على الجزائر بناء على توصية اللجنة الإفريقية وهو الجنرال الكونت "ديرلون" (DERLON) الذي أكد بدوره للكولون تأييد فرنسا المعنوي والمادي لهم[2].

(1)- الطاهر بن خلف الله "التحول الاقتصادي والاجتماعي والسياسي للريف الجزائري 1830 - 1962"، الذاكرة، العدد 02، السنة 02، 1995 م - 1495 هـ، ص 142.

(2)- أبو القاسم سعد الله الحركة الوطنية الجزائرية1900-1930، ج02، قسم01، الجزائر: م.و.ك، 1992، ص 51.

- أنظر أيضا: شارل روبرت أجيرون، تاريخ الجزائر المعاصرة، ترجمة عيسى عصفور، الجزائر: د.م.ج، 1982، ص 21.

وقد عمل كل من العقيد «دي لاموريسيار» (DELAMORICIERE) العقيد «بيدو» (BEDEAU) على إنشاء مراكز استيطانية[1] كبرى تجمع الفلاحين الأوروبيين في الجزائر.

فكر «دي لاموريسيار» في أن يطبق مشروعه في إقليم وهران داخل المثلث المحصور بين وهران ومستغانم ومعسكر، وذلك بتوطين خمسة آلاف عائلة فلاحية توزع على 22 بلدية فوق أراضي تقدر مساحتها بـ 80.000 هكتار، تسند فيها مهمة الاستيطان إلى رأسماليين يتحملون كل النفقات باستثناء الطرقات، والحصون، والمرافق العمومية؛ ومن بين المهام الموكلة إليهم: انتزاع الأراضي الزراعية من الفلاحين الجزائريين عن طريق المقايضة، أو عن طريق شرائها منهم بأسعار زهيدة، أو طردهم منها بطريقة لا تثير إحساسهم بالطرد، خاصة وأن الكثافة السكانية تقل بهذا المثلث، وتحقيقا لهذا الغرض طلب «لاموريسيار» من الحكومة الفرنسية قروضا مالية لا تقل عن 200.000 فرنك لتثبيت 2332 عائلة أوروبية، ودعا الحكومة إلى تهيئة المواقع وتحديد الطرق والساحات العمومية، وحفر الآبار وبناء الأحواض المائية والسدود لسقي الأراضي الزراعية.

---

(1)- المركز الاستيطاني هو رمز للحضور الأوروبي وللوجود الاستعماري في الجزائر. وإنشاء مركز استيطاني يتم بمقتضى قرار موقع من طرف الحاكم العام للجزائر.

أما الجنرال «بيدو» فهو الآخر تقدم بمشروع مماثل في إقليم قسنطينة داخل المثلث المحصور بين سكيكدة وعنابة وقسنطينة مرورا بقالمة[1].

وتأييدا لسياسة الاستيطان الرسمي طالب «غاسطو» (GASTU) نائب الجزائر في البرلمان الفرنسي بإنشاء صندوق للتعمير (caisse de colonisation) وحث على بذل المزيد من الجهد لتنشيط عملية الاستيطان، فردّت عليه الحكومة بأنها ستلتزم بخلق مشروع بـ 300 قرية استعمارية بمعدل 50 مسكن في القرية الواحدة، الأمر الذي يسمح بتوطين 15.000 عائلة[2].

وكثير من الساسة الفرنسيين أيدوا فكرة استقرار الفرنسيين بالجزائر، ومن أمثال هؤلاء النائب «أوغيست بيردو» (Auguste BURDEAU) الذي ألقى خطابا أمام غرفة النواب سنة 1892 قال فيه: «إن الهدف الرئيسي من استقرارنا في الجزائر هو خلق سلالة فرنسية مكونة من المهاجرين الفرنسيين والأوروبيين المتجنسين، بإمكانها أن تهيئ العنصر الجزائري وتجعله قريبا منا»[3].

---

(1) –Capitaine FROELICHER. Trois Colonisateurs (Bugeau, Faidherbe, Gallieni). Paris (S.D), p111.

(2) –Arthur GIRAULT. Principes de colonisation et de législation coloniale, Paris 1924, p 392.

(3) –Charles-Henri FAVROD. La révolution Algeriénne, Paris 1959, p20.

واعتبر تعمير الجزائر الضامن الأساسي لتحويل الجزائريين، ومثل هذا الخطاب يعبر بصدق عن نيته في الاحتفاظ بالجزائر وإلحاقها بفرنسا بل وإدماجها.

وقد ترتب عن مثل هذا الاتجاه تدفق المزيد من الأوروبيين على الجزائر.

وبالفعل شرعت سلطات الاحتلال في تهيئة الأرض وشق الطرقات والممرات، وتم لها فيما بين 1871-1877 أن أنشأت 200 قرية استيطانية يقطنها 30.000 معمر يستفيدون من 400.000 هكتار، وبهذه الطريقة ارتفع عدد الأوروبيين المهاجرين إلى الجزائر بقصد الاستقرار فيها من 245.000 نسمة عام 1871 إلى 536.000 نسمة عام 1886[1].

وإرساء للاستيطان سنت إدارة الاحتلال تشريعات خاصة تسهل من خلالها للكولون عمليات الاستفادة من سكن عائلي ومن قطعة أرض زراعية، ومن ذلك نص القرار الذي أصدره بيجو الحاكم العام للجزائر في 18 ابريل 1841 والمتضمن خمسة عشرة مادة تشرح بالتفصيل شروط الاستفادة من الأراضي الزراعية في الجزائر، وكذلك الكيفية التي يتم بها إنشاء مراكز

(1) -Francis et Colette JEANSON. L'Algérie Hors -la loi, Alger: ENAL 1993, p70.

جديدة للاستيطان[1]. وهو قرار ينص في خطوطه العريضة على نظام الامتلاك عن طريق الامتياز على أن يستلم لكل مستفيد عقد ملكية مؤقت في انتظار حصوله على عقد نهائي للملكية عندما يستوفي كل الشروط.

أعقب هذا القرار توزيع منشورات في كامل التراب الفرنسي تتوسل إلى الأوروبيين، بل وتحثهم وتحفزهم على الهجرة والاستيطان في الجزائر، وتعدهم بالاستفادة إثر وصولهم إلى الجزائر من قطع أرضية زراعية تتراوح مساحتها من 04 حتى 12 هكتارا مقابل 1.200 حتى 1.500 فرنك، وكذلك بحق المرور مجانا مع عائلتهم داخل الأراضي الفرنسية؛ وعاهدتهم بتوفير الأمن، والمعدات الزراعية، والقروض المالية بشكل مؤقت.

وقد أثمرت هذه الدعاية بسرعة، فقابلتها سلطات الاحتلال الفرنسية بخلق 17 مركز استيطاني سنة 1842، و 14 مركز سنة 1843، وفي العام الموالي 1844 بـ 17 مركز جديد[2].

وتمكينا للكولون من الحصول على سكنات وأراضي زراعية صدر مرسوم ملكي في 21 جويلية1841 نص في مادته الثانية على أن جميع الأراضي الشاغرة والغير مزروعة تعتبر أملاكا عامة يمكن

(1) (M.P de MENERVILLE. Dictionnaire de la législation Algérienne 1er V, 3ème édit, Paris, Alger, 1877, p p 226 à 228.

(2) Le Département d'Oran et son Conseil général 1830 – 1930, p 204.

الاستفادة منها واستغلالها في تأسيس مدن وقرى وتجمعات سكنية، كما حددت المادة الثالثة من ذات المرسوم مساحة الأراضي الزراعية الممنوحة للفرد الواحد من الكولون بأقل من مائة هكتار.

أما المادة الخامسة فقد منحت للكولون الجدد الحق في المطالبة بقطعة أرضية من تلك التي وصفت بالمهجورة وغير المزروعة[1] وذلك مقابل ريع سنوي يدفعه الكولون للدولة ريثما يسلم له سند ملكية نهائي[2].

وبعد أقل من سنتين وبالضبط في 11 جويلية1843 منحت إدارة الاحتلال للشركة المدنية للترابيين (Les trappistes)، أتباع الراهب ترابي حقلا زراعيا بـ « ستاولي» إضافة إلى 1.200 هكتار من الأراضي المجاورة له[3]، واشترطت على هذه الشركة أن تغرس ألفي شجرة خلال العامين الأولين من تاريخ الاستفادة على أن يبلغ عدد الأشجار 10.000 شجرة بعد مرور عشر سنوات، وبعدها يسلم للشركة عقد ملكية نهائي[4].

---

(1) (M.P de MENERVILLE, op . cit, p 228.

(2)– ملاحظة: تعميما للفائدة وتحقيقا للنفع من هذه الدراسة خصص فصل كامل من هذا البحث للتشريعات العقارية. يرجى العودة إليه.

(3) (Le Dpt d'Oran et son conseil général 1830-1930, p 205.

(4)M.P DE MENERVILLE, op . cit, p 235. (1er V).

أما مؤسسة «Union Agricole» فقد تحصلت سنة 1845 على 3.000 هكتار بسيق، وهو امتياز يرمي إلى توطين 300 عائلة أوروبية مع الالتزام بتوفير المعدات الزراعية لها وكذا المرافق الضرورية والقطع الأرضية الزراعية[1].

وفي هذا الإطار نظم الجنرال «بيجو» عملية الاستعمار العسكري، فأوكل إلى العسكريين مسألة تنفيذ شق الطرقات وبناء الجسور والسكنات ... ومن ذلك الطريق الرابط بين سيدو ووهران عبر تلمسان؛ والطريق الرابط بين وهران ومعسكر وسعيدة؛ وجسر الشلف والمقطع ومينا ويسر والتافنة وملوية.

وعقب اندلاع الثورة في فرنسا خلال شهر ماي 1848 وجد 100.000 عامل في الورشات الوطنية بفرنسا أنفسهم بدون عمل، فتشكلت لجنة للنظر في إرسال هؤلاء البطالين إلى الجزائر، وأول مجموعة منهم وصلت إلى « سان كلو» (قديل حاليا) يوم 26 أكتوبر1848[2].

ولإيواء المهاجرين الجدد أنشئ 42 مركزا استيطانيا جديدا ومنح لكل عائلة من 08 حتى 10 هكتار من الأراضي إلى جانب تزويدها بالمعدات الزراعية والحيوانات والبذور والمؤن الغذائية؛ وبهذا الشكل تكون إدارة الاحتلال قد تحملت أعباء الاستيطان.

---

(1) –Le Dpt d'Oran, op .cit, p 205.

(2) –Ibid.

وخلال المدة من 1840 إلى 1850 نشأ 132 مركزا استيطانيا جديدا منه 45 في عمالة وهران، 62 في عمالة الجزائر، و24 في عمالة قسنطينة كما هو مبين في الجدول أسفله.

المراكز الاستيطانية الناشئة فيما بين 1840-1850

السنة	عمالة الجزائر	عمالة وهران	عمالة قسنطينة
1840	دالي إبراهيم – القبة		
1841	مصطفى، البيار، بئر مراد رايس، بئر خادم، دويرة، حسين داي، المدية	ضاحية مستغانم، ضاحية معسكر	سكيكدة
1842	ضاحية مليانة، البليدة، العشور، شرشال، دراربة، فندوس، القليعة، أولاد فايت	تلمسان	القالة، جيجل
1843	بوزريعة، الشراقة، عين البنيان، بوانت بسكاد، ساولة، بوفاريك، الأصنام، تنس، ثنية الحد		
1844	بابا حسان، خرايسية، دواودة، فندق (الجيش المختلط)، فوكة، علالة، سان فرديناند، سانت أميلي، سيدي فرج، سطاوالي، زيرالدا، دلس.	السانية	دار ميمونت، الحروش، سان انتوان، فالي
1845	الصومعة، أومال	أرزيو، مسرغين، سان دوني دوسيق، سيدي شامي	دوزفيل، قالمة (الضاحية)
1846	الشفة، موزاية فيل	مزغران، مرسى الكبير، سان أندري، سانت كلوتيلد، سان جيروم، سانت . ب دوبليلات، سانت ليوني، ستيديا، تمور	عين صفية
1847			بيجو، كوندي سماندو، سان شارل، سطيف (ضاحية)
1848	أفروفيل، دالماشيا، بني مراد، واد جر، جوانفيل، مونتبانسي، كاستيغليون، نوفي، زوريخ، مارنقو، العفرون، بورومي، لودي، دامييات، لافارم، مونتبيا، مونتيوت	فالمي، آركول، حاسي عامر، حاسي بن فريجة، حاسي بن عقبة، حاسي بونيف، سان لويس، فلوريس، مالحان، سان كلو، سان لو، داميسم، كليبار، مفسوخ، أبوقير، ريفولي، تونين، عين نويسي، عين تادلس، سوق الميتو	غاستون فيل، روبرت فيل، جيما بس، موندوفي، بغال، هيليوبوليس، ميليزيمو، بيني، باتنة
1849	الاربعاء	البرابة، بن عربي، سيدي بلعباس	
1850	فوردي لو	عين الترك، بوسفر، منصورة، صفصاف، سان أندري، سان هيبوليت	

المصدر :

Pierre GOINARD. Algérie: l'œuvre Française, Paris 1984, pp 401-402.(d'après la Publication du gouvernement général en 1930).

➤ ملاحظة: ذكرت المراكز بأسمائها الأصلية التي أطلقتها عليها سلطات الاحتلال الفرنسي.

وفيما بين 1851–1870 أنشأ الاستعمار الفرنسي 104 مركزا استيطانيا جديدا: 35 في عمالة وهران، 39 في عمالة الجزائر، 30 في عمالة قسنطينة[1]. وبعد الهزيمة التي تلقاها الفرنسيون في الحرب السبعينية (1871) على يد الألمان وجهت الدعوة مجددا للاستيطان في الجزائر بتخصيص مكانة واسعة للمهاجرين من الألزاس واللورين؛ فمنح قانون 21 جوان 1871 أراضي زراعية تقدر مساحتها بـ 100.000 هكتار للوافدين من شمال فرنسا بعد حجزها من الفلاحين عقب ثورة المقراني[2]. أما المرحلة التي أعقبت هذه الثورة (1872-1875) فقد شهدت أكبر موجة من الاستيطان الرسمي بحيث غطت الأراضي المغتصبة 39 ٪ من البرنامج الاستيطاني، أي ما يعادل 254.697 هكتار[3]، إضافة إلى 59.886 هكتار تم توزيعها في شكل امتيازات عام 1881.

(1)- انظر: قائمة هذه المراكز بالتفصيل في: Pierre GOINARD, op. cit, p 402 - 403.

(2) -B.O.A. 1871, p p 298 – 332.

(3)- الأراضي التي تم اغتصابها- 1872: 81.673 هـ- 1873: 60207 هـ- 1874: 62.264 هـ- 1875: 50.560 هـ (Mfd E. MESLI. Les origines de la crise agricole en Algérie, Alger 1986, p 121)

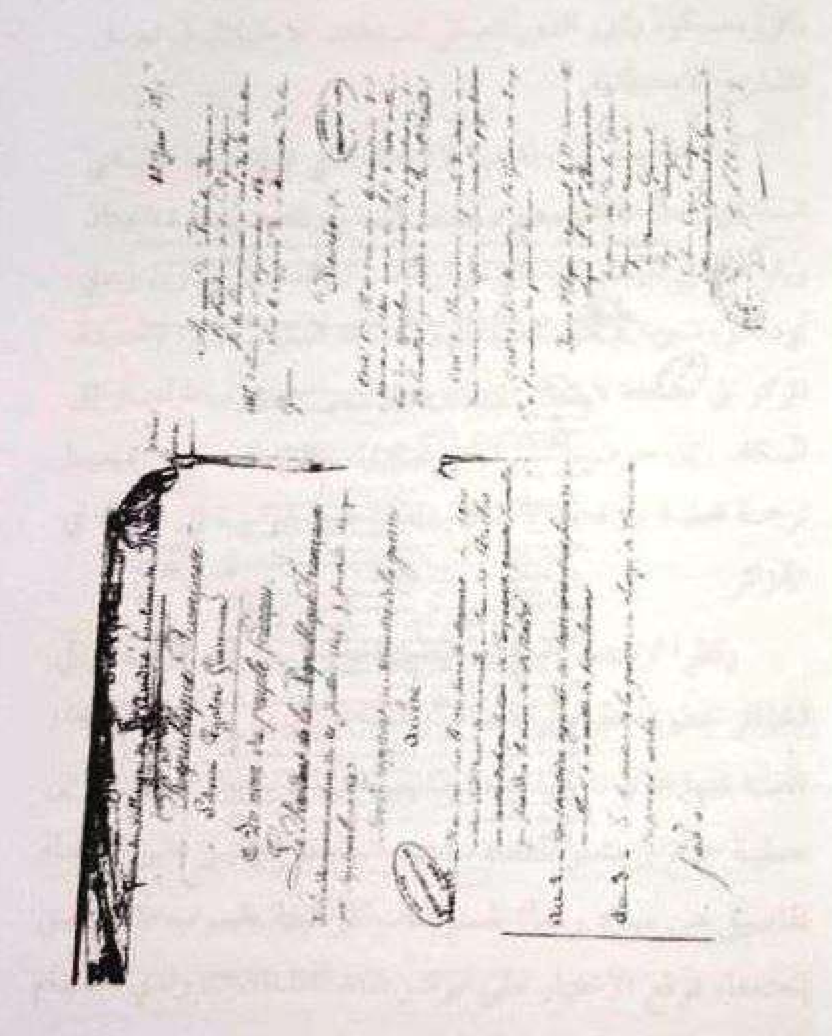
وبلغ الحد بإدارة الاحتلال أن استأجرت الأراضي المغتصبة إلى أصحابها الأصليين في انتظار تسليمها مجانا للكولون. وقد سميت هذه العمليات بالرسمية لأن الإدارة الاستعمارية هي التي اتخذت المبادرة في اختيار الأراضي والكولون الممنوحة إليهم، كما أنها هي التي تكفلت بتهيئتها قبل تسليمها. وللعلم فإن الكولون المستفيدين من هذا الإجراء قد منعوا من إعادة بيعها إلا بعد آجال تقدر بعشرين سنة.

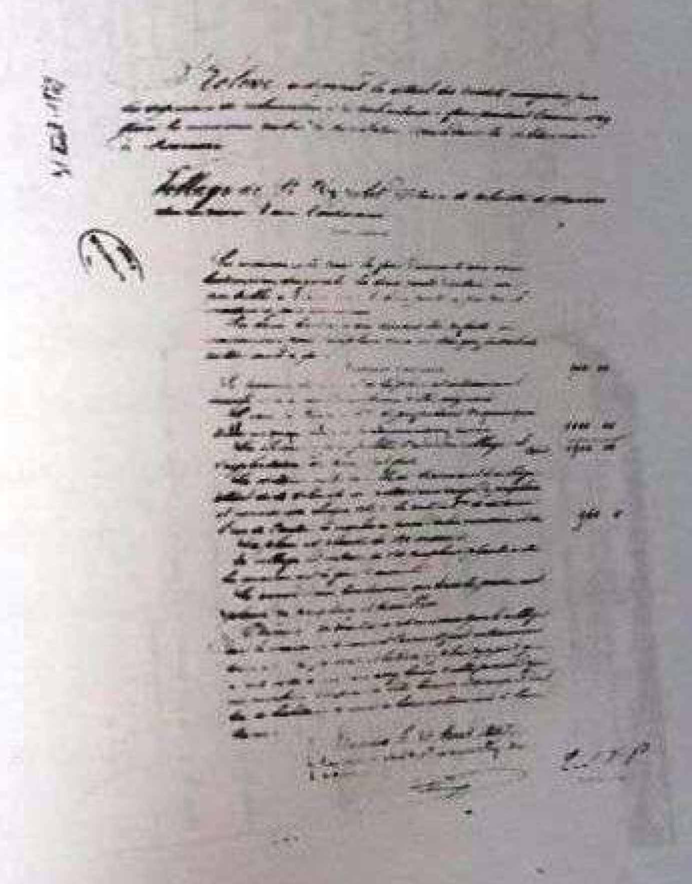
ونكتفي بهذا القدر من المعلومات عن التعريف بالاستيطان الرسمي حتى لا نحيد عن الموضوع، ونغوص في الحديث عن تطور الاستيطان الذي خصص له فصل مستقل في هذه الدراسة، وأيضا اتقاء للتطويل والتكرار. وللتذكير فإن إنشاء مركز استيطاني جديد أو توسيعه قد يتم وفق ما نص عليه قرار أبريل 1846، وقرار 31 ديسمبر 1862[1]، وكذلك بناءا على تقديرات اللجنة الخاصة المكلفة بدراسة مشروع إنشاء المركز أو توسيعه، كما لا يتم خلق مركز استيطاني إلا بمرسوم حكومي يوقعه الحاكم العام للجزائر.

(1) – Claude COLLOT. Les institutions de l'Algérie durant la période coloniale 1830 - 1962, Alger, O.P.U, 1987, p 114.

وإليكم في ما يلي نموذج لمرسوم إنشاء مركز استيطاني جديد، ونموذج لتقرير حول تقدم الأشغال بالتقديرات المالية المحتملة الخاصة بالبنايات، وشق الطرقات وتشجير جانبيها، والبستة وضخ المياه.

نموذج قرار انشاء مركز استيطاني





تكشف الوثيقة الثانية عن الاعتمادات المالية الضرورية المتوقعة ضمن ميزانية 1849 الخاصة بالمراكز الاستيطانية الناشئة في دائرة معسكر، وتبرز الدور العملي لسلطات الاحتلال في تمويل المشاريع الاستيطانية.

أما التفاصيل الواردة عن الأشغال التي تم إنجازها كالمباني السكنية والساحة العمومية وخندق السياج والقلعتان الدفاعيتان وبابا مدخل المركز الاستيطاني والجسران اللذان يعلوان وادي تودمان وتسوية أرضية الطرقات والساحة العمومية ... وحاجة المركز إلى مضخة لإيصال الماء الموجود على عمق ستة أمتار إلى السكان وإلى حوض الماء الخاص بإرواء الحيوانات هي جميعها ترجمة فعلية وواقعية لأحلام المستوطنين الرامية إلى البقاء في الجزائر.

ونظرا لاستحالة متابعة الحديث عن الاستيطان الرسمي في الجزائر خطوة خطوة، خاصة وأن الفترة الممتدة من 1830-1962 كانت كلها مجالا تاريخيا للاستيطان، وحتى لا يؤول الموضوع إلى عملية جمع وحشو للمعلومات، سيكون التركيز على إعطاء تفاصيل عن ميلاد ونشأة المستوطنات الرسمية بضرب مثال عن إحداها، فوقع الاختيار على مركز (DUBLINEAU) وادي الحمام (حسين حاليا، بدائرة معسكر).

وسبب الاختيار لهذا المركز كان مقصودا وذلك لأسباب منها:

1. الوفرة النسبية للمعلومات عن هذا المركز[1].

2. انطلاق المقاومة الأولى للاحتلال الفرنسي في غرب البلاد بقيادة الشيخ محي الدين من زاوية وادي الحمام سنة 1830.

3. هو مسقط رأس الأمير عبد القادر الموصوف بالعدو اللدود لفرنسا والمقاتل العنيد لها لمدة 15 سنة (1832-1847)[2].

4. وقوع المركز في قلب بني شقران ومرور وادي الحمام عليه، وصلاحية أرضه للزراعة، إضافة إلى وفرة مواد البناء كالرمل والحصى والحجارة به.

5. وجود الممتلكات الأرضية لوالد الأمير عبد القادر وزاويته.

6. تشيد فرنسا لأول مستوطنة عسكرية – زراعية لها بهذا الموقع عام 1841[3].

---

(1)- المعلومات التاريخية عن مركز «دوبلينو» الاستيطاني تضمنها التقرير الاستنتاجي المعد من قبل أمناء بلديات دائرة معسكر في عام 1966 والذي استمدت معلوماته من أرشيف البلديات، وهو التقرير الذي يحمل العنوان التالي: Regards sur l'arrondissement de Mascara Secrétariat social, 03 rue Kadiri Sid Ahmed, Oran, 1966-1967.

(2) Eugène BURET. Questions d'Afrique, Paris 1842, p 26.

(3) Regards sur l'arrondissement de Mascara., op . cit, p94

7. إقامة الاحتلال الفرنسي لأول برج عسكري فريد من نوعه قرب زاوية الشيخ محي الدين، دشنه الحاكم العام للجزائر شخصيا سنة 1955[1].

باختصار أختير هذا المركز نموذجا لأجل الأبعاد العسكرية والسياسية والاقتصادية والنفسية والجيوستراتيجية التي أنشئ من أجلها.

مركز دوبلينو الاستيطاني:

في عام 1843 بنى العسكريون الفرنسيون جسرا يعلو وادي الحمام بموقع حسين الحالي، وابتداء من عام 1844 تحولت قرية وادي الحمام إلى معسكر فرنسي دائم بعد أن أنشئ بها حصن منيع (Blockhaus) لحراسة الجسر، وأيضا ليكون مركزا ومقر عبور للعسكريين الفرنسيين ومحطة للتموين وملجأ عند الحاجة.

أما أول محطة زراعية في وادي الحمام فقد أنشأها المستوطن الفرنسي «ديلونكا» (DELONCA) عام 1846؛ وخلال سنة 1850 استقر مستوطن ثاني يدعى «وايس» (WEISS) إلى جوار «ديلونكا» وبنى فندقا، ثم جاء معمر آخر يدعى «ماير» (MEYER) ليبني

---

(1)- بن داهة عدة. «اسهامات معسكر في مجهود ثورة أول نوفمبر 1954»، رسالة ماجستير، قسم التاريخ، جامعة وهران، 2000، ص 121. نقلا عن: Echo d'Oran du 20/09/1956, p 07.

فندقا ثانيا ويسميه «نزل الهبرة» أما المبنى الرابع الذي شيد قبالة هذا النزل في الجانب الآخر من الطريق فكان من نصيب المستوطن «رواغ» (ROIG) وهو المبنى الذي تحول إلى مقر للدرك الوطني – الجزائري – بعد استعادة الجزائر استقلالها في عام 1962.

أما القرار الصادر في 22 فبراير1847 والقاضي بإنشاء مركز استيطاني في واد الحمام فإنه لم يجر تطبيقه سوى في 11 ماي1850 وذلك بسبب المقاومة العنيفة للاحتلال في هذه الجهة من الوطن، وثانيا بسبب انشغال حكومة الاحتلال بترميم الطريق الرابط بين

معسكر ووهران عبر وادي الحمام – الممر الإجباري – بما لم يسمح بتوزيع الأراضي على الكولون أو تهيئتها لهم.

وسنة من بعد، أي في تاريخ 11 ماي1851 وقع نابليون الثالث رئيس الجمهورية الفرنسية العقد الرسمي لتاريخ ميلاد مركز وادي الحمام في المكان المسمى «جسر وادي الحمام» على بعد 20 كلم شمال غربي مدينة معسكر، لاستقبال 54 عائلة أوروبية تستفيد من 700 هكتار، كما نصت عليه المادة الثانية من ذات العقد[1].

---

(1) –Le département d'Oran et son conseil général, op. cit, p 216.

وفي حقيقة الأمر فإن المستوطنين الفرنسيين الأوائل بهذا المركز كانوا من السياسيين المغضوب عليهم، أي من الذين تم نفيهم وإبعادهم بعد انقلاب 02 ديسمبر1851[1] الذي جعل من نابليون الثالث إمبراطورا للفرنسيين.

وابتداء من عام 1851 شرع العسكريون في استغلال مياه مجرى وادي الحمام في الشرب وفي سقي المحاصيل الزراعية؛ وفيما بين 1852–1855 بني سد القيطنة الذي تبلغ قدرة تخزينه 300.000 م^3، الأمر الذي سيسمح بسقي 450 هكتار، ومع هذا فإن المهاجرين الذين أوصلتهم القافلة إلى وادي الحمام في 12 يناير1852 قد رحلوا جميعا مع حلول شهر فبراير 1853 بسبب تعطل مصالح الهندسة العسكرية في إنجازها للمباني السكنية وتهيئة الأراضي الزراعية، وهذا على الرغم من تسليم مصالح الأملاك العامة مساحة زراعية قدرها 1.646 هكتار إلى الجنرال قائد القسم العسكري بوهران في 02 جويلية1853 من ضمن أملاك البايلك التي تمت مصادرتها في عام 1841[2] ليسد بها حاجات الكولون في وادي الحمام.

---

(1) في 02/12/1851 قلب لويس نابليون بونابارت الحكم في فرنسا ليتحول إلى إمبراطور ابتداء من
1852/12/02 (Petit Larousse illustré, Paris 1991), p 1270.

(2) C.A.O.M. G.G.A. Carton 1N/4.

وأمام هذه الوضعية حاولت إدارة الاحتلال مضاعفة جهودها لربط المهاجرين الأوروبيين بهذا المركز بتوفير قطع أرضية سكنية ومنحهم أراضي زراعية مجانا وإيصال المياه لحقولهم الزراعية، فسلمت في 10 أوت1853 قطعا أرضية سكنية لعشرة مستوطنين، أي أنها وجدت في الحافز المادي حلا للمهاجرين على البقاء.

وفي آخر عام 1853 (31 ديسمبر1853) بلغ عدد المهاجرين الأوروبيين في وادي الحمام 14 مستوطنا (07 رجال، 04 نساء، و03 أطفال)، وفي هذه السنة تمكن المستوطنان «ماير» (MAYER) «وتوفال» (TEUFFEL) من زرع 24 هكتارا قمحا وشعيرا.

وفي شهر مارس 1854 نزل بوادي الحمام 164 مهاجرا من إقليم ريتانيا الألماني، يتألفون من 24 عائلة، تم تشغيلهم في أعمال إنجاز الطريق الاستراتيجي الواصل وهران بمعسكر عبر جبال بني شقران الوعرة المسالك والكثيرة الخوانق، ومنح لهذه العائلات 400 هكتارا من الأراضي الزراعية، كما استفادت من 26 ثورا، و16 عربة، و32 محراثا، و32 معولا، و30 منجلا ومجرفة واحدة، وقد اشتركت معهم في الاستفادة من الأرض أربع عائلات من أصل

فرنسي[1] سبق لها أن استلمت من إدارة الاحتلال 13 محراثا و60 عربة[2].

وتشجيعا للهجرة والاستيطان، استقبلت السلطات الاستعمارية المهاجرين إلى واد الحمام بحفاوة لا مثيل لها، متجاوزة في عام 1854 لسوء تقدير الإمكانيات التي وقعت فيها من قبل، فمنحت للكولون الجدد 146 قطعة أرضية زراعية، منها 75 قطعة مروية، و71 قطعة بورية بمساحة إجمالية تقدر بـ 1.154 هكتارا؛ وكذلك 70 قطعة خاصة بالبناء، ومثلها خاص للبستنة حول القرية، وفي 17 سبتمبر1856 أضيفت لهم مساحة أرضية تقدر بـ 130 هكتار تقع عند التقاء رافدي مجرى الحمام بمجرى وادي اللوز شمال القرية[3]، وبذلك ارتفعت حصة المهاجرين إلى 1.284 هكتارا.

وتطبيقا لسياستها الهادفة إلى فرنسة الأراضي الفلاحية الجزائرية شرعت إدارة الاحتلال خلال سنة 1856 في دراسة «قانون ملكية الأهالي» وذلك تحقيقا لغرضين، **أولهما**: تعويض الفلاحين الجزائريين الذين صودرت أراضيهم؛ **وثانيهما**:

(1)- عن أهمية بني شقران وشهرتها ينظر كتابنا: معسكر عبر التاريخ. ط 01. الجزائر: دار الخلدونية، 2005، ص ص 78 – 83.

(2) -Le département d'Oran et son conseil. op. cit, p 216.

-(3) Regards sur l'arrondissements de Mascara. op . cit, p 100.

الاعتراف بالسندات التي تقرّ حقهم في الملكية – بناء على الشروط التي حددها قانون 16 جوان 1851 – ففتحت للفلاحين الجزائريين سجلا خاصا لاستقبال احتجاجاتهم بمدينة معسكر، إلا أنها أسرعت لغلقه في 09 نوفمبر 1857. وتم لها أن عوضت – فقط – أصحاب العقود المسجلة ممن اغتصبت أراضيهم بأراضي أخرى تربتها عرضة للتعرية والانجراف[1].

وإكراها للمهاجرين على الاستقرار والبقاء في وادي الحمام سلكت إزاءهم سياسة استيطانية متعصبة، تجبرهم على تحديد مساحات أراضيهم بمعالم واضحة كغرس أشجار غابية أو مثمرة، إلا أن معظم الأصناف التي غرست لم يكتب لها النجاح، باستثناء الحوامض التي تطور إنتاجها بشكل ملحوظ[2].

ومنع الكولون المستفيدون من أراضي زراعية من التنازل عن أراضيهم أو بيعها إلا لكولون مثلهم، واتخذت احتياطات لإبعاد الكولون المضاربين بالأرض.

وما حل عام 1860 حتى تحول الكولون المستفيدون من أراضي زراعية إلى ملاكين حقيقيين لكل منهم حيازة أرضية من 08 حتى 12

---

(1) Regards sur l'arrondissement de Mascara, op. cit, p 100

(2) ينظر تفاصيل عن تطور إنتاج الحوامض بمختلف أنواعها وبالأرقام في المرجع السابق، ص 124 (جدول)، ص 125 (رسم بياني)

هكتارا؛ عدا «شارل أرسان بودان» (Charles Arsène Boudin) وهو نقيب عسكري متقاعد قد سمح له بحق الاحتفاظ بـ 47 هكتارا مكافأة له على ما قدمه من خدمات لصالح الاستيطان ومن مساعدات للمهاجرين[1] شأنه في ذلك شأن المعمر «غالي» (GALLY) الذي استفاد من 27 هكتار حول مطحنة الحبوب التي بناها، أما المعمر «كولي» (COLLET) فقد تحصل على 18,8 هكتار.

وتحديا لإرادة سكان هذه الناحية من الوطن، وتكسيرا لشوكة رفض فلاحيها للاستعمار، لم تتورع الإدارة الاستعمارية في استدراج المهاجرين الأوروبيين إلى الاستقرار بوادي الحمام، وحذرتهم من عدم تفويت فرصة المنافع التي تعود إليهم من الهجرة والاستيطان، ومن الأمثلة على ذلك أن سلمت لهم في:

- جويلية 1855: 14 مسكنا جاهزا و 05 في طور الإنجاز.
- جوان 1856: 05 مسكنات جاهزة، و 20 مخزنا وبعض الأكواخ.
- 31 ديسمبر 1856: 33 مسكنا جاهزا، و 23 إسطبلا أو مخزنا و 03 أكواخ.
- 1858: افتتاح مدرسة ابتدائية للأطفال بمبنى لأحد الكولون.

---

(1) بني « بودان » مخزنة وتبرع بها لصالح المهاجرين سنة 1854.

ومن الأمور الملفتة للانتباه، فإنه على الرغم من إصابة المهاجرين الأوروبيين في وادي الحمام بالأذى جراء الظروف المناخية السيئة (الحرارة، الذباب صيفا، تعفن مياه مجرى الوادي...) وهلاك 72 شخصا من بينهم 21 طفلا فيما بين 1852-1856، زد على ذلك الأمطار الطوفانية التي نسفت جسر وادي الحمام وهدمت المباني على طول مجراه، ومن بينها مسكن المعمر «كولي» وذلك عام 1857، إضافة إلى الجفاف الحاد الذي ضرب غرب البلاد، إلا أن الكولون أظهروا تصميمهم الواضح على البقاء.

وازداد هذا المركز اتساعا ببناء المعمر «بورجوا» (BOURGEOIS) لمصنع القرميد والأجور عام 1863.

وبقدوم مهاجرين من الألزاس واللورين سنة 1871 ضاعفت الإدارة جهودها من أجل استقبالهم، فقامت بدراسة لتوسيع مركز وادي الحمام.

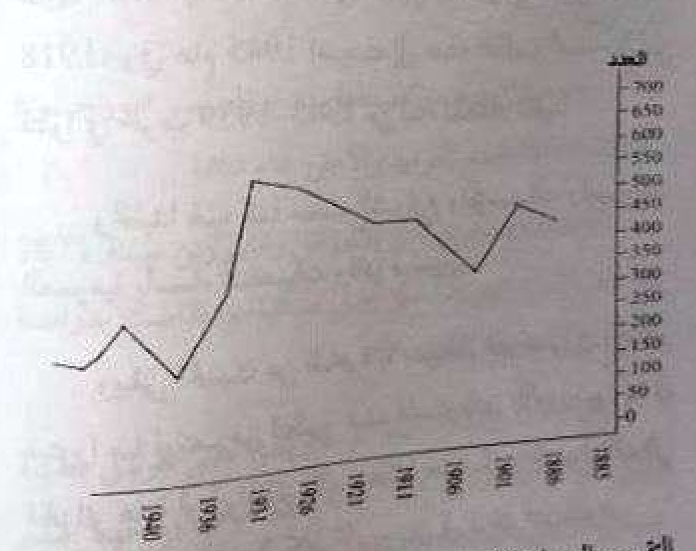
وفي 22 ماي1885 صدر مرسوم ينص على تحويل بلدية وادي الحمام المختلطة إلى بلدية كاملة الصلاحيات، ومنحها اسم «دوبلينو» (DUBLINEAU) – الذي تبناه المجلس البلدي لمدينة معسكر في اجتماعه يوم 10 جوان 1884– وأضيف للبلدية مساحة 6.670 هكتار؛ وبني المقر الجديد للبلدية وفق مرسوم 29 نوفمبر1888.

يكفي تبريرا على نية فرنسا في إجبار الكولون على الاعتصام بمركز «دوبلينو» إقدامها في عام 1890 على بناء كنيسة ومقر للبلدية وتوسيع المدرسة الابتدائية في آن واحد، إلى جانب استصلاح الينبوع المائي وتجديد قنوات توزيع المياه.

وبلغ الحماس الفرنسي على الاحتفاظ بهذا المركز رمزا للتحدي برفع تمثال لـ «دوبلينو» و«ويندلينغ» بوسط مركز وادي الحمام، ودعم هذا التمثال في عام 1922 بصفائح رخامية نقشت عليها قائمة بأسماء القتلى الذين سقطوا في حرب 1914-1918، وفي عام 1945 أضيفت إلى هذه القائمة أسماء الذين قتلوا في حرب 1939-1945 من أبناء المنطقة، تمجيدا وتخليدا لهم، كما سمت الشوارع والمؤسسات والساحات العمومية بأسماء شخصيات وقادة فرنسيين.

ويبقى الحديث عن ظاهرة الاستيطان الفرنسي في الجزائر مبتورا ما لم نتعرض لتطور عدد المستوطنين الأوروبيين إن في الجزائر عامة أو في المراكز الاستيطانية خاصة؛ والجدول الموالي يكشف لنا عن تطور السكان الأوروبيين في مركز «دوبلينو».

السنة	العدد	السنة	العدد
1885	554	1926	417
1886	420	1931	245
1901	546	1936	359
1906	549	1940	310
1911	643	1948	279
1921	682	1958	285



التقرير السابق ذكره: «Regards sur l'arrondissement de Mascara», p 103

يبين لنا الجدول الزيادة المستمرة للسكان الأوروبيين في مركز «دوبلينو» حتى غاية 1921، لتبدأ في التراجع ابتداء من هذا التاريخ.

ويعزى هذا التناقص في الزيادة السكانية للأوروبيين بالمركز إلى:

1. انتقال السكان الأوروبيين بعد بيع أراضيهم للكولون أو الجزائريين إلى المدن والمراكز الاستيطانية المجاورة (معسكر، المحمدية، سيق، تليلات...).

2. تجميع الأراضي الزراعية في أيدي عدد قليل من الكولون الأوروبيين.

أما الجدول الموالي فيلخص لنا مقدار الزيادة في المساحات الزراعية التي تركزت في أيدي الكولون مقارنة بالفترة المحصورة بين سنتي 1922 و 1937، كما تشير الأرقام المتوفرة في نفس الجدول أن عدد الملاكين الجزائريين للمساحات الصغرى والمتوسطة قد ارتفع في سنة 1937 مقارنة مع سنة 1922.

وفي حين تناقص عدد الأوروبيين المستغلين للأراضي الزراعية من 24 مستغلا سنة 1922 إلى 17 مستغلا عام 1937 (اي بأزيد من 25 ٪) فإن عدد المستغلين الجزائريين على العكس من ذلك

انتقل من 25 مستغلا عام 1922 إلى 55 مستغلا عام 1937، كما هو مبين في الجدول أسفله

المساحات	1922			1937		
	أوروبيون	جزائريون	المجموع	أوروبيون	جزائريون	المجموع
01 حتى 10 هكتار	14	05	19	03	20	23
10 حتى 50 هكتار	04	13	17	03	26	29
50 حتى 100 هكتار	01	07	08	01	05	06
أكثر من 100 هكتار	05		05	06	04	10
أكثر من 500 هكتار				04		04
المجموع	24	25		17	55	

المصدر: التقرير السابق الذكر Regards sur l'arrondissement de Mascara, p 114

ولا حاجة لنا لمزيد من التفصيلات والأدلة لمعرفة ما كان يضمره الفرنسيون من وراء الاستيطان، لنخلص في الأخير إلى أن نشأة بعض المراكز الاستيطانية مثل مركز «دوبلينو» قد خضعت لحتميات جغرافية سياسية (جيوبوليتيك)، وأيضا تاريخية خلافا للمراكز الأخرى وذلك لاعتبارات منها:

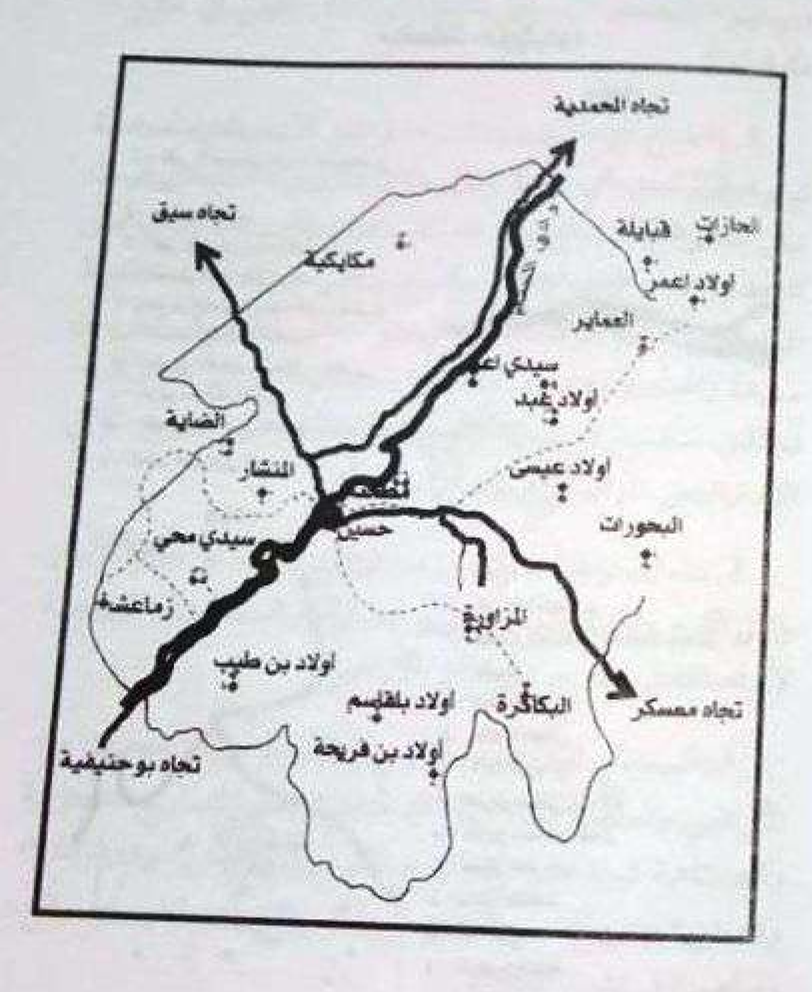
- **في العهد الروماني**: اتخذ الرومان من مجرى وادي الحمام مسلكا يربط بين المدينتين الرومانيتين «CASTRA NOVA» المحمدية حاليا، و «AQUAE SIRENSES» بوحنيفية عبر موقع «دوبلينو»، وإنشائهم لحصن عسكري على الضفة اليمنى للوادي.
- **في العهد العثماني**: انطلقت حركات الجهاد ضد الاحتلال الإسباني لوهران من زاوية الشيخ بلمختار جد الأمير عبد القادر والذي كان يمتلك أراضي خصبة على ضفاف الوادي.
- **بعد نزول الاحتلال الفرنسي**: نظمت المقاومة الأولى للوجود الفرنسي في الجزائر بغرب البلاد تحت قيادة الشيخ محي الدين ثم ابنه عبد القادر انطلاقا من قاعدة وادي الحمام سنة 1830.
- **إثر سقوط مدينة معسكر** (1841): شرعت قوات الاحتلال في عام 1842 في ترميم المسلك الواصل بين وهران ومعسكر عبر غابة مولاي إسماعيل وخوانق خروف ووادي

الحمام مرورا بموقع «دوبلينو» – الممر الإجباري – وصولا إلى سعيدة والبيض. وفي عام 1843 تم بناء حصن عسكري على أنقاض الحصن الروماني القديم ليكون قاعدة قوية ومأمونة من غارات المجاهدين. وفي عام 1844 أقيم مخيم عسكري فرنسي دائم لكسر مقاومة بني شقران للاحتلال الفرنسي، وأيضا لمراقبة القوافل والحركات البشرية ذهابا وإيابا بين الساحل والداخل عبر وادي الحمام... ولعل هذا أكبر دليل على تحكم الجغرافيا في التاريخ.

ومثل هذه الأمثلة تبدو لنا ضرورية لفهم ظاهرة الاستيطان الفرنسي في الجزائر وتفسيرها انطلاقا من الأرضية التاريخية، ومن الظروف السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي كانت السبب في ميلادها.

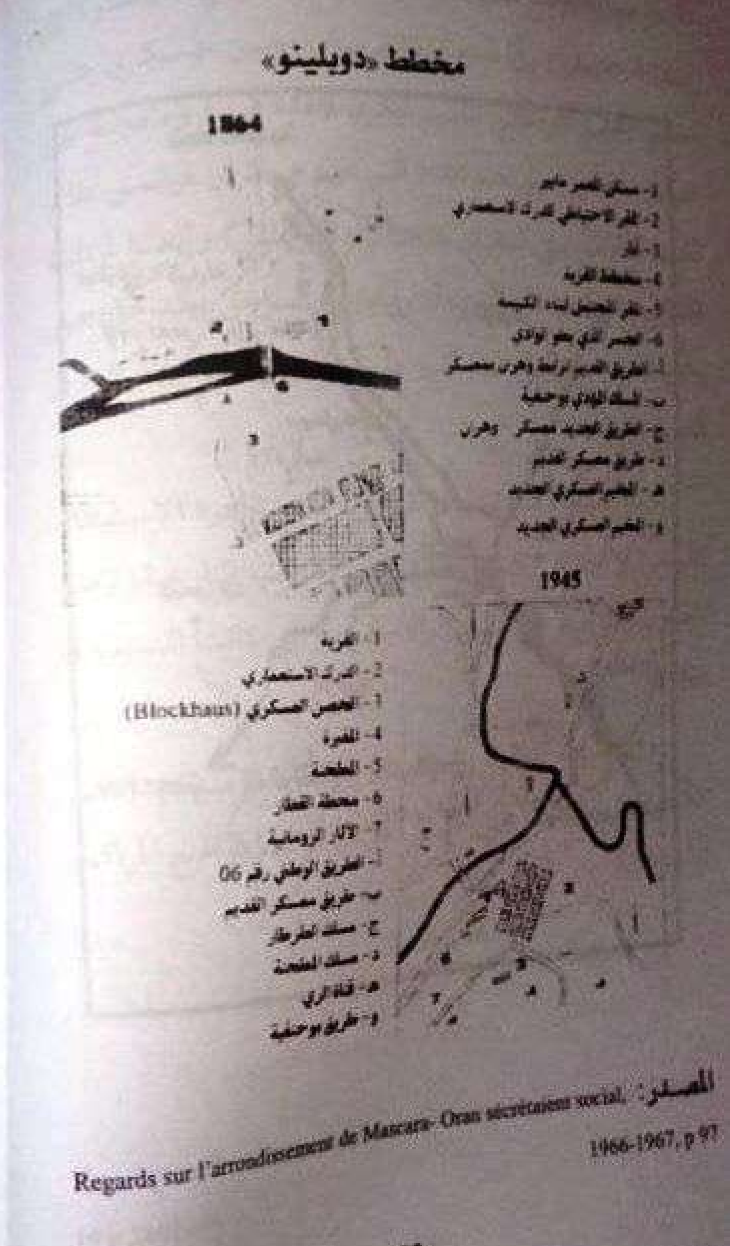
وفي الخريطة الموالية، والتصميمان المرافقان لها ما يغنينا عن الكثير من الحديث عن حسن اختيار فرنسا لمواقع المراكز الاستيطانية.

موقع مركز «دوبلينو» (حسين) الاستيطاني



المصدر: Regards sur l'arrondissement de Mascara, sécrétaient social, Oran 1966-1967, p 91

مخطط «دوبلينو»



المصدر: Regards sur l'arrondissement de Mascara- Oran secrétariat social, 1966-1967, p 97

من خلال ما سبق عرضه، ومن القراءة المتأنية لخريطة موقع «دوبلينو» ولمخططها العمراني (1864 ثم 1945) نخلص إلى نتائج هامة منها:

1. إخضاع فرنسا لعملية إنشاء المراكز الاستيطانية لدراسة توبوغرافية تسبق أي نشاط يتعلق بالاستغلال والاستيطان بحيث تبنى المستوطنة في موقع يوفر لها الضمانات الأمنية بالقرب من التحصينات أو المخيمات العسكرية، وعلى طول أحد خطوط المواصلات -كما هو الحال مع دوبلينو -على الخط الرابط بين سعيدة والمحمدية ومنها إلى وهران، مستغانم، الجزائر العاصمة- (والذي سيصبح ممر السكة الحديدية لاحقا)، وعلى الطريق البري الإستراتيجي الواصل بين وهران ومعسكر.

2. بناء المستوطنات بالقرب من الينابيع المائية، أو حفر الآبار وشق الترع والقنوات لجلبها إلى المستوطنة السكنية أو الزراعية لاستعمالها في الشرب وفي سقي الأراضي.

3. السماح للكولون الأحرار بتنفيذ مشاريعهم لشراء الأراضي واستصلاحها، وبناء السكنات وخلق المشاريع التجارية والصناعية كما هو الحال مع الكولون «وايس» و«ديلونكا» و«مايير» و«رواغ» ... الذين بنوا مساكن ومتاجر ومصانع، وساهموا في تشييد الكنائس.

4. وضع المجندين من جيش الاحتلال الفرنسي في خدمة الاستيطان بدءا بتهيئة الأرض وبناء السكنات واستصلاح

الأراضي... اتجاه إلى العمل في الحقول الزراعية أثناء مواسم الجني والحصاد[1].

ب-الاستيطان الحر (التلقائي):

في الحقيقة ما كان للأوروبيين أن يستولوا أبدا على أراضي جزائرية لولا الاستيطان الرسمي الذي تحملت الدولة الفرنسية الاستعمارية أعباءه كشقها للطرقات وتكفلها بإنجاز البنايات ومنع الأراضي وجلب المياه...

أما الاستيطان الحرّ الممارس من قبل مستوطنين أحرارا فقد جاء ليتمّ عملية الاستيطان الرّسمي مستفيدا من خدماته، وفي مقدمتها الطرق والمواصلات.

ومع أنه لم يحقق نجاحات - باهرة - في بداية أمره مقارنة مع الاستيطان الرسمي، فإنه شيئا فشيئا اتخذ مكانة له إلى جانبه وزاحمه ليتحول في الأخير إلى أداة رئيسية للغزو الاقتصادي في الجزائر[2].

(1) -Recueil des actes administratifs de la préfecture d'Oran 1866 - 1881, p 36.

(2) -Arthur GIRAULT. Principe de colonisation et de législation coloniale 3ème partie, 4ème édit. Paris 1921, p 405.

وبحلول مستوطنين أحرارا بالجزائر نشطت عملية المتاجرة بالأرض، حيث تمكن هؤلاء من شراء أراضي من تلك التي سبق للكولون الحكوميين أن استفادوا منها في إطار الاستيطان الرسمي.

وعن طريق اللعبة الطبيعية للمتاجرة بالأرض بدأ الانتقال التدريجي لمساحات أرضية زراعية ورعوية من أيدي الفلاحين الجزائريين إلى أيدي الكولون الأحرار.

وكدليل على هذه الحقيقة يحسن بنا أن نضرب أمثلة على ذلك.

ففي ضواحي معسكر تحصل الكولون الأحرار فيما بين 1841-1851 على 200 هكتار أقاموا عليها 20 ضيعة؛ وبعد سنة 1871 مكنهم الدعم المالي والفني للدولة من توسيع مشاريعهم الزراعية الطموحة والتي تستهدف إلى تحقيق أكبر قدر من الزيادة عن طريق شراء المزيد من الأراضي من الفلاحين الجزائريين وعملوا ما في وسعهم لزرعها كروما[1].

(1) -L'Algérie Biographique, T.01 (D.A.W.O) cote B 139, p p 536 – 449.

وحتى الأقاليم العسكرية لم تنجو من غزو المستوطنين الأحرار لها، ففي قسم وهران العسكري تمكن الكولون الأحرار فيما بين 1852-1853 من إقامة المستوطنات التالية:

- قطاع الوحدة الزراعية «l'Union Agricole» بسيق.
- ضيعة «سان مور» (St Maure) بعربال جنوب شرقي وهران.
- ملكية «فرنكوفيل» (Francqueville) بخميس.
- ضيعات «دوبوي» (Dupuy) في مسيلة، و«بومفور» (Bomfort) في تمسالت.
- 15 ضيعة بتليلات.
- ملكية «فيرات» (Veyret) وشركاؤه البالغة 2300 هكتار[1].

وسجل الاستيطان الحر في قسم معسكر العسكري وجودا مبكرا وذلك بإنشاء أحد الكولون الأحرار لأقدم ملكية زراعية حرة على مستوى غرب البلاد في برحنيفية سماها: (La ferme du Blockhaus) ضيعة الحصن لأنها كانت منعزلة وفي منطقة جبلية غير آمنة، وإلى جانبها غير بعيد من ضريح سيدي بن يخلف شرق مدينة معسكر أنشئت مزرعتان استغلاليتان وذلك في حدود عام 1852-1853[2].

(1) Le Dpt d'Oran et son conseil général 1830 – 1930, p 218.
(2) Ibid, p 218.

وفي إطار الاستيطان الحر تمكن الكولون من إقامة 126 ضيعة ببلدية تلاغ لوحدها فيما بين 1895-1905، وفي سفيون، وتاجموت، ومويلح تجاوزت الملكية الواحدة لبعض الكولون الأحرار الـ500 هكتار، وأحيانا 1.000 هكتار.

ومن الأمور الملفتة للانتباه أن امرأة أوروبية تدعى «شوبوليف» (CHAUBOULIVE) استطاعت أن تقيم مستوطنة أشبه بالقرية تأوي 200 مزارع من أصل أوروبي. ومن الأمثلة عن الضيعات المشابهة لها نذكر ضيعة «غالي» (GALLY) التي اختصت بزراعة الكروم، وضيعات كل من «نوزيل» (NOUZILLE) و«لومي» (LOUMET) و«بولي» (BOULET) و«ألبان» (ALBAN) و«دوكريون» (DECRION)، وهي ضيعات جميعها مجهزة بالمرافق الضرورية (المخازن، المستودعات، الآبار التي يتراوح عمقها بين 45 متر حتى 64 متر وذلك للجفاف الذي يسود منطقة تلاغ)[1].

وقد بذل المستوطنون الأحرار جهودا في منطقة تلاغ من أجل استصلاح الأراضي وضخ المياه وتعميرها بمستوطنين يمارسون النشاط الزراعي، ويكفينا دليلا على تعلقهم بالأرض ورغبتهم في الاستيطان حفرهم لآبار على عمق 64 مترا لأنهم كانوا يدركون

(1) -C.A.O.M-G.G.A, Carton 1M/60 Colonisation Privée 1895-1905.

ما للمياه أولا ثم ما للأرض ثانية من أهمية بالغة في استقرار الإنسان بالأرض كوطن وكمصدر للرزق.

وفي حين تمكن ثلاثون أوروبيا من إنشاء، أربع ضيعات تلحق بها 127.000 هكتار في السانية[1]، و120 أوروبيا آخر من إنشاء سبعة عشر ضيعة في بوتليليس تتألف من 190 000 هكتار خلال الفترة من 1895 إلى 1908[2] فإن بلدية مقطع دوز لم يتمكن الكولون الأحرار أن ينشئوا بها ضيعات[3].

وإليكم في ما يلي جدول عن توزيع الضيعات التي أنشأها الكولون في إطار الاستيطان الحر في بعض بلديات عمالة وهران فيما بين 1895–1905 (10 سنوات) وكذا مقدار المساحات الزراعية التي اشتملت عليها كل مجموعة من الضيعات، ضمن تراب كل بلدية بعدد الكولون الملاكين لهذه الضيعات، والقيمة المالية (التقريبية) للحيوانات المزرعية والمعدات الفلاحية التابعة لها داخل نفس البلدية.

-(1) C.A.O.M - G.G.A. Carton 1 M/60.

- (2) (Ibid.

-(3) Ibid.

اسم البلدية	عدد الضيعات	عدد الكولون المقيمين بها	المساحة بالهكتار	قيمة الحيوانات بالفرنك	قيمة العتاد بالفرنك
عين الأربعاء	10	43	199	6200	6200
بوهني	-	-	-	-	-
مسرغين	03	10	150	8000	8000
تيزة	02	10	400	50 000	10000
حاسي بونيف	69	388	1561	31.100	119000
عين الطلبة (Guiard)	14	248	2125	105.000	70000
قديل (St Cloud)	-	-	-	-	-
لطار	18	70	56291	22500	20000
غريس (Thiersville)	16	-	550	14000	22000
جديوية (Staimé)	06	-	768.46,30	5400	4000
جبل تادور	73	301	69.18,69	143000	122800
المطمر (Clinchant)	18	36	1014	69900	41600
الحناية	11	64	876	40000	35000
حاسي زهانة (Tassin)	-	76	2344	120000	200000
عين البرد (O.Imbert)	119	3198	7814	340000	2195000
حاسي ماماش (Rivoli)	05	25	62	3300	20500
الكرمة (Valmy)	-	-	500	9000	10000

تسمة اللحم (Laferriere)	04	13	157	2100	3500
سفيزف (Mercier-la-combe)	03	08	600	15000	12000
عين خيال	03	-	58	3000	2000
تلروينة	02	06	120	400	1200
أولاد ميمون (Lamoricière)	07	-	2679	2900	15000
تسالة	05	23	590	23000	20000
بلاد توافة	54	75	1828	68200	69000
حاسي عامر	01	03	374	1050	1500
سيادة (Pelissier)	80	147	1250	133000	153000
سيدي علي (Cassaigne)	08	25	1363	11000	5200
سيدي بوسيدي (Parmentier)	20	49	577	35900	70200
سيق	11	55	205	11600	96500
سيدي محمد بن علي (Renault)	03	17	450	10000	6000
بوصاف	30	50	1234	40420	43000
بن سكران (Pont de Lisset)	48	26	1107	76000	417600
المحمدية (Perregaux)	12	74	548	30000	25000
زهانة (StLucien)	218	1306	22758	300650	205000

المصدر: C.A.O.M - G.G.A Carton 1M/60 - (Colonisation Privee).

أما النتائج التي يمكن استخلاصها من هذا الجدول فنوجزها على النحو التالي:

1- استيلاء الكولون – في إطار الاستيطان الحر – على مساحات من الأراضي الزراعية تقدر بـ: 54.691 هكتار خلال 10 سنوات من ضمن أراضي 32 بلدية، وإقامة 869 ضيعة بها في 30 بلدية بعمالة وهران.

2- استقرار أزيد من 6371 مستوطنا أوروبا في 27 بلدية من ضمن البلديات الأربعة والثلاثين المذكورة في الجدول.

3- ارتفاع النفقات التي غطت الحيوانات المزرعية والمعدات الفلاحية بهذه الضيعات إلى: 5547820 فرنك.

ومثل هذه النتائج تدل قطعا على أن الاستيطان الحر لعب دوره كأداة تنفيذية فعالة في تحقيق المشروع الاستيطاني الشامل لفرنسا في الجزائر.

ومن الأمثلة الكثيرة عن الهجرة والاستيطان الحر خلال هذه الفترة التاريخية (1895-1908) آثرت مركز "برودون" (سيدي إبراهيم) وذلك لإجتذابه عددا كبيرا من الكولون الأحرار، ففي ظرف لا يتعدى 13 سنة نزل به أزيد من 17696 مستوطنا أوروبيا، استفاد الممارسون منهم لحرفة الزراعة من 30,165 هكتارا من أخصب الأراضي، تتوزع على 995 محطة زراعية.

ويظهر لنا الجدول التالي عمليات السطو المتزايدة على أراضي الفلاحين الجزائريين في هذا المركز خلال ذات المدة الزمنية (1895 - 1908) - كنموذج -

السنة	عدد المحطات الزراعية	عدد المهاجرين الأوروبيين	المساحات المستغلة
1895	32	617	2712 هكتار
1896	/	818	1990 هكتار
1897	/	144	2344 هكتار
1898	143	883	1739 هكتار
1899	/	/	1937 هكتار
1900	144	827	1728 هكتار
1901	/	886	2051 هكتار
1902	/	796	2091 هكتار
1903	/	/	1968 هكتار
1904	/	2373	2223 هكتار
1905	125	2659	2128 هكتار
1906	134	2198	2815
1907	138	2353	2371
1908	139	2375	2468

المصدر:

C.A.O.M Oran. Carton 9 H / 60.

ومن الملاحظات الجديرة بالاهتمام، فإن الأقاليم المزدحمة بالكولون هي التي اشتهرت بخصوبة أراضيها ووفرة مياهها السطحية أو الجوفية، هذا من جهة، ومن جهة أخرى فإن الكولون الأحرار ما كان لهم ان ينشؤا محطات زراعية في عمق الجزائر بعيدا عن الساحل لولا مساعدة ودعم سلطات الاحتلال لهم ماديا وفنيا بشقها للطرقات ومدها للسكك الحديدية وتحويلها للمياه... وتقديمها للقروض المالية كما سنرى لاحقا[1].

ومن البلديات الداخلية التي امتد إليها الاستيطان الحر مستفيدا من خدمات الاستيطان الرسمي تأخذ بلديات معسكر وسعيدة وعين الحجر كنموذج.

فحسب تقارير رؤساء المكاتب العربية فإن بلدية معسكر لوحدها وجدت بها 117 مزرعة للكولون الأحرار خارج المراكز الاستيطانية تقدر مساحتها بـ 27862 هكتارا، المستغل منها فعلا: 19432 هكتارا وتشغل فيها الحبوب (قمح - شعير - خرطال) مساحة 12544 هـ بينما أستيفي الفائض من المساحة (6.888 هكتار) بدون زراعة.

ويفهم من اكتفاء الكولون الأحرار بزرعهم لجزء من المساحة وإهمالهم للباقي بأن أراضي معسكر كانت تتميز

(1)- عد إلى فصل تطور الاستيطان من هذا البحث.

خصوبتها وارتفاع مردودها. وهو قول تؤكده الكتابات السابقة بأن الفلاح الحشمي أو الشقراني كان يكتفي بزراعة الجزء الخامس من أرضه ويبقي على أربعة أخماس، بحيث وجدت أراضي لم تزرع سوى مرة واحدة خلال ست سنوات[1] ومعنى هذا أن الكولون الأحرار قد أحسوا الاختيار باستقرارهم في سهل معسكر وهضابها[2] التي تحولت إلى قاعدة اقتصادية زراعية بعد أن أصبحت تشتهر بزراعة الكروم ذات الجودة العالية ودرجة الحموضة المرتفعة لخمورها (13 حتى 16°)[3].

أما مجموع العمال الدائمين من ذوي الأصول الأوروبية في هذه المحطات الزراعية فقد قدر بـ 103 عاملا يعيشون وعائلاتهم داخل الضيعات.

ومثل هذه الأرقام تشهد على النتائج التي حققها الاستيطان الحر في بلدية معسكر المختلطة[4].

وبالنسبة للحصيلة في بلدية سعيدة وعين الحجر المختلطتين فنوجزها ملخصة في الجدولين التاليين.

---

(1)- بن داهة عدة. معسكر عبر التاريخ، ط01، الجزائر، الخلدونية، 2005، ص ص 12 – 13.

(2) C.A.O.M Oran Carton 1M/60 (enquête sur les résultats de la colonisation privée).

(3) (Revue historique de l'armée n° 02, 9ème année, Juin 1953, p XLVII.

(4) C.A.O.M Oran Carton 1 M/60. (Résultat de la colonisation privée. Le: 16/03/1922).

اسم الدوار	عدد الآبار المحفورة	المساحة المستصلحة	مساحة الكروم	عدد المستوطنين	قيمة الأرض
[illegible]	01	638 هكتار	01 هكتار	30	8100 فرنك
[illegible]	09	2352 هكتار	92 هكتار	40	696000 فرنك
[illegible]	02	1332 هكتار	10 هكتار	65	229000 فرنك
سوق برباطة	08	727 هكتار	78 هكتار	67	168500 فرنك
[illegible]	10	1962 هكتار	350 هكتار	113	355600 فرنك
[illegible]	04	1319 هكتار	24 هكتار	102	174000 فرنك
[illegible]	07	2707 هكتار	25 هكتار	70	115000
[illegible]	15	3027 هكتار	21 هكتار	174	354000
[illegible]	05	746 هكتار	21 هكتار	22	42000
[illegible]	02	336 هكتار	21 هكتار	27	50000
عين السلطان	06	1170 هكتار	21 هكتار	76	260000
حساسنة الغربية	07	3225 هكتار	42 هكتار	86	258000
حساسنة الشرقية	04	1395 هكتار	03 هكتار	33	132000
عين النعامة	15	3075 هكتار	07 هكتار	155	27500
ولاد خالد	31	11160 هكتار	127 هكتار	291	876000
زرقاوة	14	5808 هكتار	14 هكتار	61	325000
أم الدود	07	375 هكتار	14	09	10000
أولاد سيدي خليفة	/	/	/	/	

المصدر: C.A.O.M Oran Carton 1 M/60 (Résultat de la colonisation privée, Saïda le: 22/05/1922

يتضح لنا جدول نتائج الاستيطان الحر في بلدية مسعيلة المختلطة إصرار الكولون الأحرار على التغلغل في عمق الريف الجزائري وسط الدواوير، وإقدامهم على ضخ الماء بحفر الآبار في كل نقطة حلوا بها، واستصلاحهم للأراضي التي انتقلت إليهم، واستخدامهم لعمال زراعيين دائمين من أصل أوروبي.

ويحتمل أن يكون امتناع بعض الكولون عن تشغيل الجزائريين في حقولهم الزراعية يعود إلى الاعتبارين التاليين:

- امتصاص المهاجرين الأوروبيين الجدد.
- الاستغناء عن اليد العاملة الزراعية الجزائرية والتقليل من أهميتها لاعتقادهم أن الجزائريين غير محترفين في المجال الزراعي – لاسيما في زراعة الكروم–.

ومن الحقائق التي يمكن استخلاصها من هذا الجدول هي أن الاستيطان في الجزائر أو في بلد غيرها يكون باطل المفعول ما لم يؤسس بملكية الأرض ووفرة المياه.

وغني عن القول أن الاستعمار الفرنسي في الجزائر كان يدرك منذ البداية أهمية الاستئثار بالأرض وادعاء ملكيتها بفعل استصلاحها والعناية بها واستخراج خيراتها بما في ذلك مياهها الجوفية.

وعليه عمل المستوطنون الأوروبيون على خلق ما يسمى بـ «المعجزات الزراعية» في الجزائر لتصبح الأراضي الفلاحية بحكم الواقع الفعلي تخضع لنفوذهم وأن ما أحرزته من تقدم يرجع في الأصل إلى مبادرتهم وإلى قوة وسائلهم وفعاليتها لأنهم هم الذين أحيوها واستصلحوها وأوصلوا الماء إليها، تلكم هي عقيدتهم. ويمثل هذا السلوك تقوية القاعدة الاستيطانية في الجزائر ودعم مركزها؛ وبحكم النفوذ الاقتصادي الزراعي فرض المستوطنون أنفسهم على المجتمع الجزائري.

نتائج الاستيطان الحر في عين الحجر (1895 – 1908)

السنة	المحطات الزراعية وقيمتها بالفرنك		عدد المستوطنين الأوروبيين	المساحة الزراعية المستصلحة بالهكتار
	العدد	القيمة		
1895	74	100000	185	1749
1896	74	100000	205	1854
1897	74	100000	218	1854
1898	75	130000	232	1854
1899	76	140000	265	1854
1900	12	42000	125	1854
1901 [1]	17	163000	115	1854
1902	37	582000	223	1745
1903	37	561000	219	4766
1904	39	670000	108	3992
1905	40	670000	148	5446
1906	44	706000	146	5030
1907	47	715000	95	4338,85
1908	/	/	/	/
المجموع	446	4681000	2284	41777.85

المصدر: C.A.O.M Oran Carton 1M 60 (Résultat de la colonisation privée. Aïn El Hadjar: 1895 - 1908)

---

(1)- حسب الجدول فإن عدد المستوطنين حتى عام 1901 بلغ 1345 مستوطنا، في حين نرى بعض الكتابات تشير إلى رقم 289 مستوطنا خلال هذه السنة منهم 104 من الألزاس واللورين، 71 من إسبانيا، 44 من ألمانيا، 30 من بلجيكا، 26 من إيطاليا، 13 من سويسرا، 01 من لكسمبورغ

Jean Marie MIGNON. La Colonisation Française et les Algériens Musulmans dans le dpt d'Oran de 1900 à 1914, thèse, Fac des lettres et de Sciences humaines, Aix-En- Provence 1969-1970, p69

يبدو من خلال الأرقام الواردة في الجدول أن فرنسا إلجاحها لمراميها الساعية إلى الاحتفاظ بالجزائر كمستوطنة فرنسية أبدية، ساعدت المستوطنين الأحرار على عقد الصفقات التجارية مع الفلاحين الجزائريين وذلك بمقتضى قانوني 1863 و1873 ثم قانون 1887 الذي حل محل القانونين السابقين وسهل عملية انتقال الأراضي من أيدي الجزائريين إلى أيدي الكولون[1].

وعليه استطاع الكولون فيما بين 1895-1908 أن يحصلوا على 41.777,85 هكتار في عين الحجر جنوب بلدية سعيدة وأن ينشئوا 446 محطة زراعية ويوضفوا مبلغا ماليا هاما يقدر بـ 4.681.000 فرنك بغية تمويل مشاريعهم الاستيطانية في المنطقة، إلا أن الوثيقة الحاملة للجدول لم تحدّد فيما إذا كانت هذه النفقات المالية تمثل ثمن ابتياع الأراضي التي انتقلت من الفلاحين الجزائريين إلى الكولون أم هي القيمة المالية التي أنفقت في أشغال التهيئة والاستصلاح والتجهيز.

والجدير بالملاحظة فإنه على الرغم من قلة التساقط في هذه الجهة من الوطن (300 حتى 350 مم سنويا)[2] وتناقص

---

(1)- شارل روبرت اجيرون. تاريخ الجزائر المعاصرة، ترجمة عيسى عصفور، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية 1982، ص 41.

(2) – Robert TINTHOIN. Les aspects physiques du Tell Oranais, édit L. Fouque. Oran, 1948, p.35.

مردودها الهكتاري المقدر بـ07 قنطار في الهكتار الواحد من الحبوب، إلا أن الكولون اقتلعوا منها أصحابها ومدوا نفوذهم إليها.

وحتى تتضح وتتكمل الصورة لدينا عن الاستيطان الحر، ونفهم غايات وأهداف الكولون -الأحرار- ووسائلهم في بلوغ أمنيتهم التي لا تختلف في جوهرها عن أمنية الكولون الرسميين والمتمثلة في الاستئثار بالأراضي الفلاحية والإمساك بها أضحى من الضروري ضرب أمثلة حية عن ذلك، قد تجعلنا إلى حدّ ما قريبا من هذه الصورة.

إلا أنه نظرا لشح الأمثلة من مختلف جهات الوطن تغطية للموضوع من كل الجوانب التي يتطلبها وقع الاختيار على بلدية «كاشرو» (سيدي قادة حاليا).

وقد وقع الاختيار على هذه البلدية كقاعدة وأساس لهذه الدراسة لجملة من الاعتبارات.

أولا: نجاة وثائقها من النهب ومن التلف مما يمكن من إجراء دراسة وافية نسبيا[1].

---

(1)- الوثائق والسندات العقارية لبلدية «كاشرو» محفوظة بمستودع الأرشيف التاريخي لمجلس قضاء مدينة معسكر، وهي تعد بالآلاف وتغطي الفترة الممتدة من 1883 إلى 1962.

ثانيا: استقرار الكولون الأحرار مبكرا ببلدية كاشرو، وذلك في أعقاب السقوط الثاني لمدينة معسكر سنة 1841 في يد قوات الاحتلال الفرنسية[1] وخضوع أراضيها لقرار 30 مارس 1841 القاضي بمصادرة أراضي القبائل الموجودة على شعاع 24 كيلومتر حول مدينة معسكر والتي كانت من ضمنها أراضي عائلة الأمير عبد القادر سواء تلك التي تقع بسيدي قادة «كاشرو» أو بوادي الحمام «دوبلينو»[2].

ثالثا: كثرة المراكز الاستيطانية بها، وكذا الضيعات والمحطات الزراعية المنبثة داخل أزيد من 92 دوارا تنضوي ضمن أحد عشرة بلدية أهلية تتبع جميعها لبلدية «كاشرو» المختلطة.

ولعل هذا النموذج يعطينا صورة تشخيصية عن الطرق التي تم للكولون الأحرار أن انتزعوا بها أراضي الفلاحين الجزائريين في هذه البلدية.

---

(1)- السقوط الأول لمدينة معسكر في يد الاحتلال الفرنسي بقيادة الجنرال كلوزيل والدوق دورليان صحبة الجنرالات أودينو،بريقسو، دارلانج كان يوم 06/ 12/ 1835...أما السقوط الثاني والنهائي فقد كان يوم 30/ 05/ 1841 على يد الجنرال بيجو الذي ثبت بها فيلقا من المشاة وثلاثة كتائب تحت قيادة الجنرال تامبور (بن داهة عدة، المرجع السابق، ص 58).

(2) C.A.O.M - G.G.A. Carton 1 N/4.

وللتذكير فإن الكولون الذين قدموا إلى الجزائر حكوميين أم أحرارا لم يأتوا إليها في نزهة أو في جولة سياحية أو مجرد مغامرين، بل جاءوا لانتزاع ملكية الجزائريين لأراضيهم وإسقاط حقوقهم المشروعة فيها باللجوء إلى شتى الوسائل والطرق كصفقات البيع، والرهونات العقارية، والكفالات وعقود الإيجار أو استبدال أرض بأرض.

وقد منحتنا عملية فحص المستندات الوثائقية الرسمية لبلدية «كاشرو» المختلطة والتي تغطي 79 سنة من الاحتلال (1883-1962) فرصة الكشف عن عدد الصفقات التجارية بين الجزائريين والأوروبيين، واستظهار أسماء الفلاحين الجزائريين الذين انتقلت أراضيهم الزراعية أو الرعوية إلى الكولون، والتعرف على المساحات الأرضية التي تم الاستيلاء عليها، والتحقق من ثمن كل قطعة أرضية تم بيعها، وتحديد موقعها الطبيعي ضمن النطاق الإقليمي لكل دوار[1].

(1)- تم الاقتصار في هذه الدراسة على الصفقات التي تمت بين الجزائريين والأوروبيين خلال سنوات 1883، 1884، 1914، 1955 حتى 1962، وذلك لسبب طول المدة الزمنية (1883-1962)، وعدم توفر الوقت اللازم لعملية مسح جميع العقود – التي تعد بالآلاف – ونشير إلى أن المحاولة المتواضعة لإلقاء الضوء على خطط الكولون الأحرار في الاستحواذ على الأراضي الجزائرية في هذه البلدية يمكن اعتبارها نموذجا يطمأن إلى دقته.

إن النتائج التي يمكن استخلاصها من هذه العقود المسجلة يمكن إيجازها على النحو التالي:

- تنفيذ عمليات التسويق الأولى للأراضي وافتتاحها جاء على يد القياد أو الفلاحين الذين رحلوا أو نزحوا عن الأراضي التي باعوها، كما هو الحال مع القايد «ع ق ولد م» قايد تيغنيف الذي باع أرضا زراعية بدوار تيغنيف – لم يذكر العقد مقدار مساحتها ولا ثمن بيعها– للمعمر «كاندو أوغست» (Candau AUGUSTE) القاطن بمركز «سان هيوليت» الاستيطاني (المامونية حاليا)[1].

- منح الكولون للفلاحين الجزائريين قروضا مالية وإغراقهم بالديون مقابل رهن أراضيهم الزراعية، وفي حالة عجزهم عن تسديد الديون في آجالها المتفق عليها تنتقل الأرض إلى الكولون، وهذا ما حدث مع المعمر «توجمان يوداس» (Todjman JUDAS) الذي أقرض أموالا لـ16 فلاح جزائري من دواوير مختلفة تتبع لبلدية كاشرو، عجزوا جميعا عن تسديد ديونهم ليجدوا أنفسهم في الأخير مجبرين على رهن أراضيهم[2].

(1) -Enregistré au bureau des hypothèques de Mascara le 22-02-1884.

(2) -Ibid. le 22-04-1884.

• التعاون والتضامن فيما بين الكولون لتخفيف الأعباء عن بعضهم البعض عن طريق المتاجرة بالخيول والبذور ومختلف المحاصيل الزراعية فيما بينهم، وهذا ما حصل مع «مارتيناز جوزيف» الذي باع منتجات زراعية لـ «رومان جوزيف»، أو مع «مردوخي أفريات» الذي اشترى فرسا من «توجمان يوادس»[1].

• ثم تعددت عمليات تسويق الأراضي الزراعية والحيوانات إلى مختلف المجالات التي لها صلة بالنشاط الفلاحي كتأجير المطاحن والآبار والينابيع المائية، ومن ذلك عقد الإيجار الذي تم بين «ش» ولد «سيدي علي» الساكن بالطمازنية و«راي ميسيو شارل» (RAIMISSIO Charles) الساكن بسيدي دحو شمال شرق معسكر[2].

• حسن اختيار الكولون للأراضي الزراعية أو الرعوية المشتهرة بوفرة المياه والغطاء النباتي الطبيعي (الغابات – الأحراش...) أو بتدفق مياهها الجوفية (العيون والآبار) ولو كانت متاخمة داخل الأراضي الجزائرية، ومن ذلك أرض مسماة بلاد القندوزة بالسمايشية في دوار البرج بمساحة قدرها 02,5 هكتار اشتراها «هنري موشي» (Henri MOUCHET) من «ا ب ج»

(1) Ibid. le 23-08-1884.
(2) Etude de M^e PARADIS Victor. Notaire à Palikao(Oran) enregistre à Mascara le 13-03-1914. F49. C 15 V 153 bis.

يبلغ 1000 فرنك، وهي أرض تحيط بها ملكيات الجزائريين من جميع الجهات. ومنها أيضا مجموعة من 11 قطعة أرضية زراعية بدوار حوشة بمجموع 40,05 هكتار اشتراها المعمران «لافيت أندري» (LAFFITE André) و«روبرجو أنتوان» (ROBERGEOT Antoine) من «م.ق» و«ز» بنت «ع.ق»[1].

• إنفراد الكولون الواحد بشراء أكثر من قطعة أرضية زراعية من مجموعة فلاحين جزائريين منفردين أو مجتمعين دفعة واحدة، ومن الأمثلة على ذلك شراء «غالي جان بيار» (GALY Jean Pierre) لـ ثلاثة عشر قطعة أرضية زراعية متفاوتة المساحة منها 30 هكتارا بدوار وادي العبد من «أ.ع.ر» ذات طابع رعوي، وثلاث قطع أرضية زراعية (05 هـ+01 هـ+03هـ) بمجموع 09 هكتار بذات الدوار من ثلاثة فلاحين («ب» + «ح» + «خ») بمبلغ إجمالي قدره 400 فرنك[2].

ونفس المثال ينطبق على المعمر «فون أنتوان» (FONT Antoine) الذي اشترى أرضا بدوار تغنيف، وقطعتان أخريان بدوار الطمازنية[3].

(1) Etude de M^e PARADIS Victor. Enregistré à Mascara le 16-01-1914. F04 C. 8 V. 153.
(2)Ibid. Enregistré le 23-01-1914. F 11 – C. 2. V. 153 .
(3)Ibid.. Enregistrée le 30-01 et 20-02-1914 F15. C 2. V 153.

ومن الأمور التي تسترعي الانتباه، وهذا ما كشفت عن الوثائق الرسمية أن أرملة لأحد المعمرين تدعى «كامبيلو رميديوس» (CAMPILLO Remedios) كانت تمتلك بمفردها لأربعة وثلاثين قطعة أرضية زراعية تقدر مساحتها الإجمالية بـ 804,01,50 هكتار تتوزع بالتوالي على دواري «تافرنت» و«وزغت» الواقعتان في أراضي قبيلة «بني ميمياره» الفوقة والتحاتة التابعة لبلدية سعيدة المختلطة (دائرة معسكر، عمالة وهران)، أصغر هذه القطع الأرضية مساحة قدرها: 46 آرا وأكبرها مساحة 150 هكتارا، وقد تم لهذه القطع جميعها أن عرضت على البيع في المزاد العلني صباح يوم الجمعة 06 فبراير1914 بمقتضى حكم قضائي صادر عن محكمة معسكر في 21 يناير1914[1].

◆ استيلاء المعمرين على أراضي الجزائريين المجاورة لأراضيهم عن طريق شرائها منهم بأسعار مغرية، أو باستبدالها لهم

(1) Enregistrée au bureau des hypothèques de Mascara le 10-10-1913 Vol. 38. N° 58 et 59.

بأراضي في جهات أخرى، أو دفعهم على ترك الزراعة والعمل في مزارع الكولون.

وقد وصل الحد ببعض المعمرين إلى إغلاق الممرات الواصلة إلى أراضي الجزائريين عبر أراضيهم والتضييق عليهم تحت ستار الدواعي الأمنية أو بحجة أنهم يدوسون النبات الزراعي بأرجلهم ووطء بهائمهم، والأمثلة عن الذين تخلوا عن أراضيهم لمثل هذه الأسباب كثيرة[1].

◆ شراء اليهود لأراضي زراعية وإعادة بيعها للكولون الأوروبيين أو لفلاحين جزائريين كما هو الحال مع «ابن سعدون مردوخي» و «ابن نايلي ابراهام» اللذان اشتريا قطعتين أرضيتين الأولى بمساحة 6,93هكتار من «هـ» و«ح. ع. ق» بدوار المعاريف التابع لبلدية تيغنيف، ثم أرضا ثانية بمساحة 04هكتار من الأخوة «ق» ببلدية البرج مستندين في ذلك على قانون 16 فبراير1877[2].

(1)- الأرشيف التاريخي لمجلس قضاء معسكر يحتوي وثائق تثبت بأن الجزائريين قد باعوا أراضيهم للكولون لمثل الأسباب المذكورة أعلاه. (مثلا: العقد المسجل سنة 1914 تحت رقم: 1914. F67. C01, V153).

(2) –Transcrit aux hypothèques de Mascara le 23.07.1910. au V. 726n°70.

- شراء الكولون الأحرار لأراضي زراعية متناهية الصغر، منها من لا تتجاوز مساحتها ثلاث آرات، وهذا المثال ينطبق على المعمر «كومب فيليب» (COMBES Philippe) الذي اشترى دفعة واحدة ثمانية قطع أرضية من دوار أولاد الخامسة ببلدية تيغنيف (20, 09آر + 80, 07آر + 12آر + 03آر + 60آر + 50, 1آر + 05هـ) بمبلغ إجمالي قدره 703 فرنك[1].

وبمثل هذه الطرق تمكن الكولون الأحرار من النفاذ إلى داخل الدواوير، فاستولوا على أراضيها المفككة جراء التشريعات العقارية الجائرة، وفجروا عائلاتها وهجروها.

(1)- الأرشيف التاريخي لمجلس قضاء معسكر، المصدر المذكور أعلاه، F 67, C01, V153/ 1914/ 04/ 03

خاتمة

يتبين من خلال التطورات التي أعقبت الاحتلال أن فرنسا كانت لها نوايا مبيتة في الجزائر، يراد منها استغلال الجزائر واستيطانها بصفة دائمة. وقد تجلى ذلك في استمرارها لاحتلال الجزائر واغتصابها لأجود الأراضي تربة وأحسنها موقعا، ثم توزيعها لفائدة أشخاص تم استقدامهم من فرنسا وأوروبا لغرض ربطهم بها.

وهي أراضي سلبت من الجزائريين ونهبت منهم تحت شعار تنظيم الملكية الزراعية، أو بحجة المنفعة العامة، أو معاقبة للمتمردين، وهو الأمر الذي أدى إلى تغييرات عميقة في البنية الاقتصادية والسكانية للجزائر، حيث شيدت في الجزائر مئات المراكز الاستيطانية لاستقبال وإيواء آلاف المهاجرين الأوروبيين

الفصل الثاني

تطور الاستيطان الفرنسي في الجزائر

تمهيد (هوية الاستعمار الفرنسي في الجزائر).

- علاقة الهجرة بمصادرة الأراضي الزراعية وبناء المستوطنات.
- المراكز الاستيطانية: شرط مسبق لضمان الاستيطان وتأمينه.
- الترويج للهجرة والاستيطان (تقويم لقوافل المهاجرين إلى الجزائر 1848).
- تطور مساحة الأراضي الزراعية للكولون.

خاتمة

تمهيد

من بين المواضيع التي أسالت حبرا كثيرا، وتبوأت مركز الصدارة في اهتمامات الباحثين في تاريخ الجزائر الحديث والمعاصر قضية الهجرة والاستيطان الفرنسيين في الجزائر، وما صاحبهما من صراع بين الفلاحين الجزائريين والكولون حول ملكية الأرض؛ إلا أن أغلب هذه الدراسات قد جنح أصحابها ولاسيما الفرنسيون نحو التأريخ لفرنسا في الجزائر وتغافلوا – لا ندري إن كان ذلك مقصودا أو بغير قصد، أو تحت تأثيرات وجدانية وعاطفية – عن الخلفيات والأبعاد الحقيقية لظاهرة الهجرة والاستيطان الفرنسي في الجزائر، وعن العناصر الفاعلة في ذلك الصراع الطويل (1830-1962) والمتعددة الأشكال بين المجتمعين (المستعمر والمستعمر)[1].

---

(1)- من بين الكتب الفرنسية العامة التي أرخ أصحابها للاستيطان الفرنسي في الجزائر:

- DUVAL (Jules). L'Algérie et les Colonies Françaises, Paris 1877.
- GIRAULD (Arthur). Principe de colonisation et de législation coloniale, Paris 1924.
- MERCIER (Gustave). Le Centenaire de l'Algérie. Alger 1931.
- JULIEN (Charles – André). Histoire de l'Algérie Contemporaine. La Conquête et les débuts de la Colonisation. 1827 – 1871, Paris, P.U.F. 1964.
- AGERON (Charles – Robert). Les Algériens musulmans et la France, Paris, P.U.F. 1968.
- GOLDEZEIGUER (Rey. A). Le royaume Arabe. La politique Algérienne de Napoléon III 1861 – 1870. Alger: S.N.E.D. 1977.
- GOINARD (Pierre). Algérie: l'œuvre française, Paris 1984.

وفي الصفحات الموالية حديث عن ظاهرة الاستيطان الفرنسي في الجزائر شكلا ومضمونا، وكذلك محاولات فرنسا الجادة في تحويل الجزائر إلى مستعمرة استغلالية استيطانية، بغرض ربط حاضر المسألة الزراعية والعقار - الفلاحي- في الجزائر أصولها وجذورها الممتدان في عمق الماضي الاستعماري الفرنسي في الجزائر، وتسليط الضوء على مرامي فرنسا المبكرة لإعداد مشروعها الاستيطاني الذي مازالت الجزائر تقاسي ويلاته حتى زماننا هذا، إلا أن الحيز الذي حدد لهذا الموضوع يحد من القدرة على تغطية كل الجوانب التي يتطلبها الحديث عن ظاهرة الهجرة والاستيطان الفرنسي في كامل الجزائر، بل وفي جزء منها، وعلى هذا الأساس كانت الأمثلة عن الاستيطان تخص جهات دون أخرى.

فمع قدوم الفينيقيين والقرطاجيين شهدت البلاد نهضة زراعية في مجالي التشجير والبستنة، وحضيت زراعة الكروم والزيتون برعاية خاصة إلى جانب منتجات أخرى كالتين واللوز والرمان.

وتعرض القرطاجي «ماغون» (MAGON) في مؤلفه: «كتاب الزراعة» (Ouvrage d'Agronomie) لممارسة الفلاحين لعمليات التطعيم (Greffage) وتقليم الأشجار، وتنويع المحاصيل وفق نوعية التربة والمناخ.

ومن ضمن المناطق التي حضيت باهتمام الرومان - على سبيل المثال- في غرب البلاد تذكر سهل سيدي بلعباس، وهضاب تيارت والسرسو، والأراضي المحصورة بين عين تموشنت وسيدي بلعباس.

وخلال العهد الروماني شهد إنتاج الحبوب والزيتون تطورا ملحوظا بينما تراجع إنتاج الكروم.

وأثناء مرور الوندال بالجزائر شهدت الزراعة تقهقرا، إلا أن الإدارة البيزنطية استعادت للجزائر نشاطها الزراعي باستصلاح قنوات الري التي تعرضت للتخريب من قبل الوندال؛ وظلت الحبوب حتى القرن العاشر الميلادي تشكل المورد الزراعي الأساسي للسكان، كما أنه مع حلول هذا القرن سيشهد غرب البلاد زراعة القطن وقصب السكر والتوت والكتان.

وفيما بين القرنين 15 و 16 الميلاديين على حد زعم إدارة الاحتلال الفرنسي في الجزائر، شهدت الزراعة انهيارا بسبب الحروب المتتالية بين البربر والعرب[1].

ومع بداية القرن 16م (1512) أبدى الكاردينال «خيمينيس» (XIMENES) رغبة في إنشاء مستعمرة زراعية

(1)- Le département d'Oran et son conseil général. 1830 – 1930. P 202.

إسبانية في ضواحي وهران، أي أنه قبل غزو فرنسا للجزائر بأزيد من ثلاثة قرون عندما كان الإسبان يفرضون سلطتهم على إقليم وهران، كان يرى في الجزائر أشياء أخرى غير الغزو العسكري، حيث يلاحظ أن مفهومه لاحتلال الجزائر ولتهدئتها وفرض السلم بها لم يكن يختلف عن مفهوم الجنرال «بيجو» - كما سنرى لاحقا- وهذا على الرغم من انتماء كل منهما إلى فترة تاريخية وحضارة تختلف عن الأخرى، كما أن أحدهما كان قسيسا إسبانيا، والثاني كان عسكريا فرنسيا، أي أن عدم انتمائهما إلى نفس المرحلة التاريخية، ونفس البلد ونفس الحضارة لم يمنع من تطابق وجهة نظرهما.

كان «خسيمينيس» يحلم بغزو فعلي وحقيقي للجزائر من طرف الكولون، وكان يريد من الحكومة الإسبانية أن تساعد الإسبان الراغبين في الاستيطان بإقليم وهران، وتمنحهم حصصا بأن توزع عليهم أراضي خصبة يزرعونها ويستقرون بها، فاقترح على حكومته أن تواجه المقاومين الجزائريين بإنشاء مؤسسات عسكرية تندسّ داخل البلاد، أي أنه كان يفكر في إنشاء مستعمرات زراعية عسكرية شبيهة بتلك الامتيازات الأرضية التي تمّ منحها لفرسان جزيرة رودس ممّن أسندت لهم مهمة - مزدوجة - ضمان حرية

الملاحة في حوض البحر الأبيض المتوسط، وغزو كامل إفريقيا ومدّ نفوذ الإسبان إليها[1].

ويظهر أنّ الكردينال الفرنسي «لا فيجري» (LAVIGERIE) قد تبنى خطة خسيمينس وسار على هديها، إذ أنشأ في الجزائر جمعية دينية مسلحة (رهبانية عسكرية) تعمل على الاحتلال المنهجي للأقاليم الصحراوية، ولا مانع أن نذكر بأنّ الرومان كانوا هم السباقين إلى إنشاء المستوطنات الزراعية العسكرية في الجزائر، وذلك بإقرار قدماء الجند أو المعمرين الإيطاليين الذين انتزع «اوغسطس»[2] ممتلكاتهم، كما أن توزيع «اوغسطس وتيباريوس» أراضي لإقرار النازحين من إيطاليا ممن أفلسوا جراء الأزمة الفلاحية أمرا لا تبرره أية ضرورة عسكرية[3].

وفي محاولة لهم للكشف عن ظروف الاستيطان الفرنسي، وعن أسبابه ونتائجه، عمد بعض المؤرخين[4] تصنيفه إلى استيطان رسمي واستيطان حر[5]، بينما تناوله آخرون وفق تطوره التدريجي

(1)- Capitaine FROELICHER. Trois colonisateurs (Bugeaud. Faidherbe; Gallieni) Paris (S.D), pp 33-43.

(2)- شارل أندري جوليان. تاريخ إفريقيا الشمالية، تعريب محمد مزالي والبشير بن سلامة، الدار التونسية للنشر، 1969، ص 216.

(3)- نفسه، ص 217، (بتصرف).

(4)- Arthur GIRAULT. Op.cit, pp. 388 – 407.

(5)- للمزيد من التفاصيل حول الاستيطان الرسمي والحر يراجع: C.A.O.M. Série: M, S-série: 1M et 2 M.

في الزمان والمكان[1]، إلا أنه يبقى من المتعذر، في الواقع الفصل بين شكلي الاستيطان الفرنسي في الجزائر لأن لبهما وجوهرهما واحد، أي أنهما وجهان لعملة واحدة. والشعب الجزائري في مواجهته لظاهرة الاستيطان لم يفرق بين هذا وذاك.

وسوف تكشف لنا الصفحات الآتية عن هوية الإستعمار الفرنسي في الجزائر وعن طابعه، وتبين لنا حرص فرنسا منذ الساعات الأولى لاحتلالها الجزائر عن إحكام قبضتها على الأراضي الزراعية بانتزاعها من أصحابها الشرعيين بشتى الطرق والوسائل، وتوطين مهاجرين فرنسيين وأوربيين بها، إدراكا منها بأن الأرض هي العنصر الأساسي اللازم لتنفيذ مشروعها الإستيطاني، ولأن إستقرار الكولون في الأرض وارتباطهم بها كوطن وكمصدر للرزق هو السبيل الوحيد لتحقيق الاستيطان.

وليعلم القارئ الكريم أن الشعب الجزائري خلافا لشعوب المستعمرات الأخرى، قد قاوم استعمارا في غاية الخطورة بحكم أن فرنسا جعلت من الجزائر مستعمرة استغلالية واستيطانية.

فإن كانت كاليدونيا الجديدة، مثلا، مستعمرة استيطانية، (Colonie de peuplement)، والسنغال والهند الصينية مستعمرة استغلالية (Colonie d'exploitation)، فعلى

(1) Jean DESPOIS. L'Afrique blanche. T. 1er. 3eme édition. Paris P.U.F. 1964. pp. 356 – 363.

العكس من ذلك، فإن الجزائر لاعتبارها ميدانا مناسبا تجتمع فيها شروط التأقلم، ولاعتبارها تحتوي قلة من السكان، وبها أراضي قابلة للاستغلال فهي تعد مستعمرة إستيطانية وإستغلالية أخضعت لكل أنواع الإستعمار والمسخ.

وخلافا للمستعمرات الاستيطانية التي احترم فيها المستعمر ممتلكات السكان الأصليين كما حدث مع «فيدارب» (FAIDHERBE) في السنغال (1856-1861) ثم (1863-1865)؛ و«غالييني» (GALLIENI) في مدغشقر (1896-1905)، فإن الجنرال «بيجو» على العكس منهما اقترح إنشاء قرى محصنة يحتلها الكولون العسكريون المشكلون من المجندين الذين تم تسريحهم، أو أنهوا خدمتهم العسكرية؛ وبهذا الشكل يصبح لفرنسا مستعمرات يستوطنها عسكريون مزارعون (Soldats Laboureurs) يهتمون بالزراعة ويحملون السلاح عند الضرورة، كدفع الغارات التي تشنها القبائل – الغير خاضعة – وحماية مؤسسات الكولون المدنيين، وإنشاء الميليشيات[1].

واشترط بيجو لتحويل الجزائر إلى مستوطنة استغلالية وجود مستوطنين محاربين متعودين على العمل في الحقول الزراعية، وقد صرح في إحدى خطبه سنة 1847 قائلا «حيث ما توجد مياه

(1) –Capitaine FROELIC HER, op. cit, p 43.

صالحة، وأراضي خصبة في تلمسان وفي معسكر يجب توطين الكولون فيها دون حاجة للتحقق ممن يمتلكها، وتوزيعها عليهم بصفة ملكيات»[1].

وتأكيد بيجو على توطين كولون مسلحين في تلمسان وفي معسكر بالذات له أكثر من دلالة، فالمدينتان تشتهران بطابعهما الفلاحي وبجودة أرضيهما ووفرة المياه بهما، وكذلك لأنهما من المدن الجزائرية الداخلية التي سبقت إلى الولاء للأمير عبد القادر، وقاومتا الاحتلال الفرنسي.

وقد أفصح بيجو عن عقيدته في الاستيلاء على الأراضي الزراعية بالقوة منذ عام 1840، ولا ندري إن كان قد درس الخطة التي سار عليها الرومان في احتلالهم للجزائر، وكذلك الخطة التي تبناها الكردينال خيمينيس، لأن كلاهما كان يرغب في توطين عسكريين مزارعين بالمستعمرة الجزائرية.

(1) «Partout ou il y aura de bonnes eaux et des terres fertiles à Tlemcen, à Mascara, Il faut placer les colons sans s'informer à qui appartiennent les terres. Il faut les leur distribuer en toute propriété» (Ibid)

علاقة الكولون المهاجرين بمصادرة الأراضي الزراعية وبناء المستوطنات

قبل أن تثبت على فكرة الاستقرار النهائي في الجزائر عمدت سلطات الاحتلال الفرنسي إلى دراسة طبيعة البلاد الجزائرية، والتعرف على الظروف الاقتصادية والاجتماعية لشعبها.

أما الاستيطان الذي شكل المرحلة الثانية للحملة الفرنسية في الجزائر فقد حكمته المصالح السياسية والوطنية لفرنسا[1]، ومن هنا بدا لإدارة الاحتلال أن مجهود الأفراد لوحده غير كافٍ لإرساء قاعدة استيطانية في الجزائر، وعليه ستتولى الحكومة الفرنسية هذه العملية لاعتبارها قضية وطنية كبرى.

كيف تتصرف الحكومة الفرنسية إزاء هذه القضية؟ إن الحلّ وجدته في توطين كولون في الجزائر ممن يحترفون الزراعة.

وهي تسعى لتحقيق هذا الغرض، اعتبرت فرنسا نفسها لا تخوض حربا ضد الإنسان الجزائري فحسب، وإنما حربا ضد أرض بائرة وموحشة (terre inculte et barbare) وتربة مستعصية (Sol rebelle) وطبيعة معادية (une nature ennemie)، وتحقيقا للنصر

(1) -Marc FERRO: «La république a trahi ses valeurs» in les collections de l'histoire, n° 11. Paris 2001. P 8.

في هذه الحرب، عليها أن تعد رؤوس الأموال، وتجند الرجال، وهكذا بدا التفكير بجدية في الخطة المنهجية التي تنتهي بها إلى تحقيق الاستيطان. وبطبيعة الحال وجدت الحل في الهجرة الطوعية وفي إجراء التجارب الزراعية على اعتبار أن الاستغلال الزراعي لأرض الجزائر هو البداية الفعلية لاحتلالها.

ولما كان الكولون المهاجرون يبدون تخوفا من المغامرة بأنفسهم في أرض قد لا توفر لهم العيش، فإن الدولة الفرنسية استخدمت الحيلة وتصرفت بذكاء ومكر، فهيأت لهم الأرض الزراعية ومنحتهم تسهيلات، فكانت أولى محطاتهم الزراعية شرشال وبوفاريك[1].

وسوف تكشف لنا الممارسات الاستعمارية بأن فرنسا وضعت نصب أعينها منذ بداية الاحتلال مسألة الإستيلاء على الأرض الزراعية كجزء من مخططها الهادف إلى توطين فرنسيين وأوروبيين في الجزائر، وعلى هذا الأساس كان لابد لها من توفير المساحات الأرضية الكافية لاستيعاب المهاجرين وتأمين مصادر العيش لهم.

والأوراق الموالية تبين لنا أن تكريس فرنسا للاستيلاء على الأرض كان واحدا من أبرز أهدافها، ولهذا لم تتورع عن شنّ

(1) –Eugène BURET, Question d'Afrique, Paris, 1842, p 223.

حروب من أجل سلب الأراضي الجزائرية والاستيلاء عليها كما أنها ستعمد إلى تهجير أصحابها الشرعيين منها، وهو الأمر الذي تصدى له المجتمع الجزائري.

فخلال العشر سنوات التي أعقبت نزول القوات الفرنسية في الجزائر(1830–1840)، وبينما كانت فرنسا في حالة تردد بين الاحتلال المحدود ببعض الموانئ ومواصلة الحرب لاحتلال كامل البلاد، اتخذ الاستيلاء على الأراضي الجزائرية شكلا فوضويا اقتصر مجاله الجغرافي على ساحل الجزائر العاصمة ومتيجة.

وإن كان جزء من الأراضي الجزائرية خلال هذه الفترة قد تم الاستيلاء عليه نتيجة المضاربة ولما قام به الرأسماليون الفرنسيون والموظفون والضباط من ممارسة للمتاجرة بالأراضي التي تخلى عنها أصحابها أو تم اغتصابها بالقوة، فإن الجنرال «كلوزيل» موازاة لذلك قد تمكن من الاستيلاء على أراضي زراعية لصالحه، وشجع في آن واحد الهجرة الفرنسية والأوروبية إلى الجزائر تمهيدا للاستيطان.

فعلى الرغم من الاحتلال المحدود الذي استمر حتى عام 1840، فإن هذه السنوات العشر الأولى من عمر الاحتلال الفرنسي للجزائر قد شهدت حلول مغامرين وأرباب أموال بسهل

متيجة وضواحي الجزائر العاصمة جاءوا من فرنسا وإسبانيا وإيطاليا ومالطا استفادوا جميعا من أراضي زراعية[1].

وفي الوقت الذي كانت فيه الحكومة والرأي العام الفرنسي يعارضان فكرة الاستيطان الرسمي نزلت بالجزائر العاصمة سنة 1831 عائلات ألمانية وسويسرية كان من المفروض أن تنزل بها شركة النقل العاجزة بالأرض الأمريكية.

وكان الماريشال «كلوزيل» من بين الحكام العسكريين الفرنسيين الأوائل الذين زرعوا بذور الاستيطان في الجزائر عن طريق إسكان عائلات فلاحية فرنسية، ولهذا الغرض أنشأ مركز بوفاريك الاستيطاني سنة 1835، وبإذن منه أيضا أنشئت سنة 1830 أول ضيعة نموذجية من قبل شركة غير مسماة (anonyme) استفادت من 1.000 هكتار من الأراضي الزراعية من تلك التي كانت ملكا لحسان باشا[2] تقع جنوب غرب معبر قسنطينة[3].

---

(1) –Jean DESPOIS . op.cit, p356.

(2)- حسان باشا: هو ابن خير الدين حكم البلاد (الجزائر) فيما بين (1544-1552) ثم (1557-1567).

(3) Georges YVER. Correspondance du marechal VALEE. Paris, 1949, P 190.

وعلى بعد ثماني كيلومترات من الحراش حيث توجد ممتلكات البايلك فإن «فوارول» (VOIROL) قد أنشأ سنة 1834 مستوطنة أوروبية.

وفي سنة 1835 منحت مساحات أرضية تقدر بـ 4.000 هكتار للاجئ من بولندا يدعى «مير ميرسكي» (Mir MIRSKI) تحولت في سنة 1837 إلى إحدى الشركات[1].

أما الدوق «دي روفيغو» (Duc de ROVIGO) فقد تساءل في رسالة بعث بنسخة منها إلى وزير الحربية وبنسخة ثانية إلى رئيس المجلس في سنة 1832 قائلا: «كيف لا يمكننا أن نستعمر بلدا لا يبعد عنا سوى بـ 150 فرسخا[2]، وهو ذو قابلية مجهولة لدينا، وبإمكاننا أن ننقل إليه مليون عائلة فرنسية من دون أن نجرد أحدا من سكانه»[3].

ونفس الفكرة حملها من بعده بيجو الذي كان أحد المبادرين الأوائل بفكرة الاستيطان الرسمي، وأيضا المهتم بشكل الاستيطان العسكري[4].

ومن بعد بيجو سترتبط التطورات الأولى للاستيطان الأوروبي في الجزائر باسم الكونت «غيو» (GUYOT) الذي كان من

---

(1) Ibid, p 289.

(2)- الفرسخ : (Lieu) يساوي 03 أميال، أو 5,56 كلم (مثلا : طول الساحل الجزائري: 215,82 فرسخا).

(3) Gabriel ESQUER, Correspondance du Duc de ROVIGO. T1, Alger, 1914, p 210.

(4) Jean DESPOIS, op. cit, p 556.

أنصار الاستيطان الرسمي المدني (أي الاستيطان الذي يخضع لرقابة الدولة).

وجعل عدد من القرى الاستيطانية التي تتكفل الدولة بمختلف بنياتها القاعدية (تسوية التربة – شق الطرق وإصلاحها، بناء المسالك ...) ومن التنازل للكولون عن قطع أرضية زراعية – مجانا – ومنحهم عقودا للملكية أساسا لتوطينهم في الجزائر.

وبالفعل منحت القطع الأرضية الزراعية المحيطة بالقرى الاستيطانية الناشئة مجانا للكولون لبناء مساكنهم.

وفي 18 أفريل 1841 صدر قرار إداري[1] يتضمن 15 مادة تقنن العلاقة بين الهجرة والاستيطان بما لا يترك مجالا لأي خطأ في تفسير أو تبرير هذه العلاقة، حيث نصت المادة 01 و02 منه على أن تخضع عملية إنشاء المستوطنات في الجزائر وإسكان فرنسيين أو أوروبيين بها لشروط وترتيبات إدارية منها: الموافقة الإلزامية للحاكم العام للجزائر على المساحة الأرضية المحتمل إنشاء مركز استيطاني بها، بحيث يتدخل الحاكم العام في عملية ضبط الشروط المطلوبة لخلق المستوطنات بتحديد أمكنتها وحصر محيطها، وتقدير عدد المهاجرين إليها، وكذا تحديد مساحات الأراضي الزراعية المحتمل توزيعها على المستوطنين الأوائل (المادة 01) أما المادة

(1) -C.A.O.M. Arrête du 18/04/1841, TSEFA, 1841.

الثانية فقد نصت على وجوب مناقشة المقترحات الخاصة بإنشاء المستوطنات في مجلس إداري، وذلك بعد استيلامه تصميما دقيقا للمستوطنة المراد خلقها مصحوبا بتقرير مفصل يشرح المسائل التالية:

- المساحة الإجمالية للقرية أو المستوطنة، وكذلك مساحة الأراضي الزراعية التابعة لها.
- الطرق والمسالك والمواصلات الأخرى.
- المباني السكنية الخاصة والعامة التي تأوي مختلف المصالح العسكرية والمدنية والمالية.

أما المادة 05 فقد نصت على وجوب مصادرة الأراضي الخاصة والعامة من أجل الصالح العام؛ بينما المادة 15 فقد فرضت على الكولون المدنيين الراغبين في الحصول على قطع أرضية زراعية – ممن يقطنون قرى استيطانية أو قرى زراعية – أن يتقدموا بطلباتهم مباشرة إلى الحاكم العام للجزائر، أو بواسطة حكام المقاطعات (Préfets) على أن تصحب طلباتهم بملف إداري حول الحالة المدنية، والصحية، والمهنية، والسّن، وعدد أفراد العائلة وعمر كل طفل، ومقدار الدخل المالي (على الأقل ما يضمن له العيش ولعائلته، وصيانة مؤسسته الزراعية، في انتظار الغلة الزراعية الأولى)؛ وقد قدرت السلطة الإدارية الاستعمارية هذا المبلغ بـ 1.200 حتى 1.500 فرنك للعائلة الواحدة عند حصولها على المساحة الزراعية.

وتكفلت وزارة الحربية الفرنسية بنقلهم مجانا من ميناء مرسيليا أو طولون إلى الجزائر، وإثر وصولهم إلى المستوطنة تمنح لهم قطعة أرضية للبناء وقطعة أرضية ثانية للفلاحة، وتقدم لهم أدوات ومواد للبناء في شكل قروض تقدر بـ 300 حتى 600 فرنك لبناء مساكنهم[1].

وتم لفرنسا قبل مغادرة بيجو للجزائر في سنة 1847 أن أنشأت واحدا وستين قرية استيطانية، ومع أن الاستيطان الحر لقي معارضة من قبل الجنرال بيجو إلا أنه تطور هو الآخر لكن بشكل بطيء[2].

أما يوم 25 ديسمبر1847 الذي سلم فيه الأمير عبد القادر سيفه للجنرال لامور يسيار الذي كان يرافقه على متن السفينة التي كانت تقله وعائلته ورفاقه إلى «تولون» فقد اعتبره الكولون بداية للاحتلال وللاستقرار النهائي في الجزائر[3].

وتنفيذا لبرنامجه الاستعماري بنى الاحتلال الفرنسي خطه المنهجية على فرضية اغتصاب الأراضي ؛ وتحقيقا لهذا الغرض ستصدر سلسلة من المراسيم الملكية تنص جميعها على

(1) -C.A.O.M. Arrêté du 18/04/1841, TSEFA 1841.

- ينظر الملحق: نص قرار 18 أفريل 1841

(2) (Jean DESPOIS, op. cit, p 357.

(3) Charlers-Henri CHURCHILL. La vie d'Abdelkader. Alger, S.N.E.D. 1971, p 276.

مصادرة وحجز المزيد من الأراضي، كان أولها مرسوم 24 مارس1843 الذي قرر الاستيلاء على أراضي الحبوس و أملاك البايلك التي سبق لقرار 07 ديسمبر1830 الصادر عن الجنرال القائد الأعلى لقوات الاحتلال أن ألحقها بالأملاك العامة (الدومين)[1].

وبينما رافقت العمليات الحربية التي انطلقت في 1839 إجراءات تقضي بحجز ممتلكات الجزائريين الفارين أو المهاجرين، كانت بالتوازي تجرى عمليات لاغتصاب جزئي أو كلي لأراضي القبائل التي حملت السلاح ضد فرنسا.

وعلى الرغم من إنشاء مجلس للمنازعات سنة 1846 كلف بالتحقيق في الملكيات، إلا أن هذا المجلس منح الحض للكولون على حساب الأهالي.

وقبل مغادرته للجزائر في نهاية عام 1847 ترك بيجو وراءه 110.000 أوروبي من بينهم 47.000 من أصل فرنسي، و 15.000 من ضمن المجموع يقطنون الأرياف[2].

وإن كانت الأقلية الأوربية في الجزائر قد استقبلت الإعلان عن الجمهورية الثانية (1848) بكل فرح وسرور إلا أن هذه

(1) C.A.O.M. G.G.A. Carton 1N/5.

(2) Bernard DROZ «Algérie: main basse sur les terres» in les Collection de l'histoire n° 11.Boulogne cedex France 2001, page: 52.

الأخيرة لم تلب رغبتها في تطبيق القوانين الفرنسية على الجزائر، حيث قوبلت المقترحات التي تقدم بها الكولون بالرفض من قبل المجلس التشريعي.

وفي 16 جوان 1851 أصدر الحاكم العام للجزائر مرسوما يعلن فيه أن الدولة لها الحق فقط في الاستئثار بكامل الممتلكات الغابية في الجزائر غصبا منه أنه اتخذ للدولة المستعمرة موقفا وسطا بين احتجاجات الفلاحين الجزائريين ومطالب الكولون، ونسي أن هذا المرسوم كان بمثابة نقطة البداية لإعلان حرب مفتوحة ضد الفلاحين الجزائريين المعارضين للقانون الغابي الذي عمل على طردهم وتفريقهم.

وبطبيعة الحال فإن الحديث عن تزايد الهجرة وتوسع الاستيطان يجرنا حتما وبالضرورة إلى الإشارة إلى المراكز التي أنشئت لتوطين هؤلاء المهاجرين.

فمع أن المدة المحصورة من 1847-1852 لم يكن فيها عمق الأراضي الزراعية المحيطة بوهران يتجاوز 08 حتى 12 كيلومتر إلا أن إدارة الاحتلال قد قررت إقامة 16 مركز استيطان بها[1].

(1)- المراكز الاستيطانية المعنية هي على التوالي: السانية، سيدي الشامي، المفهوم، (Ste Leonie) أرزيو الجديدة، الكرمة، (Valmy)، مسرغين، بوسفر، بئر الجير، (Arcole)، عين الترك بوتليليس، البرية، (Mangin) حاسي بونيف، حاسي عامر، (Fleurus)، حاسي بن عقبة، قديل (St Cloud)، عين البية (Damesme). ينظر: (Le dpt d'Oran et son conseil gl. 1830 -1930, Oran, 1930, p.211)

وقد ارتبط استقرار المستوطنين بهذه المراكز بتوزيع أراضي زراعية على الكولون الجدد وتوفير المياه لهم عن طريق حفر الآبار، أو جلبها إليهم من جهات أخرى كما هو الحال مع مركز أرزيو الجديد الذي استفاد من مياه المفهوم (Ste Leonie)، وما النجاح الذي حققته زراعة التبغ في ضواحي أرزيو لدليل آخر على جودة هذه الأراضي وهو الأمر الذي زاد من رغبة الكولون في الاستقرار بها بل أكثر من ذلك، أجروا بها تجارب زراعية أخرى كالقطن مثلا.

وبدائرة مستغانم التي تتميز بخصوبة أراضيها ووفرة مياهها أنشئت مستوطنة «Salamandre» الزراعية عام 1848 وغرست بها أشجار غابية تغطي مساحة 45 هكتار.

وفي نفس السنة (1948) ألحقت مزغران والوريعة وكريستل بمستغانم، وأنشئت بها مراكز استيطانية زراعية جديدة منها: خير الدين (Tounin) وعين تادلس، وسوق الميتو، وعين سيدي الشريف، وحاسي ماماش (Rivoli).

أما مركز ستيديا الذي تعود نشأته إلى عام 1846 فقد نزل به مهاجرون بروسيون[1].

(1) -Le dpt d'Oran et son conseil gl. 1830 -1930, Oran, 1930, p 215.

وخلال العهد الإمبراطوري الثاني (1852-1870) حظي الاستيطان الرسمي والحر بدعم «راندون» (RANDON) الحاكم العام للجزائر (1852-1858) حيث مكنت اللجان الخاصة بتسوية الصفقات – والمؤلفة من إداريين مدنيين – الكولون من الحصول على الأراضي الضرورية لإنشاء مستعمراتهم الزراعية، الأمر الذي أدى بإدارة الاحتلال أن تقتطع للكولون 2.652 هكتارا من ضمن مساحة تقدر بـ 4066 هكتارا في البليدة جنوب متيجة والإبقاء على 1414 هكتارا كان يجري النزاع حولها لصالح الفلاحين الجزائريين[1].

وللعلم فقد كلف الاستيطان الرسمي الجزائريين في عهد نابليونIII (1852-1870) خسارة 500.000هكتار من الأراضي انتقلت إلى الكولون.

ومع أن القليل من رجال السياسة المبعدين والمنفيين كان يمارس النشاط الزراعي، إلا أن أكثر العائلات المناهضة للحكم الإمبراطوري والتي سلكت طريق البحر لتستقر في الجزائر، فإنها بمجرد وصولها الجزائر قد أنشأت ملكيات زراعية كبرى، لاسيما في ضواحي مدينة سكيكدة.

وخارج بلاد القبائل – التي تم إخضاعها فيما بين 1850-1857 فإن عمليات الحشد والتجميع (La pratique du

(1)Bernard DROZ. Op. cit. p 52.

cantonnement) قد مست خلال عهد الإمبراطورية الثانية جميع التراب الجزائري بدرجات متفاوتة.

ففي إقليم قسنطينة أوصى «زويفل» (ZOEPFFEL) عامل العمالة بالإبقاء على الربع من الأراضي الزراعية أو على الأكثر نصف المجال الذي بحوزتهم للجزائريين[1].

وهو الأمر الذي يعطي فكرة صحيحة عن شساعة الأراضي الفلاحية التي تم اقتطاعها من الجزائريين.

وفي إقليم الجزائر الأوسط اقتطع من إحدى القبائل في سهل الشلف 12.000 هكتار من ضمن 39.000 هكتارا، وقبيلة أخرى تجاور الخميس (Affreville) لم تُبقِ لها إدارة الاحتلال سوى4.000 هكتار، من ضمن 8.900 ههكتار[2].

وهكذا يكون إقليم الشرق الجزائري الذي تزداد به الكثافة السكانية (نصف سكان الجزائر) قد تحمل العبء الأكبر لعمليات الحشد والتجميع. ففي ناحية قالمة فقدت ثلاثة قبائل من 40 ٪ حتى 50 ٪ من مجموع أراضيها، وقبيلة أخرى 85 ٪، بينما لم يبق للقبائل المجاورة لعزابة (Jemmapes) سوى الخمسين (2/5).

(1) –Ibid. p 53.

(2) –Bernard DROZ. Op. cit. p 53.

فعلى الرغم من عدم التعرف بوجه التحديد على أسماء القبائل التي تم تجريدها من أراضيها إلا أنه يمكننا أن نستخلص مما سبق ذكره أن عمليات الحشد والتجميع قد شكلت أحد العوامل الأشد مرارة على الجزائريين، لأن هذه السياسة اقتلعتهم من أراضيهم وثبتتهم في أراضي جدباء (Stérile) حصوية أو جبلية، وقد شهد ضباط المكاتب العربية بأنفسهم على مساوئ عمليات التجميع وحشد القبائل وتركيزها على أنها ساهمت في انهيار المستوى المعيشي لدى القبائل، وقضت على روابط الصلة التقليدية فيما بين أفراد القبيلة[1].

وأمام احتجاجات الجزائريين التي بلغت نابليون III، أقدم هذا الأخير على التخفيف من أعبائهم بالتراجع عن سياسته، فاستدعى لهذا الغرض شخصيتين مقربتين إلى العرب هما: العقيد «لاباسي» (LAPASSET) الذي أجرى معه مقابلة حاسمة في «فيشي» يوم 27 جويلية1862، والإشتراكي السان سيموني إسماعيل عربان عضو المجلس الأعلى للجزائر والمشهور بتاليفه لكراسين أولهما: «الجزائر من أجل الجزائريين» (L'Algérie pour les Algériens) وثانيهما: «الفلاح الحقيقي للجزائر هو الجزائري» (Le vrai Paysan de l'Algérie

---

(1) -Ibid.

c'est l'Algérien)، وتناقش معهما حول مستقبل فرنسا في الجزائر، وخلصت المناقشة إلى أن مستقبل فرنسا في الجزائر مرهون بتنشيط الصناعة والتجارة فيها.

وفي الرسالة التي بعث بها إلى المارشال «بيليسي» (PELISSIER) بتاريخ 06 فبراير1863 كشف الإمبراطور الفرنسي عن نيته قائلا بأن «الجزائر ليست مستعمرة بالمعنى الدقيق للكلمة، وإنما هي مملكة عربية» للجزائريين فيها الحق في الحماية وفق نظام يكفل لهم المساواة.

واعترافا منه باتساع عمليات اغتصاب الأراضي من الجزائريين أعطى الإمبراطور أمرا بالتوقف عن سياسة الحشد والتمركز (Cantonnement)، وهذا الاتجاه سيكشف عنه صدور القرار المشيخي في 22 أبريل1863 الذي أقرّ الملكية الفردية للقبائل، وفق القانون العقاري لـ 1851، وضمن لها حقها في أراضي الملك وأراضي العرش؛ وإرضاء للكولون واتقاء لإثارة الصراع معهم رفع التهمة عن الذين سبق لهم أن اقتطعوا أراضي من ممتلكات الفلاحين الجزائريين.

ومن جهة أخرى اتخذ القرار المشيخي إجراءات تمنح حضا للفلاحين الجزائريين وللكولون في آن واحد تتمثل في إمكانية الحصول على ملكيات فردية؛ وتسهيلا لعمليات انتقال الأراضي

من الجزائريين إلى الكولون أنشئت لجان إدارية مهمتها تحديد أراضي القبائل وتوزيعها بين مختلف الدواوير، إلا أن عداء الكولون الفرنسيين للإمبراطور، وعدم رضا اللجان المكلفة بتحديد الملكيات عن سياسته – وهذا على الرغم من زيارته للجزائر في ربيع 1865 وإعطائه تعليمات صارمة فيما يخص تطبيق القرار المشيخي (1863) - أعطى انطباعا بأن التنازل عن الأراضي مجانا للكولون سيوقف عملية الاستيطان، ودفع باللجان الإدارية – المؤلفة من موظفين معادين لسياسة الإمبراطور في الجزائر – إلى الاستمرار في سياسة حشد الفلاحين الجزائريين وتركزهم.

وفي عام 1864 حلت عملية بيع الأراضي محل الامتيازات المجانية، كما أن فكرة نابليون III حول «المملكة العربية» وحول حرية النشاط الاقتصادي منحت بعد سنة 1860 للاستيطان الحرّ حظا على حساب الاستيطان الرسمي.

وفي ظل هذه الحرية تمكن الرأسماليون-الذين أثروا عقب التطور الصناعي والتجاري الذي شهدته فرنسا -من الحصول على ممتلكات أرضية شاسعة في سهول متيجة، وعنابة، ووهران، وحول سطيف وقسنطينة؛ إلا أنه على الرغم من إنشاء الدولة الفرنسية لواحد وعشرين قرية استيطانية جديدة فيما بين 1861-1870 فإنها تنازلت للشركات الكبرى عن مسألة رعاية الأراضي

الزراعية في الجزائر وتعميرها، ومن الأمثلة على ذلك منحها للشركة الجنوية 20.000 هكتار في ضواحي سطيف.[1]

وفي سنة 1865 تمكنت شركة الهبرة والمقطع « Ste de l'habra et de la macta » من الحصول على 25.000 هكتار، أما الشركة العامة الجزائرية فقد تحصلت على 100.000 هكتار في شرق قسنطينة، وفي حين أخفقت شركة الهبرة والمقطع فإن الشركتين الأخريين (الشركة الجنوية والشركة العامة الجزائرية) لم تتمكنا من قطع التزاماتها فيما يخص التعمير، ولم تتحصل سوى على نتائج اقتصادية[2].

وخلال سنتي 1862-1863 تنازلت إدارة الاحتلال عن 160.000 هكتار من الأراضي الغابية لثلاثين مؤسسة[3].

كما أنه من ضمن سبعة ملايين هكتار تم إحصاؤها فيما بين 1863-1870 سلم أزيد من الثلث(3/ 1) لقطاع الدولة على أنه ملكا للبلديات بعد أن اقتطع من أراضي الجزائريين، الأمر الذي سمح للكولون وللشركات الرأسمالية بالحصول على المزيد من الأراضي الزراعية والغابية.

---

(1) -Jean DESPOIS. Op. cit. p 358.

(2) Ibid.

(3) Ibid.

وهكذا لم تمنع سياسة الإمبراطور الكولون من الاستمرار في تجريد الجزائريين.

وفي آخر هذه الفقرة لا يسعنا إلا أن نقول أن فترة 1830-1870 كانت غنية بالتجارب الاستيطانية، إذ تميزت بتدفق المزيد من المهاجرين الأوروبيين والفرنسيين على الجزائر كما تشير إليه السجلات الخاصة بالأشخاص المرخص لهم بالهجرة إلى الجزائر[1] وكذا بناء العشرات من القرى الاستعمارية في سهول وهران، والجزائر، وسكيكدة، وعنابة، وبوادي الشلف، وضواحي سطيف.

وبعد الهزيمة التي تلقاها الفرنسيون على يد الألمان سنة 1871 استأنف الاستيطان الرسمي نشاطه كما كان على عهد بيجو، إلا أن الأمر تطلب في هذه المرة من الكولون توفر الحد الأدنى من الثروات.

وكانت الأولوية في الاستفادة من قطع أرضية زراعية بمساحة تقدر بـ 40 حتى 60هكتارا للمهاجرين القادمين من الألزاس واللورين.

ونتيجة إسراف إدارة الاحتلال في منح الأراضي التابعة للدولة، فإن معظم القرى الاستيطانية التي توسعت أو نشأت بعد

(1) -C.A.O.M Carton F80, 1898 à 2000 (Registres d'autorisations de passages pour L'Algérie)

عام 1871 من أجل توطين المهاجرين الجدد كان من ضمن الأراضي التي تمت مصادرتها من الفلاحين الجزائريين.

ففي عمالة وهران لوحدها انشأت سلطات الاحتلال الفرنسي أو وسعت 120 قرية استيطانية فيما بين 1871-1899 وذلك من ضمن مجموع 203 قرية نشأت أو توسعت فيما بين 1841-1899 من بينها 17 قرية في دائرة معسكر لوحدها.

وللعلم فإن العائلات المهاجرة كانت عند نزولها في أماكن استقبالها تستفيد من قطع أرضية للبناء وأخرى للزراعة.

المراكز الاستيطانية شرط مسبق لضمان الاستيطان وتأمينه

شكلت المراكز الاستيطانية تربة خصبة لنمو النباتات السامة لظاهرة الاستيطان الفرنسي في الجزائر وشرطا مسبقا لضمانه وتأمينه.

ومن خلال مراجعة الجداول الإحصائية لقوائم المراكز الاستيطانية الناشئة أو الموسعة، وفحصها، يمكن الوقوف على الظاهرة الاستيطانية في الجزائر كحقيقة موجودة لا غبار عليها.

فهذه الجداول الإحصائية إلى جانب كونها تدلنا على منهجية الاستعمار الفرنسي في توزيعها جغرافيا، فهي تمدنا بمعلومات عن المد الاستيطاني، ومعالمه التي لم تزل قائمة لحد الساعة، فهي تعتبر شاهدا حيا ليس فقط على الوجود الفرنسي في الجزائر وإنما على محاولة المستعمر الفرنسي ابتلاعها وضمها جغرافيا.

وفي سبيل التأكيد على هذه الظاهرة رأينا من المناسب عرض قائمة بأسماء المراكز الاستيطانية الناشئة والموسعة فيما بين: 1830–1899 بعمالة وهران كنموذج.

عمالة وهران

قائمة بأسماء المراكز الاستيطانية الناشئة أو الموسعة

(1900،1830)[1]

العدد	اسم المركز	المساحة بالهكتار	تاريخ النشأة أو التوسيع
1	مستغانم (الضاحية)	4.039	1841

(1)– Le département d'Oran et son conseil général 1830-1930,Oran, 1930, p p 230-235.
-Voir aussi: pierre goinard. Algérie,L'œuvre Française, paris Edit Robert Laffont, 1984, p 401 (annexe)
- C.A.O.M ?G.G.A. carton 1M/60

العدد	اسم المركز	المساحة بالهكتار	تاريخ النشأة أو التوسيع
3	تلمسان (الضاحية)	1.778	1842
4	السانية (الضاحية)	635	1844
5	سيدي الشامي (الضاحية)	886	1845
6	مسرغين (الضاحية)	13.499	1845
7	أرزيو (الضاحية)	6.274	1845
8	سيق (الضاحية)	12.542	1845
9	مرسى الكبير– سان أندري– سانت كلوتيد	–	–
10	سانت جيروم	1.244	1846
11	مزغران	1.310	1846
12	تليلات – تافراوي – الهمول	6.617	1846
13	سانت ليوني ومولاي مقهوم	1.639	1846
14	مسيدية	3.169	1846
15	لمور (الغزوات)	2.221	1846
16	فالمي (الكرمة)	6.000	1848
17	أركول (بئر الجير)	4.946	1848
18	سان كلو (قديل) – مستوطنة زراعية	4.686	1848
19	كليبر (سيدي بن يبقى) – مستوطنة زراعية	4.008	1848
20	مفسوخ – مستوطنة زراعية	1.326	1848
21	سان لو– بور أوبول (بطيوة– مرسى الحجاج) مستوطنة زراعية	1.550	1848
22	فلوريس (حسيان الطوال)– مستوطنة زراعية	1.426	1848
23	حاسي بن عقبة – مستوطنة زراعية	3.557	1848
24	سان لويس (زهانة) – مستوطنة زراعية	2.963	1848

25	حاسي بن عقبة – مستوطنة زراعية	5.570	1848
26	حاسي بونيف – مستوطنة زراعية	2.048	1848
27	حاسي عامر – مستوطنة زراعية	1.270	1848
28	مانغان (البراية) – مستوطنة زراعية	1.445	1848
29	ريفولي (حاسي قاش) – مستوطنة زراعية	1.600	1848
30	عين الدلس – مستوطنة زراعية	1.900	1848
31	سوق الليو – مستوطنة زراعية	1.747	1848
32	أبو قير (مرسى) – مستوطنة زراعية	1.330	1848
33	عين نويسي – مستوطنة زراعية	1.980	1848
34	تونين (خير الدين) – مستوطنة زراعية	1.022	1848
35	بيجري – مستوطنة زراعية	2.568	1849
36	بريا – مستوطنة زراعية	2.332	1849
37	سيدي بلعباس (الضاحية)	8.204	1849
38	عين الترك	2.624	1850
39	بوسفر	3.908	1850
40	سان أندري بمعسكر (خصيبية)	3.549	1850
41	سان هيوليت (الماونية)	555	1850
42	صفصاف	1.283	1850
43	مصورة	2.966	1850
44	حناية	2.722	1851
45	بون دي شليف (سيدي بلعطار)	1.890	1851
46	عين سيدي الشريف	1.295	1851
47	عين تموشنت	1.159	1851
48	واد الحمام	700	1851
49	بلاد تواقية	1.424	

50	بلبسي (صيادة)	3.468	1854
51	بلكوت (عين بوديناز)	3.868	1854
52	بوتليليس	4.054	1855
53	عين كيال والبريج	3.135	1855
54	بروسدون (سيدي براهيم)	2.287	1856
55	سيدي لحسن	3.208	1856
56	بورمال (العامرية)	3.684	1856
57	غليزان	10.627	1857
58	بريغو، ديروسفيل وهيرة (المحمدية)	15.522	1858
59	عين الأربعاء	3.427	1858
60	تنيرة	3.337	1858
61	يلل	1.725	1859
62	ريوسالادو (المالح)	3.000	1859
63	الراحل (حاسي الغلة)	1.000	1859
64	عمي موسى	1.050	1859
65	مقطع دوز	17.253	1862
66	سعيدة	1.890	1862
67	باليسى (سيدي خالد)	1.993	1863
68	لي ترامبل، زليفة، أومانة (سيدي حادوش)	4.470	1863
69	زمورة	–	1864
70	لاموريسيار (أولاد ميمون)	2.145	1869
71	بون دي ليسار (بن سكران)	2.100	1869
72	عين كرمن	3.901	1870
73	ماجانتا (الحساية)	5.990	1870
74	باليكاو (تغنيف)	1.253	1870

75	شاري (سيدي علي بن يوب)	574	1870
76	بوليرت	2.418	1871
77	سفار	2.082	1871
78	بيلي (زروالة)	1.607	1872
79	واد تلاغ	600	1872
80	تافلاك	1.309	1872
81	شاري (الكرمي بن حاشل)	348	1872
82	بايكر (توسيع)	707	1872
83	سان لي (جديوية)	4.308	1873
84	عين تكال	434	1873
85	تزرف	1.027	1873
86	عقلة واللاح	135	1873
87	عين ترة	528	1873
88	وانكي (سيدي اعمر)	739	1873
89	بوسكي (حجاج)	1.284	1873
90	كاسني (سيدي علي)	1.239	1873
91	عين وبلس (عبد المالك رمضان)	897	1873
92	واد تاغية	670	1873
93	تونونة	1.252	1874
94	كاشرو (سيدي قادة) - ضيعات	532	1874
95	مارسي لاكوب ومولاي ع ق (سفيزف)	2.130	1874
96	شعبة اللحم (La flenere)	3.262	1874
97	حمام بوحجر	3.455	1874
98	سيرات	516	1874
99	فروحة	893	1874

100	سيدي بختي	1.996	1874
101	سليسن (مولاي سليسن)	757	1875
102	جان مرموز (بوهني)	2.290	1875
103	عين الحجر	1.700	1875
104	تيغلاس (Mellinet)	916	1875
105	ماوسة	1.149	1875
106	عقاز	1.128	1875
107	حادنة	830	1875
108	توفيون (الغمري)	1.306	1875
109	سيدي لحسن - توسيع - (Détrie)	383	1875
110	اغلال	2.109	1876
111	سان لوسيان (زهانة)	2.227	1876
112	تافراوي	885	1876
113	بلاد تواغية	497	1876
114	صحورية	1.840	1877
115	عين كرمان - توسيع -	3.362	1877
116	بودانس (بلعربي)	1.109	1877
117	طاية	909	1877
118	شاربي (مفتاح سيدي بوبكر)	464	1877
119	بوخانفيس - توسيع -	637	1878
120	بوموي (الضاية)	666	1878
121	فيري (واد الجمعة)	1.052	1878
122	بودانس (بلعربي) - توسيع -	1.126	1878
123	طاية - توسيع -	1.194	1878
124	شاربي (الكم 40) سيدي بوبكر	467	1878
125	ويزغت	691	1878

126	عين ويلس - توسيع - عبد المالك رمضان	706	1878
127	لوميلو (Clnichant) المطمر	1.884	1878
128	تيارفيل (فريس)	2.031	1878
129	عين فارس	1.062	1878
130	مونتانياك (رمشي)	1.979	1879
131	مطمور	1.498	1879
132	تيزي	1.451	1879
133	ليو سالانو - توسيع	1.174	1879
134	بلفي (سور) - توسيع	624	1879
135	عين فرس - توسيع	916	1879
136	تيزة - توسيع	1.141	1879
137	تلاغ	3.519	1879
138	كيستة	212	1879
139	عين موسى - توسيع	891	1879
140	ترواماريو (سيدي بن حدة)	1.687	1880
141	عين كيال - توسيع	1.042	1880
142	بلل - توسيع	912	1880
143	الراحل (حاسي الغلة) - توسيع	2.636	1880
144	طافي - توسيع	886	1880
145	التالف - توسيع	974	1880
146	حليفة	955	1881
147	حمام بو حجر - توسيع	641	1881
148	ماجانتا (الحساسية) - توسيع	5.290	1882
149	مشرية	3.596	1882
150	عين الصفراء	131	1882

151	بيدو (راس الماء)	75	1883
152	أوزيس لوديك فرطاسة (واد الأبطال)	1.882	1884
153	مرحوم	2.923	1884
154	فرتوفة - توسيع	386	1885
155	شعبة اللحم - توسيع	878	1885
156	سيدي خالد - توسيع	1.689	1885
157	قطار - توسيع	2.955	1885
158	بارماني (سيدي علي بوسيدي) - توسيع -	2.578	1885
159	افلو	225	1887
160	تلاغ - توسيع	840	1887
161	كاشرو (سيدي قادة) - توسيع	210	1887
162	العريشة	24	1888
163	بالات (ملاكو)	3.500	1888
164	تاسان (حاسي زهانة)	4.000	1889
165	شانزي (سيدي بن يوب) - توسيع -	534	1890
166	زمورة - توسيع -	238	1890
167	غيار (عين الطلبة)	2.651	1890
168	دليتي (زروالة) - توسيع -	763	1890
169	لاباميت (سيدي لحضر)	963	1890
170	بوتي بور (بومهرة أحمد)	221	1890
171	بولي (تلبوم)	4.914	1890
172	قرناكة	2.651	1891
173	حمام بو حجر - توسيع -	1.163	1891

174	تزورة (S'maure) – توسيع –	901	1891
175	عاينية – حليطية (Sonis) – توسيع –	131	1891
176	لالاليسار (سيدي يوسف)	3.620	1891
177	تورمولي (دحوني)	2.903	1892
178	حافنة – توسيع –	260	1892
179	سيدو – توسيع –	570	1893
180	زنونة – توسيع ثان –	687	1894
181	كلاشان (المطمر) – توسيع –	758	1894
182	بارماتي (سيدي علي بوسيدي) – توسيع –	668	1894
183	عين تكان – توسيع –	401	1894
184	العالف – توسيع –	1.261	1894
185	تريزال (سوقر)	6.258	1894
186	فرندة – توسيع –	1.208	1894
187	واد تاغية – توسيع –	494	1895
188	تورغو (تارقة)	2.206	1895
189	سيدي غالم ـ ضيعات	395	1896
190	فيري (واد الجمعة) – توسيع –	531	1896
191	شاربي (مفتاح سيدي بوبكر) – توسيع –	245	1896
192	بوقطب	1.651	1896
193	منداس – توسيع –	365	1896
194	مارتيمبري	2.311	1897
195	عين فارس – توسيع –	305	1897
196	تورين – توسيع –	1.317	1897
197	ديكارت (ابن باديس)	5.335	1898

198	طاية – توسيع –	680	1899
199	بودانس (بلعربي) – توسيع –	1.402	1899
200	بوخانيفيس – توسيع –	449	1899
201	لطار – توسيع –	584	1899
202	بوسبي (الضاية) – توسيع –	584	1899

وقد ترتب عن اتجاه فرنسا في الاستمرار في إنشاء المزيد من المراكز الاستيطانية أو توسيعها لتكون قاعدة تؤمن المستقبل للكولون في الجزائر تدفق المزيد من الأوروبيين على الجزائر، حيث نزل على القطاع الوهراني خلال سنة 1878 مهاجرون من إسبانيا وجزر الباليار في كل من أغلال وسيدي دحو. كما سجل في هذه السنة قدوم 107 فرنسيا و 1900 إسبانيا وياليارياً؛ أما دوار "يلدو" (راس الماء حاليا) فقد حل به 117 فرنسيا و 1195 اجنبيا[1].

ويلاحظ أن تدفق المهاجرين الأوروبيين على الجزائر خلال الفترة من 1860 إلى 1900 قد حول البلاد إلى مسرح استيطاني كثيف[2].

---

(1) –Charles- Henri FAVROD, La Révolution Algérienne, Paris, 1959, p 21.

(2) – سمير أمين. المغرب العربي الحديث، ترجمة كميل ق. داغر، ط 02، الجزائر، د.م.ج، ص 34.

أما العدد الإجمالي للأوربيين الذين تم لهم أن استوطنوا الجزائر خلال الفترة المحصورة بين 1836-1896 (60 سنة) يقدر بـ 578480 مستوطنا[1].

الترويج للهجرة والاستيطان

تطلب تنفيذ الخطة الاستيطانية في الجزائر ترحيل مجموعات بشرية من فرنسا إلى الجزائر. وقد وجدت فرنسا في تهجير مواطنين فرنسيين إلى الجزائر وتثبيتهم بها حلا للتخلص من مشكلاتها الخطيرة والمعقدة، وذلك بفتح باب الهجرة والاستيطان إلى الجزائر والترويج لها وهذا ما حدث في سنة 1848 كما يظهر على الجدول أدناه.

(1) Jean Marie MIGNON, La Colonisation Française et les Algériens Musulmans dans le département d'Oran, 1900-1914, thèse: Faculté des lettres et sciences humaines d'Aix-en-Provence, France, 1969-1970, p 79

تقويم بقوافل المهاجرين إلى الجزائر (1848)[1]

الرقم	الإقلاع من باريس	الوصول إلى مرسيليا	الإقلاع من مرسيليا	اسم الباخرة
01	1848.10.08	1848.10.21	1848.10.22	L'Albatros
02	1848.10.15	1848.10.29	1848.10.30	Le Cacique
03	1848.10.19	1848.11.22	؟	Le Magellan
04	1848.10.22	1848.11.04	؟	Le Montézuma
05	1848.10.26	1848.11.09	؟	L'Albatros
06	1848.10.29	1848.11.11	1848.11.15	Le Cacique
07	1848.11.02	1848.11.17	1848.11.20	Le Labrador
08	1848.11.05	1848.11.19	1848.11.21	Le Christophe Colomb.
09	1848.11.09	؟	1848.11.25	L'Albatros
10	1848.11.12	1848.11.26	1848.11.28	Le Cacique
11	1848.11.16	1848.12.03	1848.12.04	Le Labrador
12	1848.11.19	1848.12.03	1848.12.06	Le Cacique
13	1848.11.23	1848.12.06	1848.12.09	L'Albatros

(1)- Historia (Spécial), Algérie: Histoire et nostalgie, 1830 – 1987, Juin 1987, n° 486, p 67.

14	1848.11.26	1848.12.13	1848.12.15	L'Orenoque
15	1848.11.30	1848.12.16	1848.12.17	Le Cacique
16	1848.12.10	؟	؟	Le Montézuma
17	1849.03.18	1849.03.28	1849.03.29	L'Infernale

تاريخ ومكان الوصول	المستعمرة الاستيطانية	التعداد	
		كهول	أطفال
48.10.27: أرزيو	Saint Cloud	843	
48.11.02: أرزيو	Saint-Leu	850	
48.11.06: مستغانم	Rivoli	822	63
48.11.09: الجزائر	Afroune Bouharoune	843	
Stora : 48.11.13	Robertville Gastonville	823	
48.11.18: مرسى الكبير	Fleurus	835	
؟ المرسى الكبير	Saint Louis	810	22
48.11.25: الجزائر	Damiette Lodi	853	59
48.12.01: تنس	Montenotte Monteba La ferme	831	
48.11.30: ستورا	Jemmapes	835	
48.12.08: عنابة	Mondovi	829	
48.12.08: شرشال	Marengo Novi	807	
48.12.11: شرشال	Zurich, Argone	808	
؟ ستورا	Heliopolis	870	
؟ مستغانم	Aboukir	865	40
48.12.30: عنابة	Millesimo	839	
49.03.31: عنابة	Heliopolis	540	207
المجموع		13903	391
		14294	

- ملاحظات:

1. لم يتمكن الموكب رقم تسعة الذي جاء على متن باخرة L'Albatros من النزول في ميناء الجزائر بسبب العاصفة البحرية القوية، فتحول صوب تنس.

2. تم توزيع الكولون الذين جاءوا ضمن الموكب السادس عشر إثر نزولهم بعنابة على عدد من المستوطنات الزراعية بغرض إتمام إعمارها.

- الموكب السابع عشر هو الأخر استخدم أفراده لسد الفراغ الحاصل في عدد من المستوطنات الزراعية (الوفيات - التخلي). وللعلم فقد كان عدد الكولون الذين جاءوا من ليون ضمن هذا الموكب يقدر بـ 207 مهاجر[1].

(1) -Historia (Spécial), op.cit, p 67.

من النتائج التي يمكن استخلاصها من الجدول أعلاه:

1. أهمية المستوطنات الزراعية في المشروع الاستعماري الفرنسي الرسمي في الجزائر.

2. انتقال سبعة عشرة قافلة من المهاجرين من فرنسا إلى أرض الجزائر من بينها ستة عشرة قافلة قدمت من باريس لوحدها وقافلة واحدة من مدينة ليون.

3. حصيلة الكولون الجدد المهاجرين إلى الجزائر والبالغ عددهم 14.294 مهاجرا استقبلتهم سلطات الاحتلال الفرنسي في الجزائر في 42 مركز استيطاني جديد أنشئ دفعة واحدة لهذا الغرض (21 في إقليم وهران، 12 في إقليم الجزائر، 09 في إقليم قسنطينة)[1].

4. تزامن هذه الهجرات مع ظروف خاصة كانت تجتاح فرنسا خلال عام 1848.

ويمكن تفسير هذه الظاهرة برغبة الجمهورية الفرنسية الملحة في التخلص من البروليتاريا التي كانت تخشى انزلاقها وجنوحها إلى الثورة ضد النظام الحاكم، وذلك في الوقت الذي كان فيه شارون* (CHARON) الحاكم العام للجزائر يتلقى تعليمات من

(1) -Ibid, p 68.

باريس تطلب منه التعجيل بتحديد الأماكن المخصصة لخلق مستوطنات زراعية جديدة قد سخرت خمسين مليون فرنك لبنائها.

وتشجيعا للهجرة والاستيطان أصدرت فرنسا «دليل الكولون الجدد في الجزائر» ضمنته مدخلا وتسعة فصول.

- الفصل الأول: مرسوم الاستيطان.
- الفصل الثاني: الاحتياطات الواجب اتخاذها أثناء السفر.
- الفصل الثالث: المناخ ودرجات الحرارة.
- الفصل الرابع: الأمراض والرعاية الصحية.
- الفصل الخامس: المساكن والمباني.
- الفصل السادس: الحيوانات وقطعان الماشية.
- الفصل السابع: أسعار المواد الاستهلاكية.
- الفصل الثامن: الصناعة ومختلف المنتجات، واليد العاملة.
- الفصل التاسع: علاقة الكولون بالجزائريين

وإليكم فيما يلي مثال عن أسعار المواد الحيوانية الوارد ذكرها في الفصل السابع من «دليل الكولون الجدد في الجزائر»:

حصان الجر: 100 حتى 200 فرنك.

حصان الركوب: 150 حتى 300 فرنك.

الثور: 80 حتى 100 فرنك.

البقرة: 60 حتى 70 فرنك.

العجل: 25 فرنك.

الشاة: 07 حتى 10 فرنك.

الماعز الجزائري: 10 حتى 15 فرنك.

الماعز المالطي: 10 حتى 80 فرنك.

الخنزير: حسب الوزن (60 سنتيما للكيلوغرام الواحد)[1]

أما المواد الاستهلاكية كالملح والصابون والمؤن الغذائية فأسعارها تتطابق مع نفس الأسعار لذات المواد في الوطن الأم فرنسا.

وبتوفير الخدمات الضرورية للمهاجرين تكون سلطات الاحتلال قد ضمنت لهم التسهيلات وشجعتهم على الهجرة إلى الجزائر والإقامة بها.

وهكذا يكشف لنا الجدولان أعلاه عن الأبعاد السياسية والاستراتيجية لفرنسا في الجزائر وذلك من خلال ربطها المشروع الاستيطاني بأعمال بناء المراكز الاستيطانية وجلب المزيد من المهاجرين الفرنسيين والأوربيين؛ ومن هؤلاء المهاجرين ستعمل سلطات الاحتلال على خلق رافد بشري مستمر، أو بمعنى آخر خلق واقع ديمغرافي وظروف سياسية وجغرافية في الجزائر تهدف

(1) -Jean- Louis DONADIEU, (Ponteba un village de quarante - Hussards) in Historia Spécial. Algérie Histoire et nostalgie 1830 – 1887. Juin - 1987 N° 486, p.p 53 – 68.

إلى تثبيت الوجود الفرنسي فيها، وخير دليل على ذلك إنشاؤها خلال 58 سنة (1841 – 1899) لـ203 مركز استيطاني (ما بين ناشئ وموسع) في إقليم وهران لوحده – عمالة وهران – ومصادرتها لمساحات زراعية تقدر بـ 424.604 هكتار خلال نفس المدة الزمنية.

وإذا كانت بعض السنوات قد شهدت نشوء أو توسيع مستوطنة واحدة فقط، فإن عام 1848 قد شهد لوحده نشوء أو توسيع عشرين مستوطنة دفعة واحدة.

وللإشارة فإنه قد تم للجمعية الوطنية الفرنسية أن صادقت في 19 سبتمبر1848 على مرسوم ينص على فتح قرض مالي يقدر بـ 50 مليون فرنك من أجل إنشاء مستعمرات زراعية في الجزائر، وتنفيذ الأشغال ذات المصلحة العمومية ضمانا لنجاح الاستيطان ولرفاهية الكولون؛ فخصصت لهذا الغرض أصنافا من المساعدات تقدم للكولون على مدى ثلاث سنوات، كما صدرت قرارات وزارية تنظم الإجراءات الجزئية والتفصيلية لتنفيذ هذه المهمة، منها على سبيل المثال:

- قرار 18 نوفمبر1848 الذي أوعز إلى الموظفين الإداريين والقضائيين بالالتزام في مهامهم وفق المادة 109 من مرسوم 15 جويلية 1845.

◄ قانون 20 جويلية 1850 الذي يقضي بوضع المستعمرات الزراعية تحت تصرف الإدارة العسكرية.

◄ قرار 18 جوان 1852 الذي ينص على إنشاء بلديات في المستعمرة الجزائرية، يتولى شؤونها ضباط الحالة المدنية، على أن تبقى المستعمرات الزراعية لفترة انتقالية في الأقاليم العسكرية تحت تصرف ضباط عسكريين يمارسون السلطة الإدارية والقضائية وفق المادة 45 من قرار16 ديسمبر 1848 المحددة لمهام رئيس السلطة التنفيذية داخل المستعمرة.

وفيما بين يومي 20 و 24 سبتمبر 1848 نشرت الجمعية الوطنية الفرنسية إعلانين عامين:

❖ أحدهما في 20 سبتمبر1848 يدعو العمال من مختلف الاختصاصات لتسجيل أنفسهم بمقرات بلديات سكناهم حتى يكون لهم الحق في الحصول على قرض مالي يسمح لهم بالهجرة إلى الجزائر والاستقرار بها والحصول على قطعة أرضية زراعية من 02 حتى 10 هكتار.

❖ ثانيهما في 23 سبتمبر1848 خاص هو الآخر بالاستيطان في الجزائر يدعو المواطنين الفرنسيين لتسجيل أنفسهم حتى يكونوا ضمن مجموعة الكولون المقدر عددهم بـ 12.000 التي تعتزم الحكومة الفرنسية نقلهم إلى الجزائر على عاتقها للإقامة فيها مقابل امتيازات يستفيدون منها، وإليكم فيما يلي نسخة مصورة من الإعلانين.

إعلانان خاصان بالهجرة والاستيطان في الجزائر



المرجع:

Algérie. Histoire et nostalgie, 1830-1987 Historia spécial, juin 1987 page 53

تطور مساحات الأراضي الزراعية للكولون كنتيجة للهجرة والاستيطان (1)

إن الهجرات المتلاحقة للكولون إلى الجزائر قابلتها عمليات اغتصاب ومصادرة متتالية لأراضي الفلاحين الجزائريين وتوزيعها على المستوطنين الجدد، لأن فرنسا لم يكن لها من وسيلة لتشجيع الهجرة الفرنسية والأوروبية إلى الجزائر سوى منح الأراضي مجانا وبناء مساكن وقرى زراعية مدعمة ببناء تحتي، الأمر الذي نتج عنه - كما سنرى لاحقا - اتساع للمساحات الزراعية للكولون وانكماش للمساحات الزراعية للفلاحين الجزائريين ومن الأمثلة النموذجية على ذلك أنه بمقتضى المرسوم الإمبراطوري الصادر في 04 جويلية1855 نشأت مستوطنات زراعية جديدة اصطحبها استيلاء على أراضي زراعية تقدر بآلاف الهكتارات منها في:

❖ إقليم الجزائر (دائرة البليدة)

- عامر العين: 23 كلم غرب البليدة بـ 2.000 هكتار لـ 55 عائلة أوروبية.
- بورقيقة : 31 كلم غرب البليدة بـ 1.886 هكتار لـ 51 عائلة أوروبية.
- سيدي عبد القادر وبومدفع:38 كلم غرب البليدة بـ 1.213 هكتار لـ 24 عائلة أوروبية.

- عين البنيان: 19 كلم شمال غرب مليانة بـ 1.323 هكتار لـ 59 عائلة أوروبية.
- عين السلطان: 16 كلم شمال شرق مليانة بـ 1.304 هكتار لـ 48 عائلة أوروبية.

❖ إقليم قسنطينة (دائرة سكيكدة)

- سيدي ناصر : 03 كلم شرق عزابة بـ 1.224 هكتار لـ 20 عائلة أوروبية.
- احمد بن علي: 03 كلم جنوب غربي عزابة بـ 1.709 هكتار لـ 32 عائلة أوروبية.

❖ عمالة وهران (دائرة وهران)

- بوتليليس: 30 كلم على وهران بـ 4.054 هكتار لـ 106 عائلة أوروبية.

❖ (دائرة مستغانم)

- بلاد تواغية: 19 كلم من مستغانم بـ 1.423 هكتار لـ 86 عائلة أوروبية.
- عين سيدي الشريف: 18 كلم من مستغانم بـ 1.294 هكتار لـ 56 عائلة أوروبية.
- عين بودينار: 11 كلم من مستغانم بـ 1.581 هكتار لـ 47 عائلة أوروبية.

- سيدي بلعطار: 29 كلم من مستغانم بـ 1.889 هكتار لـ 59 عائلة أوروبية[1]

ومن بين الملاحظات التي يمكن الخروج بها هي تمركز الاستيطان في المرحلة الأولى من الاحتلال الفرنسي للجزائر في المناطق السهلية – الخصبة – الساحلية وشبه الساحلية كما يظهر على الخرائط المدرجة ضمن الملحق، ولعل هذا يعود لأسباب طبيعية وأمنية، أما الملاحظة الثانية فتتمثل في ارتباط إقامة المستوطنات الزراعية بالاستيلاء على مساحات واسعة من الأراضي، ومن الأمثلة على ذلك مصادرة 2.000 هكتار ليقام عليها مركز عامر العين الاستيطاني لتثبت فيه 55 عائلة مهاجرة من أوروبا.

يتأكد من خلال ما سبق عرضه أن فرنسا كانت تجنح دائما نحو الاستيطان، وقد جعلت منه ورقة رابحة في جميع الأزمات التي حلت بها، ومن ذلك أزمة عام 1848، مع العلم انه في ذات السنة (1848) تم لفرنسا الثورة أن نقلت أزيد من 12.000 مهاجر من باريس صوب الجزائر، وهو الأمر الذي يبرز لنا حقيقة هامة جدًا وهي أن الهجرة كانت مرتبطة ارتباطا وثيقا بالسياسة

(1) -M.P de MENERVILLE, op. cit, p 670. Voir aussi: Pierre GOINARD, op. cit, p 402

الاستيطانية الفرنسية في الجزائر، وأن ما حدث في باريس عام 1848 قد مكن فرنسا وساعدها على تنفيذ مشروعها الاستعماري في الجزائر.

إذن، فليس هناك مجال للتقصي عن الأبعاد السياسية والإستراتيجية الفرنسية من وراء إنشاء المراكز الاستيطانية وتهجير أوروبيين وفرنسيين وإسكانهم فيها.

فكل الملاحظات السابقة تنزع إلى البرهنة على أن فرنسا كانت تريد تحويل الجزائر إلى أرض فرنسية.

وفي سنة 1871 واجه الفرنسيون ثورة بلاد القبائل بقمع عنيف، فإضافة إلى تغريم الثائرين بـ 36 مليون فرنك جُبيت فعلا[1]، أقدمت إدارة الاحتلال الفرنسي على مصادرة وحجز الأراضي الزراعية انتقاما وعقابا للفلاحين الثائرين (Confiscation et séquestre) الأمر الذي افقد القبائل التي اتهمت بالولاء للثورة أكثر من غيرها بـ 309.614 هكتارا استعادت منها القبائل 73.000هكتار عن طريق شرائها، وحجزت من باقي القبائل مساحات تقدر بـ 240.000هكتار، بحيث بلغت الأراضي المقتطعة حوالي 446.000هكتار[2]، هذا إضافة إلى الأراضي

(1)- شارل روبرت اجيرون. تاريخ الجزائر المعاصرة (1830-1976)، ترجمة عيسى عصفور، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 1982، ص 78.

(2)- نفسه.

التي تم شراءها من الفلاحين الذين عجزوا عن أداء الغرامات الحربية التي فرضت عليهم.

وبفضل هذا الإجراء العقابي استعاد الاستعمار الرسمي نشاطه بكل قوة، وفي ظل نظام الجمهورية الثالثة (1870-1940) أحيا الجمهوريون ذكرى الإبعاد والنفي التي مارسها النظام في حقهم خلال عامي 1848 و1852 وصفقوا للجمهورية وحضوا بمساعدتها على استعادة مجد فرنسا وقوتها. أما العشرية الأولى (1871-1882) للنظام الجمهوري فقد مثلت العصر الذهبي للهجرة والاستيطان، حيث هجر آلاف الفرنسيين من الألزاس واللورين ومن جنوب فرنسا وأيضا من إسبانيا وإيطاليا ومالطا بشكل تلقائي إلى الجزائر.

فخلال هذه الفترة كانت إدارة الاحتلال توزع سنويا على المهاجرين مساحات أرضية زراعية يقدر متوسطها بين 30.000 حتى 40.000 هكتار سنويا بشكل مجاني[1].

فبتأييد من "تيرمان" (TIRMAN) (1881-1891) الحاكم العام للجزائر طالب نواب الكولون في البرلمان الفرنسي بقرض مالي يقدر بـ 50 مليون فرنك يسمح لهم باستغلال 300.000

(1) Benard DROZ, op. cit, p 54.

هكتار يرغبون في اقتطاعها من أراضي الجزائريين، وإنشاء 175 قرية استيطانية وزراعية في إقليم التل، إلا أن مشروع الكولون اصطدم بمعارضة الليبراليين في البرلمان الفرنسي من أمثال "الكونت دي هوسنفيل" (Compte D'HAUSSONVILLE)، ورجل الاقتصاد "بول ليروي بوليو" (Paul Leroy-BEAULIEU)، فمع أن المعارضة كانت تؤيد الاستعمار إلا أنها تخوفت بشدة من هذا المشروع الضخم والقاضي بمصادرة مساحات شاسعة، وبالتالي آل التصويت في البرلمان نهاية عام 1888 إلى ترجيح الكفة لصالح المعارضة، فأخفق المشروع.

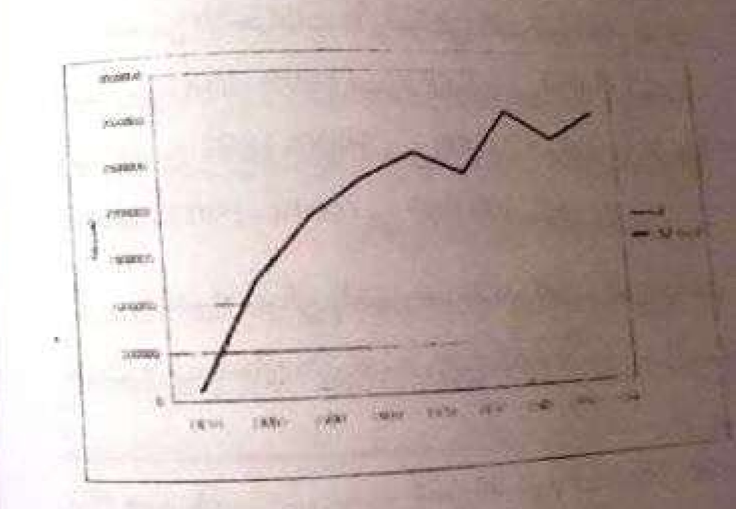
ومع هذا كله فإن الاستيطان الرسمي ظل مستمرا بدليل استفادته من الاحتياطات الأرضية التي كانت بحوزة قطاع الدولة. ففيما بين 1881-1890 استفاد الكولون من 175.000 هكتار، وفيما بين 1891-1900 من 120.000 هكتار وفي المرحلة اللاحقة (1901-1914) من 200.000 هكتار.

والجدول الموالي يلخص لنا مقدار التطور السريع الذي حدث في المساحات الزراعية لأراضي الكولون[1].

(1)- محمد بلقاسم حسن بهلول. القطاع التقليدي في الزراعة بالجزائر، الجزائر، المؤسسة الوطنية للكتاب، 1985، ص 127. نقلا عن:
GALISSOT (R). Economie de l'Afrique du Nord, Collection « que sais-je ? » n° 965, Paris P.U.F, 1964, p 40.

تطور مساحات الأراضي الزراعية للكولون 1850-1954

السنة	المساحة بالهكتار
1850	115000
1880	1245000
1900	1912000
1909	2319447
1920	2581000
1930	2346667
1940	3045000
1950	2726700
1954	3028000



يتبين من خلال الجدول والرسم البياني أعلاه أن المساحات الزراعية للمعمرين ظلت في زيادة مستمرة وسريعة لاسيما خلال الفترة من 1850 إلى 1880، وذلك بفعل العوامل التي سبق ذكرها مثل إجراءات المصادرة والحجز التي بلغت ذروتها في أعقاب ثورة المقراني[1]. ورافقت عمليات حجز أملاك الثوار عمليات مماثلة مست أملاك المتغيبين الذين لم تسمح سلطات الاحتلال لأقربائهم باستغلالها، كما صادرت أراضي أخرى بحجة المنفعة العامة، حيث قررت السلطة الفرنسية في سنة 1872 مصادرة جميع أملاك المتمردين لفائدة الدولة والمعمرين (2.640.000 هكتار)[2]، ثم تواصلت عمليات الإستيلاء على الأراضي مجددا لتبلغ أوجها (3.045.000 هكتار) في 1940.

وحسب الأرقام الواردة في الجدول فإن معدل مساحات الأراضي التي كانت تنتقل إلى الكولون تقدر بـ 290.000 هكتار سنويا فيما بين 1850-1880.

وللإشارة فقد زاد مقدار المساحات الزراعية للكولون فيما بين 1920-1936 بـ 125.000 هكتار، كما منحت ظروف

---

(1)- عن عمليات مصادرة أملاك الثائرين، أنظر:

Bulletin officiel de l'Algérie 1871, p 188 et suite

(2)- مصطفى الأشرف، الجزائر: الأمة والمجتمع، ترجمة حنفي بن عيسى، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر 1983، ص 73.

الأزمة الاقتصادية العالمية (1929) للكولون حظًا في توسيع ممتلكاتهم، لتشهد العشرية التي أعقبت الحرب العالمية الثانية تراجعا عليها[1].

ولعل ضعف وتراجع استيلاء المعمرين على الأراضي الزراعية عقب الحرب العالمية الثانية يعود إلى اكتمالهم لعملية السيطرة على كامل أجود الأراضي الزراعية وأخصبها في الجزائر، والشروع في التوجه لإقامة صناعة غذائية واستخراجية للمواد الجوفية وفي مقدمتها المعادن والمحروقات؛ إلا أن هذا التحول لم يمنع سلطات الاحتلال الفرنسي من مواصلة فرض الغرامات على الفلاحين ومصادرة أراضيهم الزراعية حتى غاية 1962.

وخلال الفترة من 1871-1880 شهدت عمالة وهران نشوء عدد كبير من المراكز الاستيطانية لاسيما في السهول العليا بسيدي بلعباس ومعسكر.

أما خلال العشرية(1881-1890) فإنه على الرغم من تباطؤ عملية الاستيطان نسبيا إلا أنه تم لفرنسا أن أنشأت مراكز استيطانية جديدة لاسيما في غرب البلاد منها: شعبة اللحم، سيدي خالد عين الطلبة (Guiard) وعين يوسف (Lavayssiere) كما تم استصلاح الأراضي الواقعة في هضبة سيدي بلعباس

(1) Bernard DROZ. Op . cit, p 54.

وتحديدا في زروالة (Deligny)، وسيدي علي بن سيدي (Parmentier) ولمطار، وتليوم (Boulet)، كما استفادت المراكز الاستيطانية لهضبة مكرة مثل سيدي علي بن يوب (Chanzy)، وتلاغ والحساينية (Magenta) إلى جانب رأس الماء (Bedeau) من عمليات استصلاح.

أفضت النتائج التي تحصل عليها الاستعمار خلال المدة من 1891 إلى 1900 إلى توسيع بعض المستوطنات في الشلف والظهرة وحوض مكرة، وبغرب تلمسان؛ وكذلك إلى خلق قريتي تورين (Turin) والسوقر (Trezel).

يلاحظ مما سبق عرضه أن الاستيطان الرسمي قد إزداد توسعا باتجاه الجنوب، كما أنه في الوقت ذاته حضي الاستيطان الحر هو الآخر بمباركة إدارة الاحتلال، حيث نشطت المبادرات الشخصية في هذا الاتجاه، فعلى سبيل المثال حضيت دعوة أحد المعلمين المستوطنين بقرية حاسي زهانة (Tassin) يدعى سيران (Serain) بالنجاح، إذ استجاب لدعوته سكان إحدى القرى في إقليم سافوا (Savoie)، وهجروا إلى الجزائر بنية الاستقرار فيها[1].

وحتى تتأكد من استمرار الحياة الاقتصادية في الضيعات التي أنشأها الكولون طلبت سلطات الاحتلال من رؤساء

(1) -Le dpt d'Oran et son conseil gl. 1830 – 1930 , p 207.

البلديات ومن المتصرفين الإداريين أن يبعثوا لها على جناح السرعة بتفاصيل مدعمة بالإحصائيات عن استعمالات الأراضي الزراعية المستغلة، على أن تتضمن الأجوبة معلومات عن المساحات المزروعة وعن الحيوانات والعتاد الفلاحي، وإليكم فيما يلي نموذج من التقرير الذي تقدم به المتصرف الإداري التابع لبلدية تيارت (Prevost Paradol)

المساحة المزروعة

الحبوب	1.703 هكتار
الكروم	4.700 هكتار
البستنة	09,80 هكتار

الحيوانات

الثيران	10 رؤوس
الأغنام والماعز	270 رأس
الخيول والبغال	178 رأس

المعدات والمرافق (العدد)

المحارث	154 وحدة
الأدوات الأخرى	95 وحدة
المرافق	49 وحدة

المصدر: C.A.O.M. G.G.A. Carton 1M/60 (Situation économique de chacun des centres, ou groupe de fermes crées ou agrandis pendant la période de 1895 à 1900)

يتضح كل الوضوح من خلال استفسار حكومة الاحتلال الفرنسي في الجزائر لرؤساء البلديات وللمتصرفين الإداريين عن استعمالات الأراضي الزراعية التي بحوزة الكولون وعن المعدات والحيوانات الملحقة بالضيعات أنها كانت تهدف للوصول إلى حقيقتين هامتين جدا تساعدانها على فهم تطور الاستيطان ونتائجه.

أولها: الكشف عن العوامل الطبيعية والبشرية المساعدة أو المعرقلة لعملية الاستيطان.

ثانيها: اتخاذ الإجراءات اللازمة لضمان استمرارية الاستيطان المرتبط استمراره باستغلال الأرض وبوفرة الإنتاج الزراعي والحيواني.

وقد ذهب المتصرفون الإداريون في بعض البلديات أن ضمنوا إجاباتهم عن الاستفسارات معلومات عن الظروف الطبيعية المتحكمة والتي من شأنها أن تحدث أضرارا بالمحصول النباتي وبالثروة الحيوانية كالارتفاع والانخفاض عن سطح البحر، وتوزيع الأمطار، وتأثير الجليد والرياح والجراد، ونوعية التربة ووفرة المياه الجوفية كما يدل على ذلك نص تقرير المتصرف الإداري لبلدية تلمسان عن الوضع في بلدية سبدو المختلطة[1].

(1) –C.A.O.M. G.G.A Carton 1 M/60 (avis de l'administrateur de Tlemcen sur le centre de Sebdou, le 31/05/1922).

كما طلبت حكومة الاحتلال من رؤساء البلديات ومن المتصرفين الإداريين تقديم إحصائيات عن التطور الحاصل في عدد السكان الأوربيين بجميع المراكز الاستيطانية.

ومن الأمثلة على ذلك نص التقرير الذي بعث به رئيس بلدية المالح (Rio Salado) عن حالة تطور عدد السكان الأوربيين في مركز تارقة (Turgot) الاستيطاني، والذي يقول فيه أن عدد الأوروبيين في هذا المركز قد انتقل من 539 نسمة عام 1906 إلى 842 نسمة عام 1921، ورد هذه الزيادة في عدد السكان الأوروبيين إلى وفرة المعدات الزراعية وخصوبة الأرض، وانتشار زراعة الكروم[1].

وهو الأمر الذي يجعلنا لا نشك في أن الاستخدام الواسع للآلة في مجال الزراعة واستصلاح المزيد من الأراضي والإقبال على غرسها كروما خاصة بالنبيذ قد ساهم فعلا في جلب الكولون إلى هذه المنطقة وتثبيتهم بها، خاصة بعد أن حققت لهم زراعة الكروم المزيد من الأرباح والمنافع المادية.

(1) -Ibid. (Avis du maire de Rio-Salado, le 11/06/1922)

وعلى هذا الأساس يمكن اعتبار زراعة الكروم وخصوبة الأراضي من أقوى الأدوات التي ساهمت في تقوية المستوطنين وتزايد عددهم.

ومن النتائج الهامة التي يمكن استخلاصها من هذا العرض السريع هو ربط سلطات الاحتلال الفرنسي للهجرة إلى الجزائر بعملية توزيع الأراضي على الكولون مما ساعد على تشجيع الاستيطان الفرنسي والأوروبي في الجزائر وتقويته وتأكيده.

خاتمة

لا مانع أن نذكر في آخر هذا الفصل أن الهجرة والاستيطان كانا هما الشاغل الشاغل للمؤسسة الاستيطانية الفرنسية الرسمية في الجزائر، كما تشهد على ذلك الخطب الرسمية للقادة والساسة الفرنسيين من أمثال «بيجو» و «لا موريسيار» وكذلك الإشعارات العامة «Avis au public»، «Avis aux ouvriers» المشجعة للهجرة والاستيطان والداعية إليهما.

وما عدد المراكز الاستيطانية والزراعية الناشئة فيما بين 1830 و 1895 والتي تحولت تدريجيا إلى قرى استعمارية لدليل آخر على رغبة فرنسا في تحويل الجزائر إلى مستعمرة استغلالية استيطانية أبدية دون أدنى مراعاة لسكانها الأصليين.

الفصل الثالث: أهم عوامل تطور الاستيطان الفرنسي في الجزائر

تمهيد

- المواصلات.
- السياسة المائية.
- إدخال زراعة الكروم والمحاصيل التجارية.
- الجزائر حقل للتجارب الزراعية المدارية.

خاتمة

تمهيد

بما أن الفرنسيين لم يكن لهم أي حق في استيطان الجزائر وامتلاك واستعباد فإنهم سعوا لاكتساب هذا الحق باللجوء إلى عدة وسائل تضفي لهم نوعا من الصفة القانونية على استعمارهم الجزائر.

وعلى هذا الأساس سينصرف اهتمامهم إلى اعتماد وسائل منها مد شبكة المواصلات، وبناء السدود المائية وإدخال زراعة الكروم والتشجيع على المحاصيل التجارية، والحرص الشديد على شد المستوطنين بالأرض.

المواصلات

لما كان موضوع الطرقات يرتبط عضويا بمجمل المشروع الاستيطاني الفرنسي في الجزائر، أضحت الرغبة الملحة في الاقتراب منه وذلك بالتعرض ولو بإيجاز لشبكة الطرق المعبدة والسكك الحديدية التي أنشأها الاستعمار الفرنسي في الجزائر.

حتى تحكم قبضتها على الأراضي الجزائرية وتؤمّن سيطرتها عليها اهتمت إدارة الاحتلال بمسح الأراضي، وتصميم الخرائط التوبوغرافية ورسم تضاريس الجزائر، وهو عمل يسبق أي نشاط يتعلق بالاستغلال والاستيطان، بحيث اتخذت فرنسا -الاستعمارية- من رسم الخرائط التوبوغرافية للجزائر منطلقا للاغتصاب والاستيطان وشرطا لهما، حيث قسّمت الجزائر باعتبارها مستوطنة إلى أقاليم وأقسام متصلة بعضها البعض وربطتها بشبكة من الطرق بنيت المراكز الاستيطانية على طولها.

ولم يكن لمصالح الخدمات التوبوغرافية من هم سوى توفير الضمانات الأمنية، وتحديد الأراضي بدقة وتصنيفها ليسهل نقلها إلى الكولون ومن ثم استغلالها بما يتناسب مع أهدافهم بطريقة منهجية وفعّالة.

وتحقيقا لهذه المهمة أنشأت مصالح توبوغرافية جهزتها بالمفتشين والمهندسين والأعوان الإداريين الذين بلغ عددهم 286

سنة 1893، من بينهم: 103 ضمن فرق مستقرة، و183 ضمن فرق متنقلة[1].

أدت هذه الفرق التوبوغرافية إلى تقسيم جميع الأراضي التابعة للقبائل إلى أجزاء متناهية الصغر (infinitésimales) كما حددت بشكل أكثر وضوحا ودقة أراضي الدواوير ضمن كل قبيلة، والأملاك التابعة للقطاع العام وللبلديات المخصصة للاستيطان.

وبهذا الشكل تكون المصالح التوبوغرافية قد ساهمت بطريقة مباشرة في تسهيل عمليات الاتجار بالأراضي الفلاحية وتحرير نقلها.

وللعلم فقد استوحى الفرنسيون هذه الطريقة من التشريع الأسترالي المعروف باسم «Act Torrens» والذي جرّب أيضا في تونس؛ وهكذا أصبحت لجميع الملكيات العقارية عقودا مسجلة في نسختين إحداها حق للمالك، والثانية مرقمة ومحفوظة لدى مصالح الرهن العقاري «Les Hypothèques»، في سجل يدعى بالكتاب العقاري «Le Livre foncier»، بحيث لا تكتسب الأملاك العقارية الصفة الشرعية ما لم تكن مدونة في الكتاب العقاري.

(1) -Paule-Leroy BEAULIEU. L'Algerie et la Tunisie. 2ème édit, Paris 1897, p133.

ومع نهاية شهر أبريل 1832 تأسست بمدينة وهران مصلحة الجسور والطرقات، وفي سنة 1842 قرر بيجو إنشاء خطوط تربط بين سبعة مدن داخلية: تلمسان، معسكر، مليانة، مدية، سطيف، قسنطينة، وقالمة، وسبعة مدن ساحلية: وهران، مستغانم، تنس، شرشال، الجزائر، سكيكدة وعنابة.

وللربط بين وهران والجزائر أنشأ مدينة حديثة في موقع يدعى الأصنام على أنقاض آثار المدينة الرومانية القديمة «كاستيلوم تيجيني» (Castellum Tiginti)، كما أنشأ مركز تنس على الساحل وربطه بشق طريق يصله بالأصنام (Orleansville). وفتح طرقا تربط الجزائر بالمدية ومليانة، وطريقا يربط معسكر بمستغانم، ووهران بتلمسان، وسكيكدة بقسنطينة.

وإلى جانب الأعمال الزراعية وشق الطرقات، ورفع الجسور فوق وادي المالح ويسر ووادي الحمام ومينا والشلف أنشئت مدن مثل تيارت، سعيدة، الأصنام، سيدي بلعباس، الغزوات، ثنية الحد، وسور الغزلان[1].

(1) -Capitaine FROELICHER. Op.cit, p50.

وبمثل هذه المنجزات تكشف لنا بوضوح أن الفرنسيين جاءوا إلى الجزائر بنية البقاء الأبدي.

وفي 18 جويلية 1864 صدر قرار يصنف الطرق الخمسة التالية إلى طرق إمبراطورية – وطنية –:

1. الطريق الرابط بين سطورة وبسكرة عبر سكيكدة – الحروش – قسنطينة وباتنة.

2. الطريق الرابط بين الجزائر والأغواط، عبر بئر خادم، بوفاريك، البليدة، الشفة، المدية، بوغار، الجلفة.

3. الطريق الرابط بين مرسى الكبير وتلمسان عبر وهران، مسرغين، وعين تموشنت.

4. الطريق الرابط بين الجزائر ووهران عبر الشفة، بورقيقة، غليزان، مستغانم، أرزيو.

5. الطريق الرابط بين الجزائر وقسنطينة مرورا ببني هنّي، برج البويرة، بني منصور، برج بوعريريج وسطيف؛ ونفس القرار جعل من الخط الرابط بين وهران والبيض عبر معسكر طريقا وطنيا تحت رقم 06. كما صدر مرسوم إمبراطوري في 26 اوت1865 يصنف الطرق الثلاثة التالية بغرب البلاد إلى طرق إقليمية (Routes provinciales)

أ- طريق وهران معسكر مرورا بفالمي (الكرمة)، تليلات، سيق، وادي الحمام (حسين).

ب- طريق وهران – سيدي بلعباس.

ت- طريق مستغانم– معسكر.

وحتى يسهل على الكولون نقل محاصيلهم الزراعية بالداخل عملت الإدارة الاستعمارية على صيانة الممرات داخل الأرياف (Les chemins Vicinaux) وكذلك الطرق الرابطة بين المدن، ومن الأمثلة على ذلك في الجهة الغربية من الوطن الطرق الرابطة بين المدن التالية: (معسكر – محمدية)؛ (معسكر – سيق)؛ (معسكر – سعيدة)؛ (الغزوات – تلمسان)؛ (تيارت – غليزان)؛ (تلمسان – حدود المغرب)؛ (تلمسان – سيدي بلعباس).

وبفضل هذه الشبكة الأولى من الطرقات الداخلية تم شحن 94.000 هكتولتر من الحبوب سنة 1863، و172.000 هكتولتر خلال السنة الموالية (1864)، لكن سوء الظروف المناخية لسنة 1867 حولت الجزائر من بلد مصدر للحبوب إلى بلد مستورد، بحيث كانت بلجيكا تشتري الشعير والقمح الصلب المنتج في الغرب الجزائري بينما كانت بريطانيا تستورد القمح الصلب والكتان والقطن والحلفاء من الجزائر.

وفي 20 أبريل 1872 أنشئت مصلحة للطرقات الولائية وأوكلت إليها مهمة توسيع وترميم الطرق الولائية الثلاثة الواصلة بين: (معسكر-مستغانم)؛ (وهران-معسكر)؛ (وهران-سيدي بلعباس) التي يبلغ طولها 190,5 كلم إلى جانب ثمانية طرق ثانوية تربط بين (غليزان- تيارت)؛ (معسكر-تيارت)؛ (معسكر-سعيدة)؛ (تلمسان-معسكر)؛ (تلمسان- الغزوات)؛ (زربو-سيق)؛ (سيق-المحمدية)؛ (مستغانم-الأصنام)[1].

وفي 29 مارس 1879 صدر قانون ينص على إضافة خمس طرقات وطنية جديدة من بينها طريق يربط وهران بالبيض عبر معسكر وسعيدة، وطريق يربط غليزان بالحدود المغربية عبر معسكر وسيدي بلعباس وتلمسان.

وتغطي هذه الطرق الكبرى مساحة تقدر بـ 14 حتى 15 مليون هكتار من إقليم التل بطول يقدر بـ: 2.922 كيلومتر؛ وجزء من هذه الطرقات تجاوز إقليم التل كالطريق الواصل بين الجزائر والأغواط (449 كلم)، والطريق الواصل بين وهران والبيض (335 كلم)، والواصل بين سكيكدة وبسكرة (329 كلم)[2].

(1) -Le département d'Oran et son conseil général, op. cit, p 98 - 99.

(2) -Paule- Leroy BEAULIEU, Op.cit, pp 140 - 141.

والملاحظ، فإن عملية شق الطرق المعبدة قد شهدت نشاطا كثيفا فيما بين 1871-1885 وهي الفترة التي تزايد فيها استقدام إدارة الاحتلال للمزيد من المهاجرين الأوروبيين إلى الجزائر، وقد ربطت هذه الطرق الوطنية الكبرى بطرق ولائية وبلدية، وكذلك بمسالك ودروب.

كل هذا لغرض تسهيل عملية نقل المجندين لقمع المقاومة الشعبية، وفرض الطاعة والسلم، وإرساء الاستيطان، وفتح البلاد للكولون، كما فعل الروس مع آسيا الوسطى.

وفي 26 اكتوبر 1906 صادق مجلس عمالة وهران على بناء شبكة من الطرق المعبدة بمساعدة أموال تقدم بها الكولون إلى مصلحة الطرقات في شكل قروض، منها شبكة من الطرقات في دائرة معسكر تربط بين المراكز الاستيطانية التالية: (تيار فيل (غريس)- عين السلطان)؛ (وادي التاغية - تاخمارت)؛ (وادي التاغية - عين فكان)؛ (باليكاو (تغنيف)- زلامطة)؛ (عين أفكان - تاخمارت عن طريق ويزغت)[1].

أما قانون 01 مارس 1915 فقد وضع تصنيفا آخر للطرق الوطنية، وبمقتضاه أصبح الطريق الوطني رقم 03 هو الواصل بين

(1) -Le Dpt d'Oran et son conseil général, Op. cit, p 108.

معسكر وتيارت، وبصدور قانون 03 اوت 1929 أصبح الطريق الوطني رقم 01 هو الواصل بين بريقو (المحمدية) والبيض عبر دوبليو (حسين) وبوحنيفية[1].

وحتى توفر خدمات أوسع للمستوطنين الأوروبيين، وتواجه طلب المصانع المتزايد على الثروات الطبيعية الجزائرية منحت إدارة الاحتلال الفرنسي لشركة «باريس-ليون-المتوسط» (Paris - Lyon- Méditerranée) في عام 1857 مهمة إنشاء خطين حديديين استراتيجيين، الأول يربط الجزائر بوهران (426 كلم)، والثاني في شكل مواز مع الساحل يربط سكيكدة بقسنطينة (86 كلم)[2].

وهكذا تم لإدارة الاحتلال أن أنشأت خطا حديديًا سنة 1863 يربط فيما بين مدن: تلمسان، بلعباس، وهران، الجزائر، وخطا آخر في سنة 1864 يربط فيما بين مستغانم والمحمدية ومنها صوب وهران والجزائر العاصمة.

وفي سنة 1871 فتح الخط الحديدي الرابط بين وهران والجزائر عبر غليزان لحركة المرور[3].

---

(1) -Ibid, p 164.

(2) -Paul-Leroy BEAULIEU, Op. cit, p 142.

(3) -Pierre GOINARD. Algérie: l'œuvre Française, Paris 1984, p 135.

وبعد الحرب السبعينية (1870-1871) منحت المجالس العامة في الجزائر لشبكة الطرق أهمية خاصة، فسمحت للمقاولين باستغلال غابات الحلفاء مقابل التكفل ببناء سكة حديدية تربط الهضاب العليا بموانئ التصدير، فنشأت لهذا الغرض شركة تدعى «من عنابة إلى قالمة» وشركة «من أرزيو إلى سعيدة» وشركة «الغرب الجزائري» ثم منحت امتيازات لشركة «من عنابة إلى قالمة» لمد الخط الحديدي حتى تونس.

وفي عام 1892 بلغ طول شبكة الطرق الحديدية في الجزائر 3.033 كلم، وبذلك أصبحت تضاهي الشبكة الحديدية الهولندية التي بلغ طولها آنذاك 3.079 كلم، في بلد يزيد سكانه عن سكان الجزائر بنصف مليون نسمة، كما أنها كانت تزيد بـ 30 ٪ عن شبكة السكة الحديدية البرتغالية التي كانت في آخر هذا العام لا تملك سوى 2.293 كلم من الطرق الحديدية، في وقت كان فيه عدد السكان في البرتغال يفوق عدد سكان الجزائر بـ 500.000 حتى 600.000 نسمة.

وفي نفس السنة (1892) تجاوزت شبكة الطرق الحديدية في الجزائر شبكة الدانمرك بما يقرب النصف، والتي لم تكن طرقها الحديدية تتعدى 2065 كلم[1].

---

(1) -Paul-Leroy BEAULIEU, Op. cit, p 144.

وللإشارة فإن مشروع إنجاز الخط الحديدي الرابط بين جنوب سعيدة وأرزيو قد تكفلت به «الشركة الفرنكو-جزائرية» التي كان لها تواجد كثيف في وادي المقطع.

تحصلت هذه الشركة على عقد في 20 ديسمبر 1873 تم تعديله في 16 مارس 1874 بسبب منح الشركة حقا في استغلال الحلفاء ضمن مساحة 300.000 هكتار- في دائرة معسكر- وبالمقابل تتعهد الشركة بإنجاز خط حديدي بطول 200 كلم خلال مدة أقصاها ست سنوات على أن تحظى بامتياز خاص يتمثل في استغلال الثروة الخشبية الضرورية للغابات التي يمر الخط الحديدي عبرها أو بجوارها، وقد بلغ هذا الخط مدينة سعيدة في 28 سبتمبر 1879، ليمتد جنوبها صوب خلف الله ومعصاح لتسهيل عملية استغلال الغطاءات النباتية للحلفاء[1].

وحتى تساعد الكولون على حسن استغلال واستخدام الموارد الزراعية وتوفير الحوافز على الإنتاج بما يحقق أكبر عائد من الأرض شرعت إدارة الاحتلال الفرنسي في الجزائر في دراسة مشروع بناء خط حديدي بين غليزان وزمورة على أن يصل هذا الخط إلى ميناء تنس لتشحن منه منتجات السرسو.

(1) -B.O.A. 1873, p 776.

وبإلحاح شديد من الكولون المقيمين بسهل السرسو ستنشئ إدارة الاحتلال خطا حديديا يصل غليزان بتنس أو غليزان بمستغانم أو وهران[1] وقد تم فعلا ربط السرسو بغليزان عن طريق خط حديدي ضيق.

وبفضل هذه الشبكة من الطرقات الرابطة بين مناطق الاستخراج والموانئ وبفضل الأراضي الزراعية المحيطة بالمدن والمراكز الاستيطانية الناشئة أصبحت بعض الدوائر أكثر انسجاما وأكثر تطابقا وتكاملا وتناسقا على حد قول الموفد المالي لدائرة مستغانم:«م. تاندوني» (M. TANDONNEE)[2].

وإلى جانب الخطوط الحديدية الكبرى أنشئت خطوط ذات أهمية محلية منها الخط الحديدي الرابط بين معسكر وتيزي، وذلك بمقتضى قانون 03 جويلية 1884، وكذلك الخطان الناشئان فيما بين 1909-1929 والرابط كل منهما تيزي بفرطاسة، وتيزي بيلعباس[3].

وإذا عدنا إلى خريطة توزيع الطرقات في الجزائر خلال الاحتلال الفرنسي لتبين لنا أن فرنسا كانت تسعى إلى تحويل المواد

(1) G.G.A. Délégations Financières Algériennes. Séance du: 28/05/1912, pp 20 - 38.

(2) Ibid: Séance du: 06/06/1912, p 38.

(3) Le Dpt d'Oran et son conseil général 1830 - 1930, Oran 1930, p 106.

الأولية والمنتجات الزراعية صوب الوطن الأم، ومن خلال رسم شبكة الطرقات تحدد استراتيجية الاستعمار الفرنسي في الجزائر وأهدافه وأبعاده الرامية كما أشير إليه إلى توفير المواد الأولية لمصانع فرنسا، وإلى إنشاء المزيد من المستوطنات ووصول المزيد من الكولون إلى الجزائر.

وقيمة المستعمرة الجزائرية في نظر الفرنسيين كانت تقاس على أساس الفوائد التي يمكن أن تنتظر منها على الصعيد التجاري، وهكذا جاء تطور شبكة الطرقات استجابة لاعتبارات مادية.

وإلى جانب الطرق المعبدة والسكة الحديدية أنشأت سلطات الاحتلال شبكة للخطوط الهاتفية تربط بين مختلف المراكز الاستيطانية منها تلك التي نشأت في عمالة وهران فيما بين 1922 - 1929 والمكونة من 86 خط منها 15 خطا رئيسيا يتصل كلا منه بخطوط ثانوية، وقد مكنت هذه الشبكة الجديدة من الخطوط الربط بين 76 مركز استيطاني منها في دائرة معسكر الخطوط الرابطة بين معسكر وعين فارس وفروحة، وباليكاو (تغنيف) ودوبال (هاشم) ومطمور، وكاشرو (سيدي قادة) وسونيس (الحلوية) والبرج، وسان هيبوليت (المامونية) ودوبلينو (حسين)

والقيطنة، كما تم ربط مدينة معسكر هاتفيا بباقي مدن الغرب الجزائري كوهران، سعيدة، سيق، المحمدية، في نفس الفترة(1).

السياسة المائية الفرنسية في الجزائر(2)

ما من شك أن تفحص السياسة المائية لفرنسا في الجزائر قد يلقي الكثير من الضوء على موضوع الاستيطان.

ولما كان سقوط الأمطار في الجزائر غير منتظم، حيث كانت كثيرا ما تعقب الفصل الممطر فترة جفاف تبدأ عادة مع شهر ماي لتنتهي في شهر أكتوبر، رأى المخططون المائيون الفرنسيون تقليص الضرر الناجم عن تذبذب المناخ بضرورة إنشاء نظام للمياه، لأن تطور الاقتصاد الزراعي للكولون في الجزائر يتوقف بصورة حاسمة على حسن استغلال مياه الأمطار، المصدر الأساسي والأهم للمياه في الجزائر؛ كما أن الجزائر ليس لها الحظ في امتلاك جبال تدوم بها الثلوج حيث تتكدس المياه شتاء مشكلة خزانات حقيقية للحاجات الزراعية صيفا خلافا لأوروبا حيث تسجل

---

(1) Le Dpt d'Oran et son conseil général 1830 – 1930, Oran 1930, pp 98 – 99

(2)- من بين أهم المراجع التي تعرض فيها أصحابها للسياسة المائية الفرنسية في الجزائر وشرحوها بوضوح نذكر:

René ARRUS. L'eau en Algérie, de l'impérialisme au développement (1830 - 1962), Alger : O.P.U. Presses Universitaires de Grenoble, 1985.

المجاري المائية انخفاضا في المنسوب شتاء بينما تفيض الوديان ربيعا وصيفا بسبب ذوبان الثلوج كما هو الحال في حوض البو PO بلومبارديا Lombardie شمال إيطاليا.

كل هذه العوامل جعلت سلطات الاحتلال الفرنسي مسألة الاستيلاء على المصادر المائية والتحكم فيها جزءا من خططها الهادفة إلى تحويل الجزائر إلى مستوطنة فرنسية -ومعنى هذا أنها ربطت الاستيطان بالموارد المائية-.

والعبارات الواردة على لسان القادة الفرنسيين من أمثال بيجو تؤكد هذه المسألة، ففي إحدى خطبه سنة 1841 وردت العبارة التالية «أينما وجدت مياه صالحة، وأراضي خصبة، فهنا يجب تثبيت الكولون»[1]، كما عبر «جول ديفال» (Jules DUVAL) وهو أحد كبار الخبراء في الشؤون الجزائرية ومن الكولون الأوائل بدقة لا متناهية عن وجوب اتباع سياسة مائية في الجزائر، وحث على القيام بأعمال التجفيف وشق القنوات وبناء السدود لاعتبارها ضرورة ملحة يحس بها الجميع وحاجة جوهرية في أرض الجزائر الخصبة التي تواجه عدوا رئيسيا هو الجفاف، واختتم كلامه قائلا: «يجب استخدام كل المجاري المائية لإنعاش

(1) -« Partout ou il aura de bonnes eaux et des terres fertiles, c'est là qu'il faut placer le colons» (Charles -Henri FAVROD. La révolution Algérienne, Paris 1959, P11).

الصناعة والزراعة»[1] ونفس العبارات وردت على لسان بقية من الساسة الفرنسيين من أمثال «ماك ماهون» الذي أوصى بوجوب توفير الأراضي، والطرقات والسدود والبحيرات للكولون[2] أما «ديمونتيس» فقد ذكر قائلا: « امنحوني مياه صالحة للزراعة أصنع لكم أفضل مستوطنة »[3].

واستكمالا لسيطرتها على المياه السطحية أصدرت إدارة الاحتلال الفرنسي مرسوما في 22 ابريل1865 ينص على استغلال البحيرات المالحة واعتبارها ملكيات عامة[4].

ولعدم وجود مجاري مائية دائمة فإن المعمرين الأوروبيين في الجزائر فكروا في إنشاء سدود لخزن مياه الأمطار الشتوية لاستغلالها في سقي الأراضي صيفا أو لصرفها في عملية السقي شتاء، فاستقر رأيهم على بناء نوع أول من السدود لخزن المياه للانتفاع بها صيفا، ونوعا ثانيا لاستخدام مياهه في عملية الصرف.

وابتداء من سنة 1844 سخر العسكريون جيشا من الأهالي لبناء سد سيق. وضمانا للاستيطان الزراعي الفرنسي في الجزائر

(1) -Paul -Leroy BEAULIEU. L'Algérie et la Tunisie, 2ème edit, Paris 1897, p 125.

(2) Rey GOLDZEIGUER. La royaume Arabe, Alger; SNE.D. 1977, p 553.
(3) René ARRUS, Op. cit, p 48. Cité par V. DEMONTES l'Algérie économique, TIV, Alger 1923, p24.
(4) SAUTAYRA. Législation de l'Algérie, Paris 1878, p 403.

وجهت إدارة الاحتلال النظام المائي وفقا لسياستها الاستيطانية، فنت في 16 جوان 1851 قانونا اعتبرت الفقرة 02 من مادته الثانية قنوات الري والتجفيف المنجزة من قبل الدولة أو لحسابها، وكذلك ملحقاتها ممتلكات تابعة للقطاع العام، أما الفقرة الثالثة من ذات المادة فقد اعتبرت البحيرات المالحة ومجاري المياه والينابيع أملاكا عامة[1]، إلا أن هذا المبدأ لا ينطبق على مياه الأمطار التي تجمع في الممتلكات الخاصة، ولا على الآبار والقنوات التي حفرها الخواص

(1)-Arthur GIRAULT. Principe de colonisation et de législatim coloniale, Paris 1921, p 381.

الجيل الأول للسدود المائية في الجزائر

الاسم	الواد	مدة البناء	قدرة الاستيعاب (م³)	الكلفة بالفرنك
الشرفة 1 الشرفة 2 الشرفة 3	واد سيق	1849 1882-1880 1892-1886	3.000.000 18.000.000	1.163.000 1.800.000
جديوية	واد جديوية	-1857 1877	700.000	260.000
تليلات 1 تليلات 2	واد تليلات	1860 —1869 1870	730.000	160.000
فرقوق 1 فرقوق 2	واد هبرة	—1865 1871 1882	30.000.000	2.400.000 1.380.000
الحميز	واد حميز	- 1869 1894	14.000.000	3.000.000
الفقن	واد الفقن	—1879 1887	1.000.000	600.000
مزّاد	واد جيرون	—1852 1859	830.000	325.000
المجموع (معوض)			65.000.000	11.000.000

المرجع:

René ARRUS. L'eau en Algérie, de l'impérialisme au développement (1830-1962), Alger., O.P.U. Presses Universitaires de Grenoble, 1985, p50.

لنا القرار الصادر عن محكمة الجزائر بتاريخ 25 يناير 1906
فقد نص على ضم جميع منابع المياه إلى قطاع الدولة؛ كما أن
وفقا للقرار الصادر عن الولاية العامة بتاريخ 22 ديسمبر 1899
أصبح استخدام المياه في الجزائر مرهونا بموافقة الدولة[1].

فيما بين الحربين العالميتين تطور نظام الري في الجزائر،
وأخذت منتجات تجارية جديدة، واستفادت الجزائر بعد 1919
من خدمات ري تشبه تلك التي شهدتها الهند ومصر، وتوقع
برنامج 1920 بناء تسعة سدود كبرى لسقي 140.000 هكتار في
إقليم وهران، كما اتخذت إجراءات للمحافظة على التربة[2].

ولما كانت إدارة الاحتلال لا تملك الإمكانيات الضرورية
لتطبيق السياسة المائية اضطرت إلى منح أراضي شاسعة - بائرة -
عن طريق الامتياز إلى الشركات، شريطة أن تعتني هذه الشركات
ببناء السدود المائية وتقوم بأعمال التجفيف وصرف المياه، ومن
الأمثلة على ذلك سد الهبرة الذي أوكلت سنة 1865 أشغال
بنائه إلى الشركة الفرنسية الجزائرية (La société Franco -
Algérienne) لاستصلاح أراضي تقدر مساحتها بـ 24.100
هكتار[3]، من بينها 15,320 هكتار أراضي فلاحية، و 8.780

---

(1) -Arthur GIRAULT. Op.cit , p 382.

(2) -Tayeb CHENTOUF. Le monde contemporain, Alger. OPU. 1983 p467.

(3) -René ARRUS, op. cit, p 36.

هكتار غابات ومستنقعات، ومقابل ذلك تستفيد الشركة من
الأراضي المسقية بنسبة 75٪[1]، وبحيرة فتزة (قرب عنابة) التي
أسندت مهام تجفيفها وصرف مياهها التي تغمر مساحة أرضية
تقدر بـ 14.000 هكتار إلى الشركة المنجمية لمقطع الحديد
(Makta El Hadid)[2]، وفي حين نجحت الشركة الفرنسية -
الجزائرية في تحقيق مشروعها نسبيا، على الرغم من التكاليف، فإن
الشركة الثانية لم يكتب لها النجاح بسبب تصاعد نسبة الأملاح في
الأراضي المجففة مما يحول دون زرعها.

وفي نفس السنة (1865) شرع في عملية إنجاز سد وادي
فرقوق؛ أما سدود وادي مينا، وجديوية، ووادي أرهيو، فقد
تولت الشركة الجزائرية العامة بناءها، كما توقعت سلطات
الاحتلال بناء سدود أخرى بوادي تليلات، ويلل، ووادي
مفروش، والتافنة[3].

---

(1) (Ibid.(بتصرف

(2) Charles - Henri FAVROD. op. cit, p 125.

(3) Robert TINTHOIN. L'oranie agricole en 1869. In «Revue africaine» n° 83, 1939, p 397.

وتحت ضغط الكولون الذين تأثروا نسبيا بالفاجعة التي أصابت الجزائر في 1866-1867[1]، وأمام الصعوبات المالية لجأت السلطات الاستعمارية إلى الشركات وإلى الخواص لبناء السدود والحواجز وقنوات الصرف لغرض توفير المياه للكولون وللمزروعات الصيفية الأكثر ربحا[2].

ومن بين أهم المشاريع التي تكلفت الشركات بإنجازها في:

❖ الجزائر الوسطى: سدود وقنوات الحميز، وادي الفضة، وادي سلي؛ بوسعادة، بورومي، وادي الروينة، سيباو، واد تيزي (قرب الأغواط)، جبل عمور، وادي الخميس، وادي ساحل؛ حواجز وادي الشلف، وادي الكبير، وادي الجمعة.

❖ إقليم وهران: سدود رأس مولا، الحناية، واد الأغلاق، واد ساقون؛ قنوات سهل الشلف؛ تجفيف بحيرتي المقطع ومسرغين؛ وحواجز قربتي تيزي (قرب معسكر) والصحاورية (قرب غليزان).

---

(1)- تميزت سنة 1866 بجفاف حاد، واجتياح الجراد لسهول سيدي بلعباس خلال النصف الثاني من شهر أفريل 1866 مما أتى على جميع المحاصيل الزراعية، وفي العام الموالي 1867 ظهر وباء الكوليرا، وزادت حدة الجفاف إلى حد اختفاء مياه العيون وذلك في كامل القطر الجزائري أنظر:
Le Dpt d'Oran et son conseil gl, op. cit, p 352
(2) M. RIVIERE et M. LECQ. Op.Cit, p 619.

❖ إقليم قسنطينة: سدود زردبزة، الرمل؛ قنوات الساحل وكريسة؛ وتحويل بحيرة عبيرة إلى خزان مائي؛ وصرف مياه سيبوس، وتجفيف بحيرة فزارة، وبحيرة القرة، وفرقية، وتطهير أراضي بلاندن وسهل عنابة؛ وبناء حواجز بوادي الصومام[1].

وأثناء بنائها للسدود، فكرت إدارة الاحتلال في دعم الزراعة بمنتجات ذات مردود أكبر من شأنها أن تغذي بعض الصناعات، إلا أنه على الرغم من السياسة الفرنسية المائية في الجزائر، فإن التجارب الزراعية المربحة والمؤمل تحقيقها لم تثمر بسبب سوء الظروف المناخية وعدم ملائمة التربة لبعض المحاصيل كالقطن وقصب السكر، باستثناء الحمضيات التي كان إنتاجها يحضى بمنافسة الحمضيات القادمة من المناطق المعتدلة بدول حوض البحر الأبيض المتوسط.

ويجب هنا أن نوضح بأن سياسات فرنسا المائية في الجزائر قد نتجت عنها مشكلات منها إتلاف الأراضي الزراعية بدلا من تحسينها خاصة الأراضي الرطبة التي لم تعد لتتحمل أكثر، فأثر ذلك على الإنتاج وحوّل الفلاحين الجزائريين المستفيدين من بعض السدود إلى كادحين.

---

(1) –Paul-Leroy BEAULIEU, op. cit, p 127.

إن الازدهار الذي تدعيه فرنسا حول تطوير الزراعة في الجزائر هو مجرد ازدهار وتقدم للزراعة التجارية الاستعمارية لا غير، وخير دليل على ذلك تطور زراعة الكروم والزيتون والحمضيات،... وتخريب القطاع الزراعي الجزائري التقليدي – الذي كان يعتمد على إنتاج الحبوب.

إن التخطيط الزراعي الاستعماري الذي أعطى الأولوية في برنامجه للنظام المائي كان ينبع من منطلقات السياسة العامة الاستيطانية، وعلى هذا الأساس لم يراع قط طموحات الفلاحين الجزائريين، وذلك على الرغم من ارتفاع تكاليف ومستلزمات إنجاز السدود وبناء القنوات.

ومع كل هذا فإن السدود التي صُرفت أموال ضخمة لبنائها لم تعط النتائج المرجوة،[1] فالبعض منها تصدّع (سد فرقوق: 1872) والبعض الآخر تعرض للرّدم نتيجة كثرة الأوحال الأمر الذي قلل من قدرات استيعابها للمياه، ومنها على سبيل المثال لا الحصر تحول طاقة استيعاب سد فرقوق من 16 مليون م^3 سنة 1900 إلى 05 مليون م^3 سنة 1932، (معدل حوالي 350.000

(1)- خصصت سلطات الاحتلال الفرنسي 160 مليون فرنك لأشغال المياه من ضمن 427 مليون فرنك في سنة 1921 ينظر:
Fadhela YAHIAOUI, Roman et société coloniale dans l'Algérie de l'entre-deux, guerres, Alger : ENAL 1985, p 44.

م^3 من الأوحال سنويا)، كما تحولت طاقة سد وادي الفضة من 225 مليون م^3 سنة 1900 إلى 40 مليون م^3 سنة 1948 (بمعدل حوالي 04 مليون م^3 من الأوحال سنويا)[1].

وقدرت سلطات الاحتلال الفرنسي الاستثمارات الضرورية للتحول من الزراعة الجافة إلى الزراعة المروية بـ: 200.000 فرنك للهكتار الواحد[2].

وهكذا أصبح الكولون الأوروبيون في الجزائر لا يواجهون مقاومة بشرية فحسب بل أيضا مقاومة طبيعية، وكأن الشعب الجزائري وأرضه تنكرا للاحتلال الفرنسي.

إن ازدياد خوف الفرنسيين من مخاطر المناخ على محاصيلهم الزراعية جعلهم يمعنون في سياسة الحذر والاحتياط، فأنشئوا نقابات الري (Syndicats d'irrigation)، واليكم فيما يلي بعضا من مؤسسات السقي في غرب البلاد – كنموذج –.

- **نقابة مؤسسة سقي سهل المحمدية:** لسقي 27.000هكتار من الأراضي الزراعية أوكلت سلطات الاحتلال إلى الشركة الفرنسية – الجزائرية بناء سد على وادي فرقوق فيما بين 1865

(1) G.G.A. Bulletin de la presse d'Algérie (questions Musulmanes) periode du 1er au 15/09/1952. N° 2251/NA/05, p 265.
Voir aussi René ARRUS, op. cit, p 131 (tableau n° 62 envasement des barrages Algériens).-

(2) Ibid.

1870 لحجز ثلاثين مليون متر مكعب من المياه، أصيب هذا السد بأضرار نتيجة فيضانات 1872، وتم إصلاحه في 1873، كما لحقت به أضرار مرة أخرى سنة 1881 تم علاجها عامي 1882 و1883، وظل هذا السد يشتغل دون حدوث أي خلل فيما بين 1883-1927 حيث أخذت الفيضانات حواجزه في نوفمبر 1927، وعوض السد مؤقتا بسدّ بوحنيفية الذي يتسع لـ 65 مليون متر مكعب

- **نقابة سقي سهل سيق:** يحتوي سهل سيق على 8.000 هكتار من الأراضي الزراعية المسقية تستفيد من مياه سد الشرفة الذي بني فيما بين 1880-1882 ويجمع 18 مليون متر مكعب، وهو الآخر تضرر بفعل الفيضانات سنة 1885، إلا أنه عاد لنشاطه عام 1892.

- **نقابة سقي سهل مغنية:** تولت هذه المؤسسة بناء سد بني بحدل على وادي التافنة لحجز 56 مليون متر مكعب لسقي 12.500 هكتار.

ودعما لعملية السقي في منطقة غليزان أتمت إدارة الاحتلال بناء سد بخدة الذي يتسع لـ 33 مليون متر مكعب سنة 1931.

وبناء سد وادي الشلف الذي خصص لسقي 30.000 هكتار، أصبح مجموع الأراضي المسقية في غرب البلاد – لوحدها – يقدر بـ 111.000 هكتار.

وامتدت السياسة المائية الفرنسية في الجزائر لتشمل السبخ والمستنقعات، ففي 04 أوت1860 صدر قرار إمبراطوري ينص على تجفيف مستنقعات المقطع وسبخة وهران المالحة، ومستنقع الغرابة، لغرض استغلالها لصالح الزراعة، تطبيقا لما نص عليه القرار المشيخي لـ 25 ديسمبر1852[1].

وعلى هذا الأساس وجدت نقابات تهتم بالتجفيف وبصرف المياه من بينها في الجهة الغربية من الوطن:

← نقابة التجفيف بلمطار، ووادي ايمبرت، وبوقيرات.

← نقابة استصلاح سهل الهبرة، ووادي البساتين بمستغانم، ووادي مرزوقة وأبوقير، وبلاد التواغية، وسيرات، والمطمر، والراحل، وحاسي عامر[2].

← وتكشف لنا عملية السدود التي أنشئت على طول كل من وادي التافنة، والمقطع، ومكرّة، والحمّام بالهبرة، ومينا الرافد

---

(1) –M. P de MENERVILLE, op.cit, p.68 (décret Impérial du 04/08/1860).

(2) –Le département d'Oran et son conseil général, op. cit, p 166.

الأساسي لوادي الشلف عن الأهمية البالغة التي أولتها الإدارة الاستعمارية لشق الأراضي الزراعية وتوسيع مساحاتها.

➜ والجدول الإحصائي الموالي يمكننا من خلال نظرة واحدة من استيعاب ما حققه الاستعمار الفرنسي من توسيع للأراضي الزراعية بالقطاع الوهراني خلال مدة سبعين عاما من الاحتلال بفضل دورة السدود.

توسيع الأراضي الزراعية بالقطاع الوهراني واستخداماتها (1866-1937)

الوحدة: - المساحة بالهكتار.

➤ الإنتاج بالقنطار.

المنتجات الزراعية		1866	1937	معدل الارتفاع
القمح اللين	المساحة	20.000 هـ	200.000 هـ	10
	الإنتاج	120.000 ق	1.500.000 ق	12.5
القمح الصلب	المساحة	10.000 هـ	80.000 هـ	08
	الإنتاج	35.000 ق	800.000 ق	23
الشعير	المساحة	15.000 هـ	60.000 هـ	04
	الإنتاج	240.000 ق	500.000 ق	02
الخرطال	المساحة	3.000 هـ	100.00 هـ	33
	الإنتاج	8.000 ق	700.000 ق	87
الكروم	المساحة	3.500 هـ	250.000 هـ	71
	الإنتاج	30.000 ق	8.900.000 هكتولتر	296
الزيتون	المساحة	141.000 شجرة	1.000.000 شجرة	07
	الإنتاج	19.000 قنطار	132.000 قنطار	07
البطاطا		17.800 قنطار	290.500 قنطار	16
القطن		4.200 قنطار	670 قنطار	06 -

الكتان		10.000 قنطار	–	–
التبغ		270 قنطار	–	–
الحرير		20 قنطار	–	–

المصدر:
Robert TINTHOIN, L'oranie Agricole en 1868, n° 83, p 408 d'après G.G.A. direction des services économiques, S[e] central de statistique annuaire statistique de l'Algérie 1937Alger: 1983, IV, p586

وبعد إنشائها لسدود في شمال الجزائر قصد تخزين مياه الفيضانات لسقي الأراضي الزراعية خلال موسم الجفاف، فإن إدارة الاحتلال فكرت في مد نظامها المائي إلى الجنوب الجزائري بحفر آبار أرتوازية وخلق واحات جديدة.

وإن كانت هذه الأشغال تبدو في ظاهرها ذات طابع زراعي بحت، فإنها في حقيقة الأمر كانت تهدف إلى تحقيق أبعاد جيوسياسية واستراتيجية، الغرض منها الاحتفاظ بالعنصر الفرنسي والأوروبي في الجنوب الجزائري.

وفي الستينات من القرن التاسع عشر درس «دوتشيها تشيف» (DETCHIHATCHEF) أحد الكتاب الصحفيين الروس الجزائر وتحدث عنها بشغف وحماس، وبالغ في المدح والثناء على

النتائج التي حققتها فرنسا بالجزائر في مجال حفر الآبار الأرتوازية حيث كتب يقول: «لا يوجد أقل من أربعين بئر أرتوازية بين شط ملغيغ ومدينة توقرت – بمعدل بئر واحد كل ثلاث كيلومترات على طول مائة وعشرين كيلومتر – وتوقع هذا الصحفي مد خط الآبار الأرتوازية بين ورقلة وتوقرت على طول 150 كيلومتر حيث كان يوجد خمسة آبار فقط، وقدّر العدد الكامل للآبار الأرتوازية في دائرة باتنة لوحدها بـ 155 بئر خلال الفترة من 1856 إلى 1878»[1].

وظهر للجميع أن فرنسا من وراء حفرها للآبار الأرتوازية في جنوب الجزائر أنها كانت تنوي تنشيط إنتاج التمور في الواحات الجزائرية.

ومنذ كتابة الصحفي الروسي «دوتشيها تشيف» لهذا المقال لم تتوانى إدارة الاحتلال الفرنسي في توقّع حفر آبار أرتوازية لاستغلال المياه الجوفية للصحراء الجزائرية؛ وزاد اهتمام المعمرين والراسماليين الفرنسيين بالتنقيب عن المياه الجوفية في المناطق الجافة؛ وكانت الشركة الفلاحية والصناعية للجنوب الجزائري (Ste agricole et industrielle du Sud Algérien) هي

---

(1) -Paul -Leroy BEAULIEU, Op. cit, p 127.

إحدى الشركات التي أولت اهتماما خاصا بخلق واحات في المنطقة المحصورة بين بسكرة وتوقرت، وغرس مساحات شاسعة بالأشجار النخيل مستعينة بالمهندس «جوس» (JUS)، كما كان عليها أن تواجه أحقاد الإدارة العسكرية للاحتلال والتي لم تكن ترغب في السماح للكولون بشراء الأراضي الجرداء من الجزائريين.

وشجعت زراعة النخيل الكولون من أمثال «تراي» (TREILLE) نائب قسنطينة والمعمر «تسرادان» (SARRADIN) على شراء بساتين للنخيل في منطقة بسكرة ووادي غير.

وأول مزارع للنخيل فتح أعين الكولون على أهمية وقيمة التمور هو النقيب محمد بن إدريس آغا توقرت (سابقا) والمتجنس بالجنسية الفرنسية الذي خلق واحة «تلاعيم مويدي» (Talaem MOUIDI) في سنة 1879، ومن بعده «فو» (FAU) و«فورو» (FOUREAU) اللذان أنشأ واحة شريعة السايح في عام 1881.

وفي ظرف لم يتعد خمس سنوات (1882-1887) تمكنت الشركة الفلاحية والصناعية لباتنة من خلق ثلاث واحات جديدة: لوغيغ، سيدي يحي، وعياطة، وحفر سبعة آبار أرتوازية بمنسوب

يقدر بواحد وعشرين متر مكعب في الدقيقة الواحدة، واستصلاح 400 هكتار من الأراضي الزراعية البائرة، وغرس 500 نخلة[1].

قدمت الآبار الأرتوازية خدمات جليلة للاستعمار الفرنسي في الجزائر وساعدت الكولون على الهجرة باتجاه الجنوب خاصة إلى بوسعادة والجلفة، والأغواط، وغرداية، وورقلة والمنيعة، والأماكن القريبة من الحصون العسكرية مثل حاسي إينيغال، وتيغديدين، وزال شرقي، وشقعة، وقد وفرت أشغال الحفر- التي دامت ثلاث سنوات (1891-1893) للكولون 30.000 لتر من الماء في الدقيقة الواحدة-.

ومع نهاية 1893 تم تنفيذ 427 عملية تنقيب عن الماء في الصحراء الجزائرية اكتشفت خلالها 519 طبقة مائية جوفية صاعدة (nappes d'eau ascendantes) و529 طبقة مائية متدفقة (Jaillissantes) بمنسوب يقدر بـ 316.954 لتر في الدقيقة الواحدة (أي 499.616 متر مكعب في اليوم، و182.359.840 م³ في السنة منها: 326.490 لتر في الدقيقة بإقليم قسنطينة، و20.374 لتر في الدقيقة بإقليم الجزائر الوسطى، و90 لتر – فقط – في الدقيقة الواحدة بإقليم وهران)[2].

---

(1) –Paul -Leroy BEAULIEU. op. cit, p 132.

(2) –Ibid, p 133.

نكتفي بهذا القدر من المعلومات عن التعريف بالسياسات المائية الفرنسية في الجزائر لنخلص إلى الاستنتاجات التالية:

إن التخطيط المائي من الزاوية الفرنسية الاستعمارية – كانت أهدافه تتلخص في:

- إحياء الأراضي الموات.
- تطوير القاعدة الاقتصادية للصناعة الغذائية في الوطن الأم بالاستعانة بالمواد الأولية الزراعية الجزائرية – وشرط ذلك وفرة المياه.
- إقامة سوق للمنتجات الصناعية الغذائية في الجزائر.
- تأكيد الوجود الفرنسي المؤيد لسياسة الاستيطان في الجزائر.

والملاحظة الأساسية التي يمكن استخلاصها مما سبق عرضه هي أن النظام المائي في الجزائر خلال فترة الاحتلال الفرنسي قد جاء لخدمة المؤسسة الاستيطانية الفرنسية في الجزائر، وأن نتائجه عادت بالفائدة على الكولون بالدرجة الأولى.

وفي حقيقة الأمر فإن الكولون الذين تم تثبيتهم في الواحات بعد منحهم امتيازات أرضية، فإنهم استغلوا المياه الجوفية واستنزفوها بشكل مفرط وبطريقة منهجية، ومن الأمثلة على

ذلك انتقال منسوب مياه واحة وادي غير من 53.000 لتر في الدقيقة الواحدة سنة 1856 إلى 200.000 لتر في الدقيقة الواحدة سنة 1890 ليصبح المنسوب مع زيادة الاستغلال 278.000 لتر في الدقيقة الواحدة عام 1924، و348.000 لتر في الدقيقة الواحدة عام 1930[1].

وإن كان عدد الآبار الأرتوازية قد تضاعف في وادي غير بثلاث مرات وأشجار النخيل بخمسة عشر مرة، فإن ذلك كان على حساب استنزاف الاحتياطات المائية الجوفية التي يقل عمقها عن 150 مترا.

ومعنى هذا أن الكولون قد بنوا اقتصادهم في الواحات سلفا على قاعدة استنزاف ونهب الثروات المائية الباطنية. وجراء ذلك نزل منسوب مياه الآبار الأرتوازية في وادي غير إلى 318.000 لتر في الدقيقة الواحدة سنة 1935 (أي بنسبة 10 %)[2].

ولم يكن من هدف للكولون الذين استوطنوا الواحات سوى إنتاج المزيد من التمور وتصديرها إلى فرنسا وأوروبا،

---

(1) -René ARRUS. Op. cit, p 78. (cité par Lacoste – Nouschi, Prenaut in « l'Algérie passé présent » éditions sociales, Paris 1960, p p 414 -415).
(2) - Ibid.

وإليكم فيما يلي كميات التمور التي تم تسويقها فيما بين 1926-1959:

كمية التمور المسوقة إلى الخارج: (1926-1959) (1)

الوحدة: قنطار

السنوات	الانتاج
1926-1930	1.560.000
1931-1940	1.093.000
1941-1945	1.327.000
1946-1950	1.128.000
1951-1959	556.000

إدخال زراعة الكروم والمحاصيل التجارية

سنتطرق بإيجاز فيما يلي لقطاع زراعة الكروم إبان الاحتلال الفرنسي للجزائر، ومساهمته في عملية التنمية الزراعية الاستعمارية ودعم الحركة الاستيطانية الفرنسية في الجزائر.

بإصدارها للتشريعات العقارية والقوانين الفرنسية تكون إدارة الاحتلال الفرنسي قد وفرت الحماية للمستوطنين

(1) René ARRUS. Op. cit, p 78. (cité par Lacoste – Nouschi, Prenant et «l'Algérie passé et présent » éditions sociales. Paris 1960, p 163).

الأوروبيين وشجعتهم على الاستقرار، وأنبتت فيهم فكرة البقاء، وألصقتهم بالأرض.

وبظهور محاصيل زراعية جديدة وفي مقدمتها الكروم التي تطورت بشكل هائل بالنظر لتكيفها مع طبيعة التربة ومقاومتها للجفاف ستزداد أطماع فرنسا في الوصول إلى المزيد من الأراضي الزراعية.

إن رغبة فرنسا في زراعة الكروم بالجزائر كانت أحد العوامل الهامة وراء استحواذها على المزيد من الأراضي الفلاحية لزرعها كروما يحوّل عنبها إلى نبيذ؛ وقد احتلت فكرة زراعة الكروم في الجزائر اهتماما متزايدا لدى القيادات السياسية الفرنسية في بداية الاحتلال.

ونستشهد على هذا الاهتمام بما صرحت به السيدة «إيليزا آرسون» (Mme Elysa ARSON) إبنة «مارسيل ريشي» (Marcel RICHIER)[1] إذ تقول «أرسل أبي في مهمة خاصة إلى الجزائر، كلف فيها بغرس أول ساق للكروم بالمستعمرة الجزائر».

(1)- مارسيل ريشي: ممثل للشعب في 1848؛ عضو اللجنة الفلاحية في المجلس التشريعي: 1849؛ نائب عن مقاطعة الجيروند حتى عام 1872.

فخلال الأيام الأولى من عام 1847، استدعى وزير الفلاحة الفرنسي «مارسيل ريشي» وقال له: «نائبي العزيز، إن إجراءات التهدئة في الجزائر تسير بشكل عادي، وحان الوقت لتنمية المستعمرة، وأنا أقدّر كفاءتكم في مجال الزراعة، فما رأيكم في خلق ودوس من الكروم بأرض الجزائر؟». وتواصل قائلة: «فأجابه مارسيل ريشي»: لا يمكنني الرد عليكم، فبعد وصولي إلى الجزائر سأدرس طبيعة الأرض والمناخ، وأبلغكم جوابي بعد جمع المعلومات الضرورية.

فرد عليه وزير الفلاحة قائلا: إذهب إذن، واختر إثنان من النواب يرافقانك، وسوف أفتح لكم قرضا ماليا، وأعطي تعليمات للجنرال «بيجو» الحاكم العام للجزائر، ليسهل عليكم مهمتكم، وليوفر لكم حراسا يلازمونكم.

فاختار مارسيل ريشي كلا من «لويس ريبو» (Louis RIBAUD) و«هودين دي ترانشير» (Houdyn de TRANCHERE) كمساعدين له، وقبل مغادرته لفرنسا جهز المكلف بالمهمة الزراعية نفسه بحزمة من النباتات المستخلصة من أجود أنواع الكروم، وعندما حلّ بالجزائر أجرى اتصالات مع الجنرال «بيليسي» (PELISSIER) الذي زوده بحراس يرافقونه، وذلك بصعوبة كبيرة، لأن هذا الجنرال كان يكن كراهية للمعدنين، لكن فكرة غرس

الكروم في الجزائر (ليحوّل عنبها إلى خمور) حولت كرهه للمعدنين إلى صداقة.

مثل هذه المواقف وما تنضوي عليه من أبعاد استعمارية تكشف لنا بجلاء أن مشروع خلق مستعمرات زراعية خاصة بإنتاج الكروم كان يحضى بدعم ومؤازرة الهيئات القيادية الفرنسية السياسية والعسكرية؛ ولهذا اعتبرت زراعة الكروم نقطة تحول هامة في جهود الحركة الاستيطانية الفرنسية في الجزائر.

وآلت نتائج الأبحاث والدراسات أن الأرض الجزائرية تصلح لإنتاج الكروم؛ إلا أن هذا المحصول الزراعي اصطدم بمعارضة الأمير عبد القادر الذي كان مسموع الكلمة ونافذ الراي[1]، وينظر بعين السخط والغضب وعدم الرضى بالكولون الذين جلبوا زراعة الكروم إلى الجزائر لاعتبارها منتجة للخمور التي حرّم الدين الإسلامي شربها، فأعطى أمرا لاتباعه باقتلاع جذورها ليلا، فلبى الجزائريون دعوة الأمير لاجتثاثها مع قدوم الظلام[2].

إن وضع حراس في خدمة المكلفين بمشروع غرس الكروم في الجزائر هو دليل آخر على أن المهمة كانت محفوفة بالخطر لأنها

(1) –Illustration Algérienne Tunisienne et Marocaine. N° 32/ 06-07-1907, p 3.

(2) –Ibid.

تجري بعيداً عن المخيمات العسكرية والمدن التي تتواجد بها الحاميات، ولأن الفلاحين لبوا نداء الأمير عبد القادر، وأمام هذا الموقف فكر «مارسيل ريشي» في الحل الأنسب، وقد مكنته الصدفة - سنة 1847 - من مقابلة الأمير عبد القادر إثر جولة قادته إلى المنطقة التي كان يتواجد فيها هذا الأخير، فاستمع له الأمير عبد القادر، وآل الرجلان إلى تفاهم بشأن تقويم الموقف.

وقبل مغادرة النائب لخيمة الأمير عبد القادر التي قضى فيها أياما أهدى له الأمير هدايا فاخرة من بينها أسلحة وجواد وخاتم انتزعه من أصبعه[1].

وإن كانت بعض الكتابات تدعي أن الجزائريين كفوا عن اقتلاع شجيرات الكروم عقب هذه الزيارة[2] فإن الأحداث التالية أثبتت عكس ذلك بحيث خاض الجزائريون حرب استنزاف عبر فترات تاريخية متقطعة ضد مزارع الكولون ويظهر ذلك جليا في جميع الثورات والانتفاضات التي خاضها الجزائريون ضد الاحتلال الفرنسي بحرقهم لمزارع المعمرين، وقطعهم للأشجار وتخريبهم للعتاد الفلاحي إلا حدّ قتلهم لغلاة الكولون.

(1) Illustration Algérienne Tunisienne et Marocaine. Op.cit, p 3.
(2) Ibid.

ولبيان القيمة الإستراتيجية لـ «حرب المزارع» ونتائجها، خصص فصل كامل من هذا البحث لهذه المسألة[1].

ومن المؤكد أن دراسة ظاهرة الاستيطان الفرنسي في الجزائر تكون ناقصة دون فهم واضح لتطور زراعة الكروم، واحتكار الكولون لتجارة الخمور.

تطور زراعة الكروم

مع بداية الاحتلال الفرنسي للجزائر أولى الكولون اهتماما بزراعة الحبوب واكتفوا بإستيراد الخمور من فرنسا وإسبانيا.

وبصدور قانون 11 يناير 1851 الذي أعفى الصادرات الجزائرية إلى فرنسا من الضريبة تشجع الكولون على زراعة الكروم التي أصبحت مساحتها تقدر بـ 2.036 هكتار عام 1854، منها في عمالة وهران لوحدها 1.020,39 هكتار موزعة بالشكل التالي:

(1)- يرجع إلى الفصل الأخير من هذا البحث «اهتمامات ثورة أول نوفمبر 1954 بالأراضي الفلاحية».

المساحات المزروعة كروما في عمالة وهران (1854)[1]

الوحدة: هكتار

الدائرة	المساحة المزروعة كروما
وهران	235
مستغانم	389,52
ارزيو	36,4
معسكر	332
تلمسان	27,47
المجموع	**1.020,39 هكتارا**

وفي سنة 1860 بلغت مساحة الكروم في الجزائر 4.632 هكتارا، تحتل فيها عمالة وهران مساحة تقدر بـ 2.124 هكتار بإنتاج بلغ 9.926 هكتولتر من الخمور، و5.703 قنطار من عنب المائدة.

ومن بعد، بثلاث سنوات (1863) تطورت المساحة المزروعة كروما في كامل الجزائر إلى 10.273 هكتار موزعة كالتالي:

(1) -MANQUENE (J). L'oranie et ses richesses agricoles, Oran 1930, p 192.

- وهران: 3.351 هكتار.
- الجزائر: 4.158 هكتار.
- قسنطينة: 2.764 هكتار[1].

وفي نفس السنة (1863) بلغ الإنتاج في عمالة وهران - لوحدها - 29.834 هكتولتر من الخمور، و10.379 قنطارا من عنب المائدة[2].

وفي عام 1880 بلغت مساحة الكروم في عمالة وهران 10.188 هكتار لتصل إلى 94.635 هكتار عام 1920، لترتفع إلى 123.124 هكتار سنة 1928، لتصبح سنة من بعد (1929) 142.043 هكتارا[3]. وتشجيعا لإنتاج الكروم أقيم فيما بين 24 أبريل و02 أكتوبر1864 معرض للمنتجات الزراعية بوهران منحت فيه ميداليات ذهبية وفضية ومبالغ مالية تقدر بـ 400 فرنك فرنسي لأحسن العارضين[4].

(1) Le département d'Oran et son conseil général. Op. cit, p 375.

(2) Ibid.

(3)- وهران: 63.961هـ - مستغانم: 32.865هـ - بلعباس: 23.092هـ - تلمسان: 12.941هـ - معسكر: 9.184هـ (le département d'Oran et son conseil général Op.cit, p,389).

(4) B.O.A. 1864. pp 154 et 176.

وقد استمرت هذه المعارض تقام من حين لآخر، فمثلا في المسابقات الاستعراضية التي أقيمت بباريس فيما بين 1932-1936 تحصلت مدينة معسكر المنتجة للخمور الحمراء والوردية ذات الحموضة المرتفعة (13° - 16°) على ميداليات ذهبية، كما تحصلت سنة 1952 على ميدالية فضية[1].

وللعلم فإنه بعد استقدام مهاجرين من الألزاس واللورين إلى الجزائر، إثر الحرب السبعينية وفي أعقاب الخراب الذي حل بمزارع الكروم في جنوب فرنسا جراء أزمة الفيلوكسيرا فيما بين سني 1875-1878 شجعت الحكومة الفرنسية الفلاحين المفقرين للهجرة إلى الجزائر ومنحتهم جميع التسهيلات بهدف تمكين فرنسا من الاحتفاظ بالرتبة الأولى عالميا في إنتاج الخمور. وهكذا تدفق مهاجرون جدد على الجزائر من فرنسا فضلا عن الهجرات الإسبانية بحيث ارتفع عدد الإسبان الوافدين من 71.366 شخص سنة 1872 إلى 144.530 شخص عام 1886، وإذا كان الإسبان والفرنسيون يقومون بالأعمال الدقيقة، فإن الموسميين الجزائريين كانوا يتولون عملية القطف[2].

---

(1) (Revue historique de l'armée, n° 02, 9eme année, Juin 1953, p XLVII.

(2)- عبد اللطيف بن أشنهو، تكون التخلف في الجزائر، ص 133-134.

وفي سنة 1879 قدر دخل الهكتار الواحد من الكروم بأربعة آلاف فرنك مقابل 300 فرنك بالنسبة للهكتار الواحد من القمح خلال نفس السنة[1] وهذا ما يفسر جشع الكولون الذين انهمكوا في توسيع المساحات المزروعة كروما على حساب الحبوب.

ومنذ 1880 أصبحت زراعة الكروم هي القطاع المهيمن على جميع النشاطات لاسيما في غرب البلاد. أما الفترة المحصورة بين 1880-1890 فقد نشطت فيها عملية الاستيطان الحر، واتسعت فيها المساحات المزروعة كروما بشكل ملحوظ، حيث انتقلت هذه المساحة من 30.482 هكتارا سنة 1881 إلى 110.042 هكتار سنة 1890 أي بزيادة تقدر بـ 79.560 هكتارا خلال عشر سنوات[2]، فشجع ذلك على حركة الاستيطان ومضاعفة عدد الكولون المهاجرين إلى الجزائر، حيث انتقل عددهم من 334.000 نسمة سنة 1876 إلى 364.257 نسمة عام 1901 من بينهم 121.343 نسمة في عمالة وهران، يوجد

---

(1)- نفسه، ص 129.

(2) Société d'information du G.G.A. Documents Algériens, serie économique n° 35du 15.10.1947, p 79.

منهم 34.727 متجنس(1) ليرتفع هذا العدد إلى 781.000 نسمة سنة 1912(2).

وعلى الرغم من ظهور مرض الفيلوكسيرا في الجزائر بضواحي سيدي بلعباس وتلمسان سنة 1885، وبوهران في 1886، وسكيكدة في 1896 فإن إنتاج الكروم لم يشهد تراجعا، فخلال الفترة من 1883 إلى 1896 لوحظ تطور محسوس في زيادة المساحات المزروعة كروما وكذلك في كميات الإنتاج كما هو مبين في الجدول التالي:(3)

---

(1)- يقصد بالمتجنس: اليهود الذين أعلنوا مواطنين فرنسيين بمقتضى المرسوم الذي وقعه في مدينة تور الفرنسية كل من «كريميو» و«غامبيتا» و«غلي بيزوان» و«فوريشون» يوم 1870/10/24.

(Jean – Marie MIGNON. La colonisation Française et les Algériens Musulmans dans le Dpt d'Oran de 1900 à 1914. Thèse. Fac des lettres et sciences humaines. Aix-en Provence 1969 – 1970. p 68).

(2) Mahfoud KADDACHE et Djillali SARI. L'Algérie dans l'histoire. T.05. Alger: O.P.U.E.N.A.L, 1989, p181.

(3) Paul-Leroy BEAULIEU. L'Algérie et la Tunisie. 2ème edit. Paris 1987, p 94.

تطور الكروم في الجزائر مساحة وإنتاجا (1881-1896)(1).

الوحدة: - المساحة: هكتار

الإنتاج: هكتولتر

السنة	المساحة المزروعة	كمية الإنتاج
1881	30.241	288.549
1882	39.766	691.335
1883	46.286	821.584
1884	56.006	890.899
1885	70.886	967.825
1886	79.049	667.948
1887	87.795	1.903.011
1888	103.408	2.761.178
1889	106.350	2.578.038
1890	110.042	2.331.686
1891	109.458	4.018.969
1892	111.879	3.002.079
1893	116.394	3.772.779
1894	114.877	3.642.479
1895	113.810	3.797.693
1896		4.050.000

---

(1) –Paul-Leroy BEAULIEU. Op.cit, p 94.

وبانتقال مرض الفيلوكسيرا إلى سهول وهران ومعسكر وعنابة وحتى لا يتخلى المزارعون عن إنتاج الكروم سنّت فرنسا قانونا في 23 مارس 1899 يسمح للكولون بزراعة الكروم الأمريكية التي لها القدرة على مقاومة مرض الفيلوكسيرا.

وابتداء من عام 1900 عادت زراعة الكروم إلى نشاطها في الجزائر حيث استفاد المعمرون من خدمات المشاتل الخاصة التي أنشأتها سلطات الاحتلال سنة 1902 في سكيكدة أولا ثم في أرزيو والجزائر العاصمة، وهو الأمر الذي أعاد للجزائر مكانتها في مجال تصدير الخمور باتجاه فرنسا التي سوق إليها 7.470.198 قنطارا فيما بين 1907-1914 عبر موانئ الجزائر الرئيسية[1].

ومع سنة 1919 بدأ إنتاج الكروم يشهد زيادة مستمرة، وذلك على الرغم من اتخاذ فرنسا لإجراءات تعمل على الحد من الاستمرار في زيادة إنتاج الكروم.

وقد تحولت هذه الإجراءات إلى قوانين ومراسيم منها، قوانين: 04 جويلية 1931 و06 جويلية 1933، و04

(1)- حولة الخمور التي صدرت إلى فرنسا عبر الموانئ الجزائرية فيما بين 1907 - 1914 هي كالتالي: الجزائر: 4.750.301 قنطار، وهران: 2.038.088 قنطار، مستغانم: 317.868 قنطار، عنابة: 128.880 قنطار، عنابة: 102.047 قنطار، سكيكدة: 78.619 قنطار، أرزيو: 37.909 قنطار، جيجل: 16.486 قنطار.
(René ARRUS. L'eau en Algérie. 1830 - 1962. Paris, O.P.U 1985, p 70)

ديسمبر 1934، ومرسوما قانوني: 03 جويلية 1935 و28 مارس 1936، لكن الكولون الذين أعادت إليهم زراعة الكروم الثقة بالنفس لم يعبئوا بهذه القوانين، فبدءوا ينزعون إلى الاستقلال بالجزائر، وأبدوا رغبتهم في تسيير شؤونهم بأنفسهم برفض وصاية الحكومة الفرنسية عليهم.

وفيما بين 1920-1934 عرفت زراعة الكروم تطورا مذهلا يعزى إلى الأرباح التي حققها الكولون بسبب الارتفاع المستمر لأسعار الخمور[1]، وأصبحوا بذلك يراقبون 90٪ من مزارع الكروم التي تجاوزت مداخيلها ثلث (1/3) المداخيل العامة للزراعة في الجزائر[2].

وفي 27 جوان 1933 قدّم «بارث» (BARTHE) رئيس اللجنة البرلمانية أرقاما تبرز الفرق بين كميات الخمور المنتجة في كل من الجزائر وفرنسا؛ ففي حين أنتجت 131 شركة في الوطن الأم سنة 1932 أقل من 250.000 هكتولتر، فإن 113 شركة في

(1)- في 1915 بلغ سعر الهكتولتر الواحد من الخمور 82 فرنكا، وفي 1926 قفز إلى 189 فرنكا للهكتولتر الواحد ليصبح 183 فرنكا عام 1928 ثم يعود إلى الصعود سنة 1930 ليصل إلى 193 فرنكا للهكتولتر الواحد. (عبد اللطيف بن أشنهو. تكون التخلف في الجزائر، ص 164 - 165).
(2) -Benjamin STORA. Histoire de l'Algérie coloniale 1830- 1954. Alger: E.N.A.L 1996, p 47.

الجزائر تمكنت من تسويق 2.087.000 هكتولتر من الخمور، الأمر الذي أدى إلى خلق توترات ومشادات بين الكولون والحكومة الفرنسية. وفي سنة 1935 توسعت مساحة الكروم إلى 396.000 هكتار بينما بلغ الإنتاج ما لا يقل عن 18 مليون هكتولتر من الخمور[1].

إبتداء من عام 1936 بدأ إنتاج الكروم في التراجع، ليزداد تقهقرا خلال سنوات الحرب العالمية الثانية التي شهدت ارتفاعا في درجات الحرارة، وتناقصا للأيدي العاملة ومشكلات في الصيانة.

وتأكيدا لعزمها على الاحتفاظ بمكانتها كمنتج أول للكروم عادت فرنسا إلى تجربتها لعام 1902 والتي أنشأت فيها مشاتل في كل من سكيكدة وأرزيو والجزائر -كما أشير إليه سابقا- مكنتها من رفع إنتاج الخمور في الجزائر وتصدير كميات قدرها 140.000 هكتولتر إلى رومانيا سنة 1905، فأصدرت مرسوما في 22 مارس 1943، وقرارا في 22 أبريل 1943 يسمحان بزرع 1.200 هكتار كروما.

وللإشارة فقد بلغ عدد المشاتل قبل نهاية 1946 تسعة وأربعين مشتلة خاصة بالعنب موزعة على العمالات الثلاثة للجزائر[2].

(1) (Société d'information du G.G.A. Synthèse de l'activité Algérienne. 30/10/1945 - 31/12/1946, pp 79 – 80.

(2) Service d'information du G.G.A. op. cit, p 80.

وقد عبر الأستاذ «بن يمين ستورا» عما آل إليه الوضع جراء انتشار زراعة الكروم بقوله: «لقد تصدت الكروم للقمح وللماشية وللغابة وللنخيل، ولوثت المجاري المائية التي كانت ترمى فيها الفضلات الناتجة عن صناعة الكروم»[1] أما «ارتور جيرو» فقد دلنا على أن الكروم كانت تحتل نصف المساحة الزراعية في عمالة وهران، وثلث الأراضي في عمالة الجزائر والسدس في عمالة قسنطينة[2].

وفي الجهات الغربية من الوطن اشتهرت هضاب معسكر المشرفة على سهل غريس بأنواع من الكروم الخاصة بالخمور الحمراء مثل: «Grenache» و«Morastel» و«Carignan» وأخرى خاصة بالخمور البيضاء مثل: «Faranah»، التي تزيد درجة حموضتها عن 15 ° والتي كانت تسوّق إلى أوروبا، خاصة إلى بلجيكا وسويسرا وألمانيا[3].

ويذكر بعض كبار السن من مواطني مدينة معسكر أن استهلاك الخمور على حالتها الخالصة من دون مزجها بالماء أو قطعها بالغذاء، قد قتل عددا من الكلولون لم تقتله الأمراض الناتجة عن سوء الأحوال المناخية أو حوادث العمل.

(1) Benjamin STORA, op. cit, p 47.

(2)Arthur GIRAULT. Op.cit, p 409.

(3) Service d'information du G.G.A. op. cit, p 83.

إن الاستعمار الفرنسي بعد قضائه على زراعة الأرز بمعسكر أفسح المجال لتوسيع مساحات الكروم، فتسبب ذلك في تضاؤل إنتاج الحبوب الذي كان قبل سنوات الحرب التحريرية (1954-1962) يقدر بـ 45.000 قنطار من القمح اللين، و36.000 قنطار من القمح الصلب و55.000 قنطار من الشعير، و30.000 قنطار من الفرطال[1].

وللعلم فإن زراعة الكروم بمعسكر وضواحيها كانت تكسو جميع التلال الغربية والشمالية التي يزيد ارتفاعها عن 600 م عن سطح البحر، ومعظم انتاجها يوجه للتصدير عن طريق ميناء مستغانم نحو دول الاتحاد الفرنسي والعالم الخارجي وهو الأمر الذي أصاب السكان في مصدر عيشهم الرئيسي المتمثل في الحبوب.

وإلى جانب معسكر - دائما قبل اندلاع الحرب التحريرية وذلك في عام 1928 - وجدت في عمالة وهران مائة وثلاثون بلدية تطغى فيها زراعة الكروم على باقي المحاصيل الأخرى، وتتوزع فيها المساحات المزروعة كروما بالشكل التالي:

- 28 بلدية بحوزة كل منها مساحة مزروعة كروما تتراوح بين 2.000 حتى 5.200 هكتار.

(1)- محمد العربي الزبيري، الثورة الجزائرية في عامها الأول، الجزائر، م.و.ك 1974، ص 41.

- بلدية بحوزة كل منها مساحة مزروعة كروما تتراوح بين 1.000 حتى 2.000 هكتار.
- 34 بلدية بحوزة كل منها مساحة مزروعة كروما تتراوح بين 500 حتى 1.000 هكتار.
- 29 بلدية بحوزة كل منها مساحة مزروعة كروما تتراوح بين 100 حتى 500 هكتار.
- 16 بلدية بحوزة كل منها مساحة تقل عن المائة هكتار[1].

وفي سنة 1929 بلغت المساحات المزروعة كروما في عمالة وهران: 142.043 هكتارا بإنتاج قدر بـ: 5.772.000 هكتولتر[2] موزعة بالشكل التالي:

(1) -MANQUENE (J), op. cit, p 192.

(2)- تطورت المساحات المزروعة كروما في عمالة وهران من 11.913 هـ سنة 1881 إلى 32.784 هـ سنة 1887 لتصبح 142.043 هـ سنة 1929. أما الإنتاج فقد ارتفع من 710.422 هكتولتر سنة 1887 إلى 2,5 مليون هكتولتر سنة 1891 ليبلغ 5.772.000 هكتولتر في عام 1929، (نقلا عن:
L. FABRIES. «L'agriculture dans le département d'Oran» association Française pour l'avancement des sciences, congres d'Oran. Oran 1887. T1 (S.D), p 325).

تطور الكروم مساحة وإنتاجا في دوائر عمالة وهران (1929)[1]

الوحدة: - المساحة: هكتار

الإنتاج: هكتولتر

الدائرة	المساحة المزروعة كروما	الإنتاج
وهران	63.961	2.890.000
مستغانم	32.865	1.400.000
سيدي بلعباس	23.092	676.000
تلمسان	12.941	498.000
معسكر	9.184	308.000
المجموع	142.043	5.772.000

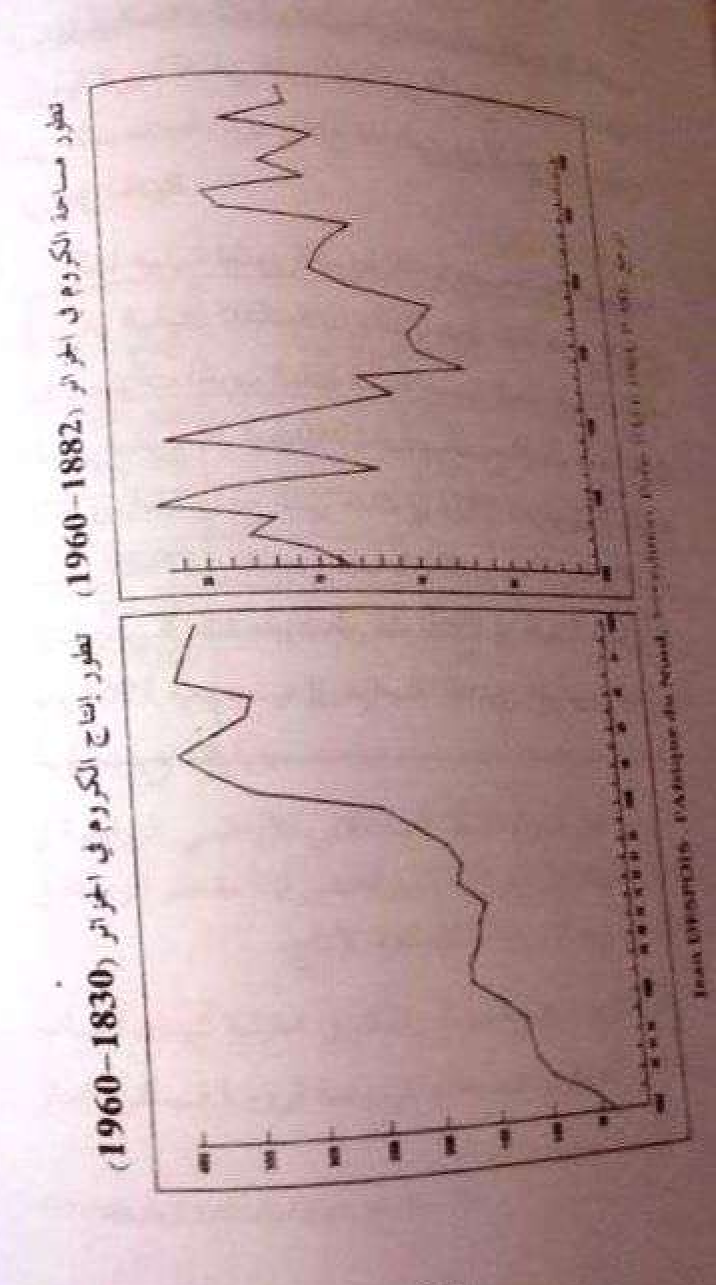
ويبين لنا الجدول النمط الاستغلالي للأراضي الزراعية في عمالة وهران خلال عام 1929، ويلخص لنا مقدار الزيادة في المساحة المزروعة كروما وكذلك كمية الإنتاج.

أما النتيجة المستخلصة، وذلك في محاولة لتبيان أسباب الزيادة المتواصلة في المساحات المزروعة كروما فيمكن إيجاز

(1) -MANQUENE.(J) Op.cit, pp 193 – 194.

أسبابها في استيلاء الكولون على مساحات واسعة من الأراضي وزرعها كروما لغرض تحقيق المزيد من الأرباح، وقد ساعدتهم على ذلك ملاءمة التربة والمناخ لهذا النوع من الإنتاج، واستخدام الوسائل الحديثة.

أما عملية تطور الكروم إنتاجا ومساحة فيلخصها لنا الرسمان البيانيان (المتكاملان) واللذان يتبين منهما هبوط للإنتاج خلال سنوات الحرب العالمية الثانية بسبب نقص اليد العاملة، وتأثير قانون 20 أوت1940 الذي أفسح المجال للمحاصيل الأخرى، أما التراجع الذي حدث في 1951 فيعزى إلى شيخوخة الشجيرات، لكن تقلص المساحات المزروعة كروما وانخفاض الإنتاج من 15,8 مليون طن عام 1960 إلى 15,6 مليون طن عام 1961 فيعود سببه إلى مواصلة المجاهدين الجزائريين لعمليات حرق مزارع الكولون.



وما يقال عن تطور زراعة الكروم في القطاع العصري – الأوروبي – يقال عن تطورها في القطاع التقليدي – الجزائري – إن على مستوى الجزائر، أو على المستوى المحلي؛ ومن الأمثلة على ذلك تطور مساحات الكروم في بلدية «كاشرو» المختلطة (سيدي قادة حاليا) حيث تطورت زراعة الكروم فيما بين 1932 و1937 (في ظرف خمس سنوات) من 202,47 هكتار إلى 1.019,86 هكتار، أما الإنتاج فهو الآخر انتقل في نفس المدة من 10.126,86 قنطار إلى 48.601,25 قنطار[1] كما هو مبين في الجدول التالي:

---

(1) -C.A.O.M. G.G.A. Carton 1H/105 (le marché indigène des raisins dans la C.M. de Cacherou (HUERTAS rené: administrateur adjoint).

تطور الكروم مساحة وإنتاجا في بلدية "كاشرو" (سيدي قادة حاليا) 1932-1937[1].

السنة	المساحة بالهكتار	الإنتاج بالقنطار	عدد المنتجين
1932	202.47	10.126,86	97
1933	205	1.490,25	125
1934	973,08	31.067,43	193
1935	664,87	24.093,58	333
1936	892,99	27.342,60	400
1937	1019,84	48.601,25	466

ولعل سبب إقبال الفلاحين الجزائريين على زراعة الكروم يعود بالدرجة الأولى إلى العوامل الطبيعية (التربة- المناخ) المساعدة على تنمية إنتاج الكروم في هذه المنطقة، إضافة لحسابات اقتصادية.

بعد شهر واحد من اندلاع الثورة التحريرية الجزائرية، وذلك في 31 ديسمبر1954، خصصت الحكومة الفرنسية مليارين اثين من الفرنكات ضمن الميزانية العامة لصناعة الخمور، وللعلم

(1) Ibid.

فإن هذا المبلغ يفوق بعشر مرات المبلغ المالي المخصص للتعليم الزراعي

وفي 1960 بلغت قيمة صادرات الخمور الجزائرية إلى فرنسا 105 مليار فرنكا قديما، ما يعادل 50٪ من مجمل الصادرات[1].

وبهذه الطريقة أصبح الكولون في الجزائر يراقبون سوق الخمور اقتصاديا وسياسيا، وراحت الأقوال تصرح بأن التحولات التي شهدتها الجزائر في الميدان الاقتصادي تعزى إلى تطور زراعة الكروم التي تغطي مساحتها بلدا مثل فرنسا، واعتبرت الجزائر منبعا طبيعيا لنهر من الخمر تُسقى منه ملايين الحناجر، وساد الاعتقاد أن مستقبل الجزائر في الخمر، وأن الخمر هو الذي يمنحها الازدهار، لأن مداخيل الكروم وحدها كانت تمثل نصف ميزانية الجزائر.

وحيال هذا الوضع ارتفعت أصوات الجزائريين تطالب بالحد من توسيع المساحات المزروعة كروما.

ولا شك في أن هذه الظروف ستخلف مضاعفات عميقة في نفوس الجزائريين وتترك أبلغ الأثر في حياة الفلاحين الذين اغتصبت أراضيهم وتحولوا إلى فقراء كادحين يفقدون كل وسائل

(1) -François PERROUX. L'Algérie de demain, Paris 5ème: P.U.F. 1962, P 121.

المقاومة المادية مما سوف يضاعف من حقدهم على الكولون، وجعلهم تلقائيا لتقبل أية أعمال معادية للاحتلال، ولكل هذه العوامل باتت الأرياف الجزائرية موطنا لكل الانتفاضات والثورات.

وقمة الأزمة بين المجتمعين الجزائري والأوروبي – داخل الجزائر – ستعبر عنها الأحداث التي تلاحقت بعد اندلاع ثورة أول نوفمبر 1954 كما سنرى لاحقا في الفصل الذي يتحدث عن عمليات حرق مزارع الكولون.

ولما كانت زراعة الكروم تحتاج إلى أيدي عاملة لاستصلاح الأراضي، وتهيئتها ثم زرعها، وكذلك للحراثة وللقطف وعصر العنب وتحويله نبيذا، فقد توافدت على الجزائر قوافل من العمال الموسميين للعمل في مزارع الكروم خاصة من إسبانيا وفرنسا والمغرب الأقصى، وكثيرا ما تجاوزت اليد العاملة الزراعية الأجنبية في الجزائر نسبة الجزائريين العاملين بحقل الزراعة، فمثلا من بين 150.000 عامل أجنبي في الجزائر بالقطاع الوهراني يوجد 115.000 عامل قدموا من إقليم الريف المغربي، وهذا على حساب العمال الجزائريين الذين ضربتهم البطالة[1].

(1) -G.G.A. Bulletin de la presse d'Algérie (questions musulmanes du 16 au 31/04/1954,p 114).

أما الفلاحون الجزائريون الذين تحولوا إلى عمال موسميين في مزارع الكولون، فقد كانوا يتقاضون أجورا زهيدة[1] ويشتغلون لمدة تزيد عن التسع ساعات يوميا خلال فصل الشتاء، أما صيفا فتمتد ساعات العمل اليومي إلى ثلاثة عشر ساعة، ولا يستفيدون من أحكام القوانين الاجتماعية الخاصة بالعمل، ولم يكتف الكولون بتشغيل النساء والأحداث، بل لجئوا إلى استخدام السجناء ممن كانت إدارة الاحتلال تضعهم تحت تصرف المعمرين، ولاسيما بعد صدور قانون الأهالي القاضي بحق الإدارة في استبدال عقوبة الغرامات والسجن لمدة خمسة أيام بخدمات وأعمال السخرة وتأجير المحكوم عليهم بجرائم جنائية لدى المعمرين مقابل أجور لا تعكس قيمة قوة العمل.

وما يمكن استخلاصه مما سبق عرضه عن تطور زراعة الكروم في الجزائر هو تلك المفارقة الكبرى، وهي وجود تربة تلائم هذا النوع من الإنتاج الذي لا يتلاءم مع ديانة سكان الجزائر. ومع هذا فقد أدى هذا التطور حقا إلى نشاط اقتصادي عاد بالفائدة على الكولون بينما جلب الضرر للسكان الأصليين

(1)- الأجر اليومي لجمع القضبان كان يتراوح من 1,5 حتى 2,25 فرنكا للرجال البالغين؛ و 0,75 فرنك بالنسبة للنساء؛ و0,50 فرنك بالنسبة للأولاد. الأجر اليومي لعملية القطف: 01 حتى 01,25 فرنك للرجال؛ و0,75 فرنك للأولاد. (عبد اللطيف بن أشنهو. تكون التخلف في الجزائر، ص 135).

[illegible] إلى الفقر، والنتيجة الثانية لزراعة الكروم والمحاصيل التجارية (التبغ – الحمضيات – الزيتون) هي احتلال الكولون لمكانة مرموقة في المجتمع الأوروبي بالجزائر، حيث أصبحوا يمارسون نفوذهم على الصعيد السياسي بسبب دورهم الاقتصادي في تنمية التجارة والصناعة الغذائية في فرنسا، أما النتيجة الثالثة فتمثلت في التقسيم الغير عادل للثروة؛ ومن نتائج زراعة الكروم العزوف عن الزراعات الغذائية (المعاشية) وتراجع إنتاج الحبوب.

وضمنيا ستساهم زراعة الكروم في التكوين السياسي والاقتصادي للفلاحين الجزائريين الذين كان في تصورهم أن الاستقلال الاقتصادي الحقيقي للشعب الجزائري يوجب استئصال الكروم، وهذا ما حدث بعد استرجاع الجزائر استقلالها وسيادتها على الأراضي الفلاحية التي كان يمتلكها الكولون.

وتبقى أهم نتيجة تستخلص من موضوع زراعة الكروم هي أن هذه الزراعة بالذات قد شكلت أحد العوامل الرئيسية والمتميزة في تطور الاستيطان الفرنسي في الجزائر[1].

(1) -«La vigne: Elle fut un facteur remarquable de l'essor de la colonisation». (René ARRUS,op cit, p 56).

الجزائر حقل للتجارب الزراعية المدارية - التجارية -

لم تتوقف أطماع الدولة الفرنسية عند حدود الأراضي التي استولت عليها، وحولتها إلى استغلاليات زراعية ذات منفعة وقدرة إنتاجية مرتفعة.

وقد شرعت في ترجمة أحلامها بالإقدام على تجارب زراعية ليس الغرض منها رفع الإنتاج الزراعي أو تحسينه لمواجهة الزيادة السكانية أو توفير فرص العمل وإنما من أجل الثراء وزيادة الموارد المالية.

وإن كانت هذه الدّراسة ضرورية لمعرفة التغييرات الجوهرية التي أحدثتها سلطات الاحتلال على الصعيد الزراعي، فإنه نظرا لشمولية الموضوع وتعدّد جوانبه وقع الاقتصار فيها بالتركيز على ضرب أمثلة من غرب البلاد من شأنها أن توضح لنا المضامين السياسية والاقتصادية والاستراتيجية لتطور زراعة الكروم وباقي المحاصيل التجارية الأخرى.

ففي سنة 1830 أبدى الجنرال كلوزيل الذي خلف الماريشال دي بورمون على رأس الإدارة الاستعمارية في الجزائر رغبة ملحة في إنجاح المحاصيل المدارية بالمستعمرة – الجزائر–

تعويضا لما خسرته فرنسا في جزر الأنتيل وسان دومينغ، وقد عبّر عن هذه الأمنية في خطاب له سنة 1832[1].

وفي سنة 1830 نصح موريس آلاره (Maurice ALLARD) بزراعة البن في الجزائر، وفي السنة الموالية (1831) أوصى مونتاني (MONTAGNE) بزراعة قصب السكر تعويضا لما خسرته فرنسا في سان دومينغ[2] لاعتقادهما أن الظروف المناخية للجزائر وتربتها مشابهة تماما لمناخ وتربة جزر الأنتيل (الاستوائية)، وتجاهل الرجلان أن قساوة الشتاء في داخل الجزائر، وأن الجليد قد يفسد المحاصيل الاستوائية كالقطن ولاسيما قصب السكر- الذي تأثر بفعل الجليد سنة 1876 - بسهل الهبرة[3] أو نبات الكينا[4] - الذي هلكته رياح السيروكو وشدة البرودة، لأنه لا يتحمل أقل من عشر درجات فوق الصفر.

وهكذا اهتم الوافدون الأوائل من الكولون على أرض الجزائر ببعض الزراعات المدارية، وابتداء من عام 1854 أجريت

---

(1)- أنظر نص الخطاب بالكامل في:

Le Dpt d'Oran et son conseil gl, op. cit, p 203.

(2) –M. RIVIERE et M. LECQ. Manuel pratique de l'agriculteur Algérien. Paris 1900, p 107.

(3) –Ibid, p 109.

(4)- الكينا (quinquina) شجيرة تستخرج من قشورها مادة قلوية.

تجارب حول بعض النباتات الزيتية خارجا عن محصول الزيتون (Les plantes Oléagineuses) منها الخروع (Ricin)[1]، الجلجلان (Sésame)، الفول السوداني (Arachide)، عباد الشمس (Hélianthe) الكتان (Lin)[2]، الخردل الأبيض (Moutarde blanche).

وبعد ثلاث سنوات من التجارب أعطى الخروع إنتاجا يقدر بـ 32 قنطار في الهكتار الواحد مع احتواء لمادة زيتية تقدر بـ 58٪، وأعطى الخردل الأبيض مردودا يقدر بـ 11 قنطار في الهكتار الواحد مع احتواء مادة زيتية تقدر بـ 35٪.

إلى جانب المحاصيل الزيتية جربت مادة الخشخاش (Le pavot somnifère) بغرض إنتاج الأفيون في مستغانم ببلاد التواغية، وعين تادلس، كما منح الكولون أهمية بالغة للمواد العطرية مثل الجيرانيون وزهرة الياسمين ورعي الحمام (Verveine) وأوجدوا لها مصفات لتحويلها محليا، كما عملوا على تطوير زراعة الذرة البيضاء السكرية (Sorgho Sucre) لغرض إنتاج الكحول والتي

---

(1)- انتشرت زراعة الخروع بالمكاحلية وسيدي خطاب فيما بين مستغانم وغليزان، وفي سنة 1929 بلغت مساحتها250 هكتارا في ناحية عين كرمن ووادي ارهيو (Le Dpt d'Oran et son conseil gl 1830 – 1930, Oran 1930, p 437).

(2)- الكتان: بلغت مساحته 593 هكتار في إقليم وهران خلال موسم 1901 - 1902، و107 هكتار في مستغانم. (نفس المرجع السابق. ص 436 - 437)

أعطت نتائجها مردودا هكتاريا يقدر بـ 25 قنطار في الهكتار الواحد مما يسمح باستخراج 773 لتر من الكحول[1].

وللعلم فإن الفضلات الناتجة عن بذور المواد الزيتية والعطرية وغيرها كانت تستخدم كأعلاف لتسمين الحيوانات.

وقد عرفت ضواحي مدينة معسكر خلال السنوات التي أعقبت الاحتلال نتائج زراعية هامة فيما يخص إنتاج الذرة السكرية.

أما زراعة التبغ فقد شهدتها معظم المراكز الاستيطانية في غرب البلاد مثل: عين تموشنت، سيدي الشامي، مسرغين، وريعة، عين توسي، تلمسان، صيادة (Pelissier)، حمر العين، أرزيو، عين تادلس، المرة، حاسي ماماش (Rivoli)، سيدي بلعطار (Pt du Chelif)، عين الترك، السانية، وهران، تليلات، قديل (St Cloud)[2].

ومن بين المحاصيل المدارية التي أجريت عليها تجارب في سيق نذكر: تين الهند (Nopal)، والسماق (Sumac) والفشاغ (Salsepareille)، والأرز الجاف، والجنجل (Houblon)، والخيزران (Bambou)، وقصب السكر، والبن والفنيلة (Vanilier)[3].

هذه التجارب الزراعية تؤكد جميعها الثقة التي تظاهر بها الجنرال كلوزيل منذ سنة 1832 فيما يتعلق بالمنتجات المدارية التي دعا الكولون

---

(1) - Le Dpt d'Oran et son conseil gl Op.cit, p 372.

(2) - Le Dpt d'Oran et son conseil gl Op.cit, p 373.

(3) - Ibid.

إلى الاهتمام بها، حيث صرح علنا «بوجوب الاستمرار في زرع كل أصناف النباتات التي تزيد مستعمرة الجزائر غنى وثراء» وأضاف قائلا: «إن قصب السكر والقطن والبن هي محاصيل تزدهر من تلقاء نفسها، ولسوف نحصل على الكاكاو والنيلة المزروعتان بعنابة» وختم تصريحه قائلا: «واعتقادي أن أقوالي تستند إلى تجربتي كفلاح»[1].

لمثل هذه الأسس الخاطئة اعتبر الجهلة بمناخ الجزائر وتربتها من أمثال كلوزيل- في بداية الاحتلال- أن الجزائر ستوفر لهم المحاصيل الاستوائية وفي مقدمتها القطن والتبغ وقصب السكر والشاي والبن ... لكن أراضي الجزائر لم تلعب دورها كمستعمرة استوائية.

وعلى الرغم من إخفاق التجارب المتكررة بخصوص البن، وقصب السكر، والكاكاو، والفلفل الأسود، والقرفة (Canelle) وثمرة الفانيلا، والقطن، والمانيهوت (Manioc) فإن فرنسا ظلت حريصة على تكرار التجربة التي لم يكتب لها النجاح[2]، ويستشف من محاولة نقل هذه التجربة الزراعية إلى الجزائر إرادة فرنسا ورغبتها في تعويض ما خسرته في مستعمراتها السابقة في

---

(1) -Ibid.

(2) -M. RIVIERE et M. LECQ, op. cit, p 108.

آسيا وأمريكا، ومن المحاصيل الزراعية التجارية التي أولاها الكولون اهتماما: زراعة القطن، والزيتون والتبغ، حيث شهدت هضاب مستغانم ومزغران أول تجربة لإنتاج القطن في الجزائر سنة 1835 وأعطت نتائج حاسمة، وإن كانت ضيعة عربال الواقعة غرب وهران قد سبقتها إلى هذه التجربة في عام 1833.

إن الرسالة التي بعث بها الضابط العسكري المنتدب بمزارع القطن في مستغانم إلى نائب المقتصد تكشف عن نتائج هذه التجربة الناجحة إذ كتب يقول «يمكن للإنتاج أن يصل إلى مائتي ليرة ما يعادل مائة كيلوغرام إذا منحت له الدولة خمسة عشرة حتى عشرين أربنت (Arpent)[1] ووفرت له الأمن والسلم»[2].

نستشف من نص هذه الرسالة أمرين أحدهما متعلق برغبة الكولون الملحة في إنتاج هذا المحصول الزراعي التجاري المربح والذي يدر عليهم فوائد طائلة، وثانيهما الحذر والخوف من مقاومة السكان الجزائريين لمشاريع الاستغلال والاستيطان.

وخلال سنة 1852 بلغ إنتاج القطن في العمالات الجزائرية الثلاث: 8.510,65 كيلوغرام، كان نصيب الإقليم

(1)- أربنت (Arpent): قياس فرنسي قديم

(2) –Le Dpt d'Oran et son conseil général Op.cit, p 421.

Voir aussi: MANQUENE (J). op. cit, p 225

الغربي الجزائري منها 1.135,50 كيلوغرام، وهي نفس الكمية المحصل عليها في كارولين الجنوبية خلال ذات السنة (1852) والتي قدر فيها ثمن الكيلوغرام الواحد في الأسواق بـ 11 فرنك[1].

وفي سنة 1853 ارتفع عدد المنتجين للقطن إلى 309 بعدما كان 17 منتجا سنة 1852، كما انتقلت المساحة المزروعة قطنا من 5,10 هكتار في نفس المدة إلى 188,50 هكتار في الجهة الغربية من الجزائر، بينما بلغت هذه المساحة في إقليم الجزائر 245 هكتار وفي إقليم قسنطينة 139 هكتار، وتبقى مزارع سيق على قلة مساحتها تحتل الرتبة الأولى من حيث الجودة.

وتشجيعا لتطوير هذه الزراعة في الجزائر صدرت مراسيم إمبراطورية فيما بين سنتي 1853 و1859، منها مرسوم 16أكتوبر1853 الذي ينص على تنظيم مسابقة لمنتجي القطن تمنح فيها جوائز لأحسن المنتجين، وقرار 19أوت1856 ، ثم قرار 19 مارس1859 الذي أقر جائزة سنوية تقدر بـ 20.000 فرنك تمنح لمنتجي محصول القطن ضمن مساحات محددة، إلى جانب جوائز تقديرية لمنتجي القطن بالمقاطعات الجزائرية الثلاثة، مع توزيع البذور مجانا على الكولون ومنح أموال للمهتمين بالصناعة

(1) Le Dpt d'Oran et son conseil général Op.cit, p 225 – 226.

القطنية، وأخيرا شراء الدولة لمحصول القطن بأسعار تحدد مسبقا وفق الصنف المزروع ونوعية الإنتاج[1].

وفي مسابقة نظمت عام 1854 شارك فيها أحد عشرة مزارعا للقطن تحصلت «شركة ماسكولي وأبناؤه» و «شركة دوبري دي سان مور» (Dupré de Saint maure) من سبق على الرتبة الأولى، في حين تحصلت «شركة غريلة» (Graillat) من سبق هي الأخرى على الرتبة الثالثة، كما احتلت «شركة ميريديونال» (Compagnie meridionale) للهبرة وسبق الرتبة الأولى في مسابقة 1856 الخاصة بإنتاج القطن.

معنى هذا أن التشجيعات قد أعطت نتائج لا يستهان بها منذ سنة 1854، وتطور المنتوج الذي أصبح يضاهي في جودته محصول الولايات المتحدة الأمريكية من 507.000 كيلوغرام سنة 1854 إلى 780.000 كيلوغرام سنة 1857 مع ترشيح للزيادة.

وفي سنة 1857 احتلت عمالة وهران الصف الأول في إنتاج القطن الذي يغطي مساحة تقدر بـ 902,92 هكتار مقابل 75 هكتار في عمالة الجزائر و 522,99 هكتار في عمالة قسنطينة، وهو الأمر الذي مكن منتجي القطن في عمالة وهران من احتلال المراتب الخمسة

(1) -M.P de MENERVILLE. Dictionnaire de la législation Algérienne 1r V. 1830 – 1860, Alger – Paris 1877, p 91.

الأولى في المسابقة التي نظمت بالجزائر العاصمة، أما المرتبة السادسة فقد تحصل عليها أحد الكولون بسكيكدة.

وفي سنة 1858 ارتفعت مساحة القطن في إقليم وهران إلى 1.082,78 هكتارا بينما وصلت في عمالة قسنطينة إلى 814,94 هكتارا وفي عمالة الجزائر إلى 80,78 هكتارا، وفي هذه السنة (1858) فاز العقيد «لور» (LAURE) من غليزان بجائزة مسابقة إنتاج القطن[1].

وتشجيعا للمزيد من إنتاج القطن صدر مرسوم إمبراطوري في 25 أبريل1860 ينص على منح جوائز تقديرية للذين يصدّرون منتجاتهم إلى الخارج وذلك حتى غاية 31 أكتوبر1872 كآخر آجل؛ وبينما فاز خلال هذه السنة كولون من إقليم وهران بجائزة قدرت بـ 414.112,69 فرنك فإن كولونا من إقليم الجزائر العاصمة تحصلوا على 14.416 فرنكا بينما كولون إقليم قسنطينة لم يتحصلوا سوى على 7.473,19 فرنك[2].

ونافست الجزائر خلال الفترة من 1863 إلى 1865 كلا من جيورجيا الأمريكية، ومصر وكايان في إنتاج القطن الجيورجي (ذو

(1) -MANQUENE (J). op. cit, p 230.

(2) -Le Dpt d'Oran et son conseil général. Op. cit, p 427.

الألياف القصيرة)، وقرر المنتجون الدخول في منافسة مع لويزيانا وكارولينا الأمريكيتين، لكن التشجيعات الرسمية المحدودة أدت إلى التراجع التدريجي لإنتاج القطن في الجزائر.

وعليه بدأ التساؤل فيما يجب ترك زراعة القطن وشأنها للفلاحين أو على العكس من ذلك تدخل الدولة الاستعمارية لمساعدة منتجي القطن مجددا، وأمام هذه الوضعية قدرت كل من الغرف الاستشارية للزراعة في المستعمرة الجزائرية ولجنة التحكيم للجائزة الإمبراطورية لعام 1857 في اتفاق مشترك أنه إذا رغبت الدولة في قطف ثمار التضحيات السابقة، عليها أن تستمر في عمليات شرائها لمحصول القطن من المنتجين، وشاطرهما الرأي كل من الغرفة التجارية للهافر (Le Havre) والمجلس العام لإقليم وهران الذي كانت فيه زراعة القطن أكثر تطورا؛ وحتى مجلس الحكومة في الجزائر كان يسير في نفس الاتجاه، إلا أن الإبقاء على الأسعار التي أقرتها المراسيم السابقة لم تؤخذ بعين الاعتبار، كما أن الدعم الخاص لهذه الزراعة لم يعد يحض بموافقة الإمبراطور[1]. بقي فقط الأمل في أن تستمر الدولة الفرنسية في شرائها لمحصول القطن، لكن تخليها عن تشجيع هذه الزراعة التي كانت تشكل مصدرا ثمينا للثروة بالنسبة للكولون المنتجين

(1) -M P de MENERVILLE. Op. cit, p 91.

لها، ومادة أولية لمصانع النسيج في فرنسا سيؤول بها إلى الانحطاط والزوال.

وابتداءا من عام 1867 بدأت المساحات المزروعة قطنا في التراجع بسهول سيق والمحمدية وغليزان ومقطع دوز، حيث تقلصت المساحة من 2.383 هكتار سنة 1867 إلى 1442هـ عام 1872 لتصبح 98 هكتارا في 1882 ثم إلى 32 هكتارا عام 1883، وأخيرا إلى 29 هكتارا عام 1884[1].

بعد الحرب العالمية الأولى استعادت هذه الزراعة نشاطها بكل قوة، حيث بلغت المساحات المزروعة قطنا 5.894 هكتارا سنة 1926، لكن بعد هذه السنة نزل الإنتاج من 6,4 قنطار سنة 1926 بفعل الجفاف وانتشار الحشرات الضارة إلى أقل من 06 قنطار عام 1927 في سهل الهبرة لا سيما بعد إنهيار سد فرقوق؛ أما على مستوى القطر الجزائري فقد هبط الإنتاج من 37,7 قنطار سنة 1926 إلى 20,7 قنطار سنة 1927، لتفضي المساحة الكلية للقطن في الجزائر إلى 4,138 هكتار عام 1929 بإنتاج يقدر بـ 09,2 قنطار[2].

(1) Le D[nt] d'Oran et son conseil général. op. cit, p 428.
(2) MANQUENE (J). op. cit, p 233.

وفي الأخير، لا يهمنا تطور إنتاج القطن (نقصانا أو زيادة) بقدر ما يهمنا أن الاستعمار قد اتخذ من أرض الجزائر حقلا للتجارب الزراعية المختلفة ومصدرا لتموين مصانع فرنسا بالمواد الأولية الزراعية - التجارية - على حساب المحاصيل الغذائية كالحبوب، سعيا وراء تحقيق الربح والفائدة دون مبالاة بالمجتمع الجزائري.

وبما أن الزراعة لها اعتبار كبير في عقيدة المستعمر الفرنسي للجزائر فإن الكولون المقيمين في الجزائر سيلجئون إلى حل مشكلة القطن بإجراء تجارب زراعية أخرى.

ونظرا للقيمة العظمى لشجرة الزيتون فقد اهتم الكولون بزراعتها ضمن مساحات تبعد أحيانا بمائتي كيلومتر عن الساحل، حيث نراها تمتد حتى جنوبي سعيدة وتيارات بمساحات تغطي 12.000 هكتار في عمالة وهران تتوزع على سبعة وثلاثين بلدية ضمن دوائر وهران، مستغانم، سيدي بلعباس، معسكر، وتلمسان، تتصدرها بلدية سيق بـ 112.000 شجرة وتليها تلمسان بـ 75.000 شجرة ثم عين تموشنت بـ 44.488 شجرة[1].

وللعلم فإن أشجار الزيتون الطبيعية - الزبوج - كانت قبل الاحتلال الفرنسي للجزائر تغطي مساحات هامة

(1) Le Dt d'Oran et son conseil général Op.cit.pp 215-216.

ضمن غابات مولاي إسماعيل، والعرقوب، وزمورة، وعمي موسى، وويزغت، وبني شقران، وتيارت، وسيدي بن يوب، وواد شولي، ومغنية، وقد حول المعمرون الكثير من هذه الأشجار الوحشية الغير منتجة إلى أشجار مثمرة وذات منفعة ومصدر للربح عن طريق عمليات التطعيم (greffage).

ففي سنة 1854 تم تطعيم 105.000 شجرة في دائرة تلمسان، وفيما بين 1882-1900 طعم الكولون 1.121.000 شجرة زيتون غابية مستعينين في ذلك بفلاحين جزائريين متخصصين استقدموا من بلاد القبائل؛ كما جلب الكولون أصناف مختلفة من أنواع الزيتون من جنوب فرنسا وإسبانيا يبلغ مردودها ثلاثين حتى مائة كيلوغرام في الشجرة الواحدة تم زرعها بسيق وغليزان، ولغرض إنتاج زيت الزيتون وحفظ الزيتون أنشأوا معاصر ومصانع للتعليب في كل من تلمسان وسيدي بلعباس ومستغانم ومعسكر[1].

والملاحظ فإن دائرة وهران ظلت تحتل الريادة في الترتيب من حيث المساحات المزروعة زيتونا، وأيضا من حيث الإنتاج، وقد يعود هذا إلى كثافة تواجد الكولون في المنطقة، وكذلك إلى وفرة الأراضي الزراعية التي تتكيف مع منتوج الزيتون، وهو الأمر

(1) Ibid, p 217.

الذي مكن إنتاج الزيتون من بلوغ الأرقام التالية خلال عام 1928:

• زيتون مخصص للحفظ: 85.209 قنطار.

• زيتون مخصص لاستخلاص الزيت: 149.900,90 قنطار، وهو ما يعادل 23.117,12 هكتولتر من الزيوت[1].

أما فيما يخص إنتاج التبغ، فإنه بناء على معلومات وفرها قنصل فرنسا في ليفربول سنة 1832، استنادا إلى معطيات قدمتها له إدارة إنتاج التبغ بروما مفادها أن منتجات التبغ في الجزائر هي من النوع الرديء مقارنة مع أنواع التبغ المنتجة في الهند أو في إقليم الأوراس، وعلى هذا الأساس وجه الحاكم العام للجزائر دعوة إلى عمال العمالات الثلاثة في الجزائر يحثهم فيها على استقدام فلاحين ألمان متخصصين في زراعة التبغ لاعتبارها مادة زراعية تجارية مربحة[2].

وفي سنة 1835 غطت مساحة التبغ في إقليم وهران 323 هكتار ضمن 24 بلدية (تموشنت، سيدي الشامي، مسرغين، وريعة، نويسي، تلمسان، صيادة، عين تادلس، حمر العين، أرزيو،

(1) Ibid, p 415.

(2) Préfecture d'Oran. Recueil des actes administratifs de la préfecture d'Oran 1860-1881, Oran 1882, p p 388-389.

الهبرة، سوق الميتو، تليلات، بلعباس، سيق، وهران، مزغران، مستغانم، حاسي ماماش، سيدي بلعطار، عين الترك، السانية، الكرمة، قديل)، وفي سنة 1860 ارتفعت المساحة المزروعة تبغا إلى 562 هكتار، لكن عشرين سنة من بعد (1882) نزلت إلى عشر هكتارات، وفي سنة 1928 بلغ إنتاج الإقليم الوهراني من مادة التبغ 1325 قنطارا ضمن مساحة تقدر بـ 101 هكتار[1].

وتشجيعا لزراعة التبغ وتحسين مردوده خصصت إدارة الاحتلال جوائز تحفيزية للذين يقدمون على زراعته، وهو ما دفع برفع مساحته إلى 30.000 هكتار بالمتيجة ووادي يسر وسهل عنابة بإنتاج قدر بـ 300.000 قنطار سنة 1953[2].

(1) Le Dpt d'Oran et son conseil général ,Op.cit, pp 436-437.

(2) Pierre GOINARD. Algérie: L'œuvre française, Paris 1984, p 175.

خاتمة

نخلص في آخر هذا الفصل إلى أن الاستعمار الفرنسي في الجزائر يكاد يكون فريدا من نوعه؛ فقد كان استعمارا استيطانيا، استغلاليا، عنصريا، تلخصت دعائم سياسته في الأمور التالية:

1 مد شبكة الطرق والمواصلات وتطويرها خدمة لنشر الاستيطان وتوسيعه.

2 الاهتمام بالثروة المائية السطحية والجوفية، والإسراف في استهلاكها واستغلالها في المشاريع الزراعية ضمانا لاستمرار الوجود الفرنسي في الجزائر ونهضة الكولون الاقتصادية والاجتماعية.

3 استباحة زراعة الكروم والتجارب الزراعية المدارية، وذلك استيعابا للمزيد من المهاجرين الراغبين في الانتفاع بهذه المحاصيل التجارية، ومن ثم تحقيق الاستيطان الزراعي.

من هنا يبدو أن هذه الدعائم الثلاثة هي ذات أهمية قصوى في الدفع بعجلة الاستيطان خطوات إلى الأمام بالنظر لما ستؤدي إليه من نتائج استراتيجية جديدة على مستقبل الكولون الفرنسيين في الجزائر. أي أن الاستيطان الفرنسي في الجزائر كان يتوقف بصورة حاسمة على استغلال الأراضي الفلاحية التي انتزعت من أصحابها ووزعت على الكولون المهاجرين، وعلى مصادر الثروة المائية وشبكة الطرق والمواصلات.

الفصل الرابع

المؤسسات الزراعية المتخصصة

تمهيد

- التعليم الفلاحي
- نصيب الجزائريين من التعليم الفلاحي
- أهم المدارس التعليمية والمحطات التجريبية الزراعة في الجزائر
- صناديق القرض الزراعي والتعاضديات
- القرض الأهلي

خاتمة

تمهيد

تنبع أهمية إدراج موضوع المؤسسات الزراعية المتخصصة في هذا البحث لارتباطها عضويا بمجمل المشروع الاستيطاني الفرنسي في الجزائر، وأيضا لما لعبته من دور كبير في النهضة الزراعية الاستعمارية. ولما كان من المتعذر التطرق لمجموع المؤسسات وشمولها على وجه التفصيل فإنه وقع التركيز على أوثقها صلة بالأهداف الاستعمارية التي أنشئت من أجلها هذه المؤسسات ومنها: التعليم الفلاحي، وبنوك التموين والتعاضديات الفلاحية.

التعليم الفلاحي

إن كانت بعض الوثائق الرسمية تعيد النشأة الأولى لمدارس التعليم الفلاحي في الجزائر إلى سنة 1913، وذلك عقب المقترحات التي تقدمت بها لجنة التقنيين التي ترأسها السيد «بانلوفي» (PAINLEVE) الذي قدم إلى الجزائر عام 1913 بطلب من الحاكم العام للجزائر «ليتو» (LUTAUD)، حيث تبنت الجمعيات المالية خلال هذه السنة برنامجا ينص على خلق مؤسسات تعليمية خاصة تمنح التلاميذ تكوينا فلاحيا في كل من الجزائر ووهران وقسنطينة لغرض توفير يد عاملة زراعية مؤهلة[1]، إلا أن الواقع يكشف لنا خلاف ذلك، فإن فرنسا حرصت منذ العقد الثاني لإحتلالها الجزائر على إنشاء مدارس زراعية من أجل إعداد وتوفير الإطارات المدرّبة والماهرة لغايات التنمية الزراعية الإستعمارية.

وتحقيقا لهذا الغرض صدر قرار عن الحكومة العاملة في 03 أكتوبر1840 ينص على إنشاء التعاونية الفلاحية للجزائر[2].

(1) –G.G.A, Commissariat général du Centenaire, Le Centenaire de l'Algérie, TI Alger, 1931, pp 344 – 345.

(2) –M.P. de MENERVILLE, Dictionnaire de la législation Algérienne 2e Vol, 1860 - 1866, Alger - Paris, 1877, p 20.

وبعد مرور ثماني سنوات من صدور هذا القرار صدر مرسوم آخر في 03 أكتوبر1848 ينص على إنشاء وتنظيم التكوين المهني للزراعة في الجزائر[1].

أما المرسوم الإمبراطوري المؤرخ في 26 ماي1865 فقد نصّ على إنشاء ضيعة في إقليم الجزائر العاصمة لتكون مدرسة زراعية نموذجية على أمل أن تنشأ مستقبلا مدارس زراعية مماثلة في باقي الأقاليم الجزائرية[2].

وقبل الشروع في بناء مؤسسات تعليمية زراعية بادر المجلس العام لعمالة وهران المنعقد في يوم 15 ماي1875 بتخصيص مبلغ مالي قدره 6.000 فرنك كدعم مالي لعشر جمعيات زراعية متواجدة بوهران، مستغانم، معسكر، تلمسان، سيق، عين تموشنت، سيدي بلعباس، تيارت، وكذلك غليزان وقديل المتوقع إنشاؤهما[3]، مما يدل قطعا على رغبة السلطات الاستعمارية الفرنسية على بذل المجهودات لتوجيه الفلاحين صوب هذه الجمعيات وذلك على حد قول «نوفيون» (NOUVION) عامل عماله وهران «يمكنها أن تساعد بقوة على التوضيح للوافدين

(1) Recueil des actes administratifs de la préfecture d'Oran, 1881, Oran. 1882, p 389.

(2) - M.P de MENERVILLE, op. cit, p 21.

(3) - Recueil des actes administratifs de la préfecture d'Oran, op. cit, p 223.

الجدد ولن سيقوهم من الأوروبيين بأن هذه الجمعيات ضرورية، وهي من أهم الأدوات المساعدة على خدمة الأرض، كما أنها تسهل العلاقات بين الفلاحين وتقدم الجوائز التشجيعية وتخلق المنافسة التي من شأنها تطوير الزراعة»[1].

وفي 30 جويلية 1875 صدر قانون ينص على إنشاء مدارس إبتدائية للتعليم الفلاحي الإبتدائي، وسنتين من بعد (جوان 1877) صدر إعلان إداري عن عامل عمالة وهران يدعو الكولون الأوروبيين إلى تسجيل أبنائهم في قائمة الراغبين في المشاركة في مسابقة الدخول إلى المدرسة الوطنية للفلاحة بـ مونبيلي (Montpellier).

وفي أبريل 1881 وذلك بعد سنتين من إنشاء المنبر الفلاحي لعمالة وهران في 1879، إثر انعقاد مؤتمر الجمعية الفرنسية من أجل ترقية العلوم المنعقد في الجزائر العاصمة، تبنت الجمعية اقتراحا يرمي إلى خلق مدرسة عليا، أو معهد عالي للفلاحة بالجزائر، ومدرسة تطبيقية فلاحية في كل واحدة من القاطعات الإدارية الثلاثة للمستعمرة الجزائرية[2].

---

(1) Ibid, p 223.
(2) J. MANQUENE, op. cit, p 269.

وإن كانت الرغبة في إنشاء مؤسسة للتعليم الزراعي في عمالة وهران تعود إلى شهر ماي 1878، ففي شهر نوفمبر من نفس السنة تشكلت لجنة مكونة من أربعة أشخاص من أجل إقتناء ملكية تستجيب لشروط خلق مزرعة مدرسية (Ferme école).

وفي 04 فبراير 1882 تمت دراسة مشروع جديد عرضت فيه الولاية العامة للجزائر برنامجا للدراسة بشأن خلق مدرسة تطبيقية للفلاحة، ومدرسة خاصة بزراعة الكروم وسقي الأراضي، ومدرسة لتكوين الرعاة.

أبدى المنبر الفلاحي لعمالة وهران إهتماما خاصا بهذه المشاريع، وطالب في نفس الوقت بتنظيم ندوات فلاحية بمشاركة تقنيين مؤهلين، كما توقعت إدارة العمالة خلق محطات فلاحية، ومخابر للكيمياء الفلاحية[1]، كما عرضت مقترحات أخرى على الغرفة الفلاحية تتعلق باختيار الأماكن المناسبة للمدارس الفلاحية الأولى في الإقليم الوهراني.

وفي انتظار الحل لهذه المشاريع أدرجت مادة التعليم الفلاحي ضمن البرامج التعليمية في المدارس الإبتدائية العالية (Ecoles primaires supérieures) لمدينتي سيدي بلعباس ومستغانم، حيث

---

(1) Le département d'Oran et son conseil général, op. cit, p 465.

فتحت شعب خاصة بالتعليم الفلاحي؛ أما ثانوية وهران فقد استفاد تلاميذها من تمارين عملية في الفلاحة[1].

ولابد من الإشارة هنا إلى أن الكولون قد استفادوا من دروس خاصة في الفلاحة تكفل بها أساتذة مختصون، وكان هذا التعليم الممنوح للفلاحين الأوروبيين يركز على التجارب الفلاحية ويرمي في آن واحد إلى حل المشكلات التقنية التي تواجهها الزراعة على المستوى الجهوي.

واعترافا منه بضرورة المدارس الفلاحية وأهميتها فإن المجلس العام لعمالة وهران صوّت في دورته العادية لشهر أكتوبر 1880 على القروض الضرورية لتنظيم دروس تقنية يمنحها أساتذة مختصون، وتقرر في نفس الجلسة إنشاء حديقة للتجارب الفلاحية.

وبعد ذلك بعشر سنوات، وتحديدا في عام 1890 أنشئ حقل للتجارب الزراعية في تامازويت بوهران، جربت فيه عينات هامة من النباتات التجارية الليفية التي تتكيف مع التربة المالحة.

وفي حين وجهت عناية المدرسة الفلاحية التي أنشئت في مستغانم لاستغلال الموارد الزراعية المحلية وتنميتها، فإن مدرسة غليزان قد حولت فيما بين 1911-1914 إلى مركز للتعليم

(1) –A. MANQUENE. op. cit, p 269 et suite.

الجهوي يتلقى فيها التلاميذ دروسا خاصة في أعمال التشجير وتمارين في التطعيم (greffage).

وبالنظر للاهتمام الذي كان يحظى به التعليم الفلاحي فقد دعت الضرورة إلى تعيين مستشار فلاحي على مستوى كل دائرة من دوائر عمالة وهران (سيدي بلعباس-مستغانم- معسكر- تلمسان-تيارت)[1].

وفي 1929 دخلت المزرعة المدرسية لعين تموشنت حيز التطبيق بعد أن ألحقت بها مساحة زراعية تقدر بـ 200 هكتار يستفيد فيها التلاميذ من دروس نظرية وعملية.

أما مدرسة سيدي بلعباس الواقعة في سيدي لحسن (Détrie)، فقد فتحت أبوابها للتلاميذ في أكتوبر 1930[2] وإلى جانب هذه المدارس الكبرى أنشئت محطات للتجارب الفلاحية في كل من الضيعة البيضاء في المحمدية، وعين الحجر، وسيدي بلعباس، وصيادة (Pélissier) ومعسكر[3].

(1) Recueil des actes administratifs de la préfecture d'Oran, op. cit, pp 388 – 389.

(2) Le département d'Oran et son conseil général, op. cit, p 467.

(3) Ibid, p 467.

ولامانع أن نذكر المدارس الزراعية الأولى التي ساهمت في التعليم الفلاحي كوسيلة في نشر المعرفة والثقافة الفلاحية بين جهود الكولون في إقليم وهران مثل:

- مركز التكوين المهني لعمي موسى الذي أنشئ به قسم للتعليم الفلاحي وذلك سنة 1913، يتلقى فيه 125 تلميذا تكوينهم الفلاحي سنويا.
- مركز التكوين المهني لزمورة الذي أنشئ في 27 أوت1921، واستقبل عند افتتاحه 18 تلميذا، وألحق به قسم للتعليم الفلاحي في01 جانفي1929 بأربعة تلاميذ.
- المدرسة الفلاحية التجريبية الواقعة على بعد كيلومترين من عين تموشنت والتي فتحت أبوابها للتلاميذ في أكتوبر 1930.
- المزرعة الفلاحية بمازونة، نشأت في 1913 وربطت بالمركز الاستيطاني رينو (سيدي محمد بن علي حاليا) ثم أصبحت تسمى بمدرسة التكوين المهني، وقد أنشئت في البداية على قسم الفلاحة، وقسم للبناء، شرعت في العمل بعشرة تلاميذ؛ وفي عام 1930 بلغ عدد تلاميذها الثلاثون، وقد تلقى فيها ما يزيد عن الألفي فلاح تكوينا أوليا خاصا بكيفية استعمال الآلات الزراعية[1].

---

(1) –Le département d'Oran et son conseil général, op. cit, pp 652 - 653.

وهنا ينبغي الإشارة إلى أن التعليم الفلاحي في الجزائر كان شأنه شأن التعليم العام، له ثلاث مستويات :

- ❖ التعليم العالي ممثلا في المعهد الفلاحي للجزائر (المدرسة الوطنية للفلاحة بالجزائر)[1] (Institut agricole d'Algérie ou école d'Agriculture de maison carré).
- ❖ التعليم المتوسط ممثلا في المدرسة الجهوية للفلاحة بسيدي بلعباس، وثلاثة مدارس تطبيقية بسكيكدة[2]، قالمة، عين تموشنت، ومدرسة متخصصة في الأدوات الزراعية بالجزائر العاصمة.
- ❖ التعليم الفلاحي الإبتدائي؛ يمنح في المدارس من طرف معلمين تلقوا لهذا الغرض تكوينا فلاحيا خاصا بمدرسة تكوين المعلمين (L'Ecole Normale d'Instituteurs)، إلا أن العائلات كانت توجه أبناءها نحو التعليم العام أو التقني لاعتبار المهن الفلاحية تحضى بأجر زهيد مقارنة بالأجور الأخرى، يضاف إلى ذلك جاذبية المدن للشباب.

---

(1)– نشأت المدرسة الوطنية للفلاحة بالجزائر – في الحراش – بمقتضى قانون صدر في 14 ديسمبر1905، وحددت لها الدولة ميزانية خاصة.

(2) – مدرسة سكيكدة تعود نشأتها إلى عام 1901 وتهتم بتكوين مزارعين مختصين في زراعة الكروم. (ينظر : Arthur GIRAULT, op. cit, p 408)

وفي هذا الشأن ورد قول لأحد الملقنين «الجزائريين» ممن كانوا يتمتعون ببعد النظر، يلقي فيه اللوم على الذين امتنعوا عن توجيه أبنائهم إلى التعليم الفلاحي قائلا: "حدث هذا مع أن «الجزائريين»[1] يدركون جيدا أن مستقبل الجزائر الفوري والبعيد يكمن في تطوير الزراعة وتحسين مردودها"[2].

ومن أبناء الكولون الذين كان لهم الحظ في الاستفادة من التعليم الفلاحي نذكر على سبيل المثال "فالا فيليكس جوزيف" الذي تخرج من المعهد الفلاحي بالحراش بدبلوم مهندس فلاحي (دفعة: 1938-1941) - كفلاح مؤهل- وبعد مشاركته في الحرب العالمية الثانية عاد إلى "تيارفيل" (غريس حاليا) ليمارس الزراعة في عام 1946 في ملكية أبيه المقدرة مساحتها بـ 350 هكتار إلى غاية مقتله من طرف جيش التحرير الوطني ليلة التاسع من شهر أفريل 1957[3]. وللعلم فقد مارس قبل مصرعه عدة وظائف لها صلة مباشرة بالفلاحة منها رئيسا للصندوق الفلاحي تيارفيل سنة 1951، عضوا للمجلس الإداري للصندوق الفلاحي الجهوي بمعسكر، عضو مجلس تعاونيات المطاحن بنفس الدائرة،

---

(1)- نظرا للالتباس الوارد في عبارة «الجزائريين»، فإنها وردت بين مزدوجين لأن المصدر المعتمد لم يوضح القصد منها، هل المستوطنين الأوروبيين أم الأهالي الجزائريين؟ ولعله كان يقصد المستوطنين الأوروبيين وأبنائهم

(2)-G.G.A. Bull de la presse d'Algérie (questions Musulmanes) période du 16 au 31/03/1954. N° 741. NA/5. (diffusion restreinte), p 84.

(3)-Echo d'Oran du Dimanche 12 et Lundi 13/05/1957, p 08.

عضو الاتحاد الجهوي للمستغلين الزراعيين (C.G.A)، وعضو نقابة الخمور ذات الجودة العالية (Syndicat de V.D.Q.S)[1].

نصيب الجزائريين من التعليم الفلاحي

اتخذت حكومة الإحتلال الفرنسي قبل عام 1870 إجراءات لتوجيه التلاميذ الجزائريين صوب المدارس الفلاحية والبيطرية، وذلك بناء على فكرة إسماعيل عربان[2] وبعض الضباط الفرنسيين من أمثال لاباسيت (LAPASSET) وهانوتو

---

(1)-D.A.W.O. cote 139. L'Algérie biographique, T I, L'Oranie, p 972.

(2)- إسماعيل عربان: هو عربان توماس إسماعيل، ولد في 1812/12/31 بغيانة الفرنسية، أبوه "عربان برو" تاجر من مرسيليا، وأمه أبولين عربان. انتقل به أبوه إلى فرنسا عام 1820؛ انخرط في صفوف "السانسيمونيين" وهو تلميذ بالثانوية. في سنة 1833 أرسل في مهمة لتدريس اللغة الفرنسية إلى المشرق العربي، وهناك في دمياط تعلم اللغة العربية، وفي سنة 1835 تحول إلى الإسلام واختار لنفسه تسمية إسماعيل ... في سنة 1837 أرسل إلى الجزائر في مهمة مترجم بالقرب من جنرالات فرنسا من أمثال بيجو كتب الكثير من المقالات في جريدة «Le Temps» و«Les Débats». في سنة 1840 تزوج جرمونة بنت مسعود. فيما بين 1842-1845 التحق بالدوق «دومال» والجنرال «بيدو» كمترجم، ثم مستشارا حكوميا في 1860. وفي سنة 1871 أحيل على التقاعد خلال سنة 1875 عمل في جريدة (La Patrie)، وفي سنة 1876 عمل في جريدة (la Liberté). توفي في الجزائر عام 1884. كان الكولون الأوروبيون في الجزائر يكنون له كراهية شديدة لإعتقادهم أنه هو الذي أوحى إلى نابليون الثالث بفكرة المملكة العربية، وبالقرار المشيخي، ومقاومته للإندماج ... كما أنه لازم نابليون أثناء زيارته للجزائر عام 1865 ... (بتصرف) عن:

GOLDEZEIGUER (Rey. A).Le rayaume Arabe, la politique Algérienne de Napoleon III. 1861-1870, Alger: S.N.E.D, 1977, p782.

(HANOTEAU) القاضية بمنح أطفال الجزائر تعليما قاعديا باللغة العربية والفرنسية، وتزويدهم بمفاهيم حول الفلاحة التطبيقية، إلا أن هذه الفكرة لم تجد لها مجالا في التطبيق[1]، خاصة وأن سلطات الاحتلال الفرنسي قد أقدمت بعد ثورة بلاد القبائل في 1871 على غلق مدرسة الفنون والحرف في فور ناسيونال* (الأربعاء نايت إيراثن حاليا) بحجة أن قدماء التلاميذ الذين درسوا فيها قد شاركوا في العمليات الثورية ضد الوجود الفرنسي في الجزائر، ونفس الموقف اتخذته إدارة الاحتلال مع المدرسة العربية - الفرنسية في تيزي وزو عام 1873[2].

فإذا كان هذا إجراء فرنسا مع مدارس التعليم العام، فما هو الحال مع المدارس الفلاحية المتخصصة؟

وأمام العراقيل التي وضعت أمام الشبان الجزائريين لألا يستفيدوا من التعليم الفلاحي إلى جانب أبناء الكولون، كتبت جريدة «la Dépêche de l'Est de Bône» ليوم 20 نوفمبر 1953 مقالا يحتج بشدة على حرمان الجزائريين من التعليم الفلاحي، حيث ذكر أن عدد التلاميذ الجزائريين الملتحقين بالمدارس الفلاحية لا يتعدى 450 تلميذا مع أن سكان الريف الجزائري المرتبط عيشهم بالفلاحة يتجاوز 07,5 مليون نسمة.

(1) Charles - Robert AGERON, Les Algériens Musulmans et la France 1871-1919, T I. Paris: P.U.F, 1968, p 323.
(2) Ibid, p 325.

وأن من بين 07,5 مليون نسمة يوجد 900.000 حتى 1.000.000 شاب وشابة ممن تتراوح أعمارهم ما بين 12 و 14 سنة يشتغلون في الأرض دون أن يتلقوا أي تعليم فلاحي يؤهلهم للتحول إلى فلاحين[1]، كما أن زوجات الفلاحين الجزائريين تجهلن أبسط التقنيات المطبقة في المجال الزراعي.

ويضيف المقال قائلا أنه مع تواجد 200 مدرسة فلاحية تمنح تعليما أساسيا (نظريا وعمليا) لأبناء الفلاحين إلا أن هذا يبقى غير كاف لتأهيلهم إلى فلاحين.

وإلى جانب هذا المقال نشرت صحيفة (l'Algérie libre) ليوم 27 أوت 1954 مقالا تعبر فيه عن سخطها وغضبها بعد نشر قائمة المرشحين المقبولين في المدرسة الوطنية للفلاحة بالجزائر العاصمة خلال عام 1954 والتي لم يرد فيها ولا إسم مرشح واحد من أبناء الجزائريين.

وردّت الصحيفة المصالية هذه الحالة الغير عادية إلى السياسة العنصرية للنظام الاستعماري المطبق في المجال التعليمي، وأيضا إلى الفقر الاجتماعي العام الذي حال دون مواصلة الجزائريين تعليمهم، وإلى الحضوض الممنوحة لأبناء الكولون الذين لهم الحق

(1) G.G.A Bulletin de la presse d'Algérie (Questions Musulmanes) n° 306/ NA/05, pp21-22.

في الاستفادة من المنح الدراسية خلافا للشبان الجزائريين باستثناء التلاميذ والطلاب من أبناء «الخيمة الكبيرة» وخدام المصالح الاستعمارية.

وأردف المقال قائلا «وحتى وإن وفق أحد الجزائريين في الحصول على دبلوم مهندس في الفلاحة فإن أبواب التوظيف تسد في وجهه لأن المؤسسات الاستعمارية تمنح الأولوية في التوظيف للعنصر الأوروبي»[1].

وختاما لهذا العرض السريع والغير مكتمل الجوانب عن التعليم الفلاحي ومدارسه في الجزائر، نخلص إلى الكشف عن مبررات فرنسا في إنشائه وذلك لغرض وحيد هو ترقية الزراعة الاستعمارية، إلا أنه مع حاجة الكولون الماسّة إلى يد عاملة زراعية مؤهلة فإنهم طبقوا سياسة عنصرية إزاء تعليم الجزائريين وتكوينهم فلاحيا لأنهم رأوا في احتضان المدارس الفلاحية لعناصر جزائرية خطرا يهدّد مستقبلهم الاقتصادي والسياسي، ونستدل على ذلك بقول أحد المعمرين في «أن المسلمين إذ تعلموا طالبونا بحقوقهم وجابهونا بمناقشاتهم وغدوا أقل طواعية وطاعة

(1) –Ibid. période du 1er au 15/09/1954. N° 2071. NA/5, p 255.

لنا مما هم عليه الآن»[1] كما أنهم رأوا في تعليم الجزائريين إن تقنيا أو فلاحيا وسيلة تفتح أعينهم على واقعهم المرير[2]، وهكذا لم يبلغ عدد الملتحقين من أبناء الجزائر بالمدارس الفلاحية العليا سوى عددا لا يتعدى العشرة أفراد في ظرف ستين سنة (1900–1959) بالرغم من أن بعض الفرنسيين ظلّ يعزو هذا النقص بعدم رغبة وإقبال الجزائريين الحائزين على شهادة البكالوريا على الزراعة[3].

أهم المدارس التعليمية والمحطات التجريبية الزراعية في الجزائر

من بين أهم المؤسسات التي أنشأها الاستعمار الفرنسي في الجزائر خصيصا للتعليم الزراعي والتي كان الحظ الأول فيها لأبناء الكولون:

أولا: المدارس ويتلقى فيها الطلبة والتلاميذ دروسا نظرية وعملية ومنها:

(1)– محمد ناصر. المقالة الصحفية الجزائرية من 1903 إلى 1931، المجلد الثاني، الجزائر: الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، 1398هـ – 1978 م، ص 08.

(2) – نفسه، ص 16. نقلا عن: Ali MERAD, Regards sur l'enseignement des Musulmans en Algérie 1880-1960, Paris 1963, p 608

(3) Pierre GOINARD, Algérie: l'œuvre français, Paris 1984, p 159.

• المعهد الفلاحي للجزائر بالحراش وتلحق به مساحة أرضية بـ 37 هكتار منها 27 هكتارا خاصة بالكروم.

• ضيعة واد السمار بـ 64 هكتار.

• ضيعة في الرويبة بـ 15 هكتار.

• المدرسة التطبيقية للفلاحة بسيدي بلعباس، بـ 180 هكتار، ويختص فيها التكوين بزراعة الكروم.

• المدرسة الفلاحية بسكيكدة بـ 180 هكتار واختصاصها الكروم.

• المدرسة الفلاحية لعين تموشنت بـ 97 هكتار واختصاصها الكروم.

• المدرسة الفلاحية لقالمة بـ 130 هكتار واختصاصها الحبوب.

• المشتلة الجهوية بتلمسان بـ 04 هكتار واختصاصها الفواكه.

• المحطة التجريبية لعين الحجر تختص في الحبوب وتسيّرها النقابة الفلاحية لسعيدة.

• المحطة التجريبية لمستغانم، تعود نشأتها إلى عام 1927 وتلحق بها مساحة من 24 هكتار.

• المحطة التجريبية للضيعة البيضاء في الهبرة بـ 200 هكتار، تستفيد من مياه وادي الحمام، متخصصة في الحبوب، القطن،

الأرز، الصويا، الحوامض (الكليمانتين والمندارين)، وتربية الحيوان[1].

ثانيا: المحطات الزراعية التجريبية

أ- في الجزائر الوسطى:

❖ المحطة التجريبية لـ أورليانفيل (الشلف حاليا) الناشئة في 1922، يلحق بها 53 هكتار من ضمنها 45 هكتار للفلاحة و07 هكتار أشجار مثمرة.

❖ محطة خاصة بزراعة الأشجار المثمرة في مليانة تعود نشأتها إلى 1924 بمساحة 04 هكتار.

❖ محطة خاصة بالأشجار المثمرة في بوفاريك أنشئت في 1927 ويلحق بها 16 هكتارا.

❖ المحطة التجريبية ليسر بـ 32 هكتار، تعود نشأتها إلى 1932، اكترتها إدارة الاحتلال ثم اشترتها في عام 1936 لهدف القيام بأبحاث زراعية الغرض منها تحسين وإنتقاء أصناف التبغ، وإنتاج البذور لصالح الفلاحين بالمنطقة.

---

(1) -C.A.O.M, G.G.A, Carton 10H/ 89.

ب- في الشرق الجزائري

المحطة الخاصة بزراعة أشجار الزيتون في بجاية، تم إنشاؤها في 1927 ولها مساحة تقدر بـ 12 هكتار.

المحطة التجريبية لباتنة نشأت في 1929 ، تغطي مساحتها 57 هكتارا، وبمضاعفة التجارب وعمليات إنتقاء الحبوب ارتفعت مساحتها إلى 205 هكتار.

المحطة التجريبية لأولاد حملة (Berteaux سابقا) بـ 500 هكتار.

المحطة التجريبية لسطيف، نشأت في 1936 بمساحة تقدر بـ 154هـ تسيرها النقابة الفلاحية لسطيف، وهي الأخرى تختص في الحبوب.

المحطة التجريبية لواد الماء (Bernelle) الناشئة في 1920 والتي تغطي مساحتها 63هكتار في وادي السيبوس وتسيرها تعاونية تابو كوب «Tabo cop» في عنابة.

مزرعة الكروم التجريبية للحجر (Duzerville) الناشئة في 1926 والتي تغطي مساحة بـ 06هكتارات.

ت- في الجنوب الجزائري

- محطة تربية المواشي بتادمايت الناشئة في 1918 بمساحة 7.600هكتار، منها أربعون هكتارا كروما، وبحوزتها 3.000 نعجة، وتختص بزراعة الحبوب والأعلاف بجميع أنواعها (الشوفان- والخرطال- والفصة ...).
- المحطة التجريبية الواقعة على الطريق بين بسكرة وتوقرت أنشئت في 1918 لها نشاط زراعي متنوع[1].

صناديق القرض والتعاضديات

إذا كانت المرحلة الأولى من الاستعمار الفرنسي للجزائر قد تركزت جهود المستعمر فيها حول الاستيلاء على الأراضي الجماعية ومصادرتها، وتحويل أصحابها إلى أقنان وأشباه أقنان تحت غطاء القوانين العقارية التي لم يكن لها من هدف سوى فرنسة الأراضي الجزائرية، فإنّ المرحلة الثانية ستتميّز بإنشاء قواعد استعمارية اقتصادية قوية الهدف منها تحقيق المشروع الاستيطاني الشامل.

لغرض تطوير الزراعة التي بنى عليها الاستعمار الفرنسي مستقبله في الجزائر صدر مرسوم رئاسي في 06 أكتوبر1850 ينص على إنشاء غرف استشارية للزراعة (Chambres consultatives d'agriculture)، لكن عقبات حالت دون شروع هذه

(1) -C.A.O.M, G.G.A, Carton 10H/ 89.

الغرف في تنفيذ أعمالها، فصدر مرسوم مماثل في 22 أبريل 1853 ألغى العمل بالمرسوم السابق بعد أن أدخل تعديلات على النظام الإنتخابي للغرف، فحدّ من صلاحياتها وخفّض من عدد الأعضاء المشكلين لها، وقد أقرت المادة 02 من هذا المرسوم إنشاء غرفة زراعية في كل عاصمة من عواصم الأقاليم الجزائرية الثلاثة (الجزائر، قسنطينة، وهران).

أما المادة 03 فقد حددت أعضاء غرفة الجزائر بخمسين عضوا، وأعضاء غرفة كل من إقليمي وهران وقسنطينة بعشرين عضوا[1] وللإشارة فقد عدل هذا المرسوم للمرة الثالثة بالقرار الوزاري الصادر في 22 أكتوبر 1859[2].

أما القرض المالي للجزائر فقد صدر بمقتضى مرسوم 11 يناير1860، بينما تأسست الشركة الجزائرية في 1865[3].

وفي 30 أكتوبر1880 أنشئت مؤسسة «القرض المالي والزراعي للجزائر» تحت رئاسة «م. كريستوفل» (M. CHRISTOPHLE) مدير القرض المالي الفرنسي الذي أعلن أن هذه المؤسسة قد وجهت نداء إلى المساهمين للموافقة على

(1) –M.P de MENERVILLE, op. cit, 1er V, 1830-1860, p 30.

(2) –Ibid, pp 90-91.

(3) –Arthur GIRAULT, op. cit, p p 417 – 418.

رأسمال الشركة الجديدة المخصص أساسا للنشاطات الزراعية والتجارية (قروض تمنح فقط للفلاحين والتجار).

وحتى غاية 1907 قدر رأسمال هذه الشركة بـ 30 مليون فرنك موزعة على 60.000 سهم (مقدار السهم الواحد 500 فرنكا)، وقد ارتفع رصيد الشركة سنة 1908 إلى 40 مليون فرنك بإصدار 20.000 سهم جديد بمقدار 500 فرنك للسهم الواحد[1].

وكان الغرض من إنشاء هذه الشركة المالية هو تقديم العون للمستوطنين الأوروبيين بمنحهم قروضا مالية على المدى الطويل (10 سنوات حتى 30 سنة) لتمكينهم من تحقيق مشاريعهم الاجتماعية والاقتصادية مقابل فوائد تتراوح بين 5 ,05,5 حتى 06 ٪، وللإشارة فإن عدد مقرات هذه الشركة بلغ 46 مقرًا في كامل الجزائر خلال عام 1908[2].

يضاف إلى هذه المؤسسات، «القرض الليوني» و«الشركة العامة» ثم «البنك الصناعي لإفريقيا الشمالية» في 1919 وهو الذي تحوّل بعد الحرب العالمية الثانية إلى «بنك للمصالح».

(1) Afrique du Nord illustré n° 87, du 25/07/1908, p 10.

(2) Ibid

وموازاة للبنوك الكبرى نشأت بنوك صغرى خاصة لمساعدة الكولون الذين يلقون صعوبات مالية، ومنها «بنك روبرت» بمدينة الأصنام (شلف حاليا)[1].

وابتداء من عام 1880 اقترحت البنوك الخاصة منح الكولون قروضا مرهونة وهو الأمر الذي دفع بالكثير من المعمرين إلى ممارسة زراعة ذات طابع تجاري كالكروم والقطن والتبغ، لكن تحكم السوق في أسعار مبيعات الخمور تسبب للبعض منهم في فقدان أراضيهم[2]. وهكذا تم للرأس المال البنكي في نهاية القرن 19 م مراقبة توزيع الإنتاج الزراعي والإشراف على عمليات الجمع والتخزين والنقل والبيع في الأسواق الفرنسية، لاسيما بعد صدور مرسوم 1892 القاضي بإنشاء الاتحاد الجمركي مع فرنسا[3].

وتشير بعض الكتابات أن كلا من «القرض الليوني» و«بنك الجزائر» قد فتح فروعا له في الجزائر لتوظيف الأموال المودعة به في تنشيط زراعة الكروم.

---

(1) Pierre GOINARD, op. cit, p 176.

(2) في سنة 1890 خسر المعمر «ديبونو» (De BONNO) 1826 هكتار في بوفاريك، والمعمر «آرلس ديفور» (Arles DUFOUR) 700 هكتار بوادي العلاق (المرجع السابق ص 176).

(3) Abdellah LAROUI, L'histoire du Maghreb. T.II, Paris 1976, p 105.

فمع حلول سنة 1886 بلغ عدد المؤسسات الفرعية للقرض الليوني وبنك الجزائر سبعا في إقليم الجزائر (الأربعاء – بوفاريك – الأصنام – القليعة – حجوط – المدية – تيزي وزو)، وثمانية في إقليم وهران (تلمسان – تموشنت – غليزان – ارزيو – معسكر – قديل – بلعباس – سيق) وثلاثة في إقليم قسنطينة (قالمة – سكيكدة – سوق أهراس)[1].

ويمكن أن نستدل من خلال كثرة المؤسسات البنكية في إقليمي وهران والجزائر الوسطى بأن وجود الكولون بهما كان كثيفا مقارنة مع إقليم قسنطينة.

وفي سنة 1894 ارتفع عدد المؤسسات المالية في الجزائر إلى 24 مؤسسة بعد أن افتتحت فروع أخرى للقرض في كل من البويرة، الدويرة، الروبية، عين البيضاء، ميلة، وجيجل[2].

أما الأموال المودعة بهذه البنوك فكانت تختلف من مؤسسة لأخرى، فعلى سبيل المثال، في سنة 1893 بلغت الأرصدة المالية لبنك معسكر 5.800.000 فرنكا، وفي بنك سيدي بلعباس 14.939.000 فرنكا، وفي بوفاريك 18.772.000 فرنكا، وفي

---

(1) Paul -Leroy, BEAU LIEU, l'Algérie et la Tunisie, 2ème edit, Paris 1897, p 230.

(2) Ibid, p 230.

كل من ميلة وتيزي وزو 185.000 فرنكا ثم 950.000 فرنكا على التوالي[1].

وعليه الأموال المودعة في المؤسسات البنكية المتواجدة بغرب البلاد مقارنة مع مثيلتها في شرق الجزائر تؤكد لنا مرة أخرى وبشكل قطعي أن الكولون كانوا كثرة في الجهة الغربية من الوطن، فمن ضمن 946.000 أوروبي كانوا يقيمون في الجزائر عام 1936 نجد مثلا أربعة دوائر في إقليم وهران هي معسكر، مستغانم، بلعباس، وتلمسان تجمع لوحدها -مجتمعة- 74.716 نسمة من أصل أوروبي[2].

وعلى حداثة هذه المؤسسات وفتوتها فقد كانت لها جذور عميقة في المجتمع الأوروبي المقيم داخل الجزائر، وذلك بالنظر لإرتفاع عدد المساهمين فيها إلى 2.808 مساهم من بينهم 51 مساهما في أصغر مؤسسة بتيزي وزو، و400 مساهم في مؤسسة ميلة[3].

إضافة إلى الأربعة والعشرين مؤسسة المذكورة أعلاه وجد صندوقان فلاحيان أحدهما في معسكر برأسمال يقدر بـ

(1) Paul -Leroy, BEAU LIEU, op. cit, p 230.
(2) André NOUSCHI, «le sens de certains chiffres, croissance urbaine et vie politique en Algérie» in Etudes Maghrébines, Paris: P.U.F. 1964, p 202.
(3))-André NOUSCHI, op. cit, p 231.

600.000 فرنك، وثانيهما في قالمة برأسمال يبلغ 200.000 فرنك[1].

وهكذا يكون القرض العقاري والفلاحي الجزائري قد ساهم بصورة مباشرة وفعالة في توطيد قواعد الاستيطان الفرنسي في الجزائر، وذلك بمنحه للمستوطنين من أصحاب المحلات التجارية وملاكي الأراضي الفلاحية، ونقابات الري، والبلديات، والمؤسسات العمومية ... قروضا لا تسدد إلا بعد إنقضاء آجال أدناها عشر سنوات وأقصاها خمسون سنة مقابل فوائد تتراوح بين 05 حتى 07٪.

وللعلم فإن نصف القروض المالية الممنوحة كانت موجهة لخدمة الأملاك العقارية وللفلاحة الريفية وحتى العسكريين المتقاعدين ومعطوبي الحرب وأرامل القتلى الذين سقطوا في الجبهات خلال الحرب العالمية الأولى (1914-1918) قد سمح لهم مرسوم 13أوت1921 بالاستفادة من قروض يمنحها إياهم القرض العقاري والقرض الفلاحي مقابل فوائد تقدر بـ 01٪ شريطة أن يوظفوا هذه القروض والمساعدات المالية في مشاريع ذات طابع فلاحي وبداخل الأرياف ولاسيما في الجنوب

(1) -Ibid, p 232.

الجزائري، والزمتهم بالتعهد كتابيا باستغلال الملكيات الأرضية بأنفسهم[1].

وفي 18 مارس 1922 صدر مرسوم خاص يمنح وسام الاستحقاق الفلاحي للمزارعين من معطوبي الحرب[2].

ومع هذا كله فإن الكولون المدنيين المستفيدين من الأراضي الفلاحية مجانا لم يكونوا راضين عن السياسة البنكية التي بالغت في منح القروض لاعتقادهم أن ذلك سوف يؤدي إلى المضاربة في الميدان الفلاحي، ولاسيما قطاع إنتاج الكروم، كما أنهم عارضوا نسبة الفوائد المقدرة بـ 05 حتى 07٪ وأبدوا رغبتهم لألا تتجاوز 03٪[3].

ولا مانع أن نذكر أهم المؤسسات البنكية التي ساهمت في حصول الفلاحين الأوروبيين على المزيد من الأراضي الزراعية خلال الفترة من 1870 إلى 1894 وهي «بنك الجزائر»، «الشركة الجزائرية»، «القرض العقاري والفلاحي للجزائر»، «القرض الليوني» والمؤسسات القرض والصناديق الفلاحية»، وهو الأمر

(1) Robert ESTOUBLON et Adolphe LEFEBURE, Code de l'Algérie annoté suppléments années 1921-1922, Alger – Toulouse 1929, p 133.
–Voir aussi. J.O.A. du 17/08/1921, p 92.

(2) ESTOUBLON et LEFEBURE, op. cit, p 267.
(3) André NOUSCHI, op. cit, p 234.

الذي مكن بعض الكولون من توسيع أراضيهم المزروعة كروما إلى 1.000 هكتار بل إلى 3.000 هكتار[1].

فباختصار شديد، يتبين من خلال ما سبق عرضه أن البنوك والمؤسسات المالية التي وجدت في الجزائر لم تكن سوى في خدمة الاستيطان الأوروبي في الجزائر.

وحتى يقضي الكولون على المشكلات المعقدة التي كانت تعترضهم في ميدان الزراعة فأنشأوا إلى التعاضد والتعاون، فأنشأوا النقابات وصناديق القرض والتأمين، وتعاونيات الخمور، ومخازن الحبوب، وشركات العتاد الفلاحي.

ومن الأمثلة على ذلك إنشاؤهم في عماله وهران لوحدها نقابات زراعية في خمسة وثلاثين بلدية من بينها نقابة واحدة فقط في جبل الناضور مؤلفة من فلاحين جزائريين،[2] وشركات للمياه في ستة وخمسين مركز استيطاني[3]؛ أما الصناديق الجهوية للقرض الفلاحي فقد بلغ عددها أحد عشر صندوقا في عمالة وهران حتى غاية 1930 (وهران، سيدي بلعباس معسكر، مستغانم، تلمسان، عمي موسى، فرندة، غليزان، عين تموشنت، سعيدة، تيارت).

(1) Ibid, p 235.

(2) أنظر قائمة البلديات الخمسة والثلاثين في: Le Dpt d'Oran et son conseil gl, op. cit, p p 468 - 469.

(3) Ibid, p p 469 – 471 .

ولكل منها فروع محلية، منها الصندوق الجهوي للقرض الفلاحي معسكر الذي كان يلتحق به ثلاثة عشرة صندوقا محليا، معسكر الصندوق الأول، «تيارفيل» غريس حاليا، «دومبال» هاشم حاليا، وادي التاغية، عين فارس، «مونتغولفي» رحوية حاليا الصندوق الأول، عين فكان، مطمور، «باليكاو» تغنيف حاليا «مارتيمبري» عين الحديد؛ رحوية الصندوق الثاني، معسكر الصندوق الثاني، «كاشرو» سيدي قادة حاليا[1].

وللإشارة فإن الصندوق الأول في كل من معسكر ورحوية كان خاصا بالكولون لوحدهم، بينما الصندوق الثاني فقد كان خاصا بالفلاحين الجزائريين[2].

أما الصناديق الجهوية للتأمينات التعاضدية الزراعية فكان عددها حتى سنة 1930 عشرة صناديق (سيدي بلعباس، معسكر، مستغانم، وهران، غليزان، سعيدة، «سان كلو» (قديل)، عين تموشنت، تيارت، تلمسان).

بينما تعاونيات الخمور التي تم إنشاؤها فيما بين 1919-1929 فكان عددها واحدا وثلاثين تعاونية، أصغرها تعاونية «شانزي» (سيدي علي بن يوب حاليا) بسبعة مشاركين، وتعود

(1) Le Dpt d'Oran et son conseil gl, op. cit, bid, p 472.

(2) -Ibid .

نشأتها إلى عام 1924، وأكبرها تعاونية «أوجين إتيان» (الحناية حاليا) بواحد وستين مشاركا، وتعود نشأتها إلى عام 1923[1].

وقد وجدت نقابات فلاحية للكولون تعود نشأتها إلى عام 1904 من بينها نقابة الفلاحين التي نشأت في معسكر، والتي كانت تجمع في صفوفها إثنان وخمسون فلاحا أوروبيا جلهم من معسكر وتيزي وسان أندري (خصيبية حاليا) وسان هيوليت (الماموية حاليا) والقيطنة، وتيارفيل (غريس حاليا)[2].

إلى جانب هذا وجدت أيضا مخازن للحبوب في عشرة مراكز استيطانية منها إثنان في دائرة معسكر، الأول في «تيارفيل» (غريس) بخمسين مشاركا، تعود نشأته إلى 1922، والثاني في تيزي بأربع وعشرين مشارك ويعود تاريخ إنشائه إلى عام 1924؛ مع تعاونيات خاصة بالعتاد الفلاحي يبلغ عددها سبعة وعشرين تعاونية نشأت جميعها فيما بين 1922-1927[3]؛ وأخرى خاصة بمربي الماشية وعددها خمسة عشرة تعاونية من بينها واحدة في كل من مطمور، تيغنيف، وادي التاغية، ماوسة، تيارفيل؛ إلى جانب تعاونيات الزياتين في كل من حمام بوحجر

(1)- يمكن الإطلاع والتعرف على القائمة الكاملة لأسماء هذه الشركات والتعاونيات في: Le département d'Oran et son conseil général, op. cit, p 475.

(2) -C.A.O.M. G.G.A Carton 1H/66

(3) -Le département d'Oran et son conseil général, op. cit, p 476.

وتلمسان؛ وتعاونية للقطن في كل من مستغانم و «باريقو» (المحمدية حاليا)؛ وتعاونية زراعة الكروم في كل من مستغانم ووهران[1].

يلاحظ مما سبق عرضه أن الصناديق الجهوية للقرض الفلاحي، والصناديق الجهوية للتأمينات التعاضدية الزراعية قد أنشئت لغرض التنمية الاقتصادية الضرورية للمستوطنين ومساعدتهم على حل مشكلاتهم الاقتصادية والاجتماعية، كما بين لنا هذا العرض قوة الحركة التعاونية والتعاضد فيما بين الكولون الأوروبيين ونستشهد على ذلك بما صرح به «ج. مانكيي» (J. MANQUENE) رئيس المصلحة العامة للزراعة بعمالة وهران سنة 1930 قائلا: «إن المساحات الزراعية التي بحوزة الكولون انتقلت من 600هكتار سنة 1837 إلى 2.152.000 هكتار سنة 1929»[2] ومعنى هذا أنه لو لا مساهمة المؤسسات الزراعية المتخصصة السابق ذكرها ما كان لمساحات الأراضي الزراعية التي بأيدي الكولون أن تتسع أرضا ومحصولا، أما نقابات الكولون الفلاحية فلم يخل منها أي مركز استيطاني.

(1) Le département d'Oran et son conseil général, op. cit, p 477.
(2) Ibid.

مثل هذه الإجراءات ستشجع تأكيدا على النمو الاستيطاني في الجزائر، لاسيما وأن زراعة الكروم التي تنافس الكولون على توسيع مساحاتها تحتاج في حد ذاتها إلى أعداد هائلة من عمال ذوو مؤهلات فنية غير متكافئة: عمال غير مؤهلين لاستصلاح الأراضي وللحراثة وللقطاف؛ أخصائيون لتشذيب الأغصان وتطعيمها؛ تقنيون لعصر العنب وتحويله إلى نبيذ؛ ومكلفون باستخدام وصيانة الأدوات المستعملة؛ وفضلا عن هجرات المزارعين الفرنسيين الذين تعرضوا للخراب من جراء كارثة حشرات الفيلوكسيرا إلى الجزائر توالت هجرة إسبانية كثيفة لتأمين أعمال الكرمة (71.366 إسباني سنة 1872، و144.530 سنة 1876)[1] أما أعمال القطاف فكان يستخدم فيها جزائريون لكونها الأرخص في سوق العمل.

وللعلم فقد استغل الكولون النساء والأطفال في تحضير الأرض واستصلاحها وقلبها وحراثتها، ولاسيما في جمع القضبان وعمليات القطاف كما طبقوا سياسة عنصرية في الأجور التي يتقاضاها العمال، فكان الجزائري مثلا يتقاضى 0,75 فرنكا مقابل 1,5 حتى 2,25 فرنك بالنسبة للأوروبي في عملية جمع

(1) عبد اللطيف بن اشنهو، تكون التخلف في الجزائر، الجزائر: ش.و.ن.ت (د.ت)، ص 134.

أما القطاف فكانت أجرته من 01 إلى 1,25 فرنك

قضبان الكرمة، أما القطاف فكانت أجرته من 01 إلى 1,25 فرنك للجزائري مقابل 02,5 إلى 03 فرنك للأوروبي،[1] بل وأكثر من ذلك فإن يوم العمل يمتد إلى تسع ساعات في فصل الشتاء وإلى ثلاثة عشرة ساعة في فصل الصيف[2] والعمال بطبيعة الحال لا يستفيدون من القوانين الاجتماعية، هذا فقط مجرد إشارة لما أصاب الجزائريين من ظلم جراء فقدانهم لأراضيهم وتحولهم إلى عمال موسميين أو دائمين في مزارع الكولون، ولنا عودة للحديث عن ذلك في فصل نتائج الاستيطان.

وقد استفاد المعمرون من القروض المالية التي قدمتها لهم المؤسسات المالية الخاصة قبل عام 1900 أكثر بكثير مما كانت تقدمه لهم الدولة في إطار الاستيطان الرسمي.

ومؤازرة للبنوك، شرع «القرض الفلاحي التعاضدي» إبتداء من عام 1901 في تقديم أعظم الخدمات للكولون وذلك مقابل فوائد منخفضة[3].

وفي أول يناير 1926 تلقت الأقبية السبع والستون التي كانت قيد الاستغلال قروضا من المستعمر تبلغ قيمتها عشرة

---

(1) عبد اللطيف بن اشنهو، المرجع السابق، ص 134.
(2) نفسه، ص 136
(3) Jean DESPOIS, op. cit, p 367.

ملايين فرنك بفائدة 02 ٪، و02,8 مليون فرنك كمعونة[1]. وفي 1933 تلقت الأقبية التي بلغ عددها 166 قبوا مبلغ 63,3 مليون فرنك كقروض بفائدة 02٪، و12,5 مليون فرنك كمعونة.

ومن جهة أخرى فإن البنوك وصناديق «القرض الفلاحي التعاضدي» قد دعمت مختلف التعاونيات الفلاحية التي تزايد عددها مع بداية الأزمة الاقتصادية لعام 1930 – وهو الأمر الذي شجع الكولون إلى التعاضد والتضامن أكثر من أي وقت مضى- وفي مقدمتها «تعاونيات الأقبية» (Les caves coopératives) وتعاونيات إنتاج الزيوت، وبيع الخضر والتمور والحمضيات، وتحويل المواد الزراعية كتعليب الطماطم، والتبغ في عنابة (Tabacoop).

مثل هذه الإجراءات ساعدت الكولون على تطوير زراعة الكروم، حيث بلغ التوسع أقصاه في 1938، وهذا على الرغم من صدور قانون يدعو إلى تحديد إنتاج الكروم التي كانت مساحتها تغطي 412.000 هكتار نصفها في عمالة وهران بإنتاج يقدر بـ 15 حتى 20 مليون هكتولتر[2].

---

(1) عبد اللطيف بن اشنهو، المرجع السابق، ص 136.
(2) Jean DESPOIS, op. cit, p 376.

كل هذا تم على حساب الفلاحين الجزائريين الذين استولى المعمرون على أراضيهم، بل وأكثر من ذلك فإن الأرباح التي حققها الكولون جراء زراعة الكروم قد فترت حماسهم إلى الدفع بصغار ومتوسطي الفلاحين الجزائريين لزراعة الكروم بهدف شراء محصولها منهم[1].

وللإشارة فإن مؤسسات التمويل التي أنشئت بصورة شبه حصرية لفائدة الرأسماليين الزراعيين الأوروبيين قد استبعدت العنصر الجزائري من الاستفادة من نظامها التمويلي وذلك نظرا لغياب الضمانات باستثناء الذين بحوزتهم سندات ملكية، لأن فرنسا جعلت من قرينة الملكية الأرضية شرطا أساسيا لتقديم القروض، كما أن الانضمام إلى مثل هذه المؤسسات يستدعي دفع رسوم الإنتساب، وقد اعتبر الفلاحون الجزائريون الفقراء والمحرومون من الأرض هذا الانتساب عبئا ضريبيا إضافيا[2].

وهكذا وجد الفلاحون الفقراء أنفسهم مبعدين بحكمة، ليكونوا مرة أخرى ضحايا لأصحاب السلطة المالية. إن الشروط القاسية التي تخضع لها القروض المالية كانت هي وحدها كافية

---

1 عبد اللطيف بن اشنهو، المرجع السابق، ص 169

2 نفسه، ص 235.

لإبعاد الفلاحين الجزائريين وحرمانهم من الاستفادة من القروض.

وللعلم فإن القياد هم الذين كانوا يقدمون للمؤسسات المالية وللشركات قوائم طالبي الإعتماد، وبالطبع فإن الوصول إلى القائمة يستدعي دفع مبلغ مالي إلى القائد، وعموما فإن الوصول إلى الصناديق الأوروبية والمؤسسات المالية العادية صعب إن لم يكن ممنوعا بفعل التمايز السياسي والوضع القانوني للأرض، إلى جانب ذلك يكون ضعف القدرة المالية قد ساهم هو الآخر في تحويل الفلاحين الجزائريين إلى كادحين[1].

وقد صدر مقال في جريدة «تيارت الزراعية» (Tiaret agricole) تحت عنوان «عصرنة الفلاحة الجزائرية» ورد فيه أن الفلاحين الجزائريين المشاركين في صناديق القرض الفلاحي التعاضدي – ولا ندري إن كان هذا المدلول يندرج تحته الفلاحون الجزائريون من غير الأوروبيين – والذين بلغ عددهم 33.882 مشاركا سنة 1938 قد استفادوا من قروض قصيرة المدى قدرت بـ 716 مليون فرنك، وقروض متوسطة المدى مبلغها 09 مليون فرنك، وأخرى طويلة المدى تقدر بـ 05 مليون فرنك.

---

(1)- عبد اللطيف بن اشنهو، المرجع السابق، ص 277.

ويواصل المقال الصحفي قائلا بأنه نظرا لإرتفاع عدد المشاركين في صناديق القرض الفلاحي التعاضدي إلى 51.116 مشاركا سنة 1953 فقد ارتفعت القروض قصيرة المدى إلى 42 مليار فرنك، وبلغت قروض التجهيز 620 مليون فرنك بينما وصلت القروض متوسطة المدى إلى 323 مليون فرنك أما الطويلة المدى فقدرت بـ 420 مليون فرنك[1].

ومع هذا كله فإن الغالبية القصوى من الفلاحين الجزائريين الفقراء الذين كانت تقدر أراضيهم الزراعية بـ 2.515.000 هكتار عام 1938 و بـ 2.777.000 هكتار عام 1953 مقابل مساحات الكولون المقدرة عام 1938 بـ 1.398.000 هكتار وفي سنة 1953 بـ 1.445.000 هكتار[2] لم يستفيدوا من خدمات القرض الفلاحي التعاضدي بسبب العقبات السالف ذكرها.

وفي 1897 طالب «مؤتمر مزارعي الجزائر» بتأسيس مصرف مركزي للإعتماد الزراعي يحضى بمساعدة خزينة الدولة وصندوق الودائع والأمانات وصناديق الإدخار؛ ولكونه مكلفا للدولة عوّض عنه بنظام التعاضديات الزراعية التي تجمع مزارعي المنطقة الواحدة[3]، ومن بينها «دار الفلاحة» بالجزائر العاصمة والتي

---

(1)-Tiaret Agricole, du vendredi 21/01/1955, p 02

(2)-Ibid, p 01.

(3)- G.G.A. Commissariat du centenaire. Le Centenaire de l'Algérie TI, Alger 1931, p 213 et suite.

كانت تضم داخل مبناها خمس تجمعات كبرى ذات طابع فلاحي من بينها تجمعات مهنية، وأخرى مالية منها «فدرالية الصناديق الجهوية للجزائر»، و«الصندوق المالي الفلاحي للجزائر»، و «صندوق القرض» إلى جانب صناديق التأمينات التعاضدية والصحف الفلاحية والتعاونيات[1].

وبمدينة قسنطينة وجدت تعاضدية مماثلة تحمل نفس الإسم «دار الفلاحة» تضم هي الأخرى داخل مبناها كل المؤسسات التي لها إرتباط بالفلاحة، كالمصالح الإدارية الفلاحية، ومكتب البيطري، وقاعة للمحاضرات والاجتماعات العامة، وحجرة لعرض الأفلام، ومخابر لتحليل التربة والمواد الدبالية المخصبة؛ وقد دلت بعض التقارير أن فرنسا قد شرعت في إجراء التحليلات

على التربة مع بدايات الاحتلال وذلك لتزرع فيها ما يتناسب مع مكوناتها[2].

أما في مدينتي وهران ومعسكر فقد حملت المؤسسة التي كانت تجمع داخل مبناها المؤسسات ذات الطابع الفلاحي اسم «دار

---

(1) -G.G.A. Commissariat du centenaire. Le Centenaire de l'Algérie TI, Alger 1931, p 213

(2)- C.A.O.M. G.G.A Carton IH/66. Rapport sur l'analyse des terres (arrondissement de, Mascara S.B.Abbes, Tlemcen – Oran – Mostaagnem) 1901 – 1906.

الكولون» (Maison du Colon) ولها نفس الوظيفة لدار الفلاحة في كل من الجزائر العاصمة وقسنطينة. وفي حين كانت دار الكولون لمدينة وهران تجمع المكاتب والمخابر والغرف الفلاحية، واتحاديات النقابات الفلاحية، والصناديق الجهوية، ومكاتب التأمين، والمتحف الفلاحي، وقاعة للمؤتمرات تسع لـ: 1.500 شخص في الطابق الثاني للمبنى، فإن دار الكولون بمعسكر والتي افتتحت في 1932 لاحتضان المؤسسات الاستغلالية والنقابية والمالية قد أنشئت أساسا لحماية مصالح المستوطنين ورعايتهم وذلك في الشكل المكيّف لمؤسسة النقابة الفلاحية التي توصل المعمرون إلى إنشائها بمدينة معسكر في 20 ديسمبر1895، والتي كانت تضم

عند نشأتها 93 مزارعا للكروم، و 518 مشاركا بين أوروبي وجزائري[1] فإنها جمعت الكولون في شبكة تغطّي كامل تراب الدائرة بستجيب نشاطها لحاجات المعمّرين الزراعية، ويندرج تحت هذه الجمعية عدد من المؤسسات هي:

1. جمعية التعاونيات الفلاحية لناحية معسكر تحت رئاسة «هنري كاباسو».

2. تعاونية الحبوب والخضر الجافة لناحية معسكر.

---

(1)- اندمج بعض المزارعين الجزائريين في هذه النقابة الفلاحية خداعا وتمويها.

3. الشركة المدنية لتعاونيات المطاحن بمعسكر[1]، (تشتغل لحد الساعة).

4. شبكة تعاونيات معاصر العنب، وتضم عشرة معاصر موزعة بالشكل التالي:

❖ تعاونية عين إفكان بقدرة استيعاب تقدر بـ 10.000 هكتولتر، وبها أربعة وعشرين مشارك، يرأسها «مارتان بول» (MARTIN Paul).

❖ تعاونية «دومبال» (هاشم) بقدرة 12.200 هكتولتر، وسبعة وعشرين مشارك، تحت رئاسة «بارتيز بول» (BARTEZ Paul).

❖ تعاونية ماوسة بقدرة 54.000 هكتولتر، وثمانية وأربعين مشارك، يرأسها «كومب هنري» (COMBES Henri).

❖ تعاونية هضاب معسكر (Cave coopérative des Coteaux de Mascara) بقدرة 22.000 هكتولتر وبها أربعة وخمسون مشاركا، ويرأسها «كاباسو هنري» (CABASSOT Henri).

---

(1) - للتعرف على طاقة التخزين وقدرة الإنتاج لهذه المؤسسات، ينظر في:
L'Algérie biographique . TI, l'oranie, p p 536 – 549.

❖ تعاونية معسكر بقدرة 39.000 هكتولتر وثلاثة وعشرين مشارك ويرأسها: «فون أنتوان شارل» (FONT Antoine-Charles).

❖ تعاونية واد التاغية بقدرة 5.000 هكتولتر، وستة وأربعين مشارك تحت رئاسة «جولي لويس» (JULLIE Louis).

❖ تعاونية «باليكاو» (تغنيف) بقدرة 45.000 هكتولتر، وستة وأربعين مشارك، ويرأسها المعمر «بارغوان لويس» (BARGOIN).

❖ تعاونية «سان أندري» (حصيبية) بقدرة استيعاب تقدر بـ 12.000 هكتولتر وبها ثلاثة وعشرون مشارك، يرأسها «كوك بول» (CUQ Paul).

❖ تعاونية تيارفيل (غريس) بقدرة 22.000 هكتولتر وسبعة وعشرين مشارك تحت رئاسة «فالا فيليكس» (VALLAT Felix).

❖ تعاونية تيزي بقدرة 9.200 هكتولتر وبها أربعة وعشرين مشارك، يرأسها «روك جان» (ROQUES Jean)[1].

5. تعاونية الخمور ذات الجودة العالية بمعسكر، يرأسها «شاسان فرناند» (CHASSAING Fernand) وتسوّق خمورها في داخل الجزائر وخارجها، وهذا نظرا لشهرة خمورها الحمراء والوردية ذات الجودة والحموضة المرتفعة (13° إلى 16°) وقد

(1)-Ibid, p 545

نالت هذه الخمور ميداليات ذهبية في مسابقات كثيرة بباريس فيما سنتي 1932-1935، وتحصلت على ميدلية فضية عام 1952[1].

6. تعاونية الشراء والبيع لناحية معسكر تجمع مائة وثلاثين مشاركا يرأسها كل من «شوفاسي أميدي» (CHEVASSU Amedée) و«ماير إيفون» (MEYER Yvon) وهدفها تزويد الفلاحين الأوروبيين والجزائريين بكل ما يحتاجونه من منتجات لاستغلال أراضيهم بشكل عقلاني.

7. تعاونية الأشغال الزراعية وتتفرع عنها ثلاث تعاونيات.

- تعاونية الأشغال الكبرى والحراثة العميقة بماوسة تحت رئاسة «كومب كامي» (COMBES Camille).
- تعاونية الأشغال الفلاحية «بصونيس» (خلوية) برئاسة «موليني أندري» (MOLINIER André).
- تعاونية الحصاد والدرس بمطمور تحت رئاسة «باردي هنري» (BARDY Henri).

8. تعاونية الزيتون والمربيات بتغنيف تجمع مائتي وستين منخرطا، ولها قدرة تخزين تقدر بـ 3000 هكتولتر من الزيوت،

(1) Revue historique de l'armée, n°02, 09eme année juin 1953. p XLVII.

ومطلها من عصير العنب، تحت رئاسة «شاران راوول» (CHARRIN Raoul) وإدارة «فنتوني لويس» (FANTONI Louis)

9. الصندوق الجهوي للقرض الفلاحي التعاوني لمعسكر، ترجع نشأته إلى 02 ديسمبر 1920 وله ثلاثة صناديق محلية في كل من معسكر، وتغنيف (Palikao) ورحوية (Montgolfier)، تمنح الكولون والفلاحين الجزائريين بقروض ريفية ذات آجال لتمكينهم من إنجاز أشغالهم الزراعية وتجهيز ضيعاتهم بالمعدات الفلاحية. وقد تطورت أهمية هذا الصندوق من سنة لأخرى، استجابة لرغبات الكولون وحاجياتهم المتزايدة، وذلك تحت رئاسة «روك فيليب» (ROQUES Philippe) وإدارة «كوف جورج» (KOPF Georges)

10. الصندوق الجهوي للتأمينات التعاضدية أو «معسكر تأمينات»، ترجع نشأته إلى 06 ديسمبر1918، و وضيفته تأمين العمال الزراعيين من الأخطار، وضمان معاشاتهم ويرأسه «ريبو موريس» (RIBOT Maurice)، ويديره «أوندارتزجان» (ONDARTZ Jean)

11. نقابة الخمور ذات الجودة العالية (V.D.Q.S) بمعسكر، لها فرعان: معسكر، وهضاب معسكر (Coteaux de Mascara) وهما تسميتان تطلقان على منطقتين إنتاجيتين متمايزتين،

ويقدر الإنتاج السنوي لهذه النقابة بـ 400.000 هكتولتر يصدر معظمها إلى فرنسا والعالم الخارجي بإسم هذه الناحية، يرأس النقابة «هنري كاباسو» (Henri CABASSOT) ويديرها «ماير إيفون» (MEYER Yvon).

12. شركة الخدمة الفلاحية العامة للكهرباء بناحية معسكر، ترجع نشأتها إلى 06 أفريل1928 وتمتلك شبكة تتكون من 340 كيلومتر من الخطوط الكهربائية ذات التيار العالي، و70 كيلومترا من الخطوط ذات التيار المنخفض، يرئسها «غوايلهاردو موريس» (GOUAILHARDOU Maurice) ويديرها «ماير إيفون».

13. مركز الدراسات التقنية الفلاحية لمعسكر (C.E.T.A): نشأ عام 1951 ويجمع خمسة عشرا عضوا، يمثل تعاونية حقيقية لمواجهة المشكلات الاقتصادية المطروحة على مستوى الاستغلاليات، يهتم بإنجاز المشاريع العملية، خاصة ما يتعلق بالانجرافات، وعملية تجديد الكروم بهضاب معسكر وصرف المياه، يرأسه «دومنير إيف» (DOMONIER Yves)

وللإشارة فقد عيّن بدار الكولون مهندس للخدمات الفلاحية يدعى «لوبيار» (LOUBIERE.A) مهمته تقديم الإرشادات والنّصائح للفلاحين ومساعدتهم على حل المشكلات الطارئة.

ويذهب الافتخار والتبجح بأحد الكولون إلى القول "إن منطقة معسكر مثل باقي أراضي القطاع الوهراني، بل وكامل القطر الجزائري قد برهنت للعالم أجمع بأن العمل الجدي والتنظيم المحكم والمثالي للكولون هو أحد الأسباب التي أحيت هذه الأرض وأنعشتها"[1].

إن كان هذا المعمر يعتبر أن مثل هذه الأدوات كانت إحدى أهم الوسائل لإحياء الأراضي وإنتعاشها، فإن الفلاح الجزائري على العكس من ذلك يعتبرها وسائل إفقار وتجويع له، لأنها موجهة أساسا لخدمة المستوطنين وخدمة الاقتصاد الاستعماري، إذ لا فائدة يجنيها الجزائريون الذين أفتكّت منهم أراضيهم وتحولت إلى الكولون؛ وبدل أن تتسع لزراعة الحبوب الغذاء الرئيسي للسكان هاهي تتسع لزراعة كروم العنب الخاصة بالخمور، كيف لا وقد قضي في ضواحي معسكر على زراعة الأرز حتى يفسح المجال لتوسيع مساحات الكروم[2]؛ إن الأراضي الجزائرية قد اشتهرت تاريخيا بخصوبتها وبوفرة إنتاجها الهائل من الحبوب، وليس المعمرون هم الذين استصلحوها واجتهدوا في

---

(1) -MEYER Yvon, « Les associations Agricoles de Mascara » in: L'Algérie Biographique, TI, l'oranie, op. cit, p p 344 - 546.

(2) تذكر المصادر التاريخية أن أرز معسكر كان من أجود الأنواع في العالم (محمد العربي الزبيري، الثورة الجزائرية في عامها الأول، الجزائر، م.و.ك، 1984، ص 40).

تخصيب تربتها، وإن كان كذلك، فالاستصلاح كان نعمة عليهم، ووبالا ومصيبة على الجزائريين الذين يحرم دينهم شرب الخمور وتعاطي تجارتها.

وللعلم لأنه نظرا لاعتبارات اقتصادية محضة، وبالنظر لجودة خمور منطقة معسكر وارتفاع درجة حموضة خمورها الحمراء والوردية إلى 16° فإن الكولون قد تمكنوا في ظرف ثماني سنوات من إنشاء أزيد من عشرة أقبية تعاونية بها منها: اقبية خمور معسكر (1924)، تيارفيل(1928)، تيزي(1930) هضاب معسكر (Coteaux de Mascara)، ماوسة، عين فكان، باليكار، دومبال، واد تاغية (1931)، سان أندري(1932)، هذا إلى جانب تعاونية الخمور ذات الجودة العالية[1].

وفي ترجيح الكولون لزراعة كروم عنب الخمور وتطوير محصولها، والإكثار من المؤسسات الزراعية المتخصصة إشارات واضحة لرغبتهم في إنشاء قاعدة اقتصادية زراعية متينة من شأنها أن تحول أثرياءهم إلى شركاء سياسيين أقوياء في اتخاذ القرارات.

وفي واقع الأمر فإن الدولة الاستعمارية الفرنسية قد أقامت آلية حكومية في الجزائر منذ 1909 لتمويل الاقتصاد الاستعماري

---

(1) G.G.A. Documents Algériens, Série économique, n° 35, 15/10/1947, p 79.

على أجل طويل بواسطة «صندوق الاعتماد»، تستفيد منه التعاونيات الفلاحية من قروض مداها خمسة وعشرون سنة بفائدة 02%، فضلا عن القروض الفردية الممنوحة للكولون لتحسين ممتلكاتهم الريفية[1].

وفي سنة 1923 أنشئ «صندوق مؤونات الاعتماد الزراعي» على مستوى الميزانية بمجموع الأموال الموضوعة تحت تصرف الزراعة، كما أنشئ «صندوق عقاري للتسليف على الأجل الطويل»[2].

وبهذه الطريقة وجد المعمرون الأوروبيون كل التنظيمات ذات الطابع الفلاحي، وكل الأجهزة والهياكل الفلاحية مجمعة في نفس المبنى (– دار الكولون – دار الفلاحة–) مما يسمح لهم ويسهل عليهم مناقشة مصالحهم وطرح انشغالاتهم، ويمكنهم أيضا من معالجة وبحث قضايا تسويق الإنتاج الفلاحي، وإمكانية الحصول على كل ما هو ضروري لممتلكاتهم الفلاحية[3].

---

(1)- عبد اللطيف بن اشنهو، المرجع السابق، ص ص 131-132 (بتصرف).
(2)- نفسه.

(3)- G.G.A. Commissariat général du centenaire, op. cit, p p 213 - 214.

وفي الأخير نخلص إلى القول أن المؤسسات الزراعية المتخصصة قد جلبت للكولون حظوظا وفوائد على حساب السكان الأصليين ممن اغتصبت أراضيهم، والذين لم تعرهم الحكومة أي اهتمام، بل وأكثر من ذلك أصبحوا مدينين لفرنسا، غرباء في أرضهم وكأنهم دخلاء عليها. ومما زاد من عناء الفلاح الجزائري تطبيق فرنسا سياسة القروض المرتفعة مما لا يسمح بتسديدها في الآجال المحددة وبالتالي يضطر إلى بيع أرضه للدائن العديم الشفقة به ومن ثم يغادرها أو يبقى مستغلا فيها من قبل الدائن نفسه.

وهكذا راح الاهتمام المتزايد بالزراعة إلى دفع إدارة الاحتلال إلى إصدار مرسوم في 31 مارس1902 يقضي بتعميم إنشاء الغرف الزراعية على مستوى مقر كل عمالة، وفي 18 نوفمبر1904 صدر مرسوم آخر ينص على إعادة تنظيمها بحيث تصبح كل غرفة زراعية تتألف من ستة عشر عضوا فرنسيا منتخبا وستة أعضاء جزائريين يعينهم الحاكم العام، وفي 08 أبريل 1914 صدر قرار من الحاكم العام ينص على إنشاء مجلس أعلى للفلاحة، وابتداء من 01 يناير1917 ظهرت إلى الوجود مصلحة عامة للفلاحة[1].

---

(1)- للمزيد من التفاصيل عن الغرف الفلاحية ينظر:
Arthur GIRAULT, op. cit, p 408.

د- الشركات الأهلية للاحتياط (S.I.P)

تدعي إدارة الاحتلال الفرنسي في الجزائر أنها أنشأت الشركات الأهلية للاحتياط لغرض حماية الفلاحين الجزائريين من آفات الربا والمضاربة، وأن السلطة العسكرية التي لزمت الصمت عن الحالة السيئة التي آل إليها الفلاح الجزائري لأسباب سياسية، لم يعد في وسعها الاستمرار في صمتها بعد مجاعات عام 1868، وعندها قرر الجنرال «ليبرت» (LIEBERT) تجسيد فكرة إسعاف الجزائريين الأشقياء والمنكوبين أثناء مواسيم القحط بإمداد الفلاحين الجزائريين بالبذور ومنحهم قروضا مالية، وعليه أنشأ في 1869 مؤسسة للقرض الأهلي في مليانة.

وبناء على تقرير تقدم به «بورليي» (BOURLIER) أمام البرلمان يدعو فيه إلى الاقتداء بمثال مليانة، صدر قانون في 14 أفريل 1893 يقضي بإنشاء مؤسسات ذات منفعة عامة يطلق عليها اسم «الشركات الأهلية للاحتياط» بهدف مساعدة الفلاحين الجزائريين الفقراء وتقديم قروض مالية لهم بغرض

تطوير محصولهم الفلاحي وتحسين أدوات العمل وتجديدها، وأيضا من أجل إدماجهم في الضمان الاجتماعي[1]، وقد حظي هذا القانون بموافقة وتأييد الحاكم العام للجزائر «جول كامبون» (Jules CAMBON) في تاريخ 07 ديسمبر 1894[2].

وبهذا الشكل سيكون لهذه الشركات هدف مزدوج: فهي في آن واحد جمعية برّ وإحسان – على حد زعم الكتاب الأوروبيين – تقدم المساعدات والنجدات للعمال في قطاع الزراعة وللفلاحين الفقراء الذين أصيبوا بأمراض أو وقعت لهم حوادث، وأيضا جمعية للقرض التعاضدي هدفها تمكين الفلاحين والخماسيين من الحصول على قروض سنوية نقدية أو عينية لدعمهم ومساعدتهم على تطوير زراعتهم وإدخال تحسينات على العتاد الفلاحي وتجديده، وكذلك رعاية قطعان مواشيهم. ومن الأمثلة على ذلك: أنه من بين ستة وستين مؤسسة تم إنشاؤها في

---

(1) -Les sociétés indigènes de prévoyance, dit la loi du 14/04/1893 ont pour but :

1- De venir en aide, par des secours temporaires, aux indigènes ouvriers agricoles. Cultivateurs pauvres gravement atteint par les maladies et les accidents.2- De permettre par des prêts annuels en nature ou au argent aux indigènes ou khammes de maintenir ou développer leurs cultures d'améliorer et d'augmenter leur outillage et leurs troupeaux.3- Constater des assurances collectives contre l'incendie des récoltes, la grêle, des accidents.(Le Dpt d'Oran et son conseil gl, p 673).

(2)-Arthur GIRAULT, Op.cit, p 421.

غرب البلاد فيما بين 1894-1929 استفادت دائرة معسكر من خمس شركات أهلية للاحتياط هي:

- ✓ تعاونية «كاشرو» (سيدي قادة) المختلطة، (نشأت في 07 ديسمبر 1894).
- ✓ تعاونية فرندة المختلطة، (نشأت في 07 ديسمبر 1894).
- ✓ تعاونية معسكر المختلطة، (نشأت في 07 ديسمبر 1894).
- ✓ تعاونية سعيدة المختلطة، (نشأت في 07 ديسمبر 1894).
- ✓ تعاونية «دوبليو» (حسين) كاملة الصلاحيات، (نشأت في 05 أوت 1898).

ويقر الفرنسيون أن سبب إنشاء هذه الشركات يعود مرة أخرى إلى الوضعية الاقتصادية الصعبة التي آل إليها الفلاح الجزائري جراء التناقص السريع للأراضي الزراعية، وما رافق ذلك من نمو مطرد في عدد السكان، وتأزم الأحوال الاقتصادية والاجتماعية للمجتمع الجزائري[1].

(1) - ينظر تفاصيل عن هذه التعاونيات الستة والستين الناشئة في كل من وهران، مستغانم، سيدي بلعباس، تلمسان، معسكر، في: (Le Dt d'Oran et son conseil gl. 1830-1930, Oran, p p 674 - 675).

ولا ندري إن كان لهذه الشركات القدرة على تحويل بؤس الفلاح الجزائري إلى رخاء بعد المصائب الجسيمة التي أصابته في أرضه- مصدر رزقه - وماذا سيفعل أمام منافسة الكولون له؟

أولا: إن هذه الشركات التي وجدت على مستوى كل البلديات المختلطة لم تكن تتوفر على رؤوس أموال كافية، كما أنها لم تحض بمساعدة البنوك ماليا مقارنة مع ما تتلقاه التعاضديات والمؤسسات الزراعية المتخصصة التابعة للكولون، يضاف إلى ذلك إقصاء الصناع والتجار من الانتساب إليها، وترك الأمر اختياريا للفلاحين الجزائريين في الاشتراك فيها أو عدم الإشتراك، وإعطائهم الحرية في دفع اشتراكاتهم نقدا أوعينا.

ثانيا: يبدو أنها أنشئت لغرض الإدخار وليس لغرض تقديم قروض بدون فائدة للفلاحين المحتاجين بحيث أقرضت الفلاحين سنة 1897 أموالا قدرت مبالغها بـ 1.330.426 فرنكا، واحتفظت في الصندوق بـ: 937.000 فرنك؛ وفي سنة 1898-1899 أقرضتهم مبلغا قدره 2.172.099 فرنكا، وأبقت في الصندوق على 4.688.408 فرنكا[1].

(1) -Charles-Robert AGERON, Les Algériens Musulmans et la France. T II, Paris; P.U.F. 1968,p 862.

وجزء من الأموال المصرح عن وجوده في الصناديق كان يتألف من سندات مؤجلة، بينما اعترف مراقبو الجباية بالبلديات بأن الشركات الأهلية للاحتياط تتملص أمام القضاء عند نهاية كل سنة، كما أن هذه الشركات لم توافق سوى على قروض صغيرة وقصيرة المدى للمشاركين القادرين على أداء الدين، وذلك لموسم زراعي واحد فقط، بما يسمح للمشاركين بشراء البذور من دون اللجوء إلى التجار والمرابين؛ أما التسليف المتوسط والطويل الأجل فصعب التحقيق على الفلاح الجزائري.

وفي سنة 1896 إقترح «جول كامبون» (Jules CAMBON) مشروع قانون لخلق صندوق فلاحي ذاتي للاحتياط الزراعي يفتح للجزائريين وللأوروبيين، تغذيه الضرائب المفروضة على الصفقات والعقود التجارية العقارية.

ومع أن هذا المشروع حضي بموافقة مجلس الحكومة المنعقد في 24 أفريل1896 على أن يضاف العشر على الغرامات القضائية، إلا أن الفلاحين الأوروبيين رفضوه جملة وتفصيلا، لأن الوفود المالية الممثلة للكولون أبدت رغبتها في إنشاء بنك فلاحي استعماري (Banque Agricole Coloniale).

وفي عام 1901 لبت الحكومة رغبة الكولون بإصدار قانون في 08 جويلية1901 يسمح لبنك الجزائر بتقديم سلفات وديون للكولون بدون فائدة:

وأمام معارضة الكولون لكل مشروع من شأنه النهوض بالفلاح الجزائري لم يبق من حل لإدارة الاحتلال سوى تطوير النظام الموجود، وأحرزت نجاحا في البلديات المختلطة عن طريق التسجيل التلقائي للفلاحين الجزائريين القادرين على وفاء الدين كمنخرطين في الشركات الأهلية للاحتياط من طرف المتصرفين الإداريين[1]، إلا أن سواد الفلاحين الجزائريين لم يكن راض عن سير الشركات الأهلية للاحتياط لاعتبار أن الأثرياء فقط هم الذين كان بإمكانهم الاستفادة من خدماتها، وهذا يعني أن الفلاحين الفقراء والخماسين سيظلون خاضعين وتحت رحمة المرابين، وهذا لا يعدو أن يكون إقصاء للفلاح الجزائري الصغير وإبعادا له.

ويذكر أجيرون نقلا عن جريدة «الإسلام» (L'Islam) ليوم 13 أوت1912 أن البعض من الفلاحين كان يدفع نسبة 21٪ من مبلغ السلفة رشوة يقبضها الكاتب، أو الخوجة أو القايد، ليسجل اسمه في قائمة المستفيدين[2]، كما أن سلفة العتاد الفلاحي قد وفرت لهذه الشركات رؤوس أموال، حيث كان المحراث العصري يكترى بعشرين حتى ثلاثين فرنكا.

(1) -C.A.O.M, G.G.A. Carton, 14 H/7.

(2) -Charles-Robert AGERON. op. cit, p 864.

وفي سنة 1900 اقترحت الشركة الأهلية للاحتياط بمعسكر على المنخرطين فيها قرضا إجماليا لشراء محراث فرنسي بسيط، ودواب، وبذور، وقد حضي هذا الاقتراح بموافقة 359 فلاح يهمهم الأمر.

وفي السنة الموالية (1901) تمكنت الشركة من تلبية رغبة 875 طلب من بينها 337 طلب خاص بشراء محراث، وفيما بين 1900-1902 ارتفع المردود وتحسن، وتمكن الفلاحون في القطاع الوهراني خلال ثلاث سنوات من شراء آلاف المحارث بفضل السلفات التي قدمتها الشركات الأهلية للاحتياط[1].

ولما كانت الشركات الأهلية تفتقر إلى رؤوس الأموال اللازمة وتتغذى فقط من مساهمات المشتركين فيها، طالبت الوفود المالية لغير الكولون بإصدار قانون يعمم وجودها في البلديات الكاملة الصلاحيات، لكن هذا الطلب قوبل برفض الحاكم العام «ريفول» ومعارضة الكولون بحجة أن قانون 1893 كان يراد منه التصرف باقتناع وليس بالإكراه والضغط.

(1) Ibid.

وفي الحقيقة لم يكن الكولون يوما ما يرغبون أن يستفيد الفلاحون الجزائريون الصغار من خدمات القروض الفلاحية داخل بلدياتهم[1].

وبعمالة وهران حيث كانت الشركات الأهلية للاحتياط (S.I.P) تتواجد بكثرة، لوحظ رداءة في التسيير، وحسب رأي عامل العمالة «فإن رؤساء البلديات لم يكترثوا تماما بالشركات الأهلية للاحتياط في معظم البلديات»[2]. كما أن أكثر الفلاحين لم يساهموا بالاشتراك فيها، الأمر الذي آل إلى إنهيار البعض منها، فضمن 96 بلدية كاملة الصلاحيات في عمالة وهران سجل وجود 47 شركة أهلية للاحتياط سنة 1902، وقد نزل هذا العدد سنة 1906 إلى 43 شركة، وفيما بين 1914-1919 وجدت 113 شركة ضمن 270 بلدية كاملة الصلاحيات.

وفي سنة 1910 عارض الشباب الجزائري علنا عقم رؤوس الأموال الغير منتجة واقترح إنشاء صندوق مركزي للشركات الأهلية للاحتياط يتكون من اقتطاع ثابت من الصناديق المحلية[3].

يستنتج من الفقرات السابقة أن عاملين أساسيين كانا وراء فشل الشركات الأهلية للاحتياط:

(1) -Ibid.

(2) Charles -Robert AGERON, op. cit, p 864.

(3) Ibid, p 868.

أولهما: تلك التصرفات العدوانية للكولون تجاه ما كانوا يسمونه «بالقروض لأصحاب البرانيس الكبرى» «القروض للكبار وللقياد».

ثانيهما: رفض البنوك لمساعدة القرض الأهلي التعاضدي.

زد على ذلك عدم قدرة الفلاحين الجزائريين على تسديد ديونهم، ومن ثم رهن أراضيهم، انتهاء إلى فقدانها.

إن هذه الشركات لم تضع حدا للمجاعات، ولا للربا، كما أنها لم تلعب سوى دورا ضئيلا في تحسين الحالة الاقتصادية والاجتماعية للفلاح الجزائري؛ فقد كانت بمثابة ذرّ الرماد في العين لأنها لم تجلب الرفاهية والازدهار للفلاح، وأن الأموال التي ادخرت بها كانت عقيمة، لم تساهم في نجدته، ومع هذا فقد كانت إدارة الاحتلال تثني عليها وتمجدها.

إن الشركات الأهلية للاحتياط التي وضعت على حدّ زعم إدارة الاحتلال لخدمة الفلاح الجزائري فإنها كثيرا ما استغلته وذلك لحمله على كراء أرضه الزراعية لمدة طويلة كما هو الحال مع الشركة الأهلية للاحتياط لعين تموشنت التي حملت دوار "برقش" (Berkeches) على الالتزام بكراء مساحة أرضية تقدر بأزيد من 2.032 هكتار لإجراء تجارب زراعية تعود بالفائدة على فلاحي المنطقة، وذلك لمدة ستة وثلاثين سنة يبدأ

مفعولها مع 01 أكتوبر1940 مقابل مبلغ سنوي يقدر بـ 60.975 فرنك للهكتار الواحد[1].

وفيما يخص تطوير القطاع التقليدي الزراعي للفلاحين الجزائريين، وضعت الشركة الأهلية للاحتياط برنامجا احتفظت فيه بالأولوية لقدماء المحاربين ثم للمجنّدين طوعيا في جيش الاحتلال الفرنسي، وأخيرا للمدعوين لأداء الخدمة العسكرية الإجبارية وللاحتياطيين الذين استجابوا للنداء وللعمل تحت راية المستعمر خلال الحربين العالميتين (1914-1918)، (1939-1945)[2].

ومعنى هذا أن الشركات الأهلية للإحتياط قد وضعت لخدمة المصالح الاستعمارية مهما كانت الخدمات المقدمة للمستفيدين.

يضاف إلى ذلك إكراه الفلاحين على بيع محصولهم الزراعي للشركات الأهلية للاحتياط (S.I.P).

ومن الأمثلة على ذلك محاولة سلطات الاحتلال في زمورة الضغط على الفلاحين الجزائريين عن طريق هذه الشركات،

---

(1)-C.A.O.M, G.G.A, Carton 1 H/105, (location à la S.I.P d'une superficie de 2.032 Ha, C.M d'Aïn Témouchent).
(2)- Ibid, (Paysannat indigène Douar Berkeches).

لتكيف إنتاجهم حسب حاجات المستعمر، فشجعتهم على تربية المواشي لغرض استغلال أصوافها في الصناعة النسيجية والتخلي عن زراعة الحبوب مع أن هذه الجهة من الوطن لا تصلح لتربية الماشية خلافا لبعض البلديات التي اشتهرت بالنسيج الصوفي وصناعة الزرابي والبرنوس مثل بلدية مينا المختلطة، والقلعة، والسوقر، وأفلو في الجهة الغربية من الوطن.

وأوفدت إدارة الاحتلال فرقا جاءت من غليزان محمّلة بالجزازات الميكانيكية تجوب الدواوير لجزّ قطعان الماشية[1].

ويظهر أن الاستعمار الذي كان يهدف من وراء هذه العملية إلى تطوير المنتجات الصوفية قد تناسى الظروف المناخية وسوء حالة بعض مربي الماشية ممن يفتقرون إلى الملاجئ المغطاة والاصطبلات المجهزة؛ وحسب رأي مربّي الماشية فإن التحولات المناخية الفاجئة التي تشهدها المنطقة سوف تعرض قطعان الماشية التي لا يتوفر أصحابها على الملاجئ إلى الهلاك إذا ما جزّت أصوافها، وهنا لابد من الإشارة أن ثلاثمائة مربي للماشية

(1)- Ibid, (Paysannat indigène: Zemmoure le 23/04/1940, Tonte)

سيتعرضون للتوقف عن الرعي لمدة تقارب الستة أسابيع كل سنة بسبب تعميم الجز الميكانيكي لقطعان الماشية[1].

ولعل اهتمام سلطات الاحتلال بإنتاج الأصواف في خضم الحرب العالمية الثانية يعود إلى حاجة المجندين والمقاتلين في جبهات الحرب إلى ألبسة وأفرشة وأغطية صوفية دافئة.

وعلى هذا الأساس عارض مربّو الماشية ببلدية آفلو المختلطة بشدّة عمليات الجز بحجة أن المناخ القاسي والشبه صحراوي بفروقه الحرارية الشاسعة قد يؤثر على الخرفان الصغار إذ ما قصّت أصوافهم[2]، ونفس الإنشغال طرحه مربّو الماشية بسبدو[3].

ومن الدلائل القاطعة على أن الشركات الأهلية للاحتياط كانت تسير وفق إرادة الاحتلال ما يلي:

- فرض الشركات الأهلية للاحتياط على الفلاحين بيع إنتاجهم من العنب إلى تعاونيات الأقبية قصد تحويله إلى كحول بعين تموشنت، وسيدي بلعباس، ووادي برقش (Gaston doumergue).

(1) C.A.O.M, G.G.A, Carton 1 H/105 (Amélioration de la production lainière: Tonte Saïda le 24/04/1940).

(2) Ibid, (Amélioration de la production lainière Tonte. Aflou le 30/04/1940).

(3) Ibid, (20/04/1940).

وامتناع الشركة الأهلية للاحتياط (S.I.P) بعمي موسى (مستغانم) عن تقديم قضبان الأشجار المثمرة للفلاحين بحجة أن المياه في المنطقة غير كافية لسقي الكمية من الأشجار التي طلبها الفلاحون[1].

وعدم الترخيص لفلاحي عين تموشنت بشراء حيوانات الجر بحجة استحالة العثور على مثل هذه الحيوانات – بغال – في المنطقة[2].

♦ إخضاع الشركات الأهلية للاحتياط لطلبات الفلاحين الجزائريين للدراسة والنقاش في المجلس الإداري للبلدية التي ينتمون إليها كما حدث مع فلاحي برقش التابعة لعين تموشنت الذين احيلت طلباتهم للمجلس الإداري لبلدية عين تموشنت المختلطة عام 1942[3]. يظهر من خلال الأمثلة أعلاه أن الشركات الأهلية للاحتياط لم تكن تعبّر في شيء عن إرادة الفلاح الجزائري الذي وضعت من أجله، لاسيما وأنّ التنظيم الذي كان يسودها هو تنظيم يقوم على أسلوب التعيين والفرض، وكان

(1) Ibid.,(Paysannat indigène campagne 1939-1940).
(2) C.A.O.M, G.G.A, Carton1 H/105 (Paysannat indigène, campagne 1939-1940).
(3) Ibid.

الأشخاص المسؤولون فيها غير جزائريين، كما أنهم لم يكونوا قد اختيروا من الفلاحين بالانتخاب[1].

فطلبات الفلاحين التي تمر عن طريق المجلس الإداري للشركة الأهلية للاحتياط أو المجلس الإداري البلدي لا يمكن أن تحضى بالموافقة ما لم يصادق عليها أولا مجلس الشركة وثانيا عامل العمالة أو الحاكم العام للجزائر، سواء تعلق الأمر بشراء أو كراء حيوانات للجر (بغال–خيول) أو شراء بذور، وحبال أو بناء مخازن أو إصطبلات أو سكنات[2]. وفي جميع الحالات تلتزم الشركات الأهلية للاحتياط بتحمل مسؤولية المصاريف اللازمة للشراء أو للخدمة، ولهذا كانت تضع العراقيل هروبا من المسؤولية.

وإذا كانت هذه الشركات تقدم مساعدات وخدمات للفلاح الجزائري فإنها قيدته بشروط منها:

← امتلاك قطعة أرضية زراعية غير كافية لضمان العيش لعائلته.

(1) محمد بلقاسم حسن بهلول، القطاع التقليدي في الزراعة بالجزائر، الجزائر: م و ك، 1985، ص 240.

(2) C.A.O.M, G.G.A, 1 H/105 (Demande de prélèvement de crédit –achat de biens – construction de magasins et écuries – avance remboursable).

← الإقامة الدائمة في الدوار المنتسب إليه مع عائلته، وتقديم مستخرج يثبت أداءه للضرائب المفروضة عليه، ودفع الاشتراكات بشكل عادي للشركة الأهلية للاحتياط منذ ثلاث سنوات على الأقل.

← عدم التعرض لأحكام قضائية بسبب ارتكابه لأعمال عدائية ضد فرنسا أو قيامه بنشاط دعائي ضدها، أو إخلاله بالنظام العام.

← الأولوية في الاستفادة من الطلبات لقدماء المحاربين وقدماء العسكريين[1].

إن تنازل الشركات الأهلية للاحتياط للفلاحين الجزائريين كان يتم وفق الشروط المذكورة أعلاه.

والسؤال المطروح، كيف يأمل الفلاحون خيرا من هذه الشركات التي كان الكولون وأبناؤهم على رأسها بينما الجزائريون لم يكونوا سوى أعضاء في مجالسها الإدارية لا غير، وأغلبهم من قياد الدواوير التابعة للبلدية المعنية؟ وهذا هو حال بلدية عين تموشنت التي اتخذت كنموذج في هذه الدراسة، حيث كان المجلس الإداري للشركة الأهلية للاحتياط بها يتكون من خمسة وعشرين

---

(1) C.A.O.M, G.G.A, Carton 1H/105 (cahier de charge, S.I.P d'Ain Témouchent).

عضوا: الرئيس أوروبي، وإلى جانبه اثنا عشرة من الكولون من بينهم الكاتب العام وأمين الخزينة، والباقي رؤساء بلديات أو أعضاء، أما الجزائريون فهم قياد البلديات والدواوير أو رؤساء للقسمات التابعة للشركة بالدواوير.

وعلى هذا الأساس لم تساهم هذه الشركات في إخراج الفلاح المعوز من وضعيته السيئة. فلم يتلق منها المساعدات المالية والتقنية اللازمة لتطوير زراعته وتحسين حالته الاقتصادية والاجتماعية.

إن السلفة المالية كانت تعطى فقط للمشاركين المعترف لهم بالضمانات الكافية التي تسمح لهم بأداء ديونهم في آجالها.

ومن الخدمات التي قدمتها الشركات الأهلية للاحتياط للفلاح الجزائري، نكتفي بضرب أمثلة عنها، ومن ذلك وضعها لمطاحن خاصة بالحبوب لصالح الفلاحين في عين تموشنت، كما أن فرع الحبوب التابع للشركة كان يموّن السكان بالقمح المعدّ للاستهلاك العائلي في الناحية، وذلك بتخصيص ستة مراكز للبيع باسمها، بالإضافة إلى تموينها لسبعة عشرة مركز، كما أنها تضمن تموين بعض العمال المقيمين بالضيعات على حساب الملاكين.

وللعلم فإن جميع الجزائريين يجدون أنفسهم عرضة لضياع وقتهم وأموالهم من أجل طحن الحبوب التي اشتروها.

وفي حالة تكفل الشركة الأهلية للاحتياط بنقل الحبوب وطحنها، فإن القنطار الواحد من الحبوب الذي كانت كلفة شرائه تساوي 178,58 فرنكا في صيف 1939، وكلفة نقله 4,00 فرنكات، وكلفة طحنه 5,00 فرنكات، تصبح قيمته 187,58 فرنكا[1].

ومن بين الأعمال التي تمت على عاتق الشركة الأهلية مثلا:

- بناء صهريجين أحدهما على طول واد الرّصاف، والثاني على وادي زدقوم سنة 1939 بآفلو لصالح مربي الماشية بعد إندلاع الحرب العالمية الثانية.
- تلبية لحاجات المجندين من اللحوم والأصواف.
- بناء ثلاثة مغاطيس للمواشي (Baignoires à moutons) في كل من "تاويالة" و"قرن العلاق" و"عين سيدي علي" يسمح كل واحد منها لـ 125 حتى 150 رأس من الماشية بالغطس دفعة واحدة[2].

وعلى شاكلة هذه المغاطيس التي أنشئت في آفلو بنيت أخرى في كل من الأغواط وسعيدة لتستحم فيها قطعان الماشية خلال فصلي الربيع والخريف.

هذا فيما يخص فروع الحبوب وتربية الماشية التابعة للشركات الأهلية، أما فروع الكروم فهي الأخرى كانت تضع العراقيل في وجه

(1) C.A.O.M, G.G.A, Carton I H/105 (Cahier de charge S.I.P d'Ain Temouchent) [...] 28-09-1939)
(2) Ibid, (Programme d'action pendant la guerre. Aflou le [...]

الفلاحين الجزائريين المنتجين لعنب الخمور، حيث كانوا يلقون صعوبات في الحصول على أقبية شاغرة، الأمر الذي كان يدفع بهم إلى معالجة عنبهم في أقبية لدى الخواص، وهذا في حالة إذا ما وجدوا مكانا شاغرا[1].

لقد كان الكولون يضعون أمام الفلاحين الجزائريين المنتجين لعنب الخمور عراقيل حماية لإنتاجهم من المنافسة، كما أجبروا مربي الماشية على جزّ مواشيهم حسب ما رأينا سلفا.

وإلى جانب ذلك هناك مشكلات أخرى واجهها مزارعو الكروم نضرب لكم مثالا حيا عنها:

إن أكثر من 500 فلاح جزائري كانوا يمارسون زراعة الكروم خلال عام 1937 في الجزء الشمالي من بلدية "كاشرو" (سيدي قادة) المختلطة بدائرة معسكر، فوق أرض زراعية تجاوز مساحتها ألف هكتار، وتنتج سنويا أزيد من 45.000 هكتولتر من الخمور. وكان المضاربون يشترون منهم الإنتاج بالتمام في شكل عنب لغرض إعادة بيعه للأقبية قصد تحقيق أكبر قدر من الفائدة، خاصة وأن الفلاحين الجزائريين المسلمين كانوا يفضلون بيعه للمضاربين وللوسطاء، ويمتنعون عن بيعه مباشرة للأقبية -

(1) Ibid.

تقيدا بأحكام الشريعة الإسلامية- ليجدوا أنفسهم فريسة لهؤلاء المضاربين والوسطاء الذين لم يترددوا في صفقاتهم التجارية مع الفلاحين عن استخدام التكتيك والإجراءات الخسيسة مثل:

- محاولة نشر إشاعات وسط الفلاحين الجزائريين مفادها أن السوق مغرقة بمنتجات الكروم، ويستخدمون كل الوسائل لشراء محصول العنب بأسعار تنخفض عن السعر الجاري.
- استعجال الفلاحين لبيع محصولهم من العنب.

ومن المصائب التي يتلقاها الفلاح عند دخوله السوق لعرض إنتاجه على البيع بقاؤه أياما في الانتظار ليلحق دوره، وعندئذ يجف العنب بفعل شدة الحرارة فيقل وزنه وينخفض سعره، وبالتالي ترتفع حموضته وهكذا تتحقق رغبة المضاربين فيشترونه بأسعار جد منخفضة ليبيعونه بأسعار مرتفعة تتناسب وارتفاع درجة حموضته[1].

ورغم عجز الشركات الأهلية للاحتياط في تلبية رغبة الفلاح الجزائري إلاّ أنّ إدارة الاحتلال الفرنسي ظلت تدّعي أنّ هذه المؤسسات قد قدّمت خدمات فعلية للفلاحين، وأنّ الفضل يعود إليها في استخدامهم للمحراث الفرنسي الذي عمّ انتشاره بينهم.

(1) –C.A.O.M – G.G.A, Carton 1 H/105. (le marché indigène des raisins dans la C.M. de Cacherou – Palikao – Mascara , Rapport de Huertas René administrateur).

نخلص في الأخير إلى أنّ الشركات الأهلية للاحتياط التي كانت وظيفتها في الظاهر تقديم سلفات للفلاحين الجزائريين للنهوض بقطاعهم الزراعي، لم يكن وجودها سوى شكليا في حقيقة الأمر، خاصة وأن الفلاحين رفضوا الاندماج فيها وقاطعوها، بل واعتبروها أداة لتدخل الإدارة الاستعمارية في اقتصادهم التقليدي – وأسلوبا جديدا في التعرف على مداخيلهم الزراعية حتى يتم فرض ضرائب إضافية عليها، وإرهاق ذمتهم بالديون ذات الفوائد السنوية العالية (05٪) لجعلهم في النهاية عاجزين عن التسديد، فيكون ذلك مبرّرا

قانونيا لمصادرة ملكياتهم الزراعية لفائدة قطاع المعمرين الزراعي[1].

ب- الشركات الزراعية للاحتياط (S.A.P)

أمام الفشل الذي منيت به الشركات الأهلية للاحتياط (S.I.P) لتحقيق أمل الفلاح الجزائري في رفع مداخيله وتحسين ظروف حياته؛ وأمام إنحرافها عن تأدية وظيفتها التي نشأت من أجلها، وبالتالي تخلي الفلاحين عنها، أصرّت إدارة الاحتلال مرّة أخرى إلى التقرب من الفلاحين فأصدرت في 19 جويلية 1933 قانونا ينص على تعديل الشركات الأهلية للاحتياط، وتبديل اسمها «بالشركات الزراعية للاحتياط» (S.A.P)[2] إلاّ أنّ الكولون

(1)- محمد بلقاسم حسن بهلول، المرجع السابق، ص 241.

(2)- محمد بلقاسم حسن بهلول، المرجع السابق، ص 241 .

رفضوا هذا القانون لاعتبارهم إياه «قريبا من القوانين الخاصة بتنظيم التعاونيات الزراعية وصناديق التسليف الزراعي التعاوني»[1]، حيث سمح هذا القانون الجديد لهذه التعاونيات بامتلاك محلات خاصة بها، وتشكيل اتحاديات مع غيرها من الشركات الأهلية للاحتياط، وتقديم قروض طويلة المدى، وإيداع الأموال في البنوك. وأصبح رئيس الشركة للاحتياط منتخبا من طرف أعضاء مجلس الشركة بعد ما كان يعين، وتولي جزائريون مسؤولية الفروع أو القسمات التابعة للشركة (قسم: الحبوب، الكروم، العتاد الفلاحي...) بحيث لم يعد العمل فيها وقفا على الأوروبيين فقط، إلى أن ارتفع معدل الإطارات فيها من الجزائريين إلى 95٪، وعدد الممرنين 700 ممرن أغلبهم من أصل جزائري[2].

وتدعي الأوساط الاستعمارية الفرنسية أن التعاونيات الزراعية للاحتياط (S.A.P) قد وضعت في متناول الفلاحين الجزائريين الصغار من الذين يعيشون صعوبات بسبب الطبيعة القانونية المعقدة لملكياتهم الزراعية، أو استخدامهم لطرق تقليدية بأنهم استفادوا في سنة 1938من سلفات مالية تقدر بـ54 مليون فرنك، وقد ارتفعت هذه السلفات سنة 1953 إلى2029 مليون

(1)- نفسه
(2)- نفسه، ص 243.

فرنك[1]، وفي واقع الأمر إن كان هذا المبلغ المالي قد استفاد منه الفلاح الجزائري حقا، فإنه يبقى ضئيلا إذا ما أخذنا في الاعتبار العدد الهائل للفلاحين المنخرطين في هذه الشركات والمقدر عددهم بـ 600.000 مشارك[2].

وحتى لا تترك مجال الحرية للفلاحين الجزائريين في التكفل بقضاياهم داخل الشركات الزراعية للاحتياط أقرت إدارة الاحتلال الفرنسي مشروعا يتضمن خلق هيئات فرعية متخصصة بتدعيم الشركات الزراعية للاحتياط تعرف باسم «قطاعات التحسينات الريفية» (S.A.R) (Secteurs d'améliorations Rurales) انطلق العمل بها في 18 أفريل1946. ولكون هذه القطاعات لم تلب رغبة الفلاحين الجزائريين لاعتبارها تراقبهم وتوجه نشاطهم وتفرض عليهم نوع المزروع فإنهم ترددوا في الإقبال على الانخراط فيها.

وفي خطاب له يوم السبت 30 نوفمبر1946 أشار «شاتينيو» إلى هذه القطاعات التابعة للشركات الزراعية للاحتياط على أنها مؤسسات وتنظيمات من شأنها مساعدة الفلاح الجزائري وتوجيهه وتربيته حتى يتدارك النقص في التجارب المهنية الزراعية

(1) Tiaret Agricole du Vendredi 21-01-1955, p 02.
(2) Ibid.

التي يعانيها، وهي مؤسسات بإمكانها المساهمة في تحسين وتجديد طرق العمل لديه.

وذكر بأنه أعطى أمرا يقضي بإنشائها لتكون على حدّ قول إطارا اقتصاديا واجتماعيا يتم فيه تهيئة الفلاح المسلم[1] تقنيا ونفسيا[2] إلا أنه توقع مسبقا بأنها ستؤول إلى الفشل لعدة عوامل منها انعدام الإطارات الفنية، وعدم وجود أشخاص مؤهلين على رأسها إضافة إلى قلة العتاد الفلاحي ونقص الجرارات وسائقيها، وكذا عامل الجفاف الذي أثر على قطعان الماشية، وقلة حيوانات الجر، ولهذه الأسباب اقترح حلاً لتجاوز الصعوبات التي قد يعانيها الفلاحون الجزائريون بحشرهم في أراضي تتبع لقطاع الدولة أو لقطاع البلديات، ووضعهم تحت تصرف الشركات الزراعية للاحتياط معتقدا أن هذا التصرف سيكون بمثابة دعاية حسنة لصالح المشروع الجديد[3].

واعتبر مؤسسات التحسينات الريفية أجهزة حقيقية تجمع الفلاحين الجزائريين وتساعدهم شيئا فشيئا على تطوير اقتصادهم

(1)- عبارة «مسلم» كان الأوروبيون يطلقونها على العنصر الجزائري تمييزا بينه وبين العنصر الأوروبي.

(2)-G.G.A Assemblée Financière de l'Algérie. Session ordinaire de novembre – décembre 1946. T II, Comptes rendus des délibérations. Alger 1947, p 49.

(3) Ibid.

الزراعي التقليدي، وأن الإكثار منها سيكون له انعكاسات على الصعيد الاجتماعي إذ يؤدي إلى التضامن بين الفلاحين خدمة للمصلحة العامة.

وذكر بأن ست مؤسسات للتحسينات الريفية قد شرعت في العمل وضرب مثالا عن إحداها وهي مؤسسة ببلدية مسيلة المختلطة التي بفضلها توسعت مساحة أشجار الزيتون في دوار مرابطين الجرف من 100هكتار بـ 1.600 شجرة سنة 1945 إلى 1.500هكتار بـ 24.000 شجرة سنة 1946، وتوقع أن المساحة المزروعة أشجارا ستبلغ 10.000هكتار بـ 160.000شجرة سنة1947[1].

وفي حين كانت المؤسسات الزراعية التابعة للقطاع العصري-قطاع المعمرين- تستفيد من صناديق القرض الفلاحي (المركزي-الجهوي-المحلي)، فإن القطاع التقليدي للزراعة في الجزائر كانت تتكفل به الشركات الزراعية للاحتياط (S.A.P) عن طريق الصندوق المشترك للشركات الزراعية للاحتياط (Fond Commun des S.A.P) الذي نشأ في عام 1933، والذي كانت فيه ضمانات القروض ترتكز على أنماط التملك للأرض -لأن

(1) G.G.A. Assemblée financière de l'Algérie, op. cit p 50.

الأرض منها ما كان يخضع للقانون المدني، وما يخضع للعادات والتقاليد المحلية-.

ويظهر من خلال هذا التنظيم الثنائي الذي كان القرض الفلاحي يخضع له بأنّ الأولوية في الاستفادة من السلفات كانت لأصحاب القطاع الزراعي الأكثر تطورا وعصرنة – أي قطاع الكولون – ومع هذا فإن الاحصائيات الرسمية تدعي أن الصناديق المشتركة للشركات الزراعية للاحتياط كانت تمنح الفلاحين سلفات تقدر بـ 02 حتى 03 مليار من الفرنكات سنويا[1].

وللعلم فإن صندوق السلفات الزراعية (Caisse des prêts agricoles: C.P.A) كان يتدخل فقط، في حالة إصابة الفلاحين بكوارث طبيعية، ولم يجدوا المساعدة اللازمة للنهوض بزراعتهم.

وهكذا يبدوا أن إدارة الاحتلال الفرنسي في الجزائر لم يكن لها من هدف وراء اهتمامها بالريف الجزائري سوى إرهاق الفلاح الجزائري بالديون وبالضرائب، ومن ثم إكراهه على التخلي عن أرضه للكولون.

(1) -Ibid, pp 81- 82 .

فلا تجربة الشركات الأهلية للاحتياط (S.I.P) ولا الشركات الزراعية للاحتياط (S.A.P)، ولا المؤسسات القطاعية (S.A.R) حققت للفلاح الفقير النتائج التي كان ينتظرها منها، وقد اعتبرها وضعت لمراقبة نشاطه وتوجيهه وفق إرادة الاستعمار، ورأى في وجودها استمرارا لعنائه ومزيدا في تدهور أحواله، والغريب في الأمر فإن الكولون عارضوها لاعتقادهم إياها نظاما تعاونيا قد جاء لتحرير الفلاح من رقابتهم. ومع الانتشار الجغرافي للثورة التحريرية، وإخفاق فرنسا في عزل الفلاحين عنها عمدت إلى مد اهتمامها إلى الريف الجزائري فأنشأت في سنة 1956 «صندوق الحصول على الملكية، والاستغلال الريفي» (Caisse d'accession à la propriété et l'exploitation rurale) (C.A.P.E.R) وقد تمكن هذا الصندوق من شراء أراضي زراعية من أصحابها أو انتزاعها منهم بالقوة وإنشاء بعض القرى، وتوزيع قطع أرضية على الفلاحين مجانا بعد تهيئتها، وفي ظرف سنتين بني 10 آلاف مسكن ضمن 200 قرية صغيرة تأوي في مجموعها 58.000 شخص.

وفي يوم 03 أكتوبر1958 أعلن ديغول في خطابه بقسنطينة عن مشروع ينص على استصلاح 250.000 هـ.[1]

(1)- ينظر تفاصيل عن مشروع قسنطينة في:
Plan de Constantine . Commission de l'agriculture. D.A.W.O, cote B. 388.

اهم نتيجة يمكن استخلاصها من خريطة الدخل الزراعي الخام للجزائر خلال موسم 1956-1957 تتمثل في طغيان مداخيل الخمور على باقي مداخيل المحاصيل الأخرى لا سيما في الجهة الغربية من الوطن ومعنى هذا أن الكولون كانوا أكثر اهتماما بالكروم مقارنة مع الحبوب وباقي المنتجات الزراعية الأخرى، والسبب في ذلك لا يعود فقط إلى سعة المساحات المزروعة كروما (264.000 هكتار في كل من وهران، مستغانم، وتلمسان) وزيادة الإنتاج (11.422 هكتولتر في العمالات الثلاثة المذكورة خلال موسم 1956-1957)[1] وإنما أيضا إلى سعر هذه المادة في الأسواق الفرنسية والعالمية، فمن بين 78,7 مليار فرنك ناتجة عن محصول الكروم خلال موسم 1956-1957 كان نصيب المناطق الثلاثة لوحدها 43,7 مليار فرنك[2].

---

(1) Statistique générale de l'Algérie Tableaux de l'économie Algérienne:1958,p 70.
(2) Ibid pp 78 et 83.

خاتمة

استنادا إلى ما سبق عرضه يمكننا أن نخلص إلى الاستنتاجات التالية:

أن المؤسسات الزراعية المتخصصة التي أنشأتها فرنسا لغايات التنمية الزراعية، ولتوفير الخدمات الزراعية للفلاحين الجزائريين فإنها على العكس من ذلك حرمت بأساليبها البيروقراطية وعراقيلها الإدارية الفلاحين الجزائريين من الخدمات الإرشادية والزراعية؛ ووضعت أمامهم عقبات إدارية للحيلولة دون تنفيذ مشاريعهم الرامية إلى تحسين أوضاعهم، وعرقلت كل قرض مالي استثماري من شأنه إخراج الفلاح الجزائري من دائرة الفقر والتخلف، فلم تؤمن له الأموال اللازمة لشراء المعدات والبذور والأسمدة اللازمة. ومن ذلك تقديمها للسلفات المالية وفق شروط ومقابل فوائد باهضة، وفرضها للتعامل الرسمي مع مؤسسات التسليف عند بيع الإنتاج أو شراء المعدات.

خلاصة القول فإن هذه المؤسسات أنشئت لهدف السيطرة على القطاع الزراعي التقليدي -الجزائري- واحتوائه وجعله يدور في فلك القطاع الزراعي الاستعماري وخادما له.

الفصل الخامس

التشريعات العقارية الفرنسية في الجزائر: المحتوى والأهداف

تمهيد

- السياسة العقارية الفرنسية خلال مرحلة التردد 1830-1834
- الأطروحة الفرنسية حول الجزائر فيما بين 1834-1844
- تطور اهتمامات الفرنسيين بملكية الأراضي من خلال أهم التشريعات العقارية الصادرة فيما بين 1844-1926).
  - مرسوما 1844-1846.
  - مرسوم 31 جويلية 1845.
  - مرسوم 19 سبتمبر 1848.
  - قرار 27 سبتمبر 1848.

- قانون 16 جوان 1851.
- قانون 18 جويلية 1851.
- القرار المشيخي: 22 أفريل 1863

- الإجراءات التطبيقية للقرار المشيخي (1863):

- القرار المشيخي: 14 جويلية 1865.
- قانون 26 جويلية 1873 (قانون فارني).
- قانون 23 مارس 1882.
- قانون 22 أفريل 1887.
- قانون 16 فبراير 1897.
- الحبوس في الجزائر.
- قانون 13 سبتمبر 1904.
- قانون 04 أوت 1926.

خاتمة

تمهيد

كيف توصل الكولون الأوروبيون إلى تجريد الفلاحين الجزائريين من مصدر عيشهم الأساسي -إن لم نقل الوحيد- وانتزاع مليونين ونصف مليون هكتار من أجود الأراضي التي كانوا يمتلكونها؟

إن الإجابة على هذا السؤال تلزمنا قطعا مراجعة -ترسانة- التشريعات العقارية الاستعمارية وإجراءات الفرنسة، وعرض الأشكال المختلفة لتجريد الجزائريين من أراضيهم الزراعية، وما لهذه التشريعات من علاقة عضوية بظاهرة الاستيطان بشطريه الرسمي والحر.

لقد أدرك ساسة الاستعمار الفرنسي في الجزائر أن الاستيطان لا يمكنه أن يتحقق سوى عبر انتزاع ملكية الأرض، فوجدوا في التشريعات العقارية الوسيلة الذكية والطريقة الأنجع لتحقيق هذا الهدف.

ويكفي الدارس لتاريخ الاستعمار الفرنسي في الجزائر تفحص التشريعات وتحليلها لاكتشاف تقنيات الاستيطان وخطواته وأشكاله وأبعاده.

وما يجب معرفته هو أن الفرنسين في تجربتهم الاستعمارية بالجزائر قد ركزوا على توطيد الملكية الأرضية وتثبيتها، اي أنهم

جعلوا من امتلاكهم للأرض قاعدة للاستيطان، وعلى أساس دراستهم للملكية الجزائرية قبل الاحتلال، اتخذوا من الإجراءات التشريعية قاعدة وأساسا لتشكيل الملكية في الجزائر.

ولا أحد من المؤرخين ينكر أن عملية الاستيلاء على الأراضي الزراعية قد احتلت موقعا متقدما في سلم الأولويات ضمن المخطط الاستيطاني بالجزائر.

تمت أولى محاولات الاستيلاء على الممتلكات الجزائرية مع بداية الاحتلال، ومنذ ذلك الوقت أصبح الاستيلاء على الأرض من الأهداف التي لا تفتأ بين حين وآخر تراود الحكام الفرنسيين العسكريين أو المدنيين على حد سواء، ممن داعبهم أمل القيام بتنفيذ خطة الاحتلال الكلي للجزائر.

فمع أن الجنرال «دي بورمون»[1] القائد العام لجيش الاحتلال الفرنسي قد تعهد في وثيقة الاستسلام الموقعة بينه وبين حسين داي[2] يوم05 جويلية 1830 في الجزائر العاصمة بضمان

(1) الكونت لويس دي بورمون (1773م-1846م) ماريشال فرنسي، قائد في الجيش النابليوني، في 1815 تخلى عن بونابارت، والتحق بلويس 18، صار وزيرا للحربية سنة 1829، قاد الحملة الفرنسية التي نزلت بسيدي فرج عام 1830.

(2) هو الداي حسين بن حسين (1765-1838م) حكم الجزائر فيما بين 1818-1830 وهو آخر دايتها، بعد توقيعه على وثيقة الاستسلام هجر وعائلته إلى الإسكندرية بمصر.

الحرية لجميع طبقات السكان، وأنه لم يلحق أي مساس بدينهم وممتلكاتهم وتجارتهم وصناعتهم...، فإن تعهده باحترام تلك الحريات والممتلكات ستكذّبه لاحقا دعوته لضم أملاك البايلك[1]، وأراضي الموظفين الأتراك الذين غادروا البلاد، وكذلك أملاك الحبوس[2]. وبهذا الشكل يكون قد تم القضاء مبكرا على أحد الموارد الرئيسية لتموين المؤسسات الدينية الإسلامية، لاسيما وأنه بمغادرة الموظفين الأتراك بلاد الجزائر واختفاء السجلات الرسمية أصبح من العسير التعرف على الممتلكات العامة، فشجعت هذه الوضعية عملية الاعتداء على

(1)- أراضي البايلك هي عادة الأراضي الخصبة المحيطة بالمدن، حيث توجد حاميات الجند، تزرع هذه الأراضي بالاعتماد على السخرة المفروضة (توزيعة-تويزة) على القبائل المجاورة، أو مباشرة من قبل الخماسين الذين يتلقون من الدولة المحاريث وحيوانات الحمولة والبذور، وينالون خمس الإنتاج كأجر لهم. وقد تسلم للأهالي مقابل أعمال وفوائد ومرتبات، كانت تؤخذ عنها رسوم عند كرائها في الشرق الجزائري (الحكور). ولم تكن أراضي البايلك شيئا آخر سوى أملاك الدولة تحت حكم الأتراك، وقد تحولت أراضي بايلك الأتراك إلى أراضي بايلك الفرنسيين- أنظر احمد حسين السليماني، «نزع الملكية العقارية للجزائريين (1830-1871)»، المصادر، العدد 06، محرم 1423- مارس 2002، ص 113.

(2)- أراضي الحبوس هي ممتلكات دينية ذات منفعة جماعية، ومنها الحبوس العام التابع للهيئات الدينية (الطرق-الزوايا-المساجد...) وعائداته تحتفظ بها لخدمة الطائفة الدينية: = =ولأئمة المساجد والقضاة وشيوخ الزوايا سلطة في تسيير شؤون أملاك الحبوس العام، والحبوس الخاص هو التابع لعائلة ما، وبعد زوال هذه العائلة ينتقل إلى مؤسسة الأحباس العامة.

الأراضي، وهكذا أصبحت الدولة المستعمرة في بداية الاحتلال هي أكبر متملك لأراضي الأتراك الشاغرة.

أما الجنرال «كلوزيل» الذي خلف «دي بورمون» فقد ظل يراوده حلم احتلال الجزائر، ولما كان أكثر المتحمسين لرؤية الأرياف الجزائرية مكسوة بالمستوطنات الزراعية -ومن أشد المؤمنين بهذه الفكرة- فإنه صمّم على تحقيقها دون تردّد. وتحقيقا لهذه الغاية قرّر التوسع نحو الداخل، فنظّم حملة ضد بومزراق باي التيطري، وافتكّ منه مدينة البليدة والمدية- ونصّب مكانه أحد الأوفياء له- ثم عاد إلى العاصمة بعد أن ترك حامية عسكرية في المدية؛ لكن مقاومة سكان المتيجة للوجود الفرنسي أرغمت الحامية العسكرية الفرنسية على إخلاء المدينة؛ ونتيجة هذا التصرف تلقى كلوزيل توبيخا من الحكومة الفرنسية واستدعي إلى باريس في فبراير 1831.

السيلسة العقارية الفرنسية خلال مرحلة التردد (1830-1834)

مع أن الفرنسيين ظلوا يترددون حتى عام 1834 فيما يجب إخلاء الجزائر أو الاحتفاظ بها، فإنه خلال المدة (1830-1834)

التي تناوب فيها على الحكم في الجزائر مجموعة من الجنرالات[1] زارت اللجنة الأفريقية[2] الجزائر برئاسة الكونت «بوني» (Comte BONET) للتحقيق في تطور الصراع بين الجزائريين والفرنسيين، وخلصت في تقريرها المستنكر لأعمال الجيش الفرنسي والمتضمن العبارات الآتية «لقد جمعنا إلى جانب الأملاك العامة ممتلكات المؤسسات الدينية، فحجزنا ممتلكات طبقة من السكان وعدناهم بالاحترام، وبدأنا نشاطنا بالقوة عن طريق الاغتصاب، فاستولينا على الممتلكات الخاصة دون تعويضها»[3].

---

(1)- خلال الفترة الممتدة من 1830 إلى 1834 توالى على الحكم في الجزائر مجموعة من الجنرالات هم: «الجنرال دي بورمون» (De BOUMONT): جوان-سبتمبر 1830. «الماريشال كلوزيل» (CLAUZEL): سبتمبر 1830-فبراير 1831. «الجنرال برتزان» (BERTHEZENE): فبراير- ديسمبر 1831. «الجنرال دي روفيقو» (De ROVIGO): ديسمبر 1831-مارس 1833. «الجنرال افيزار» (AVIZARD): ديسمبر-جويلية 1833. «الجنرال فوارول» (VOIROL): جويلية 1833-جويلية 1834. Arthur GIRAULT, Op cit, bas de page 88.

(2)- تكونت اللجنة الأفريقية في فرنسا وجاءت إلى الجزائر في 28 اوت 1833م، وعادت إلى فرنسا في 19 نوفمبر 1833 م لتقرر فيما إذا يمكن الاحتفاظ بالجزائر او الإجلاء عنها، بعد ان زار اعضاؤها العاصمة، وهران، ارزيو، بجاية وعنابة- انظر ابو القاسم سعد الله. الحركة الوطنية الجزائرية، ج:02، ط:03، الجزائر، ش.و.ن.ت 1982، ص 105.

(3). -Charles-Henri FAVROD. La révolution Algérienne, Paris 1959, p08

وانتهت اللجنة ليس فقط إلى المطالبة بالاحتلال العسكري لنقاط معينة، أو إنشاء محطات تجارية في الجزائر، وإنما إلى خلق مستعمرة لعمال أحرار من أصل فرنسي أو أوروبي، ورسمت خطة لاجتذابهم عن طريق منحهم امتيازات تشتمل على حيازات أرضية تابعة للقطاع العام[1].

والذي يدرس الاستعمار الفرنسي الاستيطاني في الجزائر تأكيدا منذ اتباعه تلك الصيغ والأساليب والممارسات التي اتبعتها فرنسا لتحقيق هدفها في الجزائر.

وضمن هذه الرؤية فإن المراجعة الموضوعية للتشريعات العقارية الصادرة في عهد الاحتلال[2] تبدو ضرورية، وتبقى وحدها هي القادرة على إعطائنا صورة مبدئية عن حجم الأطماع الفرنسية في الأراضي الجزائرية.

وإضافة إلى القوانين هناك مراسيم، وقرارات وأوامر صادرة عن القادة الفرنسيين ترمي جميعها إلى ضرورة ضمّ المزيد من الأراضي، وتوفير المساحات اللازمة والكافية لاستيعاب المهاجرين الأوروبيين

---

(1) -Ibid, p 09.

(2)- ثمانية وستون نصا قانونيا متعلقا بالملكيات الزراعية في الجزائر تم إصداره خلال الفترة 1830-1927 ينظر:

Med Elyes MESLI. Les origines de la crise agricole en Algérie, du cantonnement de 1846 à la nationalisation de 1962, Alger, (S.D), p39.

وتأمين مصدر العيش لهم، ومن القرارات التي اعتبرت أشد خطورة على مستقبل الملكية الأرضية في الجزائر:

- قرارا الكونت كلوزيل بتاريخ: 08 سبتمبر1830م[1] و07 ديسمبر1830 القاضيان بضم أملاك البايلك وأراضي الموظفين الأتراك الذين غادروا البلاد، والأملاك المخصص ريعها لمكة والمدينة، وكذلك الموارد التي تدفعها المؤسسات لصالح المساجد[2].

- وبهذين القرارين تكون إدارة الاحتلال قد كشفت مبكرا عن أهدافها، وتنكرت صراحة لمعاهدة 05 جويلية1830م الموقعة مع داي الجزائر، وبإقدامها على هذا النوع من المصادرة، وبانتهاكها لحرمة مؤسسات ذات طابع ديني تكون قد خالفت وعودها المسبقة.

- قرار 10 جوان1831 الخاص بأملاك الداي، والبايات، والأتراك الذين غادروا البلاد وذلك بأمر من وزير الحربية في 27 ماي1831[3].

- قرار24أفريل1834 الذي وقعه «جانتي دوبيسي» (Genty de BUSSY) بمدينةالجزائر[4].

---

(1) –Recueil des actes du gouvernement de l'Algérie 1830-1854, p02.

(2) –Med Elyes MESLI. Op.cit, p41.

(3) –Recueil des actes du G.G.A. 27/05/1831, p10.

(4) –Ibid: 24/04/1834, pp 51-52.

- مرسوم 22 جويلية1834 الذي ينص على إلحاق الجزائر بفرنسا، وذلك بناء على توصيات اللجنة الأفريقية، وقد كان هذا التاريخ بداية لتحول هامة للسياسة الفرنسية في الجزائر من الوجهتين القانونية والتاريخية[1] لأنه أرسى قواعد التنظيم السياسي والإداري لممتلكاتها في الجزائر؛ وهكذا هيأ هذا المرسوم لعملية إغتصاب الأراضي؛ كما ظل الجهاز التشريعي الفرنسي يصدر القوانين تلوا الأخرى طيلة القرن 19 بدءً بالتشريعات الخاصة بالتمركز والاستقرار إلى إنشاء البلديات الكاملة الصلاحيات[2].

- قرار النظام العام للمصادرة في 01 ديسمبر1840، وقعه الكونت فالي بمدينة الجزائر[3].

- قرار27 يناير1841 الخاص بتصريح الإدارة بالمصادرة[4].

ومن جهة أخرى سارع المرتزقة العسكريون -المضاربون- بالإجهاز على الجزائر الحملة التي شنت عليها بحثا عن الثروة عن طريق شراء

(1) – Arthur GIRAULT. Op.Cit, p.47.
(2)-ADDI. Lahouari. De L'Algérie prés- coloniale à L'Algérie coloniale Alger:E.N.A.L,1985, p52.
(3) –Recueil des actes du gouvernement de L'Algérie 1830-1854. pp 149-151.
(4) –Ibid, p152.

الأراضي الزراعية بغرض إعادة بيعها، ومع حشود التجار -الجشعين والمرابين- الذين اصطحبهم الجيش الفرنسي معه إلى الجزائر بدأ عصر المضاربة والكآبة- في وقت كثر فيه المغفلون والمغترون-.

اتخذت العمليات العقارية تطورا فضيعا، فنظرا لاعتقاد الجزائريين بأن الفرنسيين سيطردون، وبالتالي ستعود إليهم أراضيهم، تشجع الكثير منهم على بيع ممتلكاتهم بأبخس الأثمان، وللعلم فإن بيع الأراضي أو شراءها كثيرا ما كان يتم عن طريق الوعود الكلامية، لا عن طريق الكتابة لدى موثق، وهكذا باع الجزائريون الأراضي المشاعة، وأراضي البايلك، وأملاك الحبوس بطريقة سهلة من دون أن يُراجعوا أنفسهم أو يراقبوا تصرفاتهم.

ومن المواقف المبالغ فيها والمثيرة للسخرية أن بعض الأراضي بيعت أكثر من مرة الأمر الذي أثار حملة من الاحتجاجات تطالب بحق استرجاع أملاك الحبوس لاعتبارها أراضي لا يجوز التصرف فيها من قبل الذين يزعمون أنهم يمتلكونها بحجة استغلالهم لها. ويمكن للمتسائل عما آل إليه الاستعمار عند بداية الاحتلال أن يتوصل إلى إجابة مفادها أن الاستعمار انحصر نشاطه بداية الأمر في عملية النهب وتحقيق الربح الصرف والمضاربة بالأملاك[1].

(1) –Francis et Colette JEANSON. L'Algérie H.L.L. Alger: E.N.A.L, 1999, pp41-54.

وفي سنة 1835 عاد كلوزيل إلى الجزائر بأطماعه الاستيطانية، فتوغل بعيدا نحو الداخل، فاستولى على مدينة معسكر واحتل تلمسان؛ وأثناء مناقشة ميزانية 1835 أفصح عن نيته قائلا: «لكي نعوّض عن تكاليف الاحتلال، ونجعله غير مضرٍّ بنا اقتصاديا، يجب أن نستعمر هذا البلد»[1].

الأطروحة الفرنسية حول الجزائر فيما بين 1834-1844

بعد مرحلة التردد (1830-1834) استقر الفرنسيون على فكرة البقاء في الجزائر، وراجت بينهم تساؤلات منها:

1. إبادة الجزائريين: أو على الأقل طردهم؛ لكنّ شنّ حرب إبادة ضد الجزائريين على الشكل الذي أبيد به الهنود الحمر في أمريكا، أو الأستراليون بدا لهم أمرا مستحيلا، لأن ذلك يثير ضدهم كافة المسلمين في العالم، الأمر الذي جعلهم يتراجعون عن هذه الفكرة بسرعة؛ كما أن طرد الأهالي إلى الجنوب نحو الهضاب العليا والصحراء على أن يحفظ الكولون بالتل هو احتمال يتعذر

---

(1) إسماعيل العربي، المقاومة الجزائرية تحت لواء الأمير عبد القادر، ط:02 الجزائر: ش.و.ن.ت، 1982، ص105.

تحقيقه، لأنهم بحكم الظروف الطبيعية سيتحولون إلى رحّل، فيغزون الشمال صيفا بحثا عن الكلأ والمراعي.

2. ترك الجزائر للجزائريين: وهذه الفكرة هي التي تضمنتها فيما بعد مسألة إنشاء مملكة عربية -عميلة- وهذا ما يمكن التماسه بعد مرور ثلاثة عقود على احتلال الجزائر- وذلك من خلال مضمون الرسالة التي بعث بها الإمبراطور (نابليون الثالث) إلى الدوق «ما لاكوف» (MALAKOFF) في 06 فبراير 1863 والتي تضمنت عبارة «الجزائر ليست مستعمرة بالمعنى الدقيق للكلمة وإنما هي مملكة عربية... فأنا كذلك إمبراطور على العرب مثلما أنا إمبراطور على الفرنسيين»[1] إلا أن هذا التصور هو الآخر يتناقض تماما مع مفهوم الاستيطان والاستغلال[2] وإن كان يمنح فرنسا نفوذا سياسيا فإنه يحرمها من الفوائد الاقتصادية.

3. دمج الجزائريين؟: لقد حلم الفرنسيون بذلك لكن التجربة ستظهر لهم أن الإدماج وهمٌ وخطرٌ، لأن الشعب

---

(1) -«L'Algérie n'est pas une colonie proprement dite, mais un royaume Arabe... je suis aussi bien l'empereur des Arabes que l'empereur des Français», Arthur GIRAULT, op.cit, p80.

(2)- «تتكون مستعمرات الاستغلال بسبب استيلاء عسكري كبير، وذلك من أجل مجموعة من الأهداف أهمها: استغلال اقتصادي قائم على احتكار تسويق المنتجات الصناعية إليها، = =واحتكار استخراج واستخدام المواد الأولية الخام، وفرض الضرائب على السكان، وكذلك توفير الأمن الاستراتيجي لسياسات الدول القوية». د/ محمد خريسات وآخرون، تاريخ الحضارة الإنسانية، الأردن: 1999، ص 386.

الجزائري الذي تذوق الإسلام لا يمكنه أن يرتدّ أو يتحول بسهولة إلى المسيحية، والمبشرون المسيحيون يعرفون ذلك جيدا، وحتى التجنس بالجنسية الفرنسية مع المحافظة على الأحوال الشخصية يبدو في نظر الأولياء والمخلصين للإسلام كفرا ومروقا عن الدين؛ كما أن الإدماج عن طريق فرض اللغة الفرنسية يبدو هو الآخر أمرا مستحيلا، لأن تصنيف الجزائريين في المدارس، وبعد التخرج، وكذلك شعور المثقفين بالثقافة الفرنسية بمركب النقص لديهم داخل المجتمع الفرنسي يجعلهم دومًا يشعرون بالانتماء لأصلهم.

وهكذا فإن كل احتمالات التعايش السلمي بين الجزائريين والمعمرين في ظل الشرعية الاستعمارية مشوبة بالفشل.

وسنرى بأنه كلما حاول الفرنسيون تقريب الجزائريين منهم واجتذابهم عن طريق الإمتيازات والمكاسب الممنوحة إلا وازدادت الهوة بينهما اتساعا.

والسؤال المطروح هو هل التآلف المادي سيؤدي إلى التآلف العاطفي مع المستعمر؟ هذا ما لم يحدث في الجزائر، فالثورات والانتفاضات التي تصدّرها الفلاحون الجزائريون أثبتت كلّها عدم إمكانية التعايش السلمي مع المستعمر المغتصب لأرض الجزائر جورا وظلما.

وقد أجبرت تلك السياسة الجزائريين على نضال بائس من أجل الحياة[1]، وهذا ما تفسره بطبيعة الحال تلك المعارك الحادة بين الجزائريين والفرنسيين. فمع أن الماريشال بيجو كان من أنصار التخلي عن الجزائر في بداية الاحتلال فإنه، بعد نزوله في الجزائر يوم 22 فبراير 1841 صرح قائلا: «ساكون مستعمرا متحمسا لأنني لا أعلق الكثير على عزّ النصر في المعارك بقدر ما أعلق على تأسيس حاجات ضرورية ودائمة لفرنسا»[2].

وكان يعني بذلك إنشاء مستوطنات زراعية معتقدا أن الغزو بدون استيطان سيكون عقيما[3] كما اعتبر بيجو مطاردة الجزائريين- بدون الاستيلاء على أراضيهم الزراعية تصرفا غبيا. وأفصح عن نيته هذه في التصريح الذي أعلنه يوم 04 ماي1840 قائلا: «يجب توطين الكولون حيثما توجد أراضي خصبة ومياه

(1)- سمير أمين. المغرب العربي الحديث، ترجمة كاميل ق. داغر. ط:02، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية1981، ص 119.

(2) -«Je serais donc colonisateur ardent, car j'attache moins de gloire à vaincre dans les combats, qu'a fonder quelque chose d'utilement durable pour la France»- Capitaine FROELICHER. Trois colonisateurs:Bugeaud,Faidherbe, Gallieni, Paris (s.d), p80- voir aussi: ordre du jour de bugeaud à la division d'Oran- Archives G.G.A, E113, in document relatif au traité de la tafna, p 175-176.

(3)- طاهر بن خرف الله. «التحول الاقتصادي والاجتماعي والسياسي للريف الجزائري 1830-1962»، الذاكرة، العدد 02، السنة 02، 1415هـ- 1995م، ص 141.

فالأمر يجب توطين الكولون حيثما توجد أراضي خصبة ومياه وفيرة وصالحة، دون محاولة للتعرف على أصحابها»[1]، وكشف عن خطته الاستيطانية في الخطاب الذي ألقاه أمام البرلمان الفرنسي يوم 05 يناير 1840 وذلك بأربعة أشهر قبل هذا التصريح حيث قال: «إني لم أجد وسيلة أفضل من مصادرة الأراضي الزراعية»[2].

كما أنه ظل يردد عبارة «أن الهدف الوحيد من الحرب هو الاستعمار»[3] وأكد بأن السياسة العسكرية التي ينتهجها سترتكز أساسا على إتاحة الفرصة للمعمرين الفرنسيين بالإقامة في كل مكان توجد فيه مياه وأراضي، لأن -حسب رأيه- «مهمة الجيش الفرنسي لا تنحصر في الجري وراء العرب، لأن ذلك لا يجدي نفعا، وإنما منعهم من زرع أراضيهم»[4].

بالنسبة لبيجو فإن الاحتلال يجب أن يتم على عاتق الدولة بالاستناد إلى الجندي الفلاح (le soldat paysan) عن طريق تدعيمه بالمخيمات، خلافا لما كان يراه «لا موريسيار» في أن احتلال أفريقيا

---

(1) -Charles-Henri FAVROD. Op.cit, p p 10-11.

(2)-صالح بوحوش، «الأرض والهجرة» الأصالة، السنة: 02، العدد 11، ذو العقدة 1492، الجزائر ص 121

(3) -Capitaine FROELICHER. Op.cit. p 10.

(4) -Abdelghani MEGHERBI. La paysannerie Algérienne face à la colonisation, Alger: ENAL 1979, p 28.

هو مسألة أموال[1] وبهذا التصريح كان هذا الأخير يشير إلى فتح المجال في الجزائر أمام المؤسسات الرأسمالية الأوروبية.

ويكفينا تعليقا على تصريحات بيجو أنها جميعها ذات أبعاد سياسية لها أكبر الخطر والتأثير على المجتمع الجزائري واقتصادياته.

فمع بيجو الذي يعرف في التاريخ بالعسكري الفلاح بدأ الاستيطان الرسمي -الموجه- ولا أحد يمكنه أن يشك في أن بيجو هو الذي هيأ الجزائر بالحسام والمحراث l'épée et la charrue. فهو الذي طلب من المجندين إلى جانب استخدامهم العنف مع العرب أن يحملوا المجرفة والمعول، وفي عهده سادت نظرية اخضاع الجزائريين على نظرية طردهم وترحيلهم نحو الجنوب.

وخلافا له فإن الجنرال «دي روفيغو» (De ROVIGO) نصح بمطاردة الجزائريين وإبعادهم نحو الجنوب، وبأمر منه أبيدت قبائل بأكملها، منها التصفية الجسدية لـ: 12.000 شخص من قبيلة العوفية ليكون ذلك حسب زعمه عبرة للمتعاونين مع المقاومة ضدهم[2]، وهو بطبيعة الحال لا يختلف في ذلك مع بيجو الذي صرح في 18 أبريل 1841 قائلا بأن: «الوسيلة الوحيدة لوضع نهاية لمقاومة الجماهير الشعبية هي التخريب والتدمير ومصادرة

---

(1) -ADDI Lahouari. Op.cit. p54.

(2) -Abdelghani MEGHERBI. Op.Cit, p28.

الأراضي»(1)، فكلاهما استخدم العنف إذ لا يختلف الاستحواذ على الأراضي الزراعية ورؤوس الماشية والهياكل القاعدية (المخازن) عن قتل الأرواح، أما الدكتور «بوديشون» (D^r BOUDICHON) وهو أحد المنظرين للاستيطان في الجزائر، فقد دعا فرنسا إلى الاستيطان في الجزائر بأية وسيلة، مبيحا لها استخدام العنف، وزرع الفرقة والأحقاد بين عناصر السكان (العرب والقبائل، وسكان التل وسكان الصحراء...) ومن ثم ضرب الوحدة التي تجمعهم.

أما «راوسات بوبلون» (Raousset BOUBLON) فقد خلص إلى القول أن تجريد الجزائريين من ممتلكاتهم هو الشرط الأول والحتمي لاستقرار الفرنسيين بالأرض[2].

تلكم هي بعض النماذج من فلسفة الاستعمار الفرنسي في الجزائر عند بداية الاحتلال.

(1) –Mahfoud KADDACHE, Djilali SARI. L'Algérie dans l'histoire, T.5, Alger: OPU- ENAL. 1989, p 140.
(2) –Charles-Henri FAVROD. Op.Cit, p 23.

تطور اهتمامات الفرنسيين بملكية الأراضي من خلال أهم التشريعات العقارية الصادرة فيما بين 1844 إلى 1929

أ- مرسوما 1844 و 1846

أمام الوضعية الشاذة المرتبطة بالتطورات السياسية لفرنسا المؤيدة أحيانا أو المعارضة أحيانا أخرى للولاية العامة تدخلت السلطات الإدارية الاستعمارية في أولى محاولة لها لفرنسة الأراضي الزراعية في الجزائر، وذلك عبر قنوات أساسية تمثلت في سن قوانين تعمل على تسوية العقود والصفقات العقارية بين الأهالي والأوروبيين، فأصدرت مرسومين مكملين لبعضهما، أحدهما في 01 نوفمبر 1844، والثاني في 21 جويلية 1846[1] وذلك تحقيقا لهدفين اثنين:

أولهما: طمأنة الجزائريين بالأمان على قطعهم الأرضية وملكياتهم مستقبلا.

وثانيهما: تسهيل انتقال الأراضي الزراعية إلى الكولون.

وللحصول على نتيجة أولى فإن مرسوم 1844 أثبت شرعية (Validité) ما تملكه الكولون من قبل (أي خلال الفترة التي أعقبت

(1) –recueil des actes du gouvernement de l'Algérie, 1830-1854, pp 414-415.

الاحتلال)، وصادق على العقود العقارية السابقة[1]، وقرر أن مسألة المساس أو التصرف في أملاك الأحباس فكرة لم يعد لها تأثير على المتملكين الأوروبيين، وأعلن بأن الريع العقاري الذي شكل ثمن البيع قابل للاشتراء ثانية بدفع التعويض النقدي عنه، وذكر بأن الصفقات العقارية بين الأهالي والأوروبيين ستكون على رعاية القانون الفرنسي مستقبلا، أي أن القانون الفرنسي سيكون هو المرجع المتحكم في عمليات انتقال الأراضي بين الأوروبيين والجزائريين، وبهذا الشكل سيضمن هذا المرسوم الحقوق العقارية للحائزين الفرنسيين[2].

وتحقيقا للهدف الثاني فإن مرسوم 21 جويلية 1846 قرر بأن السلطات الاستعمارية سوف تباشر إجراءات تحقيق عن عقود الملكية العقارية الريفية بتحديد مساحاتها وفق قرارات خاصة تصدرها وزارة الحربية، وكل الأراضي التي ليس لها سندات ملكية فإنها تتحول إلى ملكية الدولة؛ ومسّ هذا المرسوم أراضي البور لافتراض أنها بدون مالك، أي أن عدم زراعة الأراضي سيكون سببا كافيا لانتزاع ملكيتها ووضعها تحت تصرف المصلحة العامة.

---

(1) -ADDI Lahouari, Op.cit, p 52.
(2)-Mohamed Elyes MESLI. Op.Cit, p 44.

وتطبيقا لهذا المرسوم تم انتزاع 168.000 هكتار في منطقة الجزائر العاصمة وحدها، عاد منها 95.000هكتارا لقطاع الدولة، و 37.000 هكتار لصالح الأوروبيين[1].

وتذكر بعض المراجع أنه قد تم انتزاع 78.000 هكتار في المتيجة لوحدها بحجة أن أصحابها غير حائزين على عقود تؤيد ملكيتهم لها بحيث مست المصادرة 2.000 أسرة[2].

ولتنشيط عملية الاستيطان فإن مرسوم 1844 أقر ضريبة خاصة على الأراضي غير المستغلة (المهملة)، كما أقرّ إمكانية انتزاعها من أصحابها[3] إلا أن هذا الإجراء لم يكتب له الدوام.

أما عملية فحص العقود ومراقبتها، فإنها مست بوجه خاص مساحات قدرت بـ 2.600كلم^2 في سواحل الجزائر العاصمة، ومتيجة وضواحي عنابة ووهران.

وبهذا الشكل يكون المرسومان (1844-1846) قد أرسيا قواعد الاحتلال العقاري على أوسع نطاق، بحيث يمكن إعتبارهما بداية للانطلاق الفعلي لتجسيد فكرة الاستيطان والتمركز المشؤومة، لاسيما وأن مرسوم 21 جويلية1846 قد نص على

---

(1) عبد اللطيف بن اشنهو. تكون التخلف في الجزائر، ترجمة نخبة من الأساتذة الجزائر: ش.و.ن.ت. (د.ت) ص27.
(2) Mohamed Elyes MESLI. Op.cit, p43.
(3) Arthur GIRAULT. Op.cit, p 356 (bas de page).

تحديد الملكيات الأرضية في آجال معينة، و ما لم يتم تحديدها قبل الآجال المعلومة فإنها تخضع لعقوبة الحجز على اعتبارها شاغرة وغير مستغلة[1].

وحتى يتسنى لإدارة الاحتلال مصادرة الأراضي من الفلاحين، فإنها وضعت عراقيل وصعوبات تحول دون حيازة الفلاحين الجزائريين على الوثائق اللازمة خاصة بعد ظروف الحرب الأمر الذي حرم كما سبقت الإشارة إليه 2.000 أسرة في المتيجة بعد جمع أصحابها في مساحة لا تتعدى 27.636 هكتار[2].

مرسوم 31 جويلية 1845

حضي المرسومان السالفا الذكر بدعم قانوني يتمثل في المرسوم الحكومي الصادر في 31 جويلية1845 والقاضي بالسماح للعسكريين بحجز الأراضي الزراعية في حالة حدوث اي نشاط عدائي للوجود الفرنسي- كإجراء حربي- إذ نصت المادة 10 منه على مصادرة أملاك الجزائرين الذين:

(1) –M.P. de MENERVILLE. Dictionnaire de la législation Algérienne, 1er volume,1830-1860, 3eme édit, Paris- Alger 1877, p577.

(2)–Mahfoud KADDACHE, Djilali SARI. Op.cit, p140.

- اقترفوا أعمالا عدائية ضد الفرنسيين، أو ضد القبائل الخاضعة، أو قدموا مساعدات مباشرة أو غير مباشرة للثائرين ضد فرنسا أو أقاموا اتصالات معهم.
- أهملوا أراضيهم والتحقوا بالثوار.
- غادروا منازلهم لمدة تجاوزت ثلاثة أشهر دون إذن من السلطات الاستعمارية الفرنسية.

وكان المرسوم يهدف صراحة إلى دفع الوجهاء، وزعماء قبائل المخزن إلى التحالف مع فرنسا، على أن يستغل الخاضعون لفرنسا (الموالون لها) هذا المرسوم للحصول على الإعتراف بحقوقهم في ملكية الأرض، ومن هؤلاء المتعاونين تشكلت النواة الأولى للبرجوازية العقارية في الجزائر[1]؛ كما أنه كان يهدف أيضا إلى تسهيل عملية الاستيطان للأوروبيين في الجزائر بمنحهم قطعا أرضية مجانا من تلك التي احتجزت من القبائل الثائرة، كما سمح لهم بحق المرور مجانا والتمتع بالحماية في الطرقات الفرنسية مقابل دفعهم ثلاثين ستيما لكل عشر كيلومترات، ووعدهم بالإيواء المؤقت عندما ينزلون في أرض الجزائر مع منحهم مواد لبناء مساكنهم بقيمة تقدر بـ 300 حتى 600 فرنك، وتسليمهم كميات من الحبوب

(1) – عبد اللطيف بن اشنهو. المرجع السابق، ص 52.

والبذور مجانا إلى جانب قروض مؤقتة تسهل عليهم الحصول على حيوانات الجر، ومعدات فلاحية[1].

مثل هذه التسهيلات حفزت عددا من السويسريين، والألمان والإيرلانديين، والإسبان، والإيطاليين على الهجرة إلى الجزائر.

ففي عام 1845 نزل بالجزائر 45 ألف نسمة، عاد منهم 25ألف.

وفي هذه الظروف اهتم بيجو بشق الطرقات، وإنشاء المستعمرات الفلاحية النموذجية بجوار المخيمات العسكرية، ووعد الكولون الذين يمنحهم أراضي زراعية مقابل الخدمة العسكرية لمدة ثلاث سنوات في المستعمرات الفلاحية، وفي انتظار موعد الاستحقاق يتقاضون رواتبهم، ويتحصلون أقواتهم لمدة ثمانية عشرة شهرا، ويستفيدون من سكن مجهز ومواشي، وكميات من الحبوب؛ وبعد قبولهم كمجندين يمنحون إجازة للزواج مدتها ستة أشهر.

وقد رافقت عمليات امتلاك الأراضي بعد اغتصابها عمليات تعمير واستيطان فعلي لاسيما بعد سنة 1841.

ويلاحظ أنه فيما بين 1846 و1848، أي في ظرف لا يتجاوز ثلاث سنوات، قد تم إنشاء سبعة وعشرين قرية جديدة في

(1) Paul-Leroy BEAULIEU. L'Algérie et la Tunisie, 2eme edit, Paris 1897,pp 65-70.

سهل متيجة، وثلاثين قرية أخرى في عمالة وهران خلال نفس المدة[1] منها ما أنشئ لأول مرة ومنها ما وسّع.

وللإشارة فقد خصت المراكز الاستيطانية بحيز وفير من هذا البحث في فصل الهجرة والاستيطان.

وفي أعقاب ثورة 1848 أقر مجلس النواب الفرنسي رصد خمسين مليون فرنك لتعمير الجزائر، وإنشاء المستعمرات الفلاحية بها.

وبهذه الطريقة أعطى سادة فرنسا الجدد دفعا رسميا للاستيطان الذي راهنوا عليه في تخليص العاصمة الفرنسية من العناصر الهدامة[2].

لقد واجهت الثورة الجماهير الغاضبة، ومئات الآلاف من البطالين، وتفاقم الوضع الاقتصادي والاجتماعي بنداء يدعو الحرفيين والعمال إلى الهجرة للعمل بأرض الجزائر، حيث يمنح لهم سكن، وقطعة أرض زراعية مغرية مجانا.

(1)- ينظر الجدول الخاص بأسماء المراكز الاستيطانية الناشئة أو الموسعة فيما بين1830-1900في عمالة وهرا ن في:
Le département d'Oran et son conseil général, Op.cit, pp 230-235.

(2)- شارل روبرت أجيرون. تاريخ الجزائر المعاصرة 1830-1974، مرجع سابق، ص 49.

وهكذا عبّد فشل ثورة 1848 بفرنسا طريق الهجرة إلى الجزائر للمرضى سياسيا، حيث بارزت ضرورة ترحيل السكان الذين يتسببون في مصاعب داخلية للدولة، مما دفع قادة الثورة باللجوء إلى التهجير كسبيل نحو الحل الناجع، لأنهم اعتبروا عمال الورشات العاطلة عن العمل خطرا اجتماعيا على الحكومة، لابد من استئصاله.

وتحقيقا لهذه الغاية سوف تصادق الجمعية الوطنية الفرنسية على مرسوم 19 سبتمبر1848.

❖ **مرسوم 19 سبتمبر1848**

يقضي هذا المرسوم في مادته الأولى بمنح اعتماد مالي قدره 50مليون فرنك لوزارة الحربية لتمكينها من تغطية تكاليف السنوات الأربعة (1848-1851) الخاصة بإنشاء المستعمرات الفلاحية في مناطق الجزائر وكذلك للخدمات ذات المنفعة العامة والمكرسة أساسا لضمان الازدهار والرفاهية للكولون.

ومن جهة أخرى حُدِّد عدد الكولون المستفيدين من هذا المرسوم بـ 12 الف مستفيد خلال سنة 1848، على أن تكون المستعمرات الزراعية الممنوحة من نصيب مواطنين فرنسيين أرباب أسر أو عزاب[1].

(1)–Maxime RASTEIL. Le calvaire des colons de 48. Paris 1930, p 168.

نصت المادة الثالثة من هذا المرسوم على أن الكولون المزارعين أو الراغبين في التحول إلى مزارعين سيتلقون من الدولة قطعا أرضية زراعية بشكل مجاني تتراوح مساحتها من 02 إلى 10 هكتار للعائلة الواحدة، بما يتوافق مع أفرادها ووظائفهم، وطبيعة الأراضي الممنوحة، والمساعدات المالية الضرورية لإقامتهم واستقرارهم.

أما المادة الرابعة فقد نصت على أن المساعدات الخاصة باستصلاح الأراضي مهما كانت طبيعتها، فلا يمكن بحال من الأحوال أن تتجاوز ثلاث سنوات، وبعد إنقضاء هذه المدة فإن المباني المنجزة للكولون، والأراضي الممنوحة لهم تصبح ملكا شرعيا لهم شريطة الامتثال للمراسيم وللقرارات المنظمة للملكية في الجزائر[1].

وإن كانت المادة 05 من ذات المرسوم قد قررت نزع الملكيات والحيازات الأرضية الممنوحة من أصحابها ما لم يستغلوها في الظرف الزماني المحدد بثلاث سنوات، إلا في الحالات المبررة بالظروف القاهرة، فإن المادة 10 طلبت من الكولون المستفيدين بالتوجه فورا وفي أقرب الآجال إلى الجزائر.

(1)–Ibid, p 169.

ومعنى هذا أن الحكومة الفرنسية التي كان «كافينياك» على رأس سلطتها التنفيذية كانت جد منشغلة بالأمن الداخلي لفرنسا، وقد وجدت مخرجا لها على حساب الأراضي الزراعية الجزائرية لتتخلص من نكباتها ومآسيها.

قرار 27 سبتمبر 1848

أصدر الجنرال «لا موريسيار» وزير الحربية الفرنسية قرارا في يوم 27 سبتمبر 1848 ضمنه شروط قبول المواطنين الراغبين في الهجرة إلى الجزائر بصفتهم مزارعين أو عمالا فنيين، وتوقع مسبقا عدم السماح بالهجرة إلى الجزائر للأشخاص العزاب، أو المتزوجين ممن تجاوز عمرهم الستين سنة، وقال بلهجة صارمة: «الشيء الوحيد الذي يجعلنا نأمل في التمكن ذات يوم من تثبيت أقدامنا في الجزائر هو توطين معمرين مسيحيين يتعاطون الزراعة في هذه البلاد» إلى أن قال: «ينبغي أن نبذل جميع المساعي لترغيب أكبر عدد ممكن من المعمرين بالمجيء فورا إلى الجزائر، وتشجيعهم على البقاء فيها باقتطاعهم أراضي زراعية فور وصولهم إليها»[1].

ووضعت الترتيبات الخاصة بنقل الكولون وعائلاتهم، وأمتعتهم، وأثاثهم من مقرات سكناهم إلى غاية أماكن إقامتهم في

(1) –Maxime RASTEIL. Op.cit, p 171.

الجزائر، على أن يرافق قافلة الكولون في رحلتها إلى الجزائر موفد خاص، وموظف مدني أو عسكري مهمته ضمان أمن وسلامة المهاجرين أثناء السفر بحرا ثم برا.

وبهذا الشكل تكون فرنسا قد حققت غرضين اثنين، أولهما: التخلص من فتنة وشغب الثوار وتحمسهم المرعب، وثانيهما: المساهمة في تعمير الجزائر بمستوطنين فرنسيين.

وهكذا حضي الوافدون الأوائل من كولون 1848 بامتيازات منحتهم إياها السلطات الاستعمارية الفرنسية مجانا، منها: الاستفادة من 06 حتى 07 هكتار للفرد الواحد، محراث وثورين لكل اثنين من الكولون، وعربة لكل أربعة أشخاص، مع بقرة حلوب، وأكياس من البذور لكل فرد.

وإذا كان مرسوم 26 أبريل 1851 قد أقر نظاما جديدا لا يجبر الكولون مسبقا بتبرير مواردهم أو أهليتهم أو جنسيتهم، وذلك حتى يمكنهم من الاستفادة من قروض فلاحية لا يلتزمون فيها بارتباطات أو إجراءات قانونية؛ فإن قانون 04 فبراير 1851 سبق وأن فتح لهم الباب واسعا لتسويق منتجاتهم الزراعية باتجاه فرنسا والعالم الخارجي الأمر الذي فسح المجال أمام توسيع الأراضي الزراعية.

ونظرا لاستمرار المنح المجاني للأراضي الزراعة فيما بين 1848-1851 فقد تم إنشاء 42 مركزا استيطانيا جديدا لـ 20.000 معمر[1].

وبهذا الشكل بلغ عدد السكان الأوروبيين151.000 شخصا منهم33ألف معمر ريفي[2].

وابتداء من عام 1850 شرع الاحتلال الفرنسي في تركيز القبائل، فعلى سبيل المثال نذكر قبيلة الغرابة في غرب البلاد التي طردت من أراضيها الخصبة الواقعة بين وهران وسيدي بلعباس والمقدرة مساحتها بـ 85.000 هكتار لتركز في مساحة أرضية جرداء تقدر بـ33.000هكتار، وقبيلة الزمالة التي على الرغم من تعاملها مع الاستعمار فإنها هي الأخرى تعرضت لعملية التركيز وضاع منها 5.200 هكتار لصالح الأوروبيين[3].

ولنا مثال آخر في قبيلة الحساسنة (سيدي بلعباس) التي ركزت فيما بين 1854-1859 في أراضي تم حجزها من قبيلة المخازج وأولاد براهيم، وأولاد سلمان[4]، وحتى قبيلة البرجية التي عرفت بولائها لفرنسا احتجزت منها 14.122 هكتار من

(1)- عبد اللطيف بن اشنهو المرجع السابق، ص 27.

(2) -Ibid.

(3) -Mahfoud KADDACHE et Djilali SARI. Op.cit, p 142

(4) -B.O.A. 1867, p 823.

ضمن 19.522 هكتار بحيث لم يبق لها سوى 5.400هكتار[1].

قانون 16 جوان 1851

أكد قانون 16 جوان1851 في مادته العاشرة أن «الملكية حق مضمون للجميع دون تمييز بين الملاك الأهالي والملاك الفرنسيين أو غيرهم»[2]. لكن الواقع أثبت غير ذلك، فبصدور هذا القانون أصبح الجزائريون لا يتحملون العيش داخل الأرياف المحاذية للمساحات الغابية بسبب الاتهامات المتتالية للإدارة الاستعمارية لهم بارتكاب المخالفات؛ ففيما بين 1883 و 1890 حرّرت الإدارة 96570 دعوة قضائية تتهم فيها الجزائريين بارتكاب مخالفات[3].

وللعلم فإن قانون 1851 قد حضرت له لجنة ترأسها الجنرال دي لاموريسيار أحد مؤيدي فكرة ترحيل الجزائريين وحشدهم في جهات معينة[4].

(1) -B.O.A. 1865, p488.

(2) -Arthur GIRAULT. Op.cit, p 24.

– Voir aussi: E. SAUTAYRA. Législation Algérienne, Paris 1878 p541.

(3) -Ibid.

(4) -Le Bon JEROME David. Réflexions et discours sur la propriété chez les arabes bordeaux, 1862, p 21.

وبمقتضى هذا القانون الذي ضم الأراضي الغابية إلى أملاك الدولة، فإن 200ألف هكتار من الأراضي الغابية و 60 ألف هكتار من أراضي القبائل أعلنت تابعة للدولة.

وبهذا الإعلان عادت عملية حرية ابتلاع الأراضي إلى الواجهة لتجسد مجددا فكرة الاستغلال والاستيطان في الجزائر.

سلح القانون الغابي الرهيب الأعوان الغابيين بـ: 225 مادة تمنع جميعها الفلاحين الجزائريين من الخدمات التي كانت الغابة تقدمها لهم، ومكن السلطات العسكرية الفرنسية من فرض عقوبات جماعية على القبائل المجاورة للغابات التي تشتعل فيها النيران، وذلك لاعتبار إشعال النار في الغابة عملا عصيانيا، الأمر الذي كثيرا ما تسبب في ردود فعل عنيفة في شكل انتفاضات محلية قامت بها القبائل المجاورة للغابات، والتي منها على سبيل المثال انتفاضة 1858 في شرق بلاد القبائل داخل المثلث المحصور بين جيجل، القل وميلة، ضد طوابير الجنرال "غاستو" (GASTU) الذي حاول التدخل لفرض عقوبات جماعية على القبائل إثر الحرائق التي نشبت في الغابات.

وفي حين منع الوزير المقيم -بمقتضى منشور صدر في 05جوان1860 الممارسات العقابية الجماعية تخفيفا من حدة الصراع وتطوره، على أن يعاقب الجانحون فقط؛ فإن الماريشال

«بيليسي»، على العكس من ذلك اتخذ قرارا مخالفا بيوم24 جوان1861 وأمر بفرض عقوبات صارمة تتمثل في غرامات مالية تتجاوز قيمة الزكاة بأربع مرات على القبائل التي ثبت تورطها في إشعال النيران بالغابات أو عدم التدخل لإطفائها[1]؛ زد على ذلك، فقد تنازل الماريشال -بيليسي- عن مساحات غابية تقدر بـ 149.793هكتار في إقليم قسنطينة لـ 34 معمركما مس قانون 16 جوان 1851 غابة مولاي إسماعيل الأميرية الواقعة في أراضي قبيلة الغرابة ببلدية سان لوسيان (زهانة حاليا) والتي قدرت مساحتها آنذاك بـ 12.000هكتار، مع العلم أن حدود هذه الغابة قد ثبتت مبكرا وذلك خلال عامي 1846-1847 طبقا للأوامر الواردة في البرقية الوزارية الصادرة بتاريخ 13 أوت1848، وفي 10ماي1848 صودق على مشروع تهيئتها، وفي عام 1855 تخلت السلطات الاستعمارية عن 800 هكتار لصالح قبيلة الغرابة بدعوى أن أهالي قبيلة الغرابة قد استقروا فيها بطريقة شرعية وفق قرار وزاري مؤرخ في 14 سبتمبر1850، كما اقتطعت مساحة 2.800هكتار من غابة مولاي إسماعيل لإنشاء مركزي أرزيو والمالح الاستيطانيين[2].

---

(1) Charles-Robert AGERON. Les Algériens Musulmans et la Farnce, T1, Paris: P.U.F, 1968,p108.

(2) -G.G.A, Dpt d'Oran. Arrondissement d'Oran, C.M de ST lucien, Forêt domariale de Mouley Ismaël (archives de la direction des forêts-Mascara)

كما مس القانون الغابي لـ 16 جوان 1851 غابة بني خنيس بجبال بني شقران -شمال معسكر- التي تغطي مساحتها 698.3هكتار، إلا أن قبيلة بني خنيس احتجت على قرار المصادرة لاعتبار الغابة ملكا جماعيا، تم شراؤها وفق عقد مكتوب من باي معسكر عام 1801 بمبلغ 2.500 ريال.

ونظرا لما تشكله الأراضي الغابية لقبيلة بني خنيس من خطر على أمن الفرنسيين في ضواحي مدينة معسكر فإن الحاكم العام -الفرنسي- للجزائر قد اقترح إخضاع 2.040هكتار من أراضي الغابة لقانون 16 جوان1851[1].

ومهما يكن من أمر فإن الإجراءات التطبيقية للقانون الغابي تبقى لا سياسية ولا إنسانية، لأنها تسببت في حرمان الجزائريين الذين يسكنون داخل الغابة أو بجوارها من أحد المصادر الهامة لمعيشتهم. (منها يجمعون الحطب، وفيها ترعى مواشيهم، ومتى وجدوا فيها فرجة (clairière) حرثوها وزرعوها).

قانون 18جويلية1851:

وضعت المواد من07 حتى17 من الفصل الثالث لقانون18جويلية1851ثلاث قواعد.

(1) -M.P de MENERVILLE. Op.cit, p 232.

أولها: أن الملكيات العقارية للأهالي وللأوروبيين على حد سواء هي قابلة للخرق، (المادة: 10)، واعترفت هذه القاعدة بالحالة التي وجدت عليها الأراضي غداة الاحتلال، أو بعد التأكد من أنها ملكية يتمتع بها الخواص، أو هي ملك جماعي للقبائل أو لبطون القبيلة التابعة لها (المادة: 11)؛ وبهذا الشكل ظهر لأول مرّة الفصل بين أراضي الملك وأراضي العرش، إلا أن هذا المبدأ اعتبر قدحا أو احتجاجا ضد مرسومي 1844 و 1846، وبالفعل فإن المادة 22 من قانون 1851 قد وضعت حدًا لعملية التثبت من عقود الملكية[1].

ثانيها: إن حق التملك والتمتع بالأراضي التابعة للقبيلة غير قابل للتحول لصالح الأشخاص الأجانب عن القبيلة (المادة 14، الفقرة 02) إلا لصالح الدولة، وهذه المادة جاءت لتمنع الأوروبيين من الحصول على أرض خارج النطاق الذي حددته السلطات الاستعمارية للكولون، وقد سبق لهذا الإجراء أن حددته المادة 19 من مرسوم 1844.

والداعي إلى إصدار هذه المادة القانونية هو ضمان أمن الكولون حتى لا يغامروا بأنفسهم داخل القبائل، وبالتالي يعرقلون النشاطات العسكرية ضد القبائل المتمردة والثائرة، لاسيما في

(1) -Arthur GIRAULT. Op.cit, p355.

المناطق العسكرية، لأن المناطق المدنية قد ضمنت فيها المادة 17 من قانون 1851 الحق للأوروبيين في شراء أراضي المحبوس.

ثالثها: إن عمليات المتاجرة بالأملاك العقارية فيما بين الجزائريين ستتم وفق إجراءات إسلامية، ووفق القانون المدني في جميع الحالات الأخرى (المادة:16).

واعتبرت المادة 04 من هذا القانون أملاكا تابعة للدولة جميع العقارات التي كانت تدعى بأملاك الأحراش والغابات، وهذا طبقا لقرار 31 أكتوبر 1845[1].

وخلال هذه السنة بلغ عدد الذكور الأوروبيين المهاجرين إلى الجزائر: 40.103 نسمة مقابل 23.212 من الإناث، أما الذين تقل أعمارهم عن 15 سنة فعددهم 29.142نسمة[2].

وللإشارة فإنه خلال الفترة من 1840 إلى 1851 وهي التي جرى فيها تطبيق نظام الامتياز المجاني (Système de concession gratuite) والدعم الرسمي قد تمكنت الحكومة من تثبيت 44.045 معمرا[3].

---

(1)-G.G.A. Bull off de l'Algérie 1863, pp 106 - 108.
(2)-Jules DUVAL. L'Algérie et les colonies Françaises, Paris 1877, p34.
(3)-Charles-Henri FAVROD. Op, cit, p 18.

وبمثل هذا التشريع حققت فرنسا بعدا سياسيا، إذ بتحطيمها للبنية الاقتصادية للمجتمع الجزائري تكون قد سدت الطريق في وجه الطبقة التقليدية المسيطرة.

وعلى أية حال فإذا كانت التشريعات الخادعة قد مكنت الدولة الفرنسية من الاستيلاء على أملاك الدولة العثمانية باعتبارها تحل محلها في الجزائر-وبالتالي لها الحق في الحد من ملكية القبائل- فإن ممارسة تحديد ملكيات القبائل لا تعدو أن تكون تكريسا للاستعمار وتجسيدا له.

إن الفكر السياسي الفرنسي خلال هذه الفترة قد نضجت وعبرت عنه التشريعات العقارية السالف ذكرها، والتي كانت مرتبطة أوثق الارتباط بالهجرة والتعمير، وترمي جميعها إلى تحقيق هدف أساسي هو مصادرة الأراضي من غير تمييز بين أنماط ملكياتها وبعبارة أخرى فإن التشريعات العقارية قد ساعدت كثيرا على تقوية الهجرة والاستيطان وتأييدهما، وتأكيدهما.

القرار المشيخي: 22 أفريل 1863

يعتبر القرار المشيخي لـ:22 أفريل1863 منعرجا حاسما في تاريخ الملكية العقارية بالجزائر لما نتجت عنه من آثار بليغة الخطورة على مستقبل البنية الاقتصادية والاجتماعية للإنسان الجزائري؛ فهو إجراء تشريعي ذو أبعاد سياسية عميقة.

كيف ذلك؟ لقد عُرف الجزائريون عبر التاريخ بالاعتزاز والأنفة، والقدرة القتالية؛ ولهذا كان على فرنسا أن تعمل جادة لتغيير سلوكهم القتالي، والحد من الصفات الحربية لديهم، فلم يبق أمامها تحقيقا لهذا الهدف سوى وسيلة تحويلهم إلى مالكين للأرض، وفي غياب وسائل خدمتها، سيتحولون بهذه الطريقة إلى فقراء معوزين ضعفاء فاقدين للّحمة التي كانت تربطهم بالقبيلة وهي الأرض.

ومن هنا يتبين أن القرار المشيخي (1863) كان له هدف مزدوج سياسي ومالي، لأن فرنسة الأراضي يقتضي إخضاعها للنظام الضرائبي الفرنسي لغرض خلق ميزانية استعمارية.

ومع أن الكولون ظلوا يحتفظون بحقهم في الاستفادة من قانون 1851 الذي يبيح لهم التعامل مع الدواوير، ويسمح لهم بحق انتزاع الملكيات من أصحابها عن طريق المزاد العلني، أو بأمر قضائي أو بالقوة؛ إلا أنهم جزعوا لهذا القرار وتنكروا له؛ فردّ عليهم الإمبراطور-نابليون الثالث- قائلا: «ينبغي طرد السكان العرب إلى الصحراء، والحكم عليهم بنفس المصير الذي لحق بهنود أمريكا الشمالية، لكن هذا مستحيل ولا إنساني، فلنبحث

إذن عن وسائل التآلف مع هذا العنصر الذكي، الفخور، المحارب والمزارع»[1].

إن مرامي الإمبراطور آنذاك كانت تهدف من خلال هذا القرار إلى تحقيق ثلاث غايات.

- **الغاية الأولى**: طمأنة الجزائريين الذين شعروا بالخطر يهددهم من جراء عمليات اغتصاب الأراضي وتجميع سكان الأرياف في مساحات معينة(Cantonnement indigène)، ولابد من الإشارة هنا إلى النقطة الهامة التي وردت في رسالة الإمبراطور الموجهة إلى الماريشال «بيليسي»(PELISSIER) في تاريخ 06 فبراير1863 والتي تضمنت العبارات التالية: «يبدو لي ضروريا من أجل راحة وازدهار الجزائر، دعم وتعزيز الملكية بين أيدي متملكيها»[2]؛ ودعما لتصريح الإمبراطور جاءت المادة الأولى من القرار المشيخي (1863) لتنص على أن الملكيات الأرضية التي بحوزة القبائل في الجزائر، والتي ظلوا يتمتعون بها بشكل دائم وتقليدي مهما كانت الصفة تعتبر ملكية مثبتة قانونا[3] (les tribus sont déclarées propriétaires incommutables)

(1) –Mohamed Elyes MESLI. Op.cit, P49.
(2) –Arthur GIRAULD. Op.cit, p385.
– Voir aussi: B.O.A. 1863, p106.
(3) Ibid.

سبقت الإشارة بأن الكولون تنكروا لهذا القرار وتأثروا له بالغ التأثر لأنه دعم ملكية القبائل لأراضي العرش، وطمأنها بأنه لا أحد بعد هذا التاريخ ينافسها في حق تمتعها بأراضيها، وأن المستغلين لأراضي الملك هم الآخرون وجدوا في هذا المبدأ ضمانا يكفل لهم حقوقهم ويؤمنها.

أما القطع الأرضية التي تحصلت عليها قبائل المخزن في شكل امتيازات، فإنها فقدت طبيعتها وأصبحت قابلة للفسخ والبطلان.

وبهذا القرار تكون الحكومة الفرنسية قد تخلت عن حق تصرفها في أراضي العرش، وعبّرت صراحة عن استرجاع حقها في السيطرة على أراضي قبائل المخزن. ولمثل هذه الأسباب اعتبر الكولون هذا الإجراء سخاء غير مناسب، ووصفوه بأنه تخل للدولة عن حقوقها[1].

- الغاية الثانية: الإعتراف بحق الملكية للجزائريين، وإمكانية إحداث ملكية فردية للعرب تدريجيا -أي للجزائريين- كانت موضوع المادة 02 من القرار المشيخي الذي كانت قواعده في هذه النقطة مصبوغة بالحذر.

(1) -Arthur GIRAULD. Op.cit, p359.

- وتطبيقا لهذا القرار شهدت 372 قبيلة في آخر سنة 1870، -وهو التاريخ الذي عُلّق فيه العمل بمقتضى القرار المشيخي 1863- تحديدا لأراضيها فكانت النتيجة أنه ضمن عدد إجمالي يقدر بـ 6.883.811هكتار أقرت السلطات الاستعمارية بـ 1.186.492هكتارا على أنها أملاكا تابعة للبلديات ومصنفة ضمن أراضي العرش، و 2.840.591 هكتار ضمن أراضي الملك[1].

وللعلم فقد رافق تطبيق القرار المشيخي عمليات حجز ومصادرة منها على سبيل المثال، 108هكتار في دائرة مستغانم، وحجز قطع أرضية متفاوتة المساحة في 24 قبيلة من دائرة تلمسان؛ أما أكبر عملية حجز للأراضي الزراعية خلال عام 1863 فقد شهدتها كل من دائرة معسكر وسعيدة ووهران وسيدي بلعباس[2].

وفي الفقرات اللاحقة ستعرض بالذكر للقبائل التي مستها الإجراءات التطبيقية للقرار المشيخي.

وخلاصة القول فإنه انطلاقا من هذا القرار، أصبح كل دوار يعرف حدود وامتداد أراضيه، ومثال على ذلك: 284 قبيلة

(1) -G.G.A. bull off de l'Algérie, 1863, p 107.
(2) -Mahfoud KADDACHE, Djilali SARI. Op. cit, p 49.

عادية للمراكز الاستعمارية أو الغابات، أو للسكك الحديدية عرفت حدودها ومنها في دائرة معسكر قبيلة أولاد إبراهيم، أولاد عوف، أولاد خالد، عويسات، أولاد منصور، أولاد فارس، عكرمة، أهل غريس الغرابة، أولاد الحمام التحتاني [1]، بني نسيغ التي تحتل موقعا وسطا بين البرجية غربا وحجاجة وسجرارة جنوبا وأولاد سعيد والمحمدية من الجنوب والغرب، وهي التي قسمت أراضيها إلى دوارين هما الفراقيق وبني نسيغ المسمى بني مروان [2].

وبعد هذه الإجراءات لم يبق على السلطة الاستعمارية سوى تحديد الملكيات الفردية ضمن الملكيات العامة داخل كل دوار.

- **الغاية الثالثة:** إن المادة 06 من القرار المشيخي 22 أفريل 1863 قد رفعت الحضر الذي كان مضروبا على الصفقات العقارية بين الجزائريين والأوروبيين بمقتضى المادة 14 من قانون 16جوان1851، الأمر الذي سمح للكولون بشراء أراضي زراعية تقع وسط تراب القبائل، إلا أن هذه المادة تنص على أن

(1) -B.O.A. 1864, p 629-630.
(2) -B.O.A. 1866, p708-714.

الملكية الفردية التي يقرر صاحبها وضعها تحت تصرف أعضاء الدوار لا يمكنها أن تلحق به إلا بمقتضى عقد فردي مسجل [1].

وبالتالي لا يسعنا إلا أن نقول أن هذا القرار قد فتت القبائل وحدّ من تأثير زعمائها وأرسى قاعدة للقطيعة مع النظام العقاري السائد في الجزائر، فكيف لا! وهو الذي أفقد الجماعة الممثلة للقبيلة جميع صلاحياتها التي أصبحت من نصيب إدارة الاحتلال، والخطر هنا يكمن في تحول سلطة الجماعة التي لم يعد من حقها النظر في المنازعات بين أفراد القبيلة وتسويتها.

ومن هنا تبقى أراضي العرش الزراعية غير قابلة للتصرف فيها ما لم تجر عليها الإجراءات التي قدرها القرار المشيخي مسبقا. وبهذه الإجراءات برزت فعلا براعة المكاتب العربية [2] في إزاحة

(1) -Mohamed Elyes MESLI, Op.cit, p 49.

(2)- أنشئت المكاتب العربية لأول مرة سنة 1833 بهدف احكام فرنسا قبضتها على السكان الأهالي، وفي 01/ 02/ 1844 صدر قرار يجدد هياكلها وسلطاتها؛ اما مهمتها فتمثلت في جمع الضرائب، و مراقبة نشاط السكان الاقتصادي والاجتماعي والسياسي، والتجسس عليهم، وكان على رأس كل مكتب ضابط عسكري فرنسي برتبة عقيد يحسن اللغة العربية، ويساعده في مهامه نائبان عسكريان برتبة ضابط، وكاتب فرنسي وخوجة، ومترجم، وشاوش وقاض. وفي 1867 دعمت هذه المكاتب بأطباء، ولم يقطع نشاطها إلى 1870. للمزيد من التفاصيل انظر:

- أبو القاسم سعد الله. الحركة الوطنية الجزائرية، ج:01، القسم: 01، الجزائر، م.و.ك 1992، ص335.

Claude COLLOT. Les institutions de l'Algérie durant l'époque coloniale 1830-1962 Alger O.P.U. 1987, pp33-41.

الكولون الذين تلقوا وعودا تمكنهم من شراء أراضي زراعية، ورأت هذه المكاتب في الابتلاع التدريجي للأراضي الزراعية أمرا ضروريا من شأنه أن يجنب المستوطنين من الوقوع في مواجهات مع الفلاحين الجزائريين.

وخلافا لقانون 16جوان1851 فإن القرار المشيخي (22أفريل1863) قد مكن الأوروبيين من اكتساب المزيد من الأراضي الزراعية وذلك عند ما سمح بشراء أراضي الملك الجماعية، ولم يضع في وجههم عقبات تمنعهم من توسيع مستعمراتهم كما أنه لم يمنع سلطة الاحتلال من مصادرة أراضي جديدة للصالح العام كإنشاء المدن أو القرى أو الضيعات؛ وإن كان هذا القرار قد مكن إدارة الاحتلال من الاحتفاظ بحقوقها في أراضي الملك وأراضي البايلك فإنه منحها أيضا قوة النفوذ والهيمنة.

وعلى هذا الأساس فإنه لا يجوز القول بأن القرار المشيخي (1863) لم يكن في صالح الكولون، والجدول أسفله يكشف لنا عن مساحة الأراضي المزروعة فعلا من قبل المعمرين الأوروبيين خلال سنة 1863، ويظهر لنا بوضوح أنماط الإنتاج الزراعي الجديدة التي بدأت تأخذ مكانها في الجزائر وهي المتمثلة في المحاصيل الزراعية التجارية كالتبغ والقطن والكتان والكروم

لاسيما هذه الأخيرة التي سيعرف نطاقها مجالا أكثر اتساعا مع مر الزمن كما سنرى لاحقا؛ ومع هذا كله فإن الكولون الذين لم يكونوا راضين بالقرار المشيخي (1863) الذي جاء ليلبي حقدهم على العسكريين.

مساحة الأراضي المزروعة فعلا من طرف الكولون سنة 1863

الانتاج	المساحة (بالهكتار)
الحبوب	172.179
الخضر	3.535
الأشجار المثمرة	1.694
التبغ	3.000
القطن	2.500
الكتان	300
الكروم	20.000
البستنة	21.192
المجموع	225.000

المصدر:

Jules DUVAL. Réflexions sur la politique de l'empereur en Algérie, Paris 1866, p121

وعندما حرضت بعض القبائل على غلق أراضيها في وجه العنصر الأوروبي، فإن الإمبراطور الفرنسي دعا الحكومة إلى العمل على الحد من نفوذ زعماء القبائل وإضعافهم لاعتقاده أن الجزائر بلد تعيش فيه القبائل وفق نظام أبوي شبيه بذلك النظام الذي ساد القبائل الإسرائيلية في العهود القديمة، أو النظام العشائري الذي عرفته بلاد اسكتلندا والذي كانت تحكمه تعاليم الدين.

ولما كان زعماء القبائل أصحاب نفوذ، فإن فرنسا حملتهم مسؤولية الأحداث التي تسببت فيها القبائل.

وإن كان هذا القرار يعتبر أحد أهم الوسائل الأقوى لهدم المجتمع الجزائري، فإن المشرع الفرنسي لم يكفيه ذلك، بل وبالغ في نظرته إلى أن الفلاح الجزائري سوف يشعر عند الإجراءات التطبيقية لهذا القرار بأن حقوقه مضمونة وتحضى بالحماية بحد الأسلحة الفرنسية، وفي ذلك إشارة واضحة تؤكد إباحة استعمال القوة لغرض فرض القوانين الفرنسية.

الإجراءات التطبيقية للقرار المشيخي (22 أفريل 1863)(1).

من المؤكد أن دراسة القرار المشيخي لـ:22أفريل1863 تكون ناقصة دون ضرب أمثلة عن إجراءاته التطبيقية؛ فتنفيذا لهذا القرار سلكت إدارة الاحتلال خطة اشتملت على نقطتين اثنتين **أولاها**: تحديد أراضي القبائل، **وثانيها**: توزيع هذه الأراضي بين الدواوير.

وأثناء القيام بهذه المهمة كانت تفرز أراضي الملك من أراضي العرش (Elle a dégagé du sol arch les terres Melk) بمعنى آخر أن تنفيذ هذا القرار قد مكن من الفصل بين الأراضي الخاصة فردية كانت أم جماعية، وأراضي العرش، لتفضي هذه العملية فيما بعد إلى إنشاء الملكية الفردية التي تعد هدفا أسمى للقرار المشيخي (1863)، لأنه عن طريق إنشاء الملكية الخاصة سوف يتم وضع حد للملكية المشاعة (ملكية القبائل الجماعية) الغير قابلة للتقسيم، ثم تحديدها بدقة (la préciser) وتثبيتها بسندات

(1)- للتعرف أكثر على الأقاليم التي طبق فيها القرار المشيخي، يراجع الملحقان 4-5 جدولان بأسماء القبائل والدواوير التي طبقت عليها إجراءات القرار المشيخي لـ 22/ 04/ 1863 فيما بين 1865-1870 ثم فيما بين 1896 إلى 1944
(G.G.A. Code de L'Algérie 1830-1895 et 1896-1944).

غير قابلة للطعن (titres inattaquables) ومن ثم تمكين الفلاحين الجزائريين من بيع أراضيهم بسهولة وبكل ثقة وأمان وصولا في النهاية إلى تفكيك القبيلة (parvenir enfin à la désagrégation de la tribu) فبإلغائه للفقرتين 02 و 03 من قانون 16جوان1851 يكون قد أقرّ إمكانية إجراء صفقات تجارية داخل جميع القبائل حيث توجد أراضي الملك، وهذا بمجرد تخليص الأملاك العامة والبلدية، وأقر أيضا إنشاء الملكية الفردية بأراضي العرش الموجودة داخل القبائل على أن يفضي تطبيقه التدريجي إلى إزالة العقبات التي تعيق أو تعطل النشاط الاستعماري"[1].

وتحقيقا لهذه الغاية لم يبق لإدارة الاحتلال الفرنسي سوى توفير الأمن والحماية للكولون المنتشرين –في كل مكان– بعيدا عن المدن الآهلة وعن المواصلات في نقاط لا تسمح أحيانا بتوفير الحماية.

وعلى هذا الأساس ستعمل سلطات الاحتلال على بناء السكك الحديدية وشق الطرقات، والمسالك الضرورية، وإنشاء السدود، وحفر قنوات الري والصرف، ومساعدة الكولون على

(1) -M.P. DE MENERVILLE, Dictionnaire de la législation Algérienne 2eme V. 1860-1866. Alger, Paris 1877, p15.

الاستقرار ببناء الكنائس والمدارس، ومقرات البلديات تمهيدا لإنشاء المراكز الاستيطانية للأوروبيين.

وقد كشف نص التعليمات التي بعث بها الحاكم العام للجزائر الماريشال "بيليسي" (PELISSIER) إلى اللجان المكلفة بتطبيق القرار المشيخي والمؤرخة في11جوان1863 مرة أخرى عن الهدف الحقيقي من هذا القرار، إذ أقرّت صراحة بوجوب إنشاء الملكية الفردية، وبضرورة المساس بالأراضي الزراعية التي كانت غير قابلة للتقسيم، وذلك بتحديدها، مع مراعاة لحقوق العائلات التي كانت تمتلكها.

إلا أنه يجب الإقرار بأن الإجراءات التطبيقية للقرار المشيخي قد اصطدمت بعقبات منها اشتراك عدد كبير من القبائل في الملكية الأرضية الجماعية الواحدة، ومن الأمثلة على ذلك سكان جبل النادور (تيارت) الذين كانوا يتشكلون أصلا من ثلاثة أغاليك وثلاث كونفدراليات منها:

❖ شرقا: أولاد خليف المتكونة من الصحارى الشراقة- القناذزة وأولاد الخروبي وأولاد بورنان.

❖ وسطا: الأحرار الشراقة المتكونة من ثمانية قبائل هي: أولاد عزيز، أولاد الزاوية أولاد بوعافية، الشاوية، أولاد بلحسين، أولاد سيدي خالد، الكعابرة، أولاد زيان الشراقة.

• غرباء: الأحرار الغرابة الذين يتألفون من أربعة قبائل هي أولاد حدو، أولاد زيان الغرابة، المرابطين الغرابة، الدحالسة.

هذه الوضعية لم تسمح للمحافظ من فرز كل الأراضي الزراعية التي يمتلكها الفلاحون المنتسبون إلى نفس القبيلة الواحدة أو القبيلتين الاثنين مجتمعتين حتى تسهل عملية تشكيل بلدية أهلية واحدة (un seul douar- commune) الأمر الذي دفع بإنجاز قوائم تشمل أشخاصا لهم حقوق في ملكية الأرض الجماعية ولكن لا يقطنون داخل تراب الوحدة الإدارية الناشئة[1].

ونفس المثال ينطبق على بلاد فرشة الواقعة جنوب جبل سيدي عابد على حدود بلدية تيارت المختلطة والتي تبلغ مساحتها 1.000 هكتار، فإن القوائم الإسمية التي أنجزتها السلطات العسكرية في سنة 1904 للذين لهم حق في الملكية الجماعية لهذه الأرض، تشترك فيها قبائل حمار الشراقة الثمانية[2].

وإن تأخر تطبيق القرار المشيخي (1863) في بعض الجهات من الوطن إلى غاية الفترة الممتدة من 1896 إلى 1944[3]، فإن جهات أخرى قد طبق فيها القرار مبكرا، منها قبائل في الجهة

(1) –C.A.O.M. G.G.A. Carton 1N/4.
(2) –C.A.O.M. G.G.A. Carton 1N/4.
(3)- ينظر الملحق المشار إليه سابقا.

الغربية من الوطن حددت أراضيها في شهر ماي 1863 هي الدواوير التي تشكلت فيها جماعات مثل: حجاجة، فراقة، بني نسيغ، عطبة جمالة، سجرارة، بني خدو، الحامد، الطمازنية، الحابطية، أولاد سيدي دحو، أولاد سعيد، وادي الحمام[1]، ونفس الإجراء مس دواوير سعيدة: أولاد خالد الغرابة والشراقة، الجعافرة، المعاليف، بني منيارين إلى جانب دواوير تيارت والبيض[2].

ومن بين القبائل التي خضعت للإجراءات التطبيقية للقرار المشيخي الصادر في22أفريل1863 وذلك وفق ما نصت عليه الترتيبات الإدارية العامة الصادرة في 23ماي1863 نذكر على سبيل المثال 48 قبيلة منها 17 قبيلة في إقليم وهران كما هو مبين في الجدول أسفله.

(1)–C.A.O.M G.G.A. Carton 1N/6 (exécution du sénatus consulte 1863).
(2) –Ibid.

الدائرة	القبائل
سيدي بلعباس	أولاد براهيم
مستغانم	أولاد معالف-خويرات-أولاد قافة- أولاد سيدي عبد الله-شرفة العمامية-أولاد بوكامل-الشلافة-الجبالة-المكاحلية.
وهران	الغرابة
معسكر	أولاد سعيد-أولاد سيدي دحو-الفراقيق.
تلمسان	أولاد ميمون-بني وزان- أولاد علا.

المصدر: B.O.A. 1864, p196

ودائما في إطار الإجراءات التطبيقية للقرار المشيخي (1863)، فقد صدر مرسوم إمبراطوري في 22مارس1865 مسّ 124 قبيلة من بينها 43 قبيلة في إقليم وهران هي على التوالي:

الدائرة	القبائل
وهران	الزمالة-الدواوير-التحاليت.
مستغانم	عكرمة الغرابة
زمورة	الحرارطة-أولاد سويد- الحساسمة- بني درقون
عمي موسى	أولاد العباس-أولاد بوابقني- أولاد علي- مريوة
الضاية	أولاد سيدي خليفة
الجعافرة	الجعافرة-أولاد بن جعفر-الجعافرة التوامة-المحامد
معسكر	عتبة الجبالة-بني ناير-بني غدو-القلعة
تيارت	بني مدين-أولاد الشريف الشراقة-أولاد الشريف الغرابة-أولاد مسعود
سعيدة	بني منيارين الفواقة- بني منيارين التحاتة- أولاد خالد الغرابة- ذوي ثابت
تلمسان	بني ورنيد
الغزوات	سواحلية التحاتة- سواحلية الفواقة-ندرومة- زاوية الميراث
مغنية	بني واسين-أولاد سيدي مجاهد-جويدات-زمارة
سبدو	أولاد أورياخ-بني هديل-العزايل-القط

المصدر: M.P de Menerville, Op.cit, p224

استكمالا للإجراءات التطبيقية لهذا القرار، صدرت عدة مراسيم -تنفيذية- إمبراطورية تعين أسماء القبائل التي وضعت أراضيها رهن القرار تمهيدا لتنفيذ المشروع الاستعماري الرامي إلى انتزاعها وتحويلها لصالح الكولون منها:

- المرسوم الإمبراطوري الصادر في 12أوت1863 الذي مس ثلاثين قبيلة في الأقاليم الجزائرية الثلاثة[1].
- مرسوم 09ديسمبر1865 القاضي بإعفاء 13 قبيلة مخزنية في إقليم وهران.
- منشور الحاكم العام للجزائر المؤرخ في 21•ماي1866 الذي يعطي تعليمات صارمة لحكام الأقاليم بشأن تحديد مناطق الاحتلال.
- مرسوم 25أفريل1866 المحدد لأراضي أولاد سعيد بني شقران.
- مرسوم 16جوان1866 المحدد لأراضي قبيلة الفراقة[2].

---

(1)- ينظر أسماء هذه القبائل بالكامل في: B.O.A 1863, p324.

(2)- للمزيد من الإطلاع والتعرف أكثر على المراسيم والقرارات الخاصة بالإجراءات التطبيقية للقرار المشيخي (1863) يراجع:

-Bull off de L'Algérie 1864: pp 629 à 630.

-Bull off de l'Algérie 1866: p 247,255, pp 352 à 358, pp 372 à 378, p 390, pp 391 à 395, pp 430 à 436, pp 708 à 714.

إن مثل هذه المراسيم الإمبراطورية تعكس جميعها الفلسفة السياسية للاستيطان الفرنسي في الجزائر، ومع هذا فقد ظل المشرع الفرنسي يبرر أهدافه من القرار المشيخي (1863) بإخفاء الحقيقة في كون هذا القرار ومراسيمه التنفيذية هبة وسخاء من سلطات الاحتلال لصالح الجزائريين، وأنه أرضى أيضا الكولون بأن سهل عليهم عملية انتقال الأراضي من أيدي الجزائريين إلى أيديهم، وأمّن للدولة زيادة في الضرائب والمداخيل الناتجة عن مختلف العمليات الموصى بها، إذ اعتبرت الضرائب مصدر تمويل، وعاملا حاسما في مختلف العقود والصفقات التجارية، ومن ثم فهو يضعف القبيلة ويهتك قوتها ووحدتها.

وأهم نتيجة تستخلص من هذا القرار تكمن في كونه أقر وقبل بجميع أشكال النهب والاغتصاب السابقة الصدور، ورفض إلغاءها، بل وواصل العمل بها بطريقة أكثر مهارة وأكثر حزم.

لقد ثبت هذا القرار أنصاف الرحل، وجزء القبائل إلى أقسام تدعى دواوير (بلديات أهلية، Douars- Communes) حتى تسهل مراقبتها، وأرسى نهائيا القاعدة الشرعية للملكية الفردية، وألغى عملية الحجز من دون أن يتراجع عن منح الأراضي التي صودرت من أصحابها بصفتهم متمردين أو ثائرين على الأوروبيين أو المتعاونين مع فرنسا من أبناء الجزائر، وضم جميع الأراضي

الشاغرة إلى قطاع الدولة، فضمن بذلك احتياطا ثمينا لتوطين الأوروبيين[1].

وهكذا آلت الأوضاع بعد صدور هذا القرار إلى تناقص في المساحات الأرضية للجزائريين، فعلى سبيل المثال نزلت مساحة قبيلة بني عامر من 120.000هكتار إلى 80.000هكتار (أي الثلث)، ومن 80.000هكتار هذه احتجز 20.000هكتار (¼) لخلق مراكز استيطانية جديدة، وهكذا فقد بنو عامر نصف ممتلكاتهم ثمنا لتأييدهم للأمير عبد القادر؛ وبينما انتقلت مساحة أراضي قبيلة أولاد زاير من 75.000هكتار إلى 46.000 هكتار، فإن أراضي قبيلة أولاد خالفة نزلت من 32.000هكتار إلى 26.000هكتار[2].

ومع كل هذا وصف بعض الكتاب الفرنسيين القرار المشيخي 22 أبريل1863 بالصرح العظيم والمتميز في التشريعات العقارية التي سنتها فرنسا في الجزائر[3] لأنه سمح ولأول مرة بممارسة نشاط غير مشروع، وذلك بعد أن خلص إلى:

---

(1) –C.A.O.M, G.G.A, carton 1N / 4.

(2) –Michel LAUNAY. Paysans Algériens, Paris, édition du seuil 1963 p 130.

(3) –Paul-Leroy BEAULIEU. L'Algérie et la Tunisie, 2ème édit, Paris 1897, p108.

أ- تحديد ملكيات كل قبيلة.

ب- توزيع ملكيات القبيلة على الدواوير -بعد تحديدها-

ت- إنشاء الملكية الفردية وتسليم سندات -ملكية- مكتوبة لأصحابها.

ث- تحويل 70,8٪ من أراضي العزل إلى الكولون في إقليم قسنطينة لوحده[1].

وفي عام 1870 توقف العمل بالقرار المشيخي (1863).

وبعد القضاء على ثورة المقراني (1871) جرى تساءل فيما إذا يمكن العودة إلى العمل بالقرار المشيخي (1863)؟ ولكن بإهمال المشرع لهذا القانون، أصبح من الضروري إصدار قانون جديد ينظم عمليات المتاجرة بالأراضي فيما بين الأهالي والأوروبيين من جهة، وفيما بين الأهالي بعضهم بعضا من جهة أخرى.

وفي غضون ذلك يصدر القرار المشيخي (14جويلية1865)، كما ستحل بالجزائر مجاعات قاتلة (1867-1868)، وستواصل القوات الاستعمارية الفرنسية غزوها للأراضي الجزائرية، وانتزاع الملكيات من أصحابها لاسيما بعد ثورة المقراني (1871).

---

(1) –Mahfoud KADDACHE, Djilali SARI. Op.cit, p139.

وحسب الإحصائيات الواردة في التقرير الذي تقدم به النائب "فرانك شيفو" (Franck Chauveau) باسم لجنة الدراسات للمسائل الجزائرية (commission d'études sur les questions Algériennes)، فإن الإجراءات التصفوية للقرار المشيخي (22أبريل1863) التي استمرت حتى 30سبتمبر1892 قد شملت 416 قبيلة، و 754 دوار، ومست 7.703605 هكتار من بينها 5.906.488هكتار في التل و1.601.647هكتار بالهضاب العليا، و 195.470هكتار في الصحراء[1]، وقد سمحت عملية تفكيك أراضي القبائل والدواوير في تسهيل انتقالها إلى الكولون.

القرار المشيخي (1865)

إذا كان القرار المشيخي الصادر في 14جويلية1865 قد فتح المجال للمسلمين الجزائريين في حق الحصول على المواطنة الفرنسية عن طريق التجنس مع التخلي عن أحوالهم الشخصية، ومنح أيضا حق التجنس بالجنسية الفرنسية للأجانب المقيمين في الجزائر منذ ثلاث سنوات شريطة أن تتجاوز أعمارهم 21 سنة، فإن الرسالة التي سبق لنابليون الثالث أن بعث بها إلى ماكماهون في

(1) –Paul-Leroy BEAULIEU. Op.cit, p99.

يوم 20جوان1865[1] يبرز فيها تناقضا بين رأيين مختلفين ومضللين أحدهما يدعي بأن توسيع الاستيطان لا يمكنه أن يتحقق إلا على حساب السكان الأهالي، والرأي الثاني يزعم أنه لا يمكن الحفاظ على مصالح الأهالي إلا بإعاقة التعمير وعرقلته، وأن التعايش بين الجزائريين والكولون لا يمكنه أن يتم إلا بالتأكيد للجزائريين عدم تجريدهم من أراضيهم لحساب الكولون، وأن كلاهما يحتاج لخدمة الآخر.

ولا ندري إن كان الإمبراطور يجهل هذا الغموض والالتباس في الوضعية، أو أنه كان متذبذبا ومخاطرا بنفسه بين الراي والراي الآخر؟

فمهما يكن من أمر فإن التعمير والاستيطان الحر والمتزايد قد عرضّ الجزائريين للحرمان أكثر فأكثر من الاستفادة من مواردهم.

إن الإمبراطور الذي كان يرغب في جلب الرفاهية والحضارة للجزائريين فإنه يكون مع هذا قد نظر إليهم بعين الاحتقار عندما

(1)-ينظر مقتطف من هذه الرسالة في: عبد الحميد زوزو. نصوص ووثائق في تاريخ الجزائر المعاصر (1830- 1962)، الجزائر: المؤسسة الوطنية للكتاب، 1984 ص 155-156.

- ينظر أيضا: عبد اللطيف بن اشنهو. تكون التخلف في الجزائر، ص 60.

اختصهم بتربية المواشي والخيول (أي حرفة الرعي) وخدمة الأرض، بينما خص الأوروبيين بالنشاطات الفكرية واستغلال الثروات الغابية والمنجمية، والقيام بأعمال التجفيف والسقي وإدخال الزراعة المتطورة، ونظر إلى نشاطات الأوروبيين على أنها متممة أو مرافقة للنهضة الزراعية[1].

ويلاحظ أن هذا القرار لا يحمل في طياته معاني الأخوة والتضامن بين الجزائريين والأوروبيين، لأنه وضع الجزائريين في موقع وسط بين الرعايا والمواطنين بحيث لا يمكنهم التمتع بحقوق المواطنة إلا إذا قدموا طلبا لذلك يتخلون فيه عن أحوالهم الشخصية؛ ومن خلال منح حق المواطنة بهذه الطريقة سيتم للجزائريين هدم مجتمعهم بأنفسهم.

وما يلاحظ في هذه الظروف أن البلاد ضربتها مجاعة مفزعة سنة 1867 أودت بحياة 500ألف شخص، ودفعت بالجزائريين إلى رهن ممتلكاتهم الزراعية وكرائها للكولون والتحول إلى أجراء يعملون في أراضيهم السابقة، الأمر الذي سيؤول لا محالة إلى المساهمة في نشأة بروليتاريا زراعية في الجزائر.

(1) -Francis et Colette JEANSON- L'Algérie Hors la loi, Alger 1995- p53.

وفي عام 1870 أبدى «ماكماهون» ملاحظات متشائمة بشأن الحرية الممنوحة للجزائريين على أنها لم تعد بالفائدة المرجوة من التعمير والاستيطان.

ومع محاولتنا صرف النظر في هذا الفصل عن الحديث عن الاستيطان والتعمير، وإرجاء الكلام عنه في الفصل الخاص به إلا أنه بدا لنا من الضروري أن نذكر -من حين لآخر- ما آلت إليه عملية المتاجرة بالأراضي الزراعية من نتائج على الاستيطان والتعمير.

فخلال الفترة من 1860 إلى 1871 سمحت عملية بيع الأراضي بأثمان مستقرة بإنشاء 11 قرية استعمارية تحتوي على 437 مسكنا، أو كما كان يقال كانونا (Feux) و4582 نسمة[1]، كما تم لفرنسا في سنة 1870 أن قضت على 372 قبيلة بتشتيت أفرادها

وتوزيعهم على 667 دوارا -بحيث لم يبق لإدارة الاحتلال عند حلول عام 1934 سوى 19 قبيلة دون تفكيك، وحوالي 1.450.000 هكتارا دون مسح[2] - ومن بين 6.833.811

(1) -Charles-Henri FAVROD. Op. cit, p 18.
(2) -Pierre GOINARD. Algerie: L'œuvre Français, Paris 1984. p 152.

هكتار التي تم مسحها سنة 1870 صنفت 40٪ منها ضمن أراضي الملك، و 25٪ ضمن أراضي العرش.

وتدعيما لسياسة الاغتصاب صرح «بريفوست بارادول» (Prevost PARADOL)[1] قائلا: «لا يجب أن نصنع من الجزائر حقل نشاط لجيشنا، فحسب، ولكن أرضا فرنسية ماهولة، يستحوذ عليها الفرنسيون ويزرعونها»[2]، وهو قول يتفق تماما مع تصريحات وأقوال الجنرال «بيجو» ويؤيدها.

وفي سنة 1871 ارتفعت حصيلة الأراضي المغتصبة إلى 05 مليون هكتار، وهي السنة التي اندلعت فيها ثورة بلاد القبائل بزعامة المقراني والشيخ الحداد، وهكذا منحت هذه الثورة فرصة للاستعمار الفرنسي وساهمت في زيادة التعمير بحيث ضربت الإدارة الاستعمارية المثل الأعلى في القمع العسكري والقضائي بمصادرتها لـ 446.000هكتار، وتغريمها للثوار بمبلغ قدره 11 مليون فرنك ذهبي[3]، وبهذا الشكل تكون إدارة الاحتلال قد طبقت الإجراءات التي نصت عليها المادة 10 من مرسوم

(1)- بريفوست بارادول صحفي ورجل سياسة فرنسي (باريس: 1829- واشنطن 1870) كان من المعارضين للأمبراطورية الثانية، انظم متأخرا إلى النظام، فصار سفيرا لبلده في الولايات المتحدة الأمريكية، انتحر عند بلوغه خبر إعلان الحرب ضد بروسيا (Petit Larousse illustré, Paris 1990, p1520)

(2) -Charles-Henri FAVROD. Op.cit. p15.

(3) –Tayeb CHENTOUF. Le monde contemporain. Alger, O.P.U, 1983, p123.

31أكتوبر1845 عمليا، والتي تممها مرسوم 31مارس1871 القاضي بمصادرة جميع أملاك الثائرين ضد الاحتلال مهما كانت صفة هذه الأملاك[1].

وهنا تبرز فلسفة الجمهورية الثالثة التي أعقبت كلاًّ من ملكية جويلية والإمبراطورية الثانية على أنها كانت تركز أساسا على نظرية احتلال الأرض وتعميرها واستغلالها اقتصاديا.

قانون 26جويلية1873 (قانون فارني)

بناء على تقرير تقدم به «فارني» (Warnier)[2] ممثل الجزائر في الجمعية العامة تم التصويت على قانون 26جويلية1873 المتضمن الترتيبات القاضية بتحديد الملكيات الجماعية وأفراد العشيرة، وإنشاء الملكية الفردية، وهذا تبعا لإجراء مزدوج حدده الفصل الثاني من هذا القانون في مواده الستة عشر (المادة 08 حتى 24)[3].

(1) –E.SAUTAYRA. Législation de L'Algérie, Paris 1878, p565.
-voir aussi: article 01, arrêté du 15/07/1871 simplifiant les formalité prescrites par l'ordonnance du 31/10/1845 relativement au séquestre collectif (Ibid:p565.)

(2)- الدكتور «فارني» (Warnier) نائب يمثل الكولون الجزائريين في البرلمان الفرنسي، وهو الذي بناء على اقتراحه تم التصويت على قانون تحويل الملكية الجماعية في الجزائر إلى ملكية خاصة.

(3) Arthur GIRAULT. Op.cit, p362.

يهدف هذا القانون أساسا إلى القضاء على الملكية الجماعية للقبائل والأعراش، بحيث لم يعد هناك ملاّك للأرض تحت صفة أو سند ملكية العرش أو الملك، وإنما ملاك عقاريون لا غير، ويعتبر هذا القانون مكملا للإجراءات التي جاء بها القرار المشيخي (22أفريل1863) بإقرار الملكية الفردية للجزائريين، وعن طريق هذا القانون سيقع الفلاحون الجزائريون مجددًا ومرة أخرى فريسة للمضاربين، وذلك بعد أن تحصلوا على سندات ملكية من قبل إدارة المصالح العقارية، فباعوا أراضيهم ليجدوا أنفسهم معدمين[1].

وبعد هذا الإجراء سُلمت عقود ملكية خاصة للأهالي، إلاّ أن هذه العقود لم تضع حدًّا للملكية الجماعية، وإنما حدّدت حصص الأفراد المستحقين ضمن هذه الملكية ومعنى هذا أن فارني أقر بوجوب الملكية الخاصة والفردية ضمن أراضي العرش وأراضي الملك على حد سواء لأنه في نظر القبيلة حسب اعتقاده فإن لكل فرد حق حصري في أراضي الملك أو العرش.

باختصار فإن قانون 26جويلية1873 الذي أخضع جميع أراضي الإمبراطورية للتشريع الفرنسي، وعمل على إقرار الملكية الفردية قد أعتبر ابتكارا مثيرا للاهتمام، وهو الذي قرر وجوب

(1) –Francis et colette JEANSON. Op cit. p 58.

تسيير الإدارة الاستعمارية لكل الملكيات العقارية في الجزائر مهما كانت صفة ملاكيها لأنه يهدف إلى القضاء على القوانين الشرعية وأشكال التعاون والتضامن، وإزالة قواعد الملكية المستمدة من الشرع الإسلامي أو تقاليد القبائل التي تتعارض مع القوانين الفرنسية، أي أنه أخضع الأراضي للقانون الفرنسي، بحيث تصبح الصفقات التجارية سهلة ومضمونة وحرّة بين الجزائريين والأوروبيين في انتظار الحصول على عقود ملكية فرنسية، وحتى الصفقات فيما بين الجزائريين تصبح هي الأخرى خاضعة للقانون الفرنسي، وهذا معناه التحول إلى التشريع الفرنسي بدل التشريع الإسلامي.

وبهذا الشكل يمكن القول بأن الاقتصاد الزراعي الجزائري أصبح جزءا لا يتجزأ من المنظومة الاقتصادية الفرنسية بمقتضى هذا القانون الذي أحدث انقلابا فعليا في البنيات الزراعية الجزائرية، أو بمعنى آخر انقلابا في نمط الإنتاج الزراعي، وهذا بطبيعة الحال لصالح نمط الإنتاج الزراعي الرأسمالي الناشئ في الجزائر في الشكل المميز لنظام الإنتاج الاستعماري.

وتحقيقا لذلك فرض العمل فورا بمقتضى المادة 02 (من قانون فارني) والتي سمحت بعمليات الإتجار العقاري ليس فقط فيما بين الجزائريين والأوروبيين، وإنما أيضا فيما بين الجزائريين بعضهم بعضا.

والإشارة فقط فإن هذا الإجراء أقرته من قبل المادة 16 من قانون 16جوان1851.

وقد مس هذا القانون[1]:

أولا: الأملاك العقارية المتواجدة داخل المناطق التي خضعت فيها الملكيات لعمليات التجميع.

ثانيا: الأملاك المسجلة لدى الموثقين، وكتاب الضبط أو الإداريين، والتي لا تستدعي الضرورة تحديد سنداتها، كما تنص على ذلك الإجراءات العامة الواردة في الفصل الثاني من هذا القانون.

ثالثا: الأملاك العقارية الواقعة داخل المناطق التي جرى عليها تطبيق مرسوم 21جويلية1846 أو هي معفاة منه.

وقد نصت المادة: 07 من هذا القانون بعدم المساس بالشرائع الإسلامية الخاصة بالميراث كما يقرها قانون الأحوال الشخصية.

الواقع إن هذا القانون لبى رغبة الكولون، ونشط عملية الإستيطان، وقد ظهرت نتائجه العملية بمجرد تصويت مجلس الشيوخ عليه؛ ومقارنة مع القرار المشيخي (22أفريل1863) الذي تضمن العمليات الثلاثة السالف ذكرها، فإن قانون فارني لم

(1)-ADDI Lahouari. Op.cit, p 56.

يهتم سوى بالعملية الثانية المتعلقة بإنشاء الملكية الفردية، ويبقى الهدف المنشود ليس هو التعرف على الملاكين وإنما التعرف على المساحة الأرضية للملاكين ضمن أراضي القبيلة.

وحسب ما ورد في تقرير «بيردو» (BURDEAU) الخاص بميزانية 1892 فإن أعباء هذا القانون تحملها الأهالي لوحدهم، إذ كلفهم نفقات مالية لا تطاق[1]، ففي نهاية عام 1882 صرحت إدارة الاحتلال بعجز مالي يقدر بـ 1.580.000 فرنك، ورفضت لجنة الميزانية تسديده وفقا لترتيبات قانونية، الأمر الذي آل إلى توقف اللجان المكلفة بالفحص والتحقيق وترقيم المساحات الأرضية وتعيين الحدود، وعزل عدد من المحققين.

وفي مارس1883 عوضت اللجان المساعدة لجباة الضرائب بمصلحة الملكية الفردية لدى كل عمالة، على أن تستعين بمصلحة مسح الأراضي ومصلحة التوبوغرافيا التي كانت موجودة من قبل، وقد طرح المفتشون الجدد خمسي(2/5) الأعمال التي قام بها المحققون السابقون.

(1)-Arthur GIRAULT. Op.cit, p364.

وفي عام1884 قدرت المصاريف العامة لتغطية الأعمال بـ08مليون فرنك. ولتغطيتها فرضت زيادة مالية إضافية في الضرائب العربية يسددها الجزائريون بما فيهم سكان الجنوب.

وللعلم فإنه تغطية للعجز المالي توقعت وزارة المالية في عام 1882 فرض أربع فرنكات على الهكتار الواحد تسدده كل القبائل الأمر الذي سيكون له إنعكاس سلبي على مداخيل الفلاح الجزائري. وتذكر جريدة المنتخب (El Mountakheb)[1] في عددها الخامس الصادر يوم 21ماي1882 أن الرسوم الزائدة على الهكتار الواحد قد كلفت قبائل أقليم قسنطينة لوحدها حتى سنة1881 مبالغ تقدر بـ2.538.000 فرنك على أعمال عادت بالفائدة على الأوروبيين فقط[2]. بمجرد مغادرة المحافظ المحقق للقرية: كان الأهالي الجزائريون يعودون إلى نظامهم القديم القاضي بعدم تجزئة الملكية العامة، لأنه ثبت لديهم بأن تجزئة

---

(1)- المنتخب: جريدة أسبوعية تصدر باللغتين العربية والفرنسية نشأت بقسنطينة في 23/ 04/ 1882، وتوقفت عن الصدور في العدد 40 يوم 21/ 01/ 1883، رئيس تحريرها Paul Etienne MAURAS ، اشتهرت بنشرها لمقالات تندد بجشع المعمرين واستيلائهم على ممتلكات المسلمين الجزائريين. محمد ناصر. المقالة الصحفية الجزائرية من 1903-1930، مجلد1، الجزائر: ش. و. ن. ت، 1978، ص 43 – مجلد2، ص 233.

(2) –Ch-R AGERON. Les Algériennes Musulmans et la France.T1. Paris:P.U.F1968 p95.

–Voir aussi: IHADDADEN Zahir. Historie de la presse indigène en Algérie des origines jusqu' en 1930. Alger: E.N.A.L. 1983. PP143-144.

الأراضي لا توفر الرفاهية لأفراد القرية بشكل مقبول. ويظهر من خلال الوثائق الرسمية لإدارة الاحتلال الفرنسي أن مائتي وواحد وتسعين دوارا قد طبق عليها قانون فارني (1873) فيما بين 1876-1894[1] وهو الأمر الذي سمح للكولون بالاستفادة من أراضي جديدة منها 151.796 هكتار من الأراضي الزراعية، و 7.098 هكتار من الأراضي العامة لتصبح المساحة الإجمالية للكولون 2.170.933 هكتار في آخر عام1892[2].

لقد عاد هذا القانون بالنفع على أصحاب المصالح، والمضاربين[3] الذين كانوا يشترون الملكيات الزراعية المتناهية الصغر(infinitésimal) بمبالغ زهيدة (insignifiante) من ملاكيها المجاورين لهم –المتغافلين عن نتائج ما يصنعون-[4] مستندين فيما بعد إلى المادة 815 من القانون المدني لطلب التجزئة وإثارة البيع بالمزاد العلني، كما أن إجراء عملية التقسيم، او البيع في المزاد العلني للملكية مستندة إلى عقد توثيقي فرنسي

---

(1)- راجع القائمة الكاملة للدواوير التي خضعت لعمليات قانون 26/ 07/ 1873 والتي سلمت فيها عقود للملاكين. في الملحق رقم:

(2) -Charles-Robert AGERON. Op.cit, p 96 (bas de page).

(3) -Pierre GOINARD. Op.cit, p 153.

(4)- يمكن الإطلاع على مئات النماذج من الملكيات الزراعية المتناهية الصغر التي باعها الفلاحون الجزائريون للكولون في دائرة معسكر ببلدية كاشرو المختلطة (سيدي قادة حاليا) في الأرشيف التاريخي لمجلس قضاء معسكر.

كانت تخضع لقانون الميراث حسب الشريعة الإسلامية، وتتم أمام القاضي الشرعي.

وهكذا منح قانون 'فارني' مكانة هامة للاستعمار الحرّ، ووضع حداً نهائيا لأولوية السلطة العسكرية لصالح الكولون المدنيين؛ ففيما بين 1871-1880م فقدت الأراضي الزراعية بنيتها التقليدية، وخلال هذه الفترة تحول الكولون المدنيون إلى مجموعة ضغط ذات تأثير قوي على شعب المستعمرة المشكل في أغلبه من فلاحين (75٪).

ومما تجدر الإشارة إليه فإن هذا القانون قد لجأ إليه الفرنسيون كحل ثان من أجل القضاء على ثورات الفلاحين وإخمادها، وكسلاح قانوني يدعم عمليات اغتصاب الأراضي من الفلاحين خاصة وأنه يأمر بأن تضم إلى أملاك الدولة مجموع الأراضي الخالية من العمران والتي يتعذر على أصحابها تقديم سندات تثبت ملكيتهم لما قبل جويلية 1830[1].

وهكذا تكون السلطات الاستعمارية الفرنسية قد عمدت بفعل قانون «فارني» إلى ضبط أي تصرف في الأرض.

(1)- بسام العسلي، المجاهدون الجزائريون، بيروت: 1986، ص 123.

ومن الناحية الشكلية كان هذا القانون خادعا، ويوضع عموما على تحديد ملكيات الجزائريين، مما أعطى انطباعا أوليا بحدوث تغيير في السياسة الفرنسية، خاصة وأن الوعي لدى الجزائريين -يظهر أنه- لم يكن في مستوى فهم أبعاد السياسة الفرنسية[1].

وخلاصة القول فإن كُلا من قانون 1863، وقانون 1873 يكون قد منح الوسيلة القانونية للأوروبيين بشراء الأراضي التي تملكها القبائل بشكل جماعي.

فهذه الأراضي المجزأة بين صغار الفلاحين ستجد طريقها إلى البيع سهلا خلافا لما كانت عليه تحت نظام الملكية الجماعية الذي كان فيه الطريق مسدودا أمام كل من البائع والمبتاع -عدا في حالة الحجز-.

قانون 23مارس1882

في 23مارس1882 صوتَ البرلمان الفرنسي على قانون يُرسي قواعد الملكية الفردية والخاصة، ويقضي بإنشاء الحالة

(1)- الطاهر بن خرف الله «التحول الاقتصادي والاجتماعي والسياسي للريف الجزائري 1830-1962» الذاكرة، العدد 02، ربيع 1415هـ 1995م ص 150.

المدنية، وينص على منح الأشخاص ألقابا وكنيات عائلية (des noms patronymiques).

وفي 30 سبتمبر 1892 تم لإدارة الاحتلال الفرنسي في الجزائر أن منحت ألقابا عائلية لـ2.145.413 جزائري (أي حوالي نصف السكان الجزائريين)، وأخضع الأشخاص الممنوحة لهم ألقابا لعملية التصريح بالمواليد والوفيات والزواج والطلاق، وسجلها لدى الإدارة باستخدام هذه الألقاب[1]، وفي نوفمبر 1894 غطت عملية منح الألقاب جميع الأقاليم المدنية لتستمر في الأقاليم العسكرية.

وإن كانت أهمية دراستنا لهذا القانون تكمن في كونه سهّل عملية اغتصاب الأراضي إلى حد وصف أحد الكتاب الفرنسيين له بالسلاح ذو الحدين، إذ كان الهدف الأساسي منه هو تجريد الجزائريين لا غير"[2]، فإننا نجد المادة 17 من قانون 1873 الخاص بالملكية الفردية قد سبق لها وأن نصّت من قبل على أن يشتمل كل عقد ملكية على لقب عائلي يلحق بالإسم الشخصي الذي يعرف به صاحب الملكية، وما لم يكن للشخص لقب ثابت فإن مصلحة

(1) -Paul Leroy BEAULIEU. Op.cit p 111.

(2) -Charles-Robert AGERON. Les Algériens Musulmans et la France (1871-1919) T.01.Paris P.U.F 1968, p 180. (cité par URBAIN dans «Le journal des débats» du 25/03/1882).

الأملاك العامة هي التي تختار له لقبا، وللإشارة فإن الجنرال شانزي (جوان 1873- فبراير 1879) في خطاب له أمام المجلس الأعلى في ديسمبر 1873 قد أبدى تخوفا شديدا من الإقدام على رسم حدود حصة كل فرد داخل الملك المشاع على أن ذلك سيخل بالأمن، لأن عدم وجود حالة مدنية سيزيد العملية تعقيدا ولا يسمح لحافظ المصالح العقارية بالقيام بأعمال جدية[1].

وغالبا ما كان اللقب الممنوح إلى الفلاحين ينسب إلى قطعة أرض تتميز بلونها (مثلا: لزرق، لحمر، لكحل، لبيض...) أو نباتها (مثلا بونخلة، تفاح، حبالي، بلوط، عنبة، زيتوني...) أو مظهر سطحها (مثلا: الساهل، الواعر، العالي...) إلا أنه كثيرا ما منحت ألقاب للجزائريين تحمل في طياتها عبارات السخرية والقدح (noms grotesques ou injurieux) (مثل: شادي، راس الكلب، القط، الخامج، البهلول، الراشي، الزاني، العايب، قرطاس، العقون، لحول، لقرع، لعمش، بوخنونة، جلاخ...)[2].

(1) -Ibid. p 85.

(2) -Ibid, p181.

في قانون 22 افريل 1887[1].

الخط الذي سار عليه الاستعمار الفرنسي في الجزائر كان يعبر من خلاله على الزابية فرنسة الأراضي الجزائرية واستخلاص ملكيتها، ولم يكن أبدا عفويا أو ناتجا عن تلاحق أحداث، بل كان خطا مرسوما، وخطواته مرتبة، وهذا لا يحتاج إلى شرح لأن فرنسا فهمت منذ البداية أن الضمان الوحيد للاستيطان في الجزائر واستقرار المهاجرين الأوروبيين والفرنسيين فيها هو إنشاء ملكية فردية ترتكز على قواعد تكفل للأوروبيين حظوظا على حساب الأهالي -وليس حظوظا متساوية للأوروبيين والأهالي معا- إلا أن نجاح هذه المهمة اصطدم بعقبات تمثلت في أراضي العرش التي كانت في نظرهم تابعة للباي، وقد منح للقبيلة حق الانتفاع بها جماعيا، وللفرد داخل الجماعة حق في المساحة الأرضية إن أحياها، وقد تنتقل بعد موته إلى ورثته المباشرين أو غير المباشرين من الذكور و إلا أستعاد إلى الجماعة.

وأقصيت المرأة من حق الميراث في أرض العرش حفاظا على تجانس المجموعة، ويبقى حق المرأة مصانا يكفله لها رب العائلة.

---

(1) - اشتهر هذا القانون باسم قانون الفرنسة ويندرج في خط المجهود الرامي إلى تمليك الأوروبيين للمزيد من الأراضي.

مجلس الجماعة كان له الحق في أن يمنع المستفيد من أراضي العرش من كرائها أو استبدالها أو رهنها لشخص خارج الجماعة[1]، كما كان يلزمه بخدمتها وإحيائها.

ولهذه الأسباب كانت أراضي العرش غير خاضعة لأحكام القضاة، والنزاعات حولها تحال إلى مجلس الجماعة -أو موظفي البايلك- ليفصل فيها وفق العادات والتقاليد المحلية خلافا لأراضي الملك، وإن كانت تخضع في بلاد القبائل لعادات محلية فإنها في باقي أراضي التل كانت تخضع للشريعة الإسلامية، ولكن هي الأخرى تدار بشكل جماعي وغير قابل للتصرف فيه (حفاظا على الإنسجام العائلي والروابط الجماعية المتينة) يشدها تطبيق الشفعة الذي يسمح للشريك في الملك أن يشتري الأرض العائلية من شريكه منعا لنفاذ الأجانب إلى داخل الجماعة[2].

مثل هذه العوامل حالت دون عقد صفقات تجارية عقارية بين الأوروبيين والجزائريين وإن تمت فهي غير آمنة، خاصة وأن الجزائريين لم يكن بحوزتهم سوى سندات غامضة (vague) لا تضمن المعالم الحدودية للأراضي الزراعية ولا مقدار مساحتها، ولا أصولها، يضاف إلى ذلك الشكوك التي تحوم حول عدم

---

(1) -ESTOUBLON et LEFEBURE, code de l'Algérie annote. 1830-1895 Alger 1897, p 727.

(2)- Pour plus de détails, voir: Eugène ROBE la propriété immobilière en Algérie (commentaire de la loi du 26/07/1873) Alger 1875, pp 45-119.

تصريح البائع بكامل أسماء الأشخاص الذين لهم حق في هذه الأرض، كما أن الاحتجاجات وتطبيق حق الشفعة والممارسات الباطلة غالبا ما كانت تقضي على هذا النوع من المغامرات.

ولهذا حاولت حكومة الاحتلال أن تجد العلاج -على حدّ زعمها- لهذه الحالات فأصدرت مجموعة من المراسيم والقرارات والأوامر تقضي بشرعية انتقال الأراضي من أيدي الجزائريين إلى الأوروبيين وتحويل الأراضي غير المستغلة (البوار) إلى قطاع أملاك الدولة لاسيما تلك التي تحيط بالمدن وبالمراكز الاستيطانية الناشئة أو المقرر إنشاؤها[1]، ومن أهم هذه القوانين والقرارات تلك التي سبق ذكرها مثل:

- قرار 01أكتوبر1844.
- مرسوم 21جويلية1846.
- قانون 16 جوان1851.
- القرار المشيخي: لـ 22أفريل1863.
- قانون فارني لـ 26جويلية1873.

فيكفي القارئ الكريم مراجعة القوانين والقرارات الحكومية التي تم إصدارها خلال الفترة الممتدة من 1830 إلى 1873 ليتبين

(1) -ESTOUBLON et LEFEBURE, code de l'Algérie annoté. 1830-1895 Alger 1896, p.727.

مراميها البعيدة التي كانت تهدف إلى إضفاء الصبغة القانونية على استعمار فرنسا للجزائر والاستئثار بأراضيها، وضمان الاستيطان وحمايته.

وهكذا نخلص إلى أن الغرض من هذا القانون هو فرنسة الأراضي الجزائرية لا غير، أي:

1. إخضاع الأملاك الجزائرية للقانون الفرنسي.
2. الاعتراف بالحقوق الفردية في الأملاك الخاصة.
3. تفكيك الأراضي الجماعية بإنشاء الملكيات الفردية.
4. منح عقود وسندات لمن لهم الحق في الملكية.
5. تسهيل عملية الإتجار بالأرض تحقيقا وتمكينا لانتقالها من أيدي الجزائريين إلى أيدي المعمرين[1].

ومن الأمور التي تستدعي الانتباه أن الأهداف والمبادئ التي بنتها جميع هذه القوانين كان يتصدرها تصميم فرنسا الواضح على تجريد الجزائريين من حقوق ملكيتهم لأراضيهم، وإقصائهم منها.

وتحقيقا لتركيز ملكية الأراضي الزراعية في يد الكولون والأوروبيين وإتماما لعملية تفكيكها وتجزئتها بين أفراد العرش أو

(1)-Ibid. p 729.

القبيلة، قامت سلطات الاحتلال الفرنسي بمساعي لمراجعة قانون 1873 وتعديله [1] وذلك خدمة لصالح الكولون بسن قانون يبطل الحظر المفروض على نقل أملاك العرش التي لم يقدم محرّر قانون 1873 على مراجعتها، وهكذا صدر قانون 22 أفريل 1887.

وفيما يلي أهم إجراءاته الأساسية:

01- العودة إلى العمل بالإجراءات التطبيقية الخاصة بتحديد أراضي القبائل والدواوير وفقا لما نصت عليه المادة 02 من القرار المشيخي 1863، وكذا المرسوم التنفيذي المحدد للأشكال الجديدة التي يتم وفقها تحديد الأراضي الصادر في 22 سبتمبر 1887[2].

02- التقيد بالأشكال التي حددتها المادة 04 من قانون 22 أفريل 1887 في حالات التنازل، وبيع الملك المشاع في المزاد العلني، وتجزئة الميراث، فيما يخص الأملاك الخاضعة لقانون 1873.

03- الدائنون الذين رهنوا عقاراتهم، والأشخاص المدّعون لحقهم العيني (الفعلي) في العقار بمقتضى المادة: 19 من قانون 1873، أصبح لزاما عليهم تسجيل سنداتهم في ظرف لا يتعدى 45 يوما.

---

(1)-ESTOUBLON et LEFEBURE, code de l'Algérie annoté 1830-1895, Alger 1896, pp727-742.
(2) –Ibid, p 740.

04- تسهيل شكليات التطهير الخاصة التي أقرها الفصل الثالث من قانون 1873، وكذلك وضع معالم حدودية (Bornage) تمنح المتملك للأرض ولجيرانه أمانا وطمأنينة واسعين (المادة:06).

05- السماح للأوروبيين (وللإسرائيليين فيما بعد) بحق الحصول على عقارات داخل أراضي العرش، وهذا قبل إتمام الإجراءات المتعلقة بإنشاء الملكية الفردية.

وقد صدرت شكليات خاصة بشأن ذلك تناولتها المواد من 07 إلى 10 من قانون 1887[1]، وبهذا التصرف وضعت نهاية للجدال الناشئ حول هذه النقطة فيما يمكن تطبيق إجراءات الفصل الثالث من قانون 1873 على أراضي العرش، إلا أن كلا من الإدارة الاستعمارية ومحكمة الجزائر فصل في هذه القضية بشكل سلبي لاعتقادهما أن عدم جواز التصرف في أراضي العرش كما أكده القرار المشيخي (1863) ما زال ساري المفعول. إن قانون 1887 أزال مسألة عدم جواز التصرف في أراضي العرش.

ولتسهيل إزالة حالة عدم تجزئة الأرض الزراعية بين الأهالي أعطي أمر للمحافظين- المحققين (Commissaires- Enquêteurs) للقيام بإجراءات عملية أثناء نشاطاتهم الجماعية

---

(1) Ibid. pp 740-741.

الخاصة بأعمال التقسيم والتجزئة بين أفراد العائلات كما أقرته المادة03، وأعدت إجراءات مبسطة بشأن الملكيات التي تحولت إلى الفرنسيين بعد عمليات التقسيم أو البيع بالمزاد العلني لأول مرة (المادة 11 حتى 20).

06- سمحت المادة 21 المتعلقة بالوسائل المالية الخاصة بتنفيذ خطة 1873 بإشراف الدولة والبلديات المعنية على نفقات الإجراءات العامة[1].

وفي الأخير يمكن القول بأن قانون 1887 قد أباح بيع الأراضي المشاعة في المزاد العلني بمبالغ زهيدة جدا لصالح الأوروبيين من دون شرط الإقامة فيها، كما اجتهد وجدّ في تطوير قانون 1873 المستوحى هو الآخر من نفس الفكرة والهادف إلى نفس الغاية.

وفي الحقيقة لم يبلغ الأوروبيون هدفهم كاملا، ولم ينجحوا في ضمان الأمن لأنفسهم، إذ دفعت هذه الإجراءات بالجزائريين إلى الفقر، في حين عادت بفوائد كبرى على رجال الأعمال والمضاربين، ولم تسمح للجزائريين بإلحاق أراضيهم المجزأة بأراضي أحد المضاربين، الأمر الذي سيدفع بالجزائريين إن عاجلا أو آجلا إلى رفض الحجج الاستعمارية بقوة وعنف.

(1)-Arthur GIRAULD. Op.cit, p366.

ومع هذا لم يرتاح الكولون لهذا القانون (قانون 1887) فتخلوا عنه سنة 1891 وطالبوا بالعودة إلى تطبيق قانون فارني[1].

أما نتائج قانون 1887 على الفلاح الجزائري فيمكن استخلاصها من نص الرسالة التي بعث بها أحد موظفي مصالح التسجيل العقاري إلى الحاكم العام حيث يقول بمجرد تسليم عقود الملكية إلى قبيلة ما، فإن أفرادها يجدون أنفسهم تحت وطأة الحرمان مجرّدين من ممتلكاتهم الأرضية من قبل مضاربين وقحين وسفهاء (Ehontés) أكثرهم من أصل يهودي، ينتزعون من الفلاحين الجزائريين ممتلكاتهم بواسطة عقود استدانة تعود إلى سنوات خالية، بفعل القروض الممنوحة بفوائد تقدر بـ 50٪ لكل ثلاثة أشهر، أو مقابل بضائع مرتفعة الأسعار، أو مبالغ مالية مكتتبة أو وفق قرار حكم، أو رهن عقاري مسجل، وقد بلغ الحد بمُحضري الجلسات (Huissiers) إلى حجز الممتلكات من أصحابها في نفس اليوم الذي يستلمون فيه عقود ملكياتهم[2].

إن الفلاحين الفقراء الذين احتجزت أراضيهم كان أغلبهم ممن لا تتوفر لديهم إمكانيات مالية لتعيين محامين أو وكلاء، فكانوا في هذه الحالة يجبرون على التخلي عن أراضيهم –في ظل

(1) -Pierre GOINARD. Op.cit, p153.

(2) - Paul-Leroy BEAULIEU. Op.cit, p104

حماية القانون- وراح بعض الكولون والمضاربين إلى حدّ تجريد الفلاحين الجزائريين من أشجار التين الهندي.

ونتيجة الحرمان لم يتمكن الفلاح الجزائري الفقير من زرع ما تبقى له من مساحة أرضية، فيتخلى عن دفع الضرائب، وبالتالي يضطر إلى سلوك طريق التمرد والعصيان (النهب، السرقة، التخريب، قطع الطريق).

ث- قانون 16فبراير 1897[1]

حين وجدت السلطات الاستعمارية الفرنسية صعوبات تحول دون تحقيق قانون 1887 بسبب العقبات التقنية التي تتطلب إمكانيات مادية وبشرية ضخمة؛ وحتى لا تعيق النشاط الاستعماري لجأت إلى سن قانون جديد في 16 فبراير 1897؛ أدخل -هذا القانون- إصلاحات على قانوني 1873 و 1887 بعد أن استند على مشروع تم إنجازه في الجزائر من قبل لجنة كان «كولان» (COLIN) مقررا لها؛ وقد تبنى أعضاء الغرفة هذا المشروع بناء على تقرير «بوركيري دي بواسورين» (Pourquery De

(1)- للإطلاع أكثر على حيثيات هذا القانون، يراجع مقال

M.COLIN. «quelques questions Algériennes». In revue économique, politique 1898, p 189 et suite.

BOISSERIN)، وتحول المشروع إلى قانون 16فبراير 1897، وفيما يلي أهم ملامحه[1]:

- أبطل هذا القانون بمقتضى مادته الأولى الإجراءات العامة والجزئية التي أقرها الفصل الثاني والثالث من قانون 1873، واستبدلها بإجراء وحيد نجد تفاصيله في المواد 05 حتى 08[2]، وهو إجراء لا يميز بين الملاكين مهما كانت جنسياتهم، ومهما كان أصلهم (المادة 04)، وأصبحت الطلبات من حق الأوروبيين والجزائريين على حد سواء، بحيث تقدّم ملاك جزائريون بعرائض بعد صدور هذا القانون بتحريض من دائنين أوروبيين.

- وبعد إنجاز هذا الإجراء، فإنه ما لم تقدم شكوى أو احتجاج، وما لم يُرفض الطلب بموجب قرار قضائي فإن المعني يستلم عقد ملكيته من قبل إدارة الأملاك العامة(المادة:09).

- وإن كانت المادة 13 من قانون 1897 قد جاءت لتحفظ للإدارة القضائية صلاحياتها فيما يتعلق بالممتلكات التي تم تصنيفها ضمن أراضي العرش من قبل السلطات الاستعمارية،

(1)- يراجع نص القرار الذي تقدم به النائب Pourquery De BOISSERIN أمام غرفة النواب في:

ESTOUBLON et LEFEBURE. Code de L'Algérie annoté: 1896-1907. Alger. 1898 pp 61-67.

(2)- Voir le contenu des articles 05 à 08 de la loi du 16/02/1897. relative a la propriété Foncière en Algérie dans: ESTOUBLON et LEFEBURE. Op.cit, pp 67-68.

فإن مخطط التجزئة لا يصبح نافذا إلا إذا كان مطابقا للقرار الصادر عن الحاكم العام وتم الإعلان عنه في الجريدة الرسمية للجزائر، وعندها تصبح النزاعات (Contestations) المتعلقة بالملكية من صلاحيات المحاكم القضائية[1].

- وهكذا يكون قانون 1897 قد جدد مسألة التمييز بين أراضي الملك وأراضي العرش التي أهملت في قانوني 1873 و 1887.

فهل أعاد قانون 1897 قابلية عدم التصرف في أراضي العرش التي ألغاها قانون 1887؟ أو بطريقة أخرى، فهل بإمكان الشخص الحائز على وعد بالبيع لعقار داخل أراضي العرش أن يطالب بالتحقيق الجزئي الذي أعده قانون 1897؟ إنه السؤال المطروح.

إن إدارة الاحتلال التي تبنت التعليمات الصادرة عن مجلس الدولة في 07 مارس 1902، تكون قد عارضت هذا القانون؛ وبالتالي يمكننا تلخيص نتائج الحصول على سند الملكية في كلمتين هما: التطهير والفرنسة (Purge et Francisation)، وهكذا أصبح العقار يخضع للقانون الفرنسي مهما كانت صفة مالكه إلا في تحفظات ثلاث:

(1) - Ibid. article 09, p68

1. البيع بالمزاد العلني أو التجزئة التي تتم فيما بين الأهالي
2. المتاجرة العقارية فيما بين الأهالي والتي يمكنها أن تحدث في بعض المناطق المحددة بقرار صادر عن الحاكم العام (المادة:16)[1].
3. التحفظ الثالث يهدف إلى حماية الأهالي الذين يجردون من طريق المزاد المكلف.

وخلاصة القول فإن هذا القانون الذي حل محل قانون 1887 لم يغذ الاستعمار بالأراضي الزراعية بشكل مباشر لأنه لم يسمح للفلاحين الجزائريين ببيع قطعهم الأرضية لاعتباره اقترح تطبيق إجراءات قانون 1887 فقط على الراغبين في بيع حقوقهم الأرضية الواقعة ضمن أراضي العرش أو الملك، وعلى هذا الأساس أصبح من حق الفلاح الجزائري المالك لقطعة أرض ملك أو له الحق في أراضي العرش أن يطالب بتطبيق إجراءات قانون 1863 عليه، بما يمكنه من بيع أرضه لأحد الأوروبيين أو لأحد الجزائريين، أو الحصول على سند ملكية من الإدارة الاستعمارية[2].

(1)-ESTOUBLON et LEFEBURE. Op.cit, p 68.
(2) -ADDI Lahouari. Op.cit, p06.

ويتضح من خلال القوانين والقرارات السالفة الذكر، ومن تواريخ إصدارها أن فرنسا كانت مهتمة أشد الاهتمام بفرنسة الأراضي الجزائرية وذلك في إطار الخطة الاستيطانية الشاملة بحيث اعتبرت أراضي مفرنسة:

- جميع الأراضي الحائزة على سندات وفق مرسوم 1846، وكذلك الأراضي الواقعة في الأماكن التي أعفتها المادة 01 من هذا المرسوم من إجراءات التحقيق التي تأمر بها.
- الأراضي الحائزة على سندات مسلمة بمقتضى إجراءات التجميع (Cantonnement) أو تنفيذا للعمليات التي افترضها القرار المشيخي لسنة 1863.

•

إن هذه الفئة من الأراضي السالفة الذكر اعتبرت مفرنسة ابتداء من اليوم الذي صدر فيه قرار تنفيذ قانون 1873.

ويدخل أيضا ضمن الأراضي المفرنسة جميع الملكيات التي تحصلت على سندات بعد إجراءات التوحيد التي جاء بها قانون 1897، وكذلك الأراضي التي كانت موضوع إجراء التجميع أو التجزئة التي أعدها قانون 1873 وقانون 1887.

اعتبرت كذلك أراضي مفرنسة: جميع الملكيات الحائزة على سندات وعقود إدارية أو هي موثقة، وهذا ابتداء من الشروع في

تطبيق قانون 1873 إلا إذا كان العقد مسجلا قبل صدور هذا القانون.

كما مسّ إجراء الفرنسة الأراضي التي ثبتت ملكياتها عن طريق حكم صادر عن المحاكم الفرنسية.

وفي الحالتين الأخيرتين، فإن الملكيات تعتبر مفرنسة وليست مطهرة مما قد يتسبب في نزاعات محتملة بين التشريع الفرنسي والإسلامي؛ إلا أن المادة 01 من قانون 1873 جاءت باستثناء ينص على أن الحقوق العينية وقضايا الفصل المستندة على القانون الإسلامي هي ملغاة، وأبقى التشريع الفرنسي حق استخدام الغير (Servitude) كما أبقى أيضا على الرهنية التي كانت موجودة من قبل.

أما باقي الأراضي فهي غير مفرنسة، وتخضع للقانون المزدوج (Statut mixte) الذي أقرته المادة 16 من قانون 1851 فيما بين الأوروبيين أو بين جزائريين وأوروبيين؛ أما بين المسلمين بعضهم بعضا فيطبق القانون الإسلامي.

والأراضي التي أصبحت تحت سلطة القانون الفرنسي بحكم امتلاكها من طرف أحد الأوروبيين فإنها تحول إلى الشرع الإسلامي إذا ما اشتراها أحد الجزائريين.

وللعلم فإن الشرائع الإسلامية التي كان يجري تطبيقها على الأراضي الزراعية قبل الغزو الفرنسي أدخلت في نظمها تغييرات جاء بها المشرع الفرنسي؛ وأصبحت النزاعات حول الأرض بين الجزائريين يفصل فيها قاضي لدى المحكمة الفرنسية، وليس القاضي الشرعي.

لكن تحريف القوانين مسّ بشكل عميق التشريعات المنظمة لأملاك الحبوس وأراضي العرش.

☜ الحبوس في الجزائر:

ما هي الطريقة التي ستسلكها فرنسا لاستخلاص أملاك الحبوس لنفسها؟ وأي شكل فعلي سيعطى للنصوص القانونية تحقيقا لهذا البعد؟

إن الإجابة على السؤالين المطروحين تستدعي بالضرورة تكرار ومراجعة القوانين والقرارات الصادرة بشأن الأحباس أو بالأحرى تفحصها.

فبقرار من الجنرال القائد الأعلى لقوات الاحتلال مؤرخ في 07ديسمبر1830 تحولت أملاك الحبوس والمؤسسات الدينية إلى إدارة الأملاك العامة[1]، وهكذا تكون السلطات الفرنسية منذ اللحظة

(1) –C.A.O.M. G.G.A. Carton IN/5.(Circulaire au sujet des biens habous: Signé gl Chanzy).

الأولى للاحتلال قد صادرت جميع أملاك الوقف وضمتها لأملاك الدولة الفرنسية المعروفة بالدومين[1].

أما مرسوم 01 أكتوبر 1844 الخاص بمصادرة أراضي الأوقاف وقانون 1851، فقد نص كل منهما على مسألة عدم جواز التصرف (L'inaliénabilité) في أملاك الحبوس التي لم تعد تشكل عقبة في وجه المتملك الأوروبي، كما قرر مرسوم 30 أكتوبر 1858 هو لآخر بأنها لم تعد تتناقض مع المتملك الجزائري، وبالتالي فإن قضية عدم جواز التصرف في أملاك الحبوس والأوقاف بدأت تسير نحو الزوال، بحيث لم يعد للأحباس أي تأثير على تعديل نظام الإرث الذي نص عليه القرآن الكريم، لأن الحبوس يخرج الملكية من دائرة الاتجار، ويسمح بتحويل التركة (Dévolution) إلى الآخرين وفق نظام إرث خاص[2].

ويقول أبو القاسم سعد الله في هذا الشأن «مهما كانت الصيغ التي عرفتها مرحلة 1830–1842 فإن النتيجة واحدة،

(1)- أبو القاسم سعد الله. تاريخ الجزائر الثقافي، الجزء 03، ط.01، بيروت: دار الغرب الإسلامي، 1998، ص 19.

(2)-C.A.O.M. G.G.A. Carton IN/5.

وهي مصادرة الأوقاف وضمها إلى الدومين وجعل ريعها لصالح الإدارة الاستعمارية»[1].

وفي نظر المشرع الفرنسي، فإن أملاك الحبوس هي:

1. وسيلة في خدمة المؤسسات الدينية.
2. أسلوب يحمي الثروة من المصادرة والحجز في ظل الحكم التعسفي.
3. طريقة تقصي المرأة من الميراث.

وعلى هذا الأساس رأى الاستعمار الفرنسي في الحبوس جهة اقتصادية يجب القضاء عليها، فسن قوانين تعمل على تجريد الأحباس من أملاكها.

في 26 أوت 1862 أصدرت سلطات الاحتلال الفرنسي منشورا خاصا بالحبوس يعتبر الأموال الناتجة عن الجمعيات والمؤسسات الوقفية أملاكا للدولة طبقا للمادة 04 من قانون 16جوان1851، وينص على تحويل أجور الكراء، وحصص المزارعة ومداخيل العقارات التابعة للأوقاف لصالح الميزانية

(1)- أبو القاسم سعد الله. الحركة الوطنية الجزائرية. الجزء الأول، القسم الأول، الجزائر: م.و.ك 1992، ص 67.

الإقليمية (Budget Provincial) تعويضا للتكاليف التي فرضتها المادة 44 من مرسوم 27 أكتوبر 1858[1].

وفي محاولة لسلطات الاحتلال لمد يدها إلى الأحباس وإلزام مستخدميها بتحويل ريعها لصالح إدارة الاحتلال وحرمانهم من خدماتها عملت على وضع قوائم تحصى فيها أملاك الأحباس في ملف وثرى العمالات الجزائرية الثلاثة وإليكم فيما يلي نموذج عنها.

أملاك الحبوس: (وهران في 28 أفريل 1874. مديرية تسجيل الأملاك والدمغة).

(1)-C.A.O.M.G.G.A. Carton. 1N/5 (circulaire au sujet des biens habous).

طبيعة العقد	تاريخ نقل الملكية	الموضع	المساحة			طبيعة العقار
			هـ	آر	س	
بيع بالمزاد	19/10/1868	معسكر القطعة رقم 16	00	16	31	موقع للبناء
شراء	24/04/1860	معسكر القطعة رقم 427	02	60	81	موقع للبناء
شراء	15/03/1864			90		موقع للبناء
امتياز	01/09/1864		50			موقع للبناء
امتياز	01/09/1864	قبيلة أولاد سعيد		50		بستان تين

طبيعة العقد	تاريخ نقل الملكية	الموضع	المساحة			طبيعة العقار
			هـ	آر	س	
بيع	06/04/1865	مستغانم قطعة رقم 65		20	6 8	بستان
بيع	07/11/1859	مستغانم قطعة رقم 373		05	06	موقع البناء
بيع	07/11/1859	مستغانم قطعة رقم 374		03	80	موقع للبناء
بيع	26/11/1859	مستغانم قطعة رقم 379		03	80	بستان
بيع	26/12/1871	مستغانم قطعة رقم 532			36	مطحنة
بيع	12/11/1871	مستغانم قطعة رقم 579		04	25	بستان
بيع	16/11/1869	مستغانم قطعة رقم 580		04	66	بستان
بادلة	09/06/1869	مستغانم قطعة رقم 177		08	01	بستان

مكتب الغزوات

طبيعة العقد	تاريخ نقل الملكية	الموضع	المساحة			طبيعة العقار
			هـ	آر	س	
بيع	1868/04/10	ندرومة	11	9	70	ندرومة أرض فلاحية
بيع	1868/04/10	ندرومة		20		
بيع	1868/04/10	ندرومة	01	08	80	
بيع	1868/04/10	ندرومة		14	61	
بيع	1868/04/10	ندرومة		15	80	
بيع	1868/04/10	ندرومة		72	40	
بيع	1868/04/10	ندرومة	01	03	91	
بيع	1868/04/10	ندرومة	01	05	80	
بيع	1868/04/10	ندرومة		23	70	
تبادل	1873/09/25	ندرومة		79	90	
بيع	1868/04/10	ندرومة		43	80	
بيع	1868/04/10	ندرومة		09	20	

مكتب وهران

طبيعة العقد	تاريخ نقل الملكية	الموضع	المساحة			طبيعة العقار
			هـ	آر	س	
مكتب وهران	15/04/1861	وهران قطعة رقم 851	00	01	92	قطعة أرض

مكتب تلمسان

طبيعة العقد	تاريخ نقل الملكية	الموضع	المساحة			طبيعة العقار
			هـ	آر	س	
بيع	1870/10/10	تلمسان			27	سكن
تبادل	1872/10/13	عين الحوت		65	07	بستان
بيع	1868/12/11	عين الحوت		47	80	بستان

بيع		1873/12/12	عين الحوت		33	4 4	أرض
بيع		1872/12/11	عين الحوت		11	17	بستان
بيع		1872/10/22	تلمسان			76	موقع
بيع		1870/02/16	تلمسان		23	9 2	موقع
بيع		1868/07/15	مرزقة	69	50		أرض
بيع		1867/06/04	الغادير		09		أرض بائرة
بيع		1868/10/29	أوزيدان	19	15		أرض فلاحية
بيع		1867/10/07	تدرومة		60		أرض فلاحية
بيع		1870/05/02	أولاد سيدي الحوان	19	75	21	بستان
		1868/10/30	أوزيدان		25	6 5	أرض
		1868/10/30	أوزيدان		04		موقع
		1868/10/30	أوزيدان		05	70	أرض
		1866/02/19	تلمسان	02	95	10	سكن

المصدر: C.A.O.M. Carton 1N/4. (relevé des biens habous dans le dpt d'Oran le 27/10/1874)

ج) قانون 13 سبتمبر 1904

انصبت مجهودات الاحتلال الفرنسي للجزائر فيما بين 1890–1904 على العمل بكل قوة وعزم على فرنسة الأراضي الجزائرية، وتحقيقا لهذا الغرض جاء قانون 13 سبتمبر 1904 ليمكن الكولون من الاستئثار بالأرض وامتلاكها بالطرق الشرعية[1].

يتضمن هذا القانون حيثيات انتقال الأراضي العمومية المهيأة للاستيطان والشروط الواجب توافرها في المستفيد من قطعة أرض[2]، وقد نص في مادته الرابعة على أن الفرنسيين من ذوي الأصل الأوروبي، وكذا الأوروبيين المتجنسين الذين يتمتعون بحقوقهم المدنية ولم يسبق لهم أن استفادوا من قطعة أرض لا عن طريق الامتياز ولا عن طريق التنازل لهم الحق وحدهم في الحصول على مساحات أرضية تمنح لهم مجانا أو بما يعادلها من القيمة[3].

ويتضح من خلال هذه المادة أن الفلاح الجزائري قد أقصي من الاستفادة من الأرض بأي شكل من الأشكال.

---

(1)-ADDI Lahouari. Op.cit, pp57-77.
(2)-Jean Marie MIGNON. La colonisation Française et les Algériens Musulmans dans le département d'Oran de 1900 à 1914 -Thèse- faculté des lettres et sciences humaines d'Aix-en Provence, France, 1969-1970, p88.
(3) -Voir. J.O.A du 16/09/1904.

وتسهيلا لانتقال الأراضي من أيدي الجزائريين إلى الكولون الأوروبيين فإن المواد من 05 إلى 12 نصت على أن تحول الأراضي المعْنِيَّة للاستيطان، يتم نقلها إلى الأوروبيين عن طريق ثلاث قنوات:

- البيع بأسعار ثابتة.
- البيع بالمزاد.
- التنازل المجاني[1].

وتكريسا للاستيطان فإن المادة 21 من هذا القانون قد نصّت بشكل واضح بما لا يقبل مجالاً للشك على أن يرتبط الكولون بالأراضي التي منحت لهم وأن يقيموا بها، ومنعتهم من بيعها أو تأجيرها (كرائها) لفلاحين جزائريين إلا بعد إنقضاء مدة عشر سنوات من تاريخ الحصول عليها[2].

أما المادة 32 من ذات القانون فقد نصت على أنه في مقابل الخدمات الخاصة التي يقدمونها لإدارة الاحتلال فإن الأهالي سيستفيدون مجانا من أراضي لا تتعدى مساحتها 200هكتار وذلك من دون شرط الإقامة فيها أو فسخ لعقد الاستفادة، على

(1) -Jean Marie MIGNON, Op.cit, p87.

(2) -Ibid.

ان يتم الحصول على هذا الامتياز بموافقة الحاكم العام ومجلس الحكومة.

يستفاد من هذه المادة الأخيرة أن فرنسا كانت تريد استقلال عناصر جزائرية -من الأهالي- لتعتمد عليها كقوة عميلة تساعدها وتدعم وجودها في الجزائر، على أن منح الأراضي لبعض الجزائريين الأهالي سيسمح للحكومة الفرنسية باستمالة زعماء بعض القبائل، ومن ثم استخدام نفوذهم. وللعلم فإن الممثلين الرسميين للجزائريين لدى الحكومة الفرنسية في المجالس العامة، وفي البلديات والدواوير قد أسندت لهم إدارة الاحتلال الفرنسي مهام المحافظة على الأمن وجمع الضرائب، إلا أن الفلاحين الجزائريين ظلوا ينظرون إليهم بعين الحيطة والحذر لأن فرنسا المستعمرة قربتهم منها وتكرمت عليهم بأراضي انتزعت من أصحابها الشرعيين، ومن هؤلاء العمال من سبق للاستعمار الفرنسي أن انتزع منه أرضه الشخصية.

ولم يكن حرمان المستفيدين الأوائل من الكولون من الاستفادة مرة أخرى من مساحات أرضية بمقتضى هذا القانون سوى إجراء شكليا ليس المراد منه كبح عملية الإستيلاء على الأراضي من قبل الكولون القدامى، وإنما فقط تنظيم اغتصاب الأراضي بالطرق الشرعية حسب المشرع الفرنسي.

ج- قانون 04 أوت 1926

تعود خلفيات قانون 1926 إلى سنة 1901، وذلك عندما تقدم الوفد المالي "تيديشي" (TEDISCHI) في جلسة يوم 27 يناير 1901 باقتراح يُبدي فيه رغبة بإدخال تعديلات على قانون 1897؛ وعلى إثر هذا الاقتراح تشكلت لجنة بمقتضى قرار صدر في 08 أكتوبر 1901 تولى أمرها الرئيس الأول لمحكمة الجزائر العاصمة، وذلك لدراسة هذا الاقتراح القاضي بتقييد الأراضي ضمن سجل عقاري يشتمل على جميع التغييرات المتتالية التي قد تطرأ على الملكيات الأرضية-أي إنشاء سجل خاص بالحالة المدنية للأرضي- على أن تطلق الحرية للملاكين وللدائنين بمراجعته متى شاءوا[1]، ووضع في الاعتقاد أن مزايا هذا النظام تكمن في تشجيعه على عملية نقل الأراضي والرهن العقاري، مما يساعد على الإسراع بتحويل الملكيات من أيدي الجزائريين إلى أيدي الكولون.

وتم لهذه اللجنة أن عقدت فيما بين 28 أكتوبر 1901 و 14 ماي 1903 سبعة عشر اجتماعا خرجت منها بمشروع قانون بـ 111مادة، تتوقع وضع "قيد للتسجيل" يوضع تحت تصرف

(1) -Charles-Robert AGERON, les Algériens Musulmans et la France, 1871-1919, T.02, Paris:P.U.F. 1968, p 772.

الملاكين أو المستفيدين من وعود -سابقة- أو تعهدات بيع ممتلكات تقع ضمن أراضي العرش بصفة أراضي ملك.

حضي المشروع الذي قُدم للوفود المالية سنة 1903 بدراسة جدية خلال شهر مارس 1904؛ وقد نظرت إليه الصحافة بأنه جاء لتحقيق هدف يراد منه دفع الجزائريين إلى تسويق أراضيهم وبيعها للكولون مما يضمن الاستيطان للأوروبيين ويوفر لهم المجال الضروري لإقامتهم[1].

وتم للمشروع أن كثفت مواده ضمن 36 مادة بدل 111 مادة، وحضي بموافقة الوفود المالية بالإجماع مع التمسك بمبدأ إخضاع أراضي الفلاحين الجزائريين المسجلة لقانون الميراث الإسلامي ما لم يصرح أصحابها بنقلها إلى الأوروبيين.

وفي 07 مارس 1906 أبدى وزير العدل الفرنسي ملاحظات بشأن وجود ثغرات في المشروع المشكل من 36 مادة على أنه يحتوي شروطا من شأنها أن تؤثر سلبا على الفلاح الجزائري، وتؤول به إلى الفقر والخراب[2].

ومهما يكن من أمر فإن التعديلات الطارئة على هذا المشروع القانوني لم تنصف الفلاح الجزائري، كما أنها لم تضع حدًا أو عقبات

(1) -Charles-Robert AGERON. Op.cit, p772.
(2) -Ibid, p 774.

تمنع أو على الأقل تحد من عمليات انتقال الأراضي من أيدي الجزائريين إلى أيدي الكولون الأوروبيين مهما كانت صفتها، لا صراحة ولا ضمنيا، زد على ذلك فإن إجراءات تسجيل الأراضي مكنت إدارة الاحتلال من توفير وربح المزيد من رؤوس الأموال، ومعنى هذا أن المشروع القانوني الجديد قد جاء هو الآخر ليساهم في عملية تجريد الجزائريين من أراضيهم.

وباقتراح من الموفد المالي «تيديشي» المشار إليه أعلاه فإن مشروع القانون الخاص بالتسجيل العقاري سيعرض أمام البرلمان في شهر افريل 1917.

وبطلب مُلحّ من بعض الموفدين الماليين راسل «جونار» (JONNART) الحاكم العام للجزائر باريس في 19 جوان 1918 قائلا:«حتى يتطور الاستيطان في الجزائر يجب أن تتحول الأراضي من مالك لآخر دون مبالغة في المصاريف إلى أن تصل بين أيدي الذين يستخلصون منها المنفعة الكاملة بذكائهم ونشاطهم»[1]. كما ظلت اقتراحات ممثلي الكولون في البرلمان الفرنسي تتكرر بشأن مشروع قانون يفضي إلى تسجيل الممتلكات العقارية فيما بين 1919-1922[2].

(1) - Ibid.

(2)- من بين الذين أثاروا مسألة تسجيل الممتلكات العقارية نذكر: النائب «كيتولي» (Cuttoli) في 30/06/1919؛ مجموع النواب الكولون في 23/12/1919؛ النائب «فلاندان» (Flandin) في 28/06/1921.

وعلى حد قول المشرع الفرنسي فإن قانون 04 جوان 1926 الذي صادق عليه البرلمان الفرنسي قد جاء ليحرر الأرض من جميع العقبات والعراقيل، وذلك بفضل الإجراءات الأكثر سرعة والأقل كلفة والأشد نجاعة.

وبفضل هذا القانون تمكن الأوروبيون الذين كانوا يمتلكون 2.346.667هكتار خلال عام 1930 من بلوغ 2.726.700 هكتار عام 1950، أي بوثبة تقدر بـ380.033هكتار.

وللعلم فإن هذا القانون قد صدر بعد ثلاثين سنة من صدور قانون 1897 والذي ظل طيلة هذه المدة الزمنية يعتبر قانونا مؤقتا، ميزته الوحيدة أنه منح حظًا لنقل الملكية ولرهنية الأراضي، وبالتالي أسرع بعملية حركية الأراضي ونشطها[1].

وهكذا تراجعت مساحات ممتلكات الجزائريين خلال العشرين سنة التي أعقبت حرب 1914-1918 بفعل ما سمي بالقرار المشيخي الجديد، وبفعل شراء الكولون للمزيد من الأراضي الزراعية من الفلاحين الجزائريين، حيث بلغ مجموع مساحات أراضي الكولون الأوروبيين قرابة 2,5مليون هكتار (2.317.447هكتار) سنة 1919[2].

ونكتشف من خلال صدور هذا القانون بأنه بعد 96 سنة من احتلالها للجزائر لم تتمكن فرنسا بشكل قطعي من الفصل في الممتلكات الزراعية التي كانت تسعى دائبة لفرنستها أو البت فيها وفق رغبات الكولون.

(1) - Charles-Robert AGERON, Op.cit, p772.

(2) -Ibid, p774.

خاتمة

نخلص إلى القول في آخر هذا العرض السريع لبعض أهم التشريعات العقارية الفرنسية في الجزائر أن هذه القوانين كفيلة بإعطاء القارئ صورة واضحة قد تجعله لا يتردد في أنها كانت جميعها مرتبطة أوثق الارتباط بأبعاد اقتصادية واجتماعية وسياسية ونفسية، وأن الذين أصدروها أو وافقوا عليها يتسمون تأكيدا إلى التيار الاستعماري المؤيد للاستيطان الأوروبي في الجزائر، لاسيما وأن صدورها تزامن مع أحداث وقعت داخل فرنسا وخارجها، كان لها وقعها في المجتمع الفرنسي.

لقد لعبت هذه القوانين دورا كبيرا في بسط سيطرة الكولون على الأراضي الجزائرية، وهيأت الجو الملائم للاستيطان، ومثلت أخطر سلاح لاعتبار النص القانوني أداة إلزامية وردعية، كما أنها لم تنصف الجزائريين، ولم تكترث لحماية ملكياتهم الزراعية لأنها كانت تهدف إلى تجريد الفلاح الجزائري وتوزيع أرضه على الكولون الذين تم استقدامهم من فرنسا وأوروبا.

باختصار شديد كان الهدف منها ضمان السيطرة للعنصر الفرنسي الأوروبي في امتلاك الأرض [1] والحد من إمكانية الجزائريين في الحصول على عقود ملكية، وكذلك تحرير عملية تسويق الأراضي.

(1)- مصطفى الأشرف، الجزائر الأمة والمجتمع، مرجع سابق، ص 16.

الفصل السادس
صيغ نقل الملكيات الأرضية من الجزائريين الى الكولون الأوروبيين

تمهيد

1. الإجراءات العقابية.
2. الحجز والمصادرة من أجل المنفعة العامة.
3. حجز ومصادرة أملاك المتغيبين.
4. البيع بالمزاد العلني.
5. التمليك عن طريق الامتياز.
6. البيع بالتراضي.
7. البيع بأسعار ثابتة وعن طريق المكتب المفتوح.
8. بيع الأراضي بحكم انسداد المنافذ المؤدية إليها.
9. التنازل عن أملاك الدولة للمؤسسات الدينية المسيحية.

خاتمة

تمهيد

ظلت الأراضي تمثل لبّ الصراع الجزائري الفرنسي فيما بين 1830-1962.

وبما أنه ليس من السهل اقتلاع الفلاح الجزائري من أرضه وتهجيره منها فقد عهدت سلطات الاحتلال الفرنسي إلى مختلف الأساليب لإخراجه منها وتحويله إلى عامل مستأجر.

وسنبحث فيما يلي أهم الطرق والوسائل التي طبقها المعمر الفرنسي لانتزاع الأراضي الفلاحية من الجزائريين.

1. الإجراءات العقابية

شكّل الاستيلاء على الأراضي الفلاحية أول وأهم إجراء عقابي يطبّق ضد كل جزائري ينصب العداء لفرنسا.

فجميع الذين التحقوا بالمقاومة، وباشروا نشاطات عدائية ضدّ قوات الاحتلال الفرنسي، أو قاموا بعمليات نهب أو سطو ضدهم أو ضد القبائل المتعاملة معهم إلا واحتجزت فرنسا ممتلكاتهم وطبقت عليهم قوانين الحرب وهذا ما يجعلنا نجزم أن الأرض هي التي صنعت جوهر الصراع بل وجوهر التاريخ الجزائري خلال فترة الاحتلال الفرنسي، كما أن الصراع حول الأرض كان أحد أهم العوامل التي ساهمت في تكوين الشخصية الوطنية لأبناء الريف الجزائري.

وإتماما لعملية حجز ممتلكات الباي والأتراك الذين غادروا الجزائر وكذا ممتلكات الأحباس بمقتضى القرارين الصادرين في 08 سبتمبر1830 ، 10نوفمبر1830 فإن الحاكم العام للجزائر أصدر قرارا في 01 ديسمبر1840 تضمنت مادته الثانية حجز جميع الأراضي التابعة للجزائريين الذين ثبت تورطهم في أعمال عدائية ضد فرنسا وضد القبائل الخاضعة لها، وأيضا حجز أراضي وممتلكات الذين ساندوا المقاومة بشكل مباشر أو غير مباشر، أو تخلوا عن فرنسا بعد الالتحاق بالمقاومة.

كما مس قرار الحجز الأراضي التي تخلى عنها أصحابها لمدة تزيد عن الثلاثة أشهر دون إذن من سلطات الاحتلال، وللعلم فإن أعمال الحجز والمصادرة قد امتدت إلى باقي الممتلكات كالمباني السكنية والمرافق التجارية ورؤوس الأموال والثروات الحيوانية(1).

ومن أهم القرارات الصادرة في هذا الشأن –على سبيل المثال لا الحصر– قرار الحاكم العام للجزائر الماريشال دي مكماهون دوق دي ماجانتا المؤرخ في 01أوت1866 والقاضي بحجز أملاك سليمان بن جلاب شيخ توقرت لاعتباره قاد ثورة خلال سنوات 1852 حتى 1854 بشكل صريح ضد فرنسا، وذلك بفتحه لأسواق توقرت في وجه العصاة والخارجين عن طاعة فرنسا، وتحالفه مع الشريف محمد بن عبد الله وإعلانه الجهاد المقدس ضدها بعد قتله لمتعاملين مع سلطات الاحتلال في 29 نوفمبر1854، كما احتجزت ممتلكات 66 شخصا من اتباعه ممن لجئوا إلى التراب التونسي(2).

وبالغت سلطات الاحتلال في القسوة مع الثوار إلى حد ملاحقتهم في كل مكان، وحجز جميع ممتلكاتهم المتواجدة عبر

(1) -M.P. DE MENERVILLE. Op.cit, pp 612-618.

(2) -B.O.A. 1866, pp188, 193, 203,218.

الثراب الجزائري من ذلك حجز مسكن عائلي لسي سليمان بن حمزة (باش آغا سابق بالبيض) بحي عرقوب إسماعيل في مدينة معسكر، وكذلك فندق (Caravansérail) بحي باب علي بنفس المدينة، إلى جانب حجز مبلغ مالي قدره 50.000 فرنك كان في ذمة كذين يجب دفعه لمحمد بن قرورة استنادا إلى عقد مسجل في 13 جويلية 1858 بالنسخ الأصلية المحفوظة لدى الموثق «رينار» (Renard) بمعسكر، وأيضا حجز أزيد من 133 هكتار من الأراضي الزراعية في سهل عواجة قرب قرية خصيبية جنوب معسكر اشتراها سي بن حمزة من محمد بن قرورة وفق عقد مسجل في 22 نوفمبر 1860 لدى نفس الموثق بمعسكر. هذا كله بحجة أن سليمان بن حمزة قد قام بعملية تحريض على الثورة ضد سلطات الاحتلال عام 1864 في إقليم وهران[1].

ولاعتبار محمد بن حمزة قد تزعم الثورة ضد فرنسا خلفا لأخيه سليمان الذي تم قتله في 08 أفريل 1864 وذلك حتى يوم إلقاء القبض عليه في 04 فبراير 1865 ولاعتبار أخيهما أحمد بن حمزة هو الآخر ثار ضد فرنسا مستعينا بالأعلى والزبير وأبو بكر (آغا ورقلة سابقا) قررت سلطات الاحتلال حجز جميع ممتلكات عائلة أولاد أبو بكر أولاد سيدي الشيخ، وكذلك ورثة سليمان

(1)- لمعرفة المزيد من التفاصيل عن الأراضي المحتجزة وأصحابها ممن ساندوا ثورة أولاد سيدي الشيخ، ينظر: B.O.A 1866. pp 468-471

ومحمد بن حمزة واحمد بن حمزة والأعلى بن ابو بكر والزبير بن أبو بكر وأخوهما[1].

أما الإجراءات العقابية الأكثر جورا وتعسفا، وذلك بدون منازع خلال فترة الاحتلال الفرنسي للجزائر هي التي مست وبقساوة شديدة جماعات الثوار في وسط الجزائر وشرقها ومن الأمثلة على ذلك فقدان منطقة القبائل لـ 2.630 000 هكتار في عملية واحدة خلال سنة 1871[2].

فعقب انهيار النظام الإمبراطوري (1870) وانهزام فرنسا أمام بروسيا (1871) أعلن المقراني الحرب على فرنسا مستعينا بالشيخ الحداد وابنه عزيز، وقد ترتب عن هذه الثورة أن أصدر محافظ الجمهورية الفرنسية «جول غريفي» (Jules GREVY) ورئيس حكومتها «تيار» (A.THIERS) في 25 مارس 1871 قرارا ينص على حجز أملاك الحاج محمد بن الحاج احمد المقراني (الباش آغا السابق لمجانة) وأملاك جميع أتباعه باعتبارهم عصاة خارجين عن طاعة الدولة الفرنسية[3].

(1)-B.O.A. 1866. pp 82-83, aussi pp 466-467.

(2)- علي تابليت «مصادرة أملاك أهل الزعامشة وأولاد ضاعن بنواحي قالمة 1852-1853»، الثقافة، العدد:15، السنة 22، 1977، ص 31.

(3)-Bull off de l'Algérie. 1871, pp 188, 193, 203, 218.

كما تم حجز أملاك القبائل التي وقفت إلى جانب المقراني مثل قبيلة الحراشة ببلدية العلمة، وقبيلة تاورقة (Taourga) التي تم حجز 3536 هكتار من أراضيها، وأملاك سبعة عشرة فلاح جزائري من بلدية سور الغزلان، وأملاك المدعو رابح بن حميدة من بلدية الفندق[1].

واغتنمت إدارة الاحتلال قيام الثورة ببلاد القبائل فحجزت أملاك دوار أولاد عيسى وأولاد بن محفاف، والعرايشة ويسر الويدان، ويسر الجديان، والزمور، ويسر، وأولاد سمير وسباو، والقديم، ووزعتها على المستوطنين الجدد الوافدين من الألزاس واللورين[2] وفقا لما نص عليه مرسوم 16نوفمبر1871 القاضي في مادته الثانية باستقبال العائلات القادمة من الألزاس واللورين على شرط أن تقيم فعلا بأرض الجزائر[3].

وللعلم فإن الأملاك المحتجزة كانت تشتمل الأراضي الزراعية والعقارات المبنية وأيضا الأموال المنقولة (البضائع والحيوانات) لاعتبارها مصادر ثروة يجب هدمها.

(1)- تنظر القائمة الكاملة للأشخاص وللعائلات الذين احتجزت أملاكهم عقب ثورة المقراني في: B.O.A. 1871. pp 253-254 et pp 257-258.

(2)- ينظر تفاصيل أكثر باللغتين العربية والفرنسية عن العملية في: B.O.A. 1871 pp 298-332.

(3) -J.O.R.F- 21/10/1871.

إن التقرير الذي بعث به الحاكم العام للجزائر «الأميرال دي قيدون» (De GUEYDON) إلى رئيس الجمهورية الفرنسي بتاريخ 04 أكتوبر1872 يلخص لنا شدة عنف ثورة المقراني، والبكم العبارات التي تضمنها «لقد تمّ اكتساح جميع بلاد القبائل وأجزاء من القطاع القسنطيني والقطاع الأوسط للجزائر في ظرف أيام قلائل، كما تعرضت قرى كثيرة للتخريب الكلي، ودُمرت ممتلكات أرضية زراعية فرنسية وأتلفت محاصيلها، وتعرض أزيد من 150 معمر للذبح والتقتيل، أما الباقي فقد لجأوا إلى جوار العاصمة طلبا للحماية بالقرب من أسوارها». وينهي تقريره بعبارة «لقد أخضعنا القبائل الثائرة واستلمنا منها 80.000 قطعة سلاح حربية، وفرضنا عليها غرامة حربية، وحجزنا جميع ممتلكات القبائل والأشخاص الذين ارتكبوا أعمالا عدائية ضد فرنسا وعوضنا خسائر الكولون في الأرواح والمعدات بمنحهم ممتلكات احتجزت من الجزائريين تتمثل في أراضي فلاحية، مباني، حيوانات»[1].

وهكذا تكون ثورة بلاد القبائل (1871) قد ساهمت في مضاعفة أعداد الكولون بثلاث مرات في بعض القرى كما هو الحال مع قرية «بالسترو» (الأخضرية) وآلت إلى إنشاء قرى

(1) -Paul -Leroy BEAULIEU. Op. cit, pp 73—74.

استيطانية جديدة مثل قرية «باليكاو»(تيغنيف) في قسم معسكر[1]، ومنحت ذريعة لفرنسا للاستيلاء على المزيد من الأراضي، وكان الثوار بهذا المعنى ساهموا بشكل مباشر في تنفيذ الخطة الفرنسية، واحتجزت منها 446.000هكتار وغرمتها بـ 10.880.443 فرنك[2].

وتمكن المهاجرون الوافدون من الألزاس واللورين من الحصول على 100.000 هكتار[3] بعد أن تم توزيعهم على أربعة وعشرين قرية منها عشرة قرى في القطاع القسنطيني، وثمانية في القطاع الأوسط وستة في غرب البلاد[4].

خلاصة القول فإن الفترة التي أعقبت ثورة 1871 حتى غاية 31ديسمبر1884 مكنت الكولون من الاستفادة من 501.793 هكتار، منها 358.445 هكتار منحت للكولون في شكل امتيازات، بينما استأثرت المصالح العمومية للبلديات والعمالات بباقي المساحات، وبهذا الرقم تكون عملية الحجز التي

(1) C.A.O.M, dpt d'Oran, Carton 2M/118 – Palikao: création du centre.

(2) Charles -Robert AGERON- Histoire de L'Algérie Contemporaine- Paris 1983. P 42.

(3) J.O.R.F – 08/03/18.

(4) Mahfoud KADDACHE et Djilali SARI- L'Algérie dans l'histoire T.05 Alger: O.P.U- E.N.A.L 1989, p 145

أعقبت ثورة المقراني هي الأكبر من نوعها خلال عهد الجمهورية الثالثة (1870-1940).

ومن الأمثلة على ذلك صدور قرار في 26فبراير1883 ينص على حجز الأملاك العقارية بما فيها المباني السكنية والمحلات التجارية للعائلات والأشخاص الذين التحقوا بثورة بوعمامة التي اندلعت في الجنوب الغربي من الوطن، ومن بينهم مولاي قدور بلهاشمي من عين الصفراء، محمد بن عسري من قبيلة شلالة القبلية بدائرة البيض، إبراهيم بلعلال من قبيلة أولاد مبارك بدائرة سبدو، سي أحمد بن بوبكر من قبيلة أولاد سيدي أحمد بن مجدوب من دائرة سبدو[1].

ونخلص إلى القول أنه ترتب عن كل الثورات والانتفاضات الشعبية وحركات التمرد الفردية والجماعية انتزاع لأراضي وممتلكات الثوار والمتعاملين معهم انتقاما منهم على تمردهم وعصيانهم، وتوطين مهاجرين أوروبيين وفرنسيين بها تشجيعا للاستيطان، وهو الأمر الذي ساهم في تطور مساحات الأراضي

(1) -B.O.A. 1883, p 242.

الزراعية للكولون إلى أن بلغت 3.028.000 هكتار سنة 1954 (1).

2. الحجز والمصادرة من أجل المنفعة العامة

استفادت الموجات الأولى من الكولون مجانا من عمليات اغتصاب الأراضي ومصادرتها، إلا أنه مع توالي هجرات الأوروبيين والفرنسيين إلى الجزائر وتزايد أطماع هؤلاء فيما تبقى للفلاحين الجزائريين من أراضي، لجأت سلطات الاحتلال الفرنسية إلى مبررات الحجز والمصادرة لأجل المنفعة العامة (Expropriation pour cause d'utilité publique) وبمجرد قبول أصحابها بالتعويضات المادية كانت تنشأ على هذه الأراضي مراكز استيطانية أو زراعية.

وقد نصت المواد من 24 إلى 79 من الفصل الرابع للمرسوم التشريعي الصادر في 01 أكتوبر 1844، وكذا المواد الثمانية عشرة من الفصل الرابع من قانون 19 جوان 1851 على المصادرة لأجل المنفعة العامة، واشترطت في نصوصها أن تجري العملية بطريقة شرعية- أي تكون المصادرة فعلا لأجل الصالح العام

(1) محمد بلقاسم حسن بهلول. القطاع التقليدي في الزراعة بالجزائر، الجزائر، م. و. ك. 1985 ص 127، نقلا عن:
René GOLLISSOT. Economie de l'Afrique du nord, que sais je, n° 965 P.U.F. 1964. p40.

ويعوض صاحبها- وطرحت الأسباب المؤدية إلى المصادرة لأجل المنفعة العامة حسب ما يأتي:

- إقامة المدن والقرى أو توسيع محيطها.
- بناء التحصينات والمستوطنات العسكرية.
- إنشاء الأحواض والخزانات المائية.
- شق الطرقات والمسالك، ووضع قنوات الري والصرف، أو بناء المطاحن (المادة: 19 من قانون 16 جوان 1851).

وإجراءات المصادرة لأجل المنفعة العامة كانت حتى عام 1858 تتم بقرار صادر عن وزير الحربية، وفيما بين 1858-1860 صارت المصادرة لأجل المنفعة العامة من صلاحيات الحاكم العام للجزائر.

أما التعويضات المادية عن الأراضي التي تمت مصادرتها لأجل الصالح العام فإنها كانت تمنح فقط للحائزين على سندات ملكية، كما أن التعويضات المادية للفلاحين المصادرة أراضيهم كانت غير قابلة للطعن(1).

وعلى الرغم من إدعاء فرنسا بأن لا وجود للملكيات الأرضية الخاصة في الجزائر عدا بالمدن الكبرى وضواحيها، فإنها

(1) -Arthur GIRAULT. Op. cit, pp 385-386.

اعتبرت أصحاب هذه الأراضي حائزين عليها فقط، وليسوا متملكين لها (détenteurs des terres et non propriétaires) وعلى هذا الأساس أخضعتها لنظام الحجز الإجباري.

وفي إطار ما سمته إدارة الاحتلال الفرنسي بالمصادرة لأجل المنفعة العامة (Expropriation pour cause d'utilité publique) أنشأت فرنسا 146 مركزا استيطانيا فيما بين 1836–1860 لاستقبال الكولون الفرنسيين والأوروبيين الوافدين على الجزائر منه في:

عمالة الجزائر:

رقم	اسم المركز	تاريخ قرار إنشائه	ملاحظات
01	حوش الشاوش وبوعقب	1836/09/27	يمنع بيع أراضيه أو كرائها
02	مركز شرشال الاستيطاني	1840/09/20	تثبت به 100 عائلة أوروبية استفادت من الأراضي التي تخلى عنها أصحابها
03	مركز البليدة الاستيطاني	1840/10/06	إسكان 300 عائلة أوروبية في المساكن التي هجرها أهلها بعد التحاقهم بالمقاومة، ومنها أملاك البايلك والأحباس
04	مركز القليعة الاستيطاني	1840/10/01	إسكان 300 كولون عسكري ومنح كل منهم 10هكتارات من الأراضي الزراعية بعد مصادرتها من أصحابها
05	مركز درارية الإستيطاني	1842/01/10	إسكان 51 عائلة أوروبية ومنحها 450هكتار من الأراضي التي صودرت من أصحابها ممن التحقوا بالمقاومة في درارية، بن عربية، اولاد سريح، القبة، قلوس، بئر خادم.
06	قرية الدويرة	1842/03/17	250 حتى 300 عائلة أوروبية.

07	قرية العشور	1842 /04 /20	لإسكان 50 عائلة أوروبية تستفيد من 500هكتار
08	قرية عين فوكة	1842 /04 /25	لإسكان 80 عائلة أوروبية تستفيد من 600 هكتار
09	قرية الشراقة	1842 /08 /22	لإسكان 60 عائلة أوروبية تستفيد من 400 هكتار
10	قرية بئر خادم	1842 /11 /12	
11	اولاد فايت[1]	1842 /12 /02	لإسكان 50 عائلة أوروبية تستفيد من 700 هكتار
12	سويدانية	1843 /01 /16	لإسكان 60 عائلة أوروبية تستفيد من 870 هكتار
13	بني مراد	1843 /01 /16	لإسكان 70 عائلة أوروبية تستفيد من 720 هكتار
14	سطاوالي	1843 /02 /17	لإسكان 60 عائلة أوروبية تستفيد من 1.020 هكتار
15	السارولة	1843 /02 /17	لإسكان 50 عائلة أوروبية تستفيد من 470 هكتار
16	الشراقة	1843 /02 /17	اضيف لها 200هكتار الى 400هكتار التي استفادت منها في 1842 /08 /22
17	قرية بابا حسان	1843 /03 /08	ثبتت بها 60 عائلة أوروبية استفادت من 547هكتار
18	بن عمار (Ste AMELIE)[1]	1843 /03 /23	ثبتت بها 50 عائلة أوروبية استفادت من 650هكتار
19	مركز البلدية الاسبيطالي	1843 /06 /23	ثبتت به 20 عائلة أوروبية استفادت من 240هكتار
20	قرية «جوانفيل» «Joinville»	1843 /07 /05	ثبتت بها 50 عائلة أوروبية استفادت من 432هكتار
21	قرية «كريزية» «Crescia»[2]	1843 /07 /05	ثبتت بها 50 عائلة أوروبية استفادت من 450هكتار
22	قرية الدواودة	1843 /07 /05	ثبتت بها 70 عائلة أوروبية استفادت من 807هكتار
23	قرية «سان جول» (Ste-Jules)	1843 /09 /22	ثبتت بها 20 عائلة أوروبية استفادت كل منها من 04 هكتارات
24	مركز بني مراد الجديد	1843 /12 /15	أسكنت به 22 عائلة تستفيد من 205هكتار
25	توسيع مركز بوفاريك	1843 /12 /31	اضيفت له 717 هكتار

(1) –C.A.O.M. Carton 2M/203 B. (titres de concession- Ouled Fayet).

(1) C.A.O.M. Carton F80 113. (état des familles placées a Ste Amelie: 1844-1845).

(2) من بين الـ 50 عائلة توجد 24 عائلة من الألزاس واللورين.
C.A.O.M. Carton 2M/ 108 a-b (titres de concession :cresia).

26	قرية علمة	1844/03/22	أسكنت بها 50 عائلة أوروبية تستفيد من 500هكتار
27	قرية زرالدة	1844/09/13	أسكنت بها 30 عائلة أوروبية تستفيد من 300هكتار
28	أولاد عيش	1844/09/13	أسكنت بها 50 عائلة أوروبية تستفيد من 708هكتار
29	الفندق	1844/10/14	أسكنت بها 150 عائلة أوروبية تستفيد من1.200 هـ
30	قرية سيدي فرج البحرية (الصيد)	1845/01/22	منحت بها 180هكتار إلى الصياد «قوين»«Gouin»
31	قرية دلس	1845/03/02	ثبتت بها 200 عائلة أوروبية خارج العائلات الجزائرية
32	قرية رأس القناطر (البحري)	1845/04/19	منحت فيها للسيد «تاردي»«Tardis» مساحة 200هكتارا بني عليها 20 مسكنا لإيواء الصيادين
33	قرية قرولو (قرب البليدة)	1845/07/11	استقبلت كولونا جددا استفادوا من 900 هكتار
34	قرية الصومعة	1845/09/20	
35	قرية فوكة البحرية (الصيد)	1846/01/07	منحت فيها للصياد «تاردي»66 هكتار لبناء 20 مسكنا

36	قرية العريب	1846/12/22	حشرت فيها قبيلة العريب بعد منحها 1.600هكتار
37	قرية الشفة	1846/12/22	ثبتت بها 50 عائلة أوروبية استفادت من 750هكتار
38	قرية موزاية	1846/12/22	ثبتت بها160 عائلة أوروبية استفادت من 1.658هكتار
39	قرية أفروفيل (Affreville)	1848/10/09	ثبتت بها 50 عائلة أوروبية استفادت من 450 هكتار
40	قرية الأربعاء	1849/01/25	ثبتت بها 50 عائلة أوروبية
41	برج البحري	1849/10/25	ثبتت بها 50 عائلة أوروبية استفادت من 500هكتار
42	قرية بئر التوتة	1851/12/15	ثبتت بها 20 عائلة أوروبية استفادت من 579هكتار
43	قرية واد العلاق	1851/12/15	ثبتت بها 30 عائلة أوروبية استفادت من 663 هكتار
44	التجمع السكني بوقندورة	1852/02/16	ثبتت بها 08 عائلات أوروبية استفادت من 68هكتار
45	التجمع السكني سيدي موسى	1852/06/14	ثبتت به 54 عائلة أوروبية استفادت من 198 هكتار
46	قرية عين طاية	1853/09/30	ثبتت به 60 عائلة أوروبية استفادت من 1.026 هكتار
47	قرية روية	1853/09/30	ثبتت به 22 عائلة أوروبية استفادت من 385 هكتار

48	قرية شيلي	1854/07/21	ثبتت به 40 عائلة أوروبية استفادت من 1.072 هكتار
49	قرية رغاية	1854/10/14	ثبتت به 31 عائلة أوروبية استفادت من 613 هكتار
50	قرية سناوالي	1855/03/24	ثبتت به 30 عائلة أوروبية استفادت من 536 هكتار
51	سور الغزلان (Aumale)	1855/07/18	أنشئت به مستعمرة زراعية مساحتها 10.553 هكتارا
52	قرية حدي	1856/05/26	ثبتت بها 10 عائلات أوروبية استفادت من 112 هكتارا
53	قرية Rivet (بين الأربعاء والفندق)	1856/06/05	ثبتت بها 43 عائلة أوروبية استفادت من 555 هكتار
54	قرية العلمة	1856/07/25	ثبتت بها 72 عائلة أوروبية استفادت من 1.127 هكتار
55	Lavarande (بوادي شلف)	1857/07/10	ثبتت بها 40 عائلة أوروبية استفادت من 1.743 هكتار
56	Duperré (بوادي الشلف)	1857/09/06	ثبتت بها 82 عائلة أوروبية استفادت من 2.251 هكتار
57	بوفاريك (بلدية بوفاريك)	1857/12/05	ثبتت بها 50 عائلة أوروبية استفادت من 916 هكتار

58	سان بيار و سان بول بسيدي سالم وأولاد موسى	1857/12/16	ثبتت بهما 39 عائلة أوروبية منها 22 عائلة في سان بيار و 17 في سان بول ومنحت لها 423 هكتار
59	التجمع السكني لواد جر	1858/04/08	أسكنت به 14 عائلة أوروبية استفادت من 228 هكتار
60	شاطرباخ (بين العفرون وعامر العين)	1858/06/11	أسكنت به 22 عائلة أوروبية استفادت من 364 هكتار
61	بئر الخادم	1858/07/29	أسكنت به 72 عائلة أوروبية استفادت من 2.281 هكتار
62	ثنية الحد	1858/08/01	أسكنت به 70 عائلة أوروبية استفادت من 957 هكتار
63	BERARD (بين بوسماعيل وتيبازة) بسهل حجوط	1858/10/13	أسكنت به 32 عائلة أوروبية استفادت من 862 هكتار
64	تيزي وزو	1858/10/27	أسكنت به 94 عائلة أوروبية استفادت من 286 هكتار
65	ذراع الميزان	1858/12/20	أسكنت به 82 عائلة أوروبية استفادت من 683 هكتار
66	قرية القلعة الزرقاء	1859/02/16	ثبتت بها 72 عائلة أوروبية استفادت من 2.492 هكتار
67	الرواقية	1860/03/03	ثبتت بها 42 عائلة أوروبية استفادت من 875 هكتار

68	REBERVAL على ضفاف وادي سباو	04/06/1860	ثبتت بها 51 عائلة أوربية استفادت من 651هكتار

عمالة قسنطينة

الرقم	اسم المركز	تاريخ قرار إنشائه	ملاحظات
69	قرية الحروش	23/03/1844	ثبتت 120 عائلة أوروبية استفادت من 1621هكتار
70	Damremont-Valee-St Antoine	28/08/1844	استفادت المراكز الاستيطانية الثلاثة من 1.500 هكتار (450هكتار + 550هكتار + 600هكتار)
71	مدينة قالمة	20/01/1845	اسكنت بها 250عائلة أوروبية استفادت من 1.956 هكتار
72	قرية بوزعرورة	20/02/1845	اسكنت بها 52 عائلة أوروبية استفادت من 800هكتار
73	مدينة سطيف	11/02/1847	اسكنت بها عائلات أوروبية استفادت من 2.509 هكتار
74	سان شارل (بين سكيكدة وقسنطينة)	06/04/1847	ثبتت به 50 عائلة أوروبية استفادت من 900هكتار
75	بيجو (جبل ايدوغ)	03/06/1847	ثبتت به 24 عائلة أوروبية استفادت من 162 هكتار
76	زيغود يوسف (كوندي سماندو)	09/09/1847	ثبتت به 36 عائلة أوروبية استفادت من 1057هكتار

77	Penthievre (بين عنابة وقالمة)	26/09/1847	ثبتت به 60 عائلة أوروبية استفادت من 1.400 هكتار
78	Robertville (بين العروش والقل)	16/09/1847	ثبتت به 60 عائلة أوروبية استفادت من 890هكتار
79	Gastonville (بين عنابة وقسنطينة)	16/09/1847	ثبتت به 40 عائلة أوروبية استفادت من 535هكتار
80	سان أوغستين	14/02/1848	خلف المقبرة الأوروبية بعنابة بـ 3.8هكتار
81	مركز عزابة (Jemmapes)	14/02/1848	ثبتت به 120 عائلة أوروبية استفادت من 2.850 هكتار
82	مدينة لامبيز الجديدة: تازولت (بين بسكرة وقسنطينة)	12/09/1848	اسكنت بها 5.000نسمة استفادت من 8.700هكتار
83	قرية العلاليش	30/07/1851	استقبلت 34 عائلة أوروبية استفادت من 262هكتار
84	الحجز	30/07/1851	استقبلت 45 عائلة أوروبية استفادت من 1.225 هكتار
85	Fornier بوادي مرزوق قرب الآثار الرومانية	05/03/1852	استقبلت 44 عائلة أوروبية استفادت من 2.340 هكتار
86	عين سمارة	05/08/1854	ثبتت بها 50 عائلة أوروبية استفادت من 1.384 هكتار
87	قرية الحجار Bizot	15/01/1856	ثبتت بها 20 عائلة أوروبية استفادت من 464هكتار

الرقم	اسم المركز الاستيطاني	تاريخ قرار إنشائه	ملاحظات
88	قرية نشماية	28/ 02/ 1857	ثبتت بها 40 عائلة أوروبية استفادت من 1.019هكتار
89	قرية بوشقوف Duvivier	27/ 05/ 1857	ثبتت بها 50 عائلة أوروبية استفادت من 1.272هكتار
90	سوق هراس (عنابة)	12/ 09/ 1858	ثبتت به 308 عائلة أوروبية استفادت من 638 4هكتار
91	الشير سعيد (بين سكيكدة وقالمة)	20/ 10/ 1858	ثبتت به 60 عائلة أوروبية استفادت من 1.750هكتار
92	Lamblèche (بوادي مرزوق)	03/ 08/ 1859	ثبتت به 44 عائلة أوروبية استفادت من 1.148هكتار
93	الخروب	03/ 08/ 1859	ثبتت به 50 عائلة أوروبية استفادت من 980هكتار
94	أولاد رحمون	03/ 08/ 1859	ثبتت به 50 عائلة أوروبية استفادت من 1.092هكتار
95	قرة	03/ 08/ 1859	ثبتت به 50 عائلة أوروبية استفادت من 1.952هكتار
96	ماجبة	13/ 08/ 1859	ثبتت به 32 عائلة أوروبية استفادت من 1.433هكتار
97	ماجز الصفا	02/ 09/ 1860	ثبتت به 50 عائلة أوروبية استفادت من 1.249هكتار
98	GASTU (بين سكيكدة وقالمة)	25/ 06/ 1860	ثبتت بها 43 عائلة أوروبية استفادت من 921هكتار
99	السانية	10/ 07/ 1844	أسكنت به 48 عائلة أوروبية استفادت من 635هكتار
100	مسرغين	25/ 11/ 1844	أسكنت به 104 عائلة أوروبية استفادت من 1.044هكتار
101	سيق	20/ 06/ 1845	أسكنت به 100 عائلة أوروبية
102	مدينة أرزيو البحرية	20/ 08/ 1845	أسكنت به 1.500 حتى 2.000 عائلة أوروبية استفادت من 1.800هكتار
103	قرية سيدي الشامي	16/ 12/ 1845	مجهول 886هكتار
104	مزغران	18/ 01/ 1846	مجهول 1.310هكتار
105	قرية المرسى الكبير البحرية	25/ 08/ 1846	مجهول
106	إنشاء ثمانية قرى	04/ 12/ 1846	Nemours, St Louis, Joinvile, St cloud, Ste Adelaide, St Eugène, St Leu, Ste Barbe.
107	المقهوم (Ste léonie)	14/ 12/ 1846	ثبتت به 40 عائلة أوروبية استفادت من 600هكتار
108	ستيدية	14/ 12/ 1846	ثبتت به 120 عائلة أوروبية استفادت من 2.000هـ

109	الغزوات (Nemours)	1846/12/24	لإنشاء بنايات خاصة ضمن مساحة 11,75هكتار
110	الكرمة (valmy)	1848/12/14	تبنت به 52 عائلة أوروبية استفادت من 500هكتار
111	حسيان الطوال (Fleurus)	1848/12/14	تبنت به 20 عائلة أوروبية استفادت من 469هكتار
112	مدينة سيدي بلعباس	1849/01/05	إنشاء مركز استيطاني يأوي 02 حتى 3.000 نسمة ضمن مساحة تقدر بـ 16.104هكتار
113	قرية Negrier(1)	1849/01/11	أسكن بها مهاجرون أوروبيون استفادوا من 380هكتار
114	قرية البرية(1)	1849/01/11	أسكنت بها 50 عائلة أوروبية استفادت من 630هكتار
115	قرية سان أندري (مصيبة)	1850/01/22	لإيواء 54 عائلة أوربية استفادت من 1.602 هكتار

(1) ينصح القارئ بمراجعة علب الأرشيف المودعة بمركز الأرشيف لما وراء البحار C.AOM تحت علامات

[illegible]

- F80 - 2M - 4M (titres de concessions- états civil- colonies agricoles, extraits des actes de notoriété des colons, demandes de concession).
- voir aussi: VICHA. F- cinq villages de colonisation autour de Tlemcen (1848-1914), Bordeaux ,1986- p.364

116	قرية سان هوبرت بعين تودمان (المامونية)	1850/01/22	لإيواء كولون عسكريين استفادوا من 225 هكتار
117	قرية الصفصاف(1)	1850/05/06	لإيواء 42 عائلة أوروبية استفادت من 292 هكتار
118	قرية المنصورة(1)	1850/05/06	لإيواء 42 عائلة أوروبية استفادت من 347 هكتار
119	عين الترك	1850/08/11	لإيواء 60 عائلة أوروبية استفادت من 2.624 هكتار
120	حناية (Eugéne Etienne)(1)	1851/04/25	لإيواء 200 عائلة أوروبية استفادت من 2.722 هكتار
121	واد الحمام	1851/11/10	لإيواء 54 عائلة أوروبية استفادت من 700 هكتار
122	عين تموشنت	1851/12/26	أسكن بها 228 مهاجر أوروبي استفادوا من 1.159هكتار
123	التجمع السكني للوريعة	1853/04/23	لاستقبال 11 عائلة أوروبية استفادت من 515 هكتار
124	عين كيال (وهران)	1855/12/22	لاستقبال 68 عائلة أوروبية استفادت من 3.133هكتار
125	العامرية (Lourmel)	1856/01/15	لاستقبال 70 عائلة أوروبية استفادت من 3.684هكتار
126	غليزان (سهول مينا)	1857/01/24	لإنشاء مركز استيطاني ضمن مساحة تقدر بـ 4.000هكتار
127	تيرة	1858/01/25	لاستقبال 40 عائلة أوروبية تستفيد من 2.758 هكتار
128	جسر سكرمان Pont de Lisser	1858/05/12	لاستقبال 60 عائلة أوروبية تستفيد من 2.100 هكتار

129	ملية	1858/07/29	لاستقبال 40 عائلة أوروبية تستفيد من 1.000 هكتار
130	المحمدية (Perregaux)	1858/07/29	لاستقبال 128 عائلة أوروبية تستفيد من 2.265 هكتار
131	عين الأربعاء	1858/07/29	لاستقبال 44 عائلة أوروبية تستفيد من 3.427 هكتار
132	قرية أولاد ميمون	1858/10/13	لاستقبال 50 عائلة أوروبية تستفيد من 1.051 هكتار
133	بال	1859/01/08	لاستقبال 50 عائلة أوروبية تستفيد من 1.725 هكتار
134	المالح	1859/02/16	لاستقبال 50 عائلة أوروبية تستفيد من 3.000 هكتار
135	التجمع السكني للرواحل	1859/09/02	لاستقبال 20 عائلة أوروبية تستفيد من 1.000 هكتار
136	قرية عمي موسى	1959/11/14	لاستقبال 38 عائلة أوروبية تستفيد من 1.050 هكتار

المصدر:

M.P de MENERVILLE. Dictionnaire de la législation Algérienne 1er V. 1830-1860. 3ème, édition, Paris, Alger 1877. (villes et villages pp 657-670).

وقد وجد بعض الكولون ضالتهم في نصوص القانونين الخاصين بالمصادرة لأجل المنفعة العامة (01 أكتوبر 1844 - 16 جوان 1851) فاغتنموا الفرصة لتحقيق أطماعهم الخاصة، حيث وجدت حالات لم تنتزع فيها الملكيات من أصحابها لأجل المنفعة العامة لتأسيس المدن والقرى لإيواء المهاجرين من أوروبا وفرنسا، وإنما من أجل توسيع المحيطات والممتلكات الخاصة ومن الأمثلة على ذلك بناء بعض المعمرين من أمثال جان رولان وبوفا (Jean ROLLAND et BOFFA) لضيعات واحتلالهم لأراضي واسعة هي أصلا ممتلكات لقبائل جبل النادور والصحاري (عمالة وهران)[1]، وعلى الرغم من احتجاج جماعة القبيلتين وتقديمها لشكوى ضد المعمرين، فإن الأراضي المستولى عليها استبقيت للمعمرين المغتصبين لها، وذلك طبقا لما نص عليه قانون 16 فبراير 1897 الذي نص على تسوية حالة أراضي العرش أو السابقة التي تم الاستيلاء عليها بطرق لا شرعية من قبل الكولون بمنح ممتلكيها عقودا نهائية[2].

ومعظم الممتلكات المحتجزة لأجل المنفعة العامة لم يعوض أصحابها ولم تعرهم سلطات الاحتلال أي اهتمام وكان شيئا لم

(1) -C.A.O.M. Oran. Carton 1N/5 (rapport concernant les opérations relatives à l'application du S.C. 1863 dans divers tribus de la C.M. de Djebel Nador).
(2) Echo d'Oran du mercredi 12/07/1911.

يقع، ومن الأمثلة على ذلك الرد السلبي لعامل عمالة وهران على الرسالة التي تقدم بها فلاحو قرية ماوسة (معسكر) يحتجون فيها بشدة عن نقص مياه الشرب والسقي التي كانت تصلهم من منبع الحوية (Haouria) بسبب تحويل مياهها إلى مستكنات الكولون وضيعاتهم، مشيرين في احتجاجهم إلى أن الأراضي الواقعة بجوار المنبع، وكذا الأراضي التي يمر بها مجرى مياه المنبع هي الأخرى قد صودرت من دون تعويض لأصحابها لا عن نقص المياه ولا عن الأراضي المغتصبة[1].

وقد شملت عمليات الحجز والمصادرة الأراضي الغابية، مما سيؤدي إلى خنق السكان اللاجئين إليها والمجاورين لها وحرمانهم من خدماتها، حيث أقدمت سلطات الاحتلال الفرنسي على إصدار ما لا يقل عن 45 نص تشريعي خلال المدة من 1830 إلى 1895 تم بمقتضاها مصادرة مساحات أرضية غابية ومن أهمها:

- قرار 02 ابريل 1833 القاضي بمنع الفلاحين الجزائريين من اقتلاع الأشجار دون إذن من الإدارة المختصة.
- قرار 18 جويلية 1838 الذي يمنع استغلال المساحات الأرضية- التي تتجاوز مساحتها هكتارين اثنين من تلك التي

-(1) C.A.O.M. Carton 2M/3 (Mascara en date du 09/09/1879).

تكسوها الأحراش ونباتات العوسج، وحذر بمعاقبة الذين يشعلون النار في أخشابها أو يمسون بحشائشها ونباتاتها.

- قرار 08 افريل 1844 الخاص بمنع نقل أخشاب أشجار الزيتون او بيعها بهدف إكراه الفلاحين على عدم تقليم أشجارهم لألا يتجدد نشاطها.
- قرار 03 جويلية 1850 الذي يمنع نقل او بيع الأخشاب التي أصابتها الحرائق دون ترخيص.
- قانون 16 جوان 1851 الذي أخضع جميع الغابات الجزائرية إلى قطاع الدولة.
- مرسوم 27 سبتمبر 1873 الخاص بالتمركز المؤقت للسكان وتنظيم الخدمات الغابية.
- قانون 17 جويلية 1874 المتعلق بالإجراءات الوقائية لحماية المناطق الغابية من الحرائق، وقد منع هذا القانون إشعال النار داخل الغابة او نقلها إلى داخل الغابة، وحمل الجماعة مسؤولية الحرائق التي تشب داخل الغابة، وأمر أن تشعل النيران بعيدا عنها بـ 200 متر على الأقل وذلك خلال الفترة من 01 جويلية إلى 01 نوفمبر من أيام السنة أي خلال فصل الحرارة[1].

(1) -B.O.A 1874, p 450.

ولم يسمح هذا القانون باستخراج الفحم والزفت والغبراء من أحشائها خلال الفترة المذكورة آنفا، وبمقتضاه أنشئ جهاز يتولى حراسة الغابة ومراقبة السكان المجاورين لها.

وفي حالة اشتعال النيران في الغابة سيتعرض المجاورون لها لعقوبات فردية وجماعية، منها الغرامات المالية، ومصادرة الأراضي، والطرد إلى جهات أخرى من دون البحث عن الإثباتات المادية لتورط الفلاحين في الجريمة.

- قانون 09 ديسمبر1885 المنظم لوسائل تحرير الغابة من حق الاستخدام، ومعنى هذا حرمان السكان من الاستفادة منها، وذهب هذا القانون إلى حدّ منع المجاورين للغابات من جمع الحطب والحشائش وهددهم بحجز مواشيهم كإجراء عقابي.

وفي 21 فبراير1903[1] صدر قانون غابي يتألف من 190 مادة ليس الغرض منه إبطال العمل بالقوانين الغابية السابقة[2] وإنما تأكيدها وتوسيعها لتشمل في المستقبل الغابات الخاصة.

وبمقتضى هذا القانون تحولت إلى قطاع الدولة مساحات غابية قدرت بـ 22.394كلم^2، منها 10.062كلم^2 في إقليم قسنطينة، و 4.802كلم^2 في إقليم الجزائر، و 7.530كلم^2 في

(1) -B.O.A 1903, p 286.

(2)- للإطلاع أكثر على القانون الغابي لـ21/ 02/ 1903، ينظر: Md Elyes MESLI, Op.cit, pp99-102.

إقليم وهران، يضاف إليها مساحات غابية تابعة للبلديات (704كلم^2) وأخرى تابعة للخواص (6.000كلم^2)[1].

وبالاستيلاء على المساحات الغابية تكون إدارة الاحتلال قد استفادت من الكتل الجبلية المغطاة بالغابة، ومن المياه المنحدرة من سفوحها.

ولأحكام قبضتها على الثروات الغابية ومنع الجزائريين من الاستفادة منها أنشأت إدارة الاحتلال مراكز ومحطات للمراقبة (Postes-vigies) داخل الغابات منها على سبيل المثال تسعة مراكز في غابة مولاي إسماعيل لوحدها، كما أنشأت أيضا مراكز للمراقبة في الغابات المتواجدة بمنطقة معسكر يتولى الحراسة فيها خيالون وراجلون منها مراكز في جبل قلال، وعين سيدي يوسف، وجبل لاطة، وجبل سيدي عمارة الدار، تتولى حراسة غابات بني خنيس، البحورات، أولاد سعيد، سجرارة، الفراقيق، سيدي دحّو الواقعة جميعها في جبال بني شقران، فضلا عن المراكز التي أنشأتها في دواوير البنيان، وفكان، وماقضة، وفروحة لمراقبة غابات البنيان، وافكان، ويليس، ونسمط[2]. كما وضعت مراكز للمراقبة في غابات بوزيري وزلامطة وجبل الناضور في كل من مولاي عبد القادر بالفراقة، وجبل المغرّس بالمحاميد، وجبل النادور

(1) -Arthur GIRAULT. Op.cit, pp424-425.

(2) Recueil des actes administratif, année 1913, n°02. pp 84-101.

بحوشة، وأخرى في جبل كرموط لحراسة غابة ويزغت. باختصار فإن عدد مراكز الحراسة قد بلغ في سنة 1913 بعمالة وهران 229 مركزا مجهزا بالوسائل البشرية والمادية (وهران: 16 مركزا- مستغانم: 67 مركزا - تيارت: 44 مركزا- معسكر: 49 مركزا- بلعباس: 21 مركزا- تلمسان: 32 مركزا)[1].

وبهذه الترسانة من القوانين تكون إدارة الاحتلال الفرنسي في الجزائر قد عبرت عن الطابع الرسمي والمقنن لانتزاعها للأراضي الغابية التي كانت هي الأخرى تستخدم جماعيا مثل أراضي العرش، والأحباس، والبايلك، وأراضي البور.

إلى جانب مصادرتها لأراضي قصد إقامة بنايات سكنية عليها أو لأجل إنشاء بنى تحتية، كانت إدارة الاحتلال تقدم أيضا على مصادرة أراضي فلاحية وتمنحها للوافدين الجدد الذين أنشئت المستوطنات أو وسّعت لأجلهم.

ومن الأمثلة على ذلك انتزاع 1.150 هكتار من أيدي 451 فلاح جزائري بقرية عين فارس بدائرة معسكر، من بينها أراضي لا تتعدى مساحتها الهكتار الواحد كما هو حال القطعة الأرضية التي انتزعت من السيد محمد ولد قدور[2]. ومن الفلاحين الذين تصدروا قائمة الذين صودرت أراضيهم نذكر بعض

(1) Recueil des actes administratif, année 1913, n°02. pp 84-101.

(2) C.A.O.M-Dpt d'Oran. Carton 2M/7 (état des lots à attribué dans le territoire, d'Aïn Fares).

الأسماء منها: قادة ولد إبراهيم، إسماعيل، علي ولد المختار، علي ولد سي قدور، لتنتهي القائمة باسم الحاج قدور بن غربين الذي صودرت منه أرض تحمل اسم سيدي علي مرين[1].

استفادت البلدية من 192 هكتار من مجموع الأراضي المصادرة، بينما وزع الباقي في شكل قطع أرضية على الكولون من أجل استغلالها في بناء ضيعاتهم ومساكنهم أو استغلالها في الزراعة.

وقد احتج بعض فلاحي عين فارس ضد إجراءات المصادرة، وبعثوا بعرائض للمتصرف الإداري لدائرة معسكر يعبرون فيها عن عدم رضاهم بالتعويضات المالية، ومن هؤلاء المدعو الطاهر ولد محمد الساكن بدوار أولاد بوعلام التابع لبلدية حجاجة الذي تقدم بشكوى في 08 أوت1878 يرفض فيها المبلغ المالي المقدر بـ 729 فرنك كتعويض له عن أرضه المصادرة منه المقدرة مساحتها بـ 40,50هكتار[2] بينما تقدم آخرون بعرائض يطالبون فيها بتعويضات تتطابق مع القيمة الحقيقية لأراضيهم كما هو الحال مع المدعو عبد القادر ولد سي مصطفى

(1) -C.A.O.M-Dpt d'Oran. Carton 2M/7 (designation des terrains Melk à exproprié pour la création du centre, d'Aïn Fares)

(2) -C.A.O.M-Dpt d'Oran. Carton 2M/7 (compensation aux indigènes expropriés pour la création du centre d'Aïn Fares).

ولد العربي، وأخوه علي من قبيلة أولاد عثمان ببلدية حجاجة الأهلية اللذان طالبا بمبلغ مالي يقدر بـ1.385 فرنك تعويضا للقطع الأرضية الثلاثة التي صودرت منهما[1].

وما يلاحظ عن احتجاجات الفلاحين بهذه الناحية من الوطن أنها اتخذت طابعا حضاريا سلميا.

وفيما يلي مثال يوضح لنا أن إسراف إدارة الاحتلال في مصادرة الأراضي من الفلاحين الجزائرين كان يخضع لمقتضيات التوسع الاستيطاني الفرنسي الهادفة إلى استيعاب المزيد من المهاجرين الفرنسيين والأوروبيين الجدد، ففي 18 سبتمبر1894 صدر قرار ينص على مصادرة 234.000هكتار من 117 فلاح جزائري من البلديتين الأهليتين: حجاجة والبرج بدائرة معسكر من أجل التوسع الثاني لمركز عين فارس الاستيطاني مقابل تعويض مالي[2].

وحتى تقيم الحجة على قبول الفلاحين الجزائريين بمصادرة أراضيهم مقابل تعويضات مادية كانت إدارة الاحتلال تنشر قوائم بأسماء الفلاحين مع تعين المساحات التي يحق لفرنسا مصادرتها

(1) Ibid,(pétitions).
(2) C.A.O.M. Dpt d'Oran, Carton 2M/7.

منهم دون إلحاق الأذى بهم في الجرائد والوثائق الرسمية[1]، كما أنها كانت لا تقدم على اتخاذ قرار خاص بالمصادرة إلا بعد عقد جلسة أو جلسات للجان البلدية يحضرها نواب جزائريون من الوجهاء والأعيان، إلى جانب نواب أوروبيين عن البلديات المعنية بالمصادرة.

ويمكننا التعرف على تشكيلة هذه اللجان من خلال نموذج بلدية معسكر المختلطة لعام 1900.

(1)- جريدة «L'indépendant de Mascara» ليوم الأحد 03/ 06/ 1894 تتضمن قوائم كاملة بأسماء الفلاحين الذين صودرت أراضيهم لأجل المنفعة العامة في بلدية عين فارس الأهلية.

البلدية	النائب	البلدية	النائب	البلدية	النائب
ماقضة	مغراوي بن لحات	حجاجية	صفصاف بن إبراهيم	بني خنيس	يحي تراري
سجرارة	حليقي محمد	بوحنيفية	رويس عبد القادر	الفراقيق	دوحة عبد القادر
القيطنة	عثمان محمد	سيدي دحو	شاذلي عبد القادر	ماوسة	بوعزة أحمد
ترجموم	إبليل مصطفى	البحورات	بكاري محمد	بني تسيخ	الحبيب سعيد
عين فكان	بن ويس عبد القادر	أولاد سعيد	هلال الهاشمي	عين الدفلة	مغراوي عبد الله
زلامة	لطفي حاج إبراهيم	البنيان	مربن قادة	قروحة	ولد بلقادة عبد القادر
ملنبع	بن مصايح محمد				

المصدر: C.A.O.M. dpt d'Oran, Carton 2M/ 165

يلاحظ من خلال الجدول أن كل البلديات الأهلية (Douars) التابعة لبلدية معسكر المختلطة (Communes) كانت ممثلة في هذه اللجنة عن طريق ممثليها.

ويبقى واضح من أن إشراك إدارة الاحتلال الفرنسي لنواب جزائريين في اتخاذ القرارات بمصادرة أراضي إخوانهم، ما هو إلا تكتيكا وخادعة يراد منها تهدئة ثأر وحقد الفلاح الجزائري على الكولون.

3- حجز ومصادرة أملاك المتغيبين

لم يكتف الفرنسيون بادعائهم أنهم أصحاب حقوق شرعية في ملكية الأراضي الجزائرية الموروثة عن الحكام العثمانيين الذين غادروا الجزائر[1]، بل لجأوا إلى حيل أخرى منها إدعاء ملكية الأراضي بفعل إحيائها والعناية بها، والقيام على استغلالها، أو بدعوى الأسباب الأمنية، أو التنمية الاقتصادية، أو بحجة أن أصحابها قاوموا الوجود الفرنسي في الجزائر، أو هي أراضي مهجورة قد تغيب عنها أصحابها.

(1)- نصت المادة 01 من قرار الحاكم العسكري العام الصادر في 08/09/1830 على حجز كل المساكن والمحلات التجارية، والمخازن والمستودعات والبساتين والأراضي الزراعية التي كان يمتلكها الداي والبايات والأتراك الذين غادروا الجزائر، أو كانت مسيرة من قبل أشخاص لحساب مكة والمدينة، وبمقتضى هذا القرار استحوذت سلطات الاحتلال على ممتلكات محمد بن عيسى خليفة التيطري، والملاك أحمد باي في قسنطينة ورايس صالح بن شاغ في جيجل. أنظر: M.P de Menerville, Op.cit, pp 616-618.

وهكذا تكون سلطات الاحتلال قد وجدت الأسس والمبررات القانونية للاستيلاء عليها، وعند عودة الفلاحين إلى أراضيهم يجدون أنفسهم قد فقدوها.

وإذا كانت عمليات الحجز في فرنسا تحفظ للملاكين أراضيهم وحقوقهم في امتلاكها، ففي الجزائر كانت عمليات الحجز تتخذ شكلها النهائي بحيث تتحول الأملاك المحتجزة-التي تخلى عنها أصحابها وهجروها- إلى الدومين أي أملاك الدولة. والدولة هي التي تتولى توزيعها على الكولون أو على الجزائريين الذين ساندوا الاستعمار وتحولوا لخدمة مصالح فرنسا.

ومن أهم القرارات الخاصة بمصادرة أراضي المتغيبين في إقليم وهران خلال الفترة من 1841 إلى 1862:

- قرار 30 مارس 1841 الذي نص على مصادرة أراضي القبائل الموجودة على شعاع 24 كيلومتر حول مدينة معسكر[1].
- قرار 14 فبراير 1846 الذي نص على مصادرة الأراضي المحيطة بتلمسان[2].
- قرار 18 أفريل الذي مسّ أراضي القبائل وفصائل القبائل التي هجر أصحابها أراضيهم ونزحوا إلى المغرب وإلى الصحراء، وهو القرار الذي أعتبر أملاكا للدولة جميع الأراضي التي هجرها

(1) -C.A.O.M- G.G.A. Carton 1N/4.

(2) -Ibid.

أصحابها بحجة انعدام الأمن، وذلك ما لم يعودوا إليها بعد مغادرتهم لها خلال مدة أجلها شهرا واحدا[1].

- قرار 12 مارس 1853 الخاص بمصادرة أراضي المهاجرين من المناسة[2].
- قرار 15 جوان 1853 الخاص بمصادرة الملكيات العامة والخاصة لقبيلة أولاد ميمون.
- قرار 19 أوت 1853 الذي نص على مصادرة أراضي الجزائريين المهاجرين في كل من دائرة وهران، تلمسان، سبدو، لالة مغنية، والغزوات.
- قرار 19 أفريل 1854 القاضي بحجز ممتلكات المتغيبين في كل من دائرة عين تموشنت ومعسكر[3].
- قرار 27 يناير 1855 الخاص بمصادرة أملاك المهاجرين من دائرة سعيدة[4].
- قرار 18 نوفمبر 1856 الذي نص على مصادرة أراضي وأملاك المهاجرين من دائرة معسكر.
- قرار 01 نوفمبر 1862 الذي نص على مصادرة أراضي قبائلي مسيردة والسواحلية[5].

(1) C.A.O.M- G.G.A. Carton 1N/4.

(2) Ibid

(3) Ibid

(4) Ibid

(5) Ibid

هـ. البيع بالمزاد العلني

ابتداء من سنة 1863 شرعت إدارة الاحتلال في بيع الأراضي الزراعية للكولون بالمزاد العلني، الأمر الذي سمح بانتقال 7.500 هكتار من الأراضي إلى الكولون خلال هذه السنة، منها 2.410 هكتار عن طريق المزاد العلني و 5.090 هكتار بأسعار ثابتة وعن طريق المكتب المفتوح[1].

وقد أدخل نمط امتلاك الأراضي عن طريق المزاد العلني الفرحة والسرور في نفوس الكولون، لأنهم كانوا لا يرغبون في الحصول على الأرض مجانا عن طريق الامتياز، وإنما كانوا يفضلون شراءها من الدولة أو من أصحابها بأموالهم الخاصة – اقتداء بالنموذج الإنجليزي المطبق في استراليا وزيلاندا الجديدة وكذا وغرب الولايات المتحدة الأمريكية–

كشفت عملية انتقال مساحات أرضية إلى الكولون تقدر مساحتها بـ 567.277 هكتار[2] خلال سنة 1864 عن الآثار الفورية لبيع الأراضي بالمزاد العلني وكذلك عن جلبة الكولون ورغبتهم الشديدة في امتلاك المزيد من الأراضي. ولا ينبغي الاعتقاد أن إعراض

–(1) Paul-Leroy BEAULIEU. L'Algérie et la Tunisie 2ème édition, Paris 1897, p 68.

- (2) Ibid, p 69.

الكولون عن الحصول على أراضي عن طريق الامتياز، وتهافتهم على عملية الحصول عليها عن طريق المزاد العلني يعود إلى سبب القيود التي يفرضها عليهم النمط الأول كالارتباط بالأرض والاستقرار بها وزرعها بأنفسهم لمدة لا تقل عن العشر سنوات مقابل الامتياز المجاني والاستفادة من القروض والمساعدات، فإن الفرصة التي منحت للكولون بشراء أراضي بالمزاد العلني هي الأخرى لم تكن تخلو من شروط لكنها أسهل من الأخرى، منها تسديد مبلغها بالطريقة التي تناسبهم، ومقابل ذلك ينقلون مقرات سكناهم إلى المزرعة في أجل أقصاه ستة أشهر من يوم شرائها، واستغلالها شخصيا مع عائلاتهم لمدة أقلها عشر سنوات، ومن ثم يمكنهم كراؤها لفلاح جزائري، وأي اختراق للقواعد القانونية يؤدي بالضرورة إلى فسخ عقد البيع.

وهكذا تحصل الكولون في سنة 1885 –عن طريق المزاد العلني– على 7.300 هكتار مقسمة إلى 101 قطعة؛ عشرة منها في إقليم الجزائر الوسطى، بمجموع 1200 هكتار، متوسط القطعة الواحدة منها 60 هكتارا (أكبرها 168 هكتار وأصغرها مساحة 08 هكتار)؛ و31 قطعة في إقليم قسنطينة بـ 6.100 هكتار (بمعدل 75 هكتار للقطعة الواحدة– أكبرها 486 هكتارا وأصغرها مساحة 30 هكتارا)[1].

(1) -Paul-Leroy BEAULIEU. Op.cit, p 85.

والجدير بالملاحظة فإن الجزائريين والأجانب قد تم إقصاؤهم من الاستفادة من عملية البيع بالمزاد العلني، وبذلك يكون أبناء البلد الأصليين قد صغوا وكأنهم أجانب غرباء في وطنهم الجزائر.

وسماح إدارة الاحتلال للكولون بتسديد ثمن البيع بأقساط خلال مدة خمس سنوات منح لهم حظا وشجعهم أكثر على شراء المزيد من الأراضي عن طريق المزاد العلني، وبهذه الطريقة تمكنوا من الاستحواذ على مساحات أرضية تقدر بـ 81.995 هكتار خلال المدة الزمنية من 1884 إلى 1893 (بمعدل 8.000هكتار سنويا).

والأسباب التي كانت سلطات الاحتلال الفرنسي في الجزائر تقضي بها إلى بيع الأراضي بالمزاد العلني كثيرة، ومنها على سبيل المثال الحالات التالية:

أولا: إنهاء الخلاف بين الورثة أو المتخاصمين حول التركات الأرضية بعرض ممتلكاتهم المتنازع عليها على المزاد العلني، وبعد خمسة وأربعين يوما من شرائها تسجل لدى مصالح الأملاك العقارية، وعند إنتهاء مدة أربعة أشهر من تاريخ عرضها للبيع يسدد ثمنها للورثة وللدائنين.

ومن الأمثلة على ذلك ما حدث في عشيرة سيدي الهاشمي بدوار الزاوية (بلدية ماوسة- دائرة معسكر- عمالة وهران)،

حيث تقدم المدعو الحبيب بن الطيب بعريضة للمحكمة بيوم 30 يناير1884 بواسطة المحامي -المدافع- بولان صوريل (Paulin Saurel) ضد السيد محمد سعيد ولد سي عبد القادر بن أحمد (فلاح بماوسة) والسيد بن علي بن الطيب (فلاح يسكن في باب علي بمعسكر)، والسيد محي الدين بن الطيب (معلم قرآني بماوسة) لاعتبار الأرض المسماة ماغرامان المقدرة مساحتها بعشر هكتارات ملكية جماعية موروثة وغير قابلة للتقسيم، وأن محي الدين بن الطيب ليس له الحق سوى في ثلثها، وقد باع القطعة الأرضية بأكملها إلى سعيد ولد سي عبد القادر بن أحمد وفق عقد مسجل لدى المحكمة بواسطة الموثق "بن شاريل" (BENCHARELLE) بتاريخ 27 مارس 1883 بمبلغ قدره 625 فرنك مدفوعة نقدا فإنه نظرا لنشوب الخلاف، قررت المحكمة بطلان العقد وفسخه طبقا للمادة 815 من القانون المدني التي تمنع التصرف في أملاك القبيلة غير القابلة للتقسيم.

وعلى هذا الأساس عرضت القطعة الأرضية للبيع بالمزاد العلني بمبلغ أولي قدره 100فرنك، على أن يوزع ثمنها بين الورثة الثلاثة[1].

(1) -Etude de Mr Paulin SAUREL, Avocat défenseur à Mascara 1885 cahier des charges. Vente sur licitation, enregistré le 17/12/1885.

والجدير بالملاحظة فإن مثل هذه الإجراءات كانت ترضي الكولون لأنها تتفق مع رغباتهم في نقل الملكية من القطاع العام ومن الأشخاص لصالحهم.

ثانيا: في حالة تقدم الدائنين بعرائض ضد المدينين فإن الممتلكات التي بحوزة المدينين توضع تحت الحجز القضائي ثم تعرض على البيع في المزاد العلني وذلك في حالة تخلي المدينين عن أداء ما عليهم من ديون.

وكانت عمليات بيع الممتلكات الواقعة تحت الحجز القضائي في المزاد العلني تسبق بنشر إعلانات تلصق على لوحات في الساحات العمومية والأسواق والشوارع الرئيسية للمدينة أو القرية، تعين عليها الممتلكات العقارية والأملاك المعروضة للبيع بكل التفاصيل (طبيعة العقار، موقعه، رقمه ضمن الخريطة الكداسترالية، مساحته، حدوده) كما يعين عليها أيضا الثمن الأولي للبيع، وكذا المكان الذي تجري فيه عملية العرض للبيع.

ثالثا: هروبا من تعويض الفلاحين عن أراضيهم المصادرة، لجأت سلطات الاحتلال إلى الإجراءات التطبيقية للقرار المشيخي 1863، ففي دائرة مغنية اشترت أراضي من فلاحين جزائريين من دواري أولاد سيدي أمجاهد، وبني بوسعيد مساحتها 2.350هكتار بمبلغ يقدر بـ 860.000 فرنك، وبعد أن جردت أصحابها من حقهم في التعويض

بحكم القانون المشيخي، عرضتها على البيع بالمزاد العلني للكولون بأسعار مرتفعة في كل من سواني، وباب العسة، ومسيردة[1].

رابعا: الممتلكات التي كانت تصادر أو تحتجز من أصحابها لسبب خلافي مع السلطة الحاكمة -كالتمرد مثلا أو هي مرهونة، كانت هي الأخرى تعرض على البيع بالمزاد العلني، ومن الأمثلة على ذلك عرض مسكن للبيع بالمزاد العلني في فرنكيتي (سعيدة) مرفق بمساحة أرضية تقدر بـ 19 هكتار، إلى جانب مساحة أرضية زراعية تقدر بأزيد من 331هكتار بقرية سلاطنة قرب معسكر كانت أصلا ملكا لعبد القادر بن طالب والمجاهدين صحراوي محمد بن سعيد، ومحمد ولد قادة، وقد تم شراؤها من قبل المعمر بيريز فريكتيس (Perez FRUCTUS)[2].

5. التمليك عن طريق الامتياز

كان القصد الأول من تنازل إدارة الاحتلال الفرنسي عن أراضي للأشخاص وللشركات عن طريق الامتياز أن يخفف هؤلاء عن الدولة الاستعمارية أعباء وتكاليف تهيئة الأرض واستصلاحها.

(1) C.A.O.M. Dpt d'Oran. Carton 1H/42.
(2) C.A.O.M. Dpt d'Oran. Carton 1N/6.

وعلى هذا الأساس كانت الحكومة الفرنسية تمنحهم أراضي، وفي مقابل ذلك يلزمون بتجهيز أنفسهم لخدمتها والاستقرار بها إن كانوا أشخاصا، أما الشركات فكان يشترط عليها إقامة مستوطنات واستقدام مهاجرين أوروبيين إليها وتثبيتهم فيها.

ومن الأمثلة على ذلك هجرة السانسيمونيين إلى سهل هبرة بسيق ومعهم ثلاثمائة من أتباع شارل فوريي سنة 1845 جاءوا من مدينة ليون الفرنسية بدعم من لا موريسيار، وتحصلوا على مساحة أرضية قدرها 3.000هكتار واستغلوها جماعيا وفق نظرية «رأسمال العمل» ومع أنهم لم ينجحوا في تجربتهم الزراعية الاشتراكية فإنهم ساهموا في تثبيت بعض العائلات في هذه الجهة من الوطن[1].

وبسهل الهبرة والمقطع، استفاد المعمر "ديبروس" (DEBROUSSE) من 25.000هكتار كأراضي فلاحية، كما تحصل على 300.000هكتار من الأراضي التي يكسوها نبات الحلفاء جنوب سعيدة[2].

-(1) Pierre de GOINARD. Algérie: L'œuvre Française, Paris 1984, p 104.

-(2) Ibid, p105.

ومن الأمثلة على التمليك عن طريق الامتياز نذكر شركة الهبرة والمقطع التي استفادت من 25.000هكتار في القطاع الوهراني، والشركة الجزائرية التي استفادت من 100.000هكتار في القطاع القسنطيني وأخيرا شركة جينوفواز التي استفادت من 20.000هكتار سنة 1860[1].

وحتى المقربون من فرنسا من أبناء الجزائر تمكنوا من الحصول على ممتلكات أرضية عن طريق الامتياز ومن ذلك منح سلطات الاحتلال لثلاثة قطع أرضية زراعية مساحتها 150هكتارا بوادي الصفصاف (قرب سكيكدة) للمدعو بوعافية علي (ملازم في فرقة السبايس)، وأحمد بن قاسم شيخ قبيلة بني بشير، ومحمد بن علي شيخ بني بونعيم[2].

ومن الأمثلة البارزة عن منح الأراضي الفلاحية للكولون عن طريق الامتياز نذكر أراضي الأمير عبد القادر المقدرة مساحتها بـ 110 حتى 115هكتار في بلدية كاشرو المختلطة (سيدي قادة حاليا) التي تحولت إلى ملكية لدوق مالاكوف (Duc de MALAKOFF) أحد أقارب الماريشال بيليسي (PELISSIER)، وبعد وفاته انتقلت هذه الملكية في بداية القرن العشرين إلى زوجته

(1) -G.G.A. B.O.A. 1863, p 106.

(2) -G.G.A. B.O.A. 1863, p 107.

ومرافقتها الماركيز دوشوازيل (Marquise de CHOISEUL) لتشترى هذه الملكية فيما بعد من طرف هنري (Henri FONT) ابن رئيس بلدية باليكاو انتوان فونت (Antoine FONT)[1].

6. البيع بالتراضي

على الرغم من إعطاء الأمير عبد القادر لأوامر تمنع الجزائريين من بيع أراضيهم للمعمرين إلا أن بعضا من أثرياء الكولون قد تمكنوا من استدراج فلاحين جزائريين وإغرائهم بالمال، واستطاعوا الحصول منهم على مساحات أرضية زراعية هامة ومن الأمثلة على ذلك المعمر الفرنسي «دوبري دي سان مور» (Dupré de SAINT MAUR) الذي تحصل سنة 1844 على أرض فلاحية تقدر مساحتها بـ 2.000هكتار في أدغال جنوب وهران» كما تمكنت أربع عائلات ثرية من باريس من الحصول على أراضي فلاحية في حوض مكرّة بجوار الثكنات العسكرية للفيف الأجنبي الفرنسي المقيم غير بعيد من قبة سيدي بلعباس[2].

وإلى جانب القرار المشيخي (1863)، وقانون فارني (1873) اللذان أباح للجزائريين بيع أراضيهم للكولون دون عقبة، فإن الفقر

(1) (C.A.O.M-G.G.A. Carton, 2M/40.

(2) Pierre de GOINARD. Algérie: L'œuvre Française. Paris 1984, p104.

المدقع الذي أصاب جمهور الفلاحين الجزائريين لاسيما خلال الموسم الفلاحي 1867-1868 سيكون كافيا لإكراه الفلاح الجزائري وإجباره على بيع ما تبقى له من مساحة أرضية بثمن زهيد أو استبدالها بلقمة خبز.

ويمكن القول أنّ 80٪ من المشتريات بالتراضي قد تمت بطريقة غير مشرفة، لأنّ الأرض كانت تنتقل من يدي الفلاح إلى الكولون بعد إقراض هذا الأخير لمبالغ مالية للفلاح الجزائري مقابل فوائد جدُّ مرتفعة[1].

وقد ثبت أن انتقال الأراضي من أيدي الجزائريين إلى الكولون عن طريق الصفقات التجارية الحرة قد حقق ما لم تحققه عملية انتقال الأراضي عن طريق الامتياز.

فخلال عشر سنوات (1884-1893) تمكن الأوروبيون من شراء ما لا يقل عن 242.004 هكتار من الأراضي الزراعية من الجزائريين والإسرائليين بينما لم تتعدّ المساحات الأرضية التي اشتراها الجزائريون والإسرائليون من الكولون 96.654 هكتارا بحيث حقق الأوروبيون فائضا يقدر بـ 145.350هكتار بمعدل

(1) تنظر أمثلة عن الطرق الغير شريفة والتي تم للكولون بمقتضاها انتزاع الأملاك الأرضية من الجزائريين في:
Michel LAUNAY. Paysans Algériens, Paris édition du seuil, 1963, p 132.

14.500هكتار سنويا، وإذا أضفنا الـ7.000 هكتار التي اشتراها الكولون من الدولة في نفس المدة الزمنية فإن المعدل السنوي يتحول إلى 21.500هكتار كانت تنتقل سنويا إلى الكولون في نفس الفترة (1884-1893).

وللعلم فإن أغلب الصفقات التجارية بين الجزائريين والكولون كانت تتم لصالح الفئة الأخيرة كما يظهر في الجدول الآتي[1]:

الفترة الزمنية	مساحة الأراضي التي انتقلت إلى الأوروبيين (الوحدة: هكتار)	مساحة الأراضي التي اشتراها الفلاحون الجزائريون من الكولون(الوحدة: هكتار)	الفارق
1877-1898	563.762	131.374	- 432.388
1899-1904	125.688	81.709	43.979-
الجزائر	13.631	17.766	4.135+
وهران	77.547	15.956	61.591-
قسنطينة	34.509	47.986	13.477+
المجموع	689.450	213.083	- 476.367

(1) –René ARRUS. L'eau en Algérie 1830-1962, Alger.O.P.U. 1985, p 56.

وتفيد بعض الدراسات أن بيع الجزائريين لأراضيهم يعود في الغالب إلى الرغبة في التخلص من أعباء الديون والضرائب المترتبة عليهم، كما أن الملاكين الكبار من الكولون المتواجدين في سهول متيجة، وسيبوس، والصومام، وسيدي بلعباس، ومعسكر هم الذين كانوا يقدمون بكثرة على شراء الأراضي من الفلاحين الجزائريين[1].

وبفضل قانون فارني (1873) تحصل الكولون الأوروبيون من الأهالي الجزائريين في عمالة وهران لوحدها على مساحات أرضية زراعية-فيما بين 1899 و 1913- تقدر مساحتها بـ 64.516,66هكتار.

والجدول الآتي يكشف لنا عن مساحات الملكيات العقارية التي باعها الفلاحون الجزائريون إلى الأوروبيين بالتراضي (gré à gré) في أقاليم عمالة وهران التي خضعت للإجراءات التطبيقية لقانون 26 جويلية 1873. خلال الفترة المذكورة أعلاه.

(1) Ibid.

المدة الزمنية	المساحة			القيمة بالفرنك
	سنتيار	آر	هكتار	
01 جويلية 1899 - 30 جوان 1900	93	63	5486	745.251,22
01 جويلية 1900 - 30 جوان 1901	55	72	5510	611.861,45
01 جويلية 1901 - 30 جوان 1902	13	60	2420	343.910,00
01 جويلية 1902 - 30 جوان 1903	73	63	2153	364.616,88
01 جويلية 1903 - 30 جوان 1904	77	12	2334	860.471,03
01 جويلية 1904 - 30 جوان 1905	60	32	3287	646.073,68
01 جويلية 1905 - 30 جوان 1906	09	42	5562	737.392,70
01 جويلية 1906 - 30 جوان 1907	24	05	4362	830.665,24
01 جويلية 1907 - 30 جوان 1908	07	71	4215	721.793,40
01 جويلية 1908 - 30 جوان 1909	39	74	3691	939.713,36
01 جويلية 1909 - 30 جوان 1910	43	32	4848	1.235.101,76
01 جويلية 1910 - 30 جوان 1911	70	28	5655	1.548.019,75
01 جويلية 1911 - 30 جوان 1912	58	06	4302	1.393.706,80
01 جويلية 1914 - 30 جوان 1913	06	45	10290	2.505.885,21

المصدر:

Jean-Marie MIGNON. La colonisation Française et les Algériens Musulmans dans le dpt d'Oran de 1900 à 1914 d'après les procès-verbaux des séances du conseil général d'Oran et les rapports du préfet- thèse : faculté des lettres et sciences humaines d'Aix-en Provence 1969-1970, (Sous la direction de M^r le professeur J-L- MIEGE).

ومن البلديات التي اشتهر فلاحوها ببيع أراضيهم بالتراضي للكولون الأوروبيين خلال المرحلة الأولى من الحرب العالمية الأولى (1914)، بلدية كاشرو بدائرة معسكر اعتقادا منهم أن الأراضي التي باعوها ستعود إليهم بعد أن يمحق الألمان أصدقاء العرب الفرنسيين[1].

أما الفترة التي أعقبت الحرب العالمية الأولى (1920-1930) فقد شهدت انهماكا للكولون في عملية شراء الأراضي الزراعية من الفلاحين الجزائريين.

ففي عمالة وهران، تمكن الكولون سنة 1921 من شراء 38.000 هكتار بالتراضي من الجزائريين منها 22.000 هكتار في دائرة وهران، و 16.000 هكتار في دائرة مستغانم.

وخلال السنة الموالية (1922) اشترى الكولون 29.000 هكتارا من الفلاحين الجزائريين، منها في دائرة وهران 17.000 هكتارا، وفي دائرة مستغانم 7.500 هكتارا، وفي عام 1923 انفرد الكولون بشراء 16.000 هكتار بعمالة وهران[2].

(1)- للاطلاع أكثر على عمليات البيع بالتراضي في بلدية كاشرو المختلطة، يرجع إلى قاعة الأرشيف التاريخي لمجلس قضاء معسكر

(2) -Le Dpt d'Oran et son conseil général, Op.cit, p580.

ولم تكن الجهات الغربية من الوطن قد اشتهرت لوحدها ببيع الأراضي للكولون، فنفس العمليات التجارية شهدتها عزازقة، وفريحة، وتامدة، وياكوران حيث باع الفلاحون الجزائريون للكولون مساحات تقدر بـ4.770 هكتار سنة 1930 ليتحولوا بعد ذلك إلى تجار وحرفيين وعمال أجراء[1].

إن كان الفلاحون الجزائريون قد باعوا أراضيهم للأسباب التي سلف ذكرها كالرغبة في التخلص من أعباء الديون والضرائب أو لسبب ظلم السلطات الفرنسية، أو مضايقة الكولون والقياد لهم كسدّ وغلق الطرق المؤدية إلى حقولهم عبر أراضي الكولون والقياد، أو اتهامهم بالرعي فيها، فكيف نفسر بيع الكولون لأراضيهم إلى فلاحين جزائريين؟

إن التحقيقات التي قامت بها إدارة الاحتلال سنة 1929 آلت إلى جرد 122 سببا أدت بالمستوطنين في 53 مركز استيطاني من ضمن 530 مركز تم إنشاؤها إلى بيع أراضيهم لفلاحين جزائريين، ورتبت هذه الأسباب حسب درجة تأثيرها كالتالي:

(1) René ARRUS. Op.cit, p 107.

- قلة المساحات الخاصة بالملكيات الزراعية: 30 سببا
- قلة تأهيل الكولون للعمل الفلاحي: 23 سببا
- عامل المناخ وتذبذب سقوط الأمطار: 16 سببا
- رداءة التربة وقلة مردودها: 14 سببا
- مداخيل الكولون: 14 سببا
- قلة المساحات الزراعية: 14 سببا
- العزلة: 07 أسباب
- نقص المياه العذبة: 04 أسباب[1]

إلا أن الأسباب التي ستدفع بالكولون مستقبلا ولا سيما خلال الحرب التحريرية الكبرى إلى بيع أراضيهم للفلاحين الجزائريين ستكون مخالفة لتلك الأسباب، وهذا ما سنرجئ الحديث عنه في فصل حُرق مزارع الكولون من هذا البحث.

7- البيع بأسعار ثابتة وعن طريق المكتب المفتوح

اقتدت فرنسا بالولايات المتحدة الأمريكية في مجال بيع الأراضي للمهاجرين، فأصدرت مرسوما في 25 جويلية 1860 ينص على إجراءات يتم بموجبها تسويق الأراضي الزراعية

(1) –Ibid, pp 95-96.

الجزائرية وتسهيل نقلها إلى الكولون من ذوي الأصل الفرنسي أو الأوربي أو للأوروبيين المتجنسين، وذلك بأسعار ثابتة وعن طريق المكتب المفتوح، ومنحت للمستفيدين الحق في شراء وامتلاك أكثر من قطعة أرضية شريطة أن يدفعوا فورا لقابض الأملاك العامة ثلث ثمنها عربونا وضمانا لجدية التعهد بالشراء(1).

كانت الحكومة العامة تهيئ لعملية البيع بأسعار ثابتة وعن طريق المكتب المفتوح-مسبقا- بنشر إعلانات تحدد فيها الشروط العامة للبيع، وذلك ضمن جملة من الفقرات أو المواد منها:

➢ الفقرة الأولى: تحت عنوان «مدة البيع» فيها تعين الأيام المفتوحة للبيع، وكذا اسم المدينة، والمقر الإداري، أو عنوان المكتب الذي تم فيه عملية البيع، كما تتضمن هذه الفقرة عدد القطع الأرضية المخصصة للاستيطان والمعروضة على البيع.

➢ الفقرة الثانية: تلخص الشروط الواجب توافرها في المستفيدين من عملية البيع بأسعار ثابتة، كأن يكون المستفيد فرنسيا أو أوروبيا، أو أوروبي متجنس يتمتع بالحقوق المدنية ولم

(1) –M.P. de MENERVILLE. Dictionnaire de la législation Algérienne. 2em V. 1860-1866. Alger- Paris 1871. p73

تسبق له الاستفادة من قطعة أرضية عن طريق الامتياز أو التنازل المجاني.

➢ الفقرة الثالثة: تؤكد على الاحتفاظ بعملية البيع فقط للمهاجرين الفرنسيين أو للأوروبيين الذين غيروا فعلا مقرات سكناهم من الوطن الأم إلى الجزائر، وذلك منذ مدة زمنية لا تقل عن ثمانية عشرة شهرا، ومنحت هذه المادة الأولوية في الاستفادة من عملية البيع للعسكريين والموظفين الإداريين الذين يؤدون مهامهم داخل المستعمرة الجزائر، أو المتقاعدين، أو المحالين على الاستيداع منذ مدة لا تقل عن ثمانية عشرة شهرا، شريطة أن تكون مدة إقامتهم في الجزائر لا تقل عن العشر سنوات، بينما الأهالي فقد اشترطت عليهم مقابل الاستفادة من عملية البيع بالسعر الثابت الإقامة بالوطن الأم لمدة ثلاث سنوات.

➢ المادة الرابعة: تشير إلى أن المواقيت اليومية لافتتاح المكتب سيبلغ عنها في مناشير تلصق على أبواب مصلحة الأملاك العقارية، وعند مدخل قاعة المزايدة والمناقصة.

إن الدارس بإمعان لقرار -الإعلان عن- البيع بأسعار ثابتة يتوصل من خلالها إلى حقيقتين واضحتين:

أولهما: سلوك فرنسا لسياسة عنصرية إزاء الأهالي الجزائريين بمنعهم عمليا من الاستفادة من حقهم في شراء إحدى

القطع الأرضية المعروضة للبيع بالسعر الثابت عن طريق المكتب المفتوح إلا وفق شروط يصعب على الأهالي تحقيقها.

ثانيهما: ربط قرنيا ضمنيا وصراحة عملية بيع الأراضي للكولون وللمهاجرين بشرط الإقامة والاستقرار في الجزائر- ضمانا للاستيطان الأوروبي في الجزائر-

وهكذا تتكشف مرة أخرى لغة المستعمر، وقيمه ونواياه الرامية إلى إقصاء العنصر الجزائري، واستبداله بالعنصر الفرنسي والأوروبي وتفضيله عليه.

8. بيع الأراضي بحكم انسداد المنافذ المؤدية إليها

اعتبر المشرع الفرنسي وجود أراضي زراعية يمتلكها فلاحون جزائريون تحاصرها أراضي تم تسليمها للكولون عقبة لا تسمح لمتلكيها باستغلالها بحكم انسداد المنافذ المؤدية إليها.

وعلى هذا الأساس صدر مرسوم في 25 جويلية 1860 يمنح للكولون حق استملاك الأراضي المجاورة لهم والتي هي بحوزة فلاحين جزائريين، أو تلك التي تطوقها ممتلكات المعمرين من جميع الجهات؛ وهكذا أوجد هذا المرسوم أسلوبا يرضي الكولون، فتذرعوا به للاستحواذ على المزيد من الأراضي عن طريق شرائها

من أصحابها أو استبدالها لهم بأراضي في جهات أخرى، والأمثلة عن شراء الكولون لأراضي يمتلكها جزائريون تحاصرها أراضيهم كثيرة وتعد بالمئات في دائرة معسكر لوحدها[1].

وفي حين نرى فلاحين جزائريين يسارعون لبيع أراضيهم التي تحيط بها أراضي الكولون، نجد على العكس من ذلك إقدام الكولون على شراء أراضي تحاصرها مزارع وحقول الفلاحين الجزائريين من جميع الجهات، ونظرا لكثرة وجود مثل هذه الحالات سوف نكتفي بنموذجين اثنين عنها:

1. شراء الكولون «جوزيف أموروس» (Joseph AMOROS) لثلاث قطع أرضية زراعية تقع في أماكن مختلفة ومتباعدة عن بعضها بتراب دوار أوزعلال ببلدية كاشرو (سيدي قادة) المختلطة تحيط بها مزارع لفلاحين جزائريين من جميع الجهات.

أولها: أرض تسمى سي عبد الله مساحتها 04 هكتارات في مكان يدعى السبخة اشتراها من صاحبها مقراني مرسلي ولد جلول بـ 140 فرنك[2].

---

(1)- تراجع عقود وسجلات الموثقين بمحفوظات الأرشيف التاريخي لمجلس قضاء معسكر.

(2) Enregistré au bureau des hypothèques de Mascara le 06/03/1914- F44 – CIV –153 Bis.

ثانيها: أرض زراعية في تسموط مساحتها 11,65 هكتارا صاحبها يدعى بلقاسم بن عيسى وأخوه الحبيب بمبلغ قدره 1.017 فرنكا[1].

ثالثها: قطعة أرض مساحتها 1,80 هكتار بنفس الدوار تحدها أراضي لفلاحين جزائريين من جميع الجهات من صاحبها المدعو بلقاسم ميلود بمبلغ قدره 198 فرنكا[2].

2- شراء المعمر هينتز أوجين (Heintz EUGENE) لأربع قطع أرضية زراعية بدوار حبوشة في نفس البلدية (كاشرو) تحيط بها مزارع لفلاحين جزائريين منها واحدة بـ 03 هكتار، وثانية بـ 1,5 هكتار، أما الثالثة والرابعة فمساحة كل منهما 25آرا، تقع بالتوالي في الأمكنة التالية: بن عبو، بوحماش، تيزاغت، مقتلة، وذلك بمبلغ مالي إجمالي قدره 375 فرنكا[3].

وهكذا نخلص إلى القول أن الإستراتيجية الفرنسية في تعاملها مع الملكيات الأرضية الجزائرية كانت تقوم على إضعاف المواطن الجزائري باستلاب أرضه منه، وإخراجه منها، وباستقدام فرنسيين وأوروبيين وإلصاقهم بها، وفتح المجال أمامهم للتسابق

(1) (Ibid. le 20/03/1914 – F54 – C13 – V153.

(2) Enregistré au bureau des hypothèques de Mascara le 06/03/1914- Vol 918 n°96.

(3) Enregistré au bureau des hypothèques de Mascara le 27/03/1914- F59– C9 – V.153.

على احتلال المزيد من الأراضي، وسن قوانين تشريعية تهدف إجراءاتها التطبيقية إلى تحقيق الخطة الاستيطانية لفرنسا في الجزائر.

9- التنازل عن أملاك الدولة للمؤسسات الدينية المسيحية

لما كان رجال الدين المسيحيين يولون اهتماما بمجال الاستيطان الفرنسي في الجزائر وانتزاع الأرض من أصحابها، فإن سلطات الاحتلال أولتهم اهتماما وأدارت وجهها إليهم واستجابت لمطالبهم، ويتضح ذلك من خلال صدور مرسوم جمهوري في 16 أوت 1851 ينصّ على منح القسيس ابرام (L'Abbé ABRAM) مدير مأتم مسرغين (قرب وهران) -الذي يعود تأسيسه إلى سنة 1849- أرض تقدر مساحتها بـ 54 هكتار منها 06 هكتارات للمباني، و16 هكتارا لمشتلة، و32 هكتار للزراعة، تتكفل الدولة بتهيئتها، وجلب المياه إليها، على أن يلتزم القسيس باستغلالها زراعيا لمدة عشرين سنة على الأقل، ونصت المادة الثالثة من هذا المرسوم على وجوب تعهد القسيس بدفع مبلغ مالي قدره 91.322 فرنك يمثل قيمة المباني التي هيأتها الدولة وجهزتها تسدد سنويا في شكل أقساط[1].

(1) -M.P. de MENERVILLE. Op. cit., pp 241-242.

وللعلم فقد التحق الأب «كليمان» (CLEMENT) بهذا المأتم، فاستهوته الفلاحة، وانتهى به الأمر إلى إنتاج هجين من «المندارين» و«النارنج»، فاسترعى النضج المبكر لهذه الفاكهة الهجينة انتباه المهندسين الفلاحين، فأولوها اهتماما وأطلقوا عليها اسم «كليمانتين» (Clémentine)، وتوسع إنتاجها في الجزائر ليبلغ 600.000 قنطار في نهاية القرن التاسع عشر فتغزو بذلك أسواق فرنسا، وإيطاليا، وإسبانيا.

كما تخلت إدارة الاحتلال عن مباني وأراضي زراعية للراهبة البروتستانتية «ماري جوزيف بوريل» (Marie Joseph BOREL) مديرة مؤسسة باستور ليسوع المسيح بنفس المركز الاستيطاني (مسرغين) تقدر مساحتها بـ 04 هكتارات لبناء ملجأ دائم يقام فيه جناح للفتيات والنساء التائبات (النادمات)، وجناح ثاني للفتيات اللواتي وضعن أنفسهنّ رهن المأتم وفي خدمته وقاية وصيانة[1]. ومتى تحولت هذه الهبة إلى غرض آخر ستعاد ملكيتها إلى الدولة، وتلتزم الراهبة ماري جوزيف بتعويض مالي قدره 8.034 فرنكا. وقد ارتفعت مساحة هذا الامتياز من 04 هكتارات إلى 500 هكتار بمقتضى مرسوم مؤرخ في 16 أوت

(1) –Jean-Louis DONNADIEU « La Clémentine fruit d'Algérie » in historia spécial n° 486, , Juin 1987, p123.

1857 بعد أن أضيفت إليه أراضي اقتطعت من تراب بلدية عين الخميس التابعة لدائرة سيدي بلعباس[1].

أما الأب «بريمو» (BRIMAULD) مؤسس مأتم بن عكنون فقد منحته إدارة الاحتلال مساحة أرضية تقدر بـ 124 هكتار مجانا تخصص للتعليم الزراعي للأطفال الأيتام لمدة عشرين سنة، وفي حالة تخليه عن تعليم الأطفال حرفة الزراعة ستتحول الأراضي الممنوحة له إلى الدولة[2].

يلاحظ من خلال ما سبق عرضه أن الاستفادة من الأراضي الزراعية عن طريق الامتياز لصالح المؤسسات الدينية المسيحية كانت هي الأخرى تخضع لشرط الاستغلال والاستيطان ولمدة أقلها عشرون سنة، يضاف إلى ذلك ربط البرامج التربوية فيها بالتكوين الفلاحي لفتح أعين الأطفال على الزراعة ومن ثم ربطهم بالأرض.

وفي 20 جوان 1855 صدر مرسوم إمبراطوري (D.I) ينص على تنازل القطاع العام عن أراضي زراعية تقدر مساحتها بـ 500 هكتار في دائرة قالة بعمالة قسنطينة لصالح الكونت «باتيو»

(1) M.P. DE MENERVILLE, op .cit, p 242.
(2) M.P. DE MENERVILLE, op .cit, p 235.

أسقف بيت لحم لتاوي أطفالا أيتاما ولتستغل في (BAGNAUD)
تكوينهم زراعيا لمدة عشرين سنة.

أما الفترة التي أعقبت الحرب السبعينية فقد شهدت فيها الجزائر إنشاء سلطات الاحتلال لمآتم خاصة لأطفال الكولون القادمين من الألزاس واللورين[1].

ففي شهر مارس 1871 شرعت «شركة سيدات الجزائر» (S[te] des Dames d'Alger) في بناء مأتم ضحايا الحرب (l'orphelinat des victimes de guerre) الذي استقبل أطفالا من الألزاس واللورين بلغ عددهم 26 طفلا حتى غاية 08 نوفمبر 1878[2].

كما أنشئ مأتم آخر في قسنطينة لنفس الغرض يدعى «مأتم الألزاس واللورين لإناث وذكور عمالة ومدينة قسنطينة».

(L'orphelinat d'Alsace-Lorraine des filles et garçons du département de la ville de Constantine)

(1) -Ibid.

(2) -C.A.O.M. G.G.A. Carton, F80, 1798.

والذي تمكن حتى غاية 31 ديسمبر 1885 من استقبال 64 طفلا من بينهم 42 إناثا و 22 ذكورا تقل أعمارهم عن أربعة عشرة سنة[1].

وللتذكير فإن جميع المآتم قد بنيت فوق أراضي اغتصبت من أصحابها بما في ذلك الأراضي الفلاحية التي ألحقت بها لتستغل زراعيا من قبل الأيتام ولصالحهم.

-(1) Ibid.

خاتمة

وهكذا يتجسد الحلم الذي كان يراود الأب لاندمان (LANDMANN) منذ سنة 1831 في أن تنشأ في الجزائر مستعمرة فلاحية عسكرية دينية تتألف فقط من الأشخاص المؤمنين بالانضباط الديني، اعتقادا منه أن الدين هو إسمنت الوحدة بين الناس، وأنه بفضل الكاهن الذي يوضع على رأس الضيعة ستزداد المؤسسة -الاستعمارية- ازدهارا، واقترح أن يساعد القسيس -الكاهن- عشر راهبات تتكفلن باستقبال الصدقات وبأعمال البر والإحسان؛ وتربية الأطفال والعناية بالمرضى، على أن تستغل الضيعة جماعيا من طرف عائلات فلاحية تتكون من 400 حتى 500 شخص، كما أنه كان يرغب في أن تمنحه سلطات الاحتلال أراضي تقدر مساحتها بـ 2500 هكتار يقيم عليها مشروعه الزراعي والديني في عمق الجزائر عند سفوح جبال الأطلس[1] إلا أن هذا المشروع لم يكتب له النجاح، ومهما يكن من أمر فإننا نخلص في آخر هذا الفصل إلى أن كل ما اتصل بالوجود الفرنسي في الجزائر من وضع سياسي وعسكري، ومن حياة اقتصادية واجتماعية ودينية إلا وأخضعته فرنسا لشرط الارتباط بالأرض الجزائرية والاستقرار فيها، دون مراعاة ولا اعتبار للمجتمع الجزائري.

---

(1) -Fabienne FISCHER. Op. cit, p135.

المحتوى

الفصل الثاني

الفصل الثالث

الفصل الرابع